

المحرورة



كتاب

د. حسن بكر

العنف السياسى فى مصر

أسيوط بؤرة التوتر - الأسباب والدوافع
(١٩٩٣ - ١٩٧٧)

١٥



العنف السياسى فى مصر
أسقوط: بؤرة التوتر-الأسباب والدوافع
(١٩٧٧-١٩٩٤)

تأليف

د. حسن بكر أحمد حسن
قسم العلوم السياسية - كلية التجارة
جامعة أسقوط

جميع حقوق الطبع محفوظة لمركز المحروسة

الطبعة الأولى سبتمبر ١٩٩٦

عنوان الكتاب: العنف السياسى فى مصر

أسيوط: بؤرة التوتر- الأسباب والدوافع (١٩٧٧-١٩٩٤)

اسم المؤلف: د. حسن بكر

الناشر: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر

٤٣٣٠٣٢٧٥٢ - ت: ٣٢٣٠٣٢٧٥٢

المدير العام والمشرف على السلسلة: فريد زهران

صف وتنفيذ: هشام صلاح

مراجعة: إيهاب غريب

رقم الإيداع: ٩٦/٩٧٩٩

الترقيم الدولى I.S.B.N: 2 - 50 - 5652 - 977

العنف الميأسى فى مصر
أسيوط: بورة التوتـر-الأسباب والدوافع (١٩٩٤-١٩٧٧)

إهداء

إلى أخى وصديقى ... أنس مصطفى كامل ... رحمه الله

تحية إجلال وإكبار يا فتى مصر البار

حسن بكر

محتويات الكتاب

٩	مقدمة
١٣	الفصل الأول - الإطار الفكرى
١٦	- المطلب الأول : إعداد المسرح للدراسة
٢٩	- المطلب الثانى : أسبوط .. مرجعية المواجهة
٤٣	الفصل الثانى : الإطار التصورى
٤٥	- المطلب الأول : التصورات والمفاهيم
٥٧	- المطلب الثانى : الجماعات الإسلامية والعنف
٧٠	- المطلب الثالث : نشأة فكرة التكفير
٧٢	- المطلب الرابع : خريطة العنف السياسى فى مصر
٨٧	الفصل الثالث : تطور وقائع العنف (مرجعية الوقائع)
٨٩	- مقدمة
٩٠	- المطلب الأول : من الاستصاف إلى المواجهة الانتقالية - مرحلة الإعداد
١٠٦	- المطلب الثانى : من الاحتواء إلى التعاون - مرحلة السكون
١١٢	- المطلب الثالث : مرحلة التصعيد - من السكون إلى حرب العصابات
١١٩	- المطلب الرابع : مرحلة المواجهة (شبه الحرب الأهلية)
١٤١	الفصل الرابع : تحليل مضمون الخطاب الجهادى (مرجعية الأفكار) فى مصر
١٤٤	- المطلب الأول : التحليل الكيفى للخطاب الجهادى والرد عليه
١٧٥	- المطلب الثانى : تحليل المضمون الكمى لخطاب الجماعات الإسلامية

	الفصل الخامس : الدراسة الميدانية لأطراف
١٩١	الظاهرة (فى أسبوط)
١٩٤	المطلب الأول : وجهتا نظر القيادات الشعبية والجماعات
٢٠٢	المطلب الثانى : استطلاع رأى النخبة المثقفة
٢٢٩	الفصل السادس : أسباب العنف السياسى فى مصر
٢٣١	مقدمة
٢٣٣	المطلب الأول : الظروف التاريخية والموضوعية
٢٣٩	المطلب الثانى : الأوضاع الاقتصادية
٢٤٣	المطلب الثالث : الأوضاع الاجتماعية والسياسية
٢٤٨	المطلب الرابع : الأوضاع الثقافية والبيئية
٢٦٠	ختام ورؤية مستقبلية
٢٦٨	ختام
٢٧٣	ملاحق
٢٩٤	مراجع مختارة

مقدمة الكتاب

تعد ظاهرة العنف السياسى من الظواهر التى تحتل كثيرا من اهتمام دراسى العلوم السياسية عموما والمتخصصين فى دراسات المناطق ، ومنها الشرق الأوسط بالذات . ولقد احتل العنف قدرا كبيرا من فكر وحركة المنطقة منذ دخلتها إسرائيل عام ١٩٤٨ . ومنذ آخر حرب معها ، ومع ظهور التحول الكبير فى مصر من خانة اليسار إلى خانة اليمين فى منتصف السبعينات وتهاوى الطموحات القومية والأحلام المؤجلة - لجيل الخمسينات والستينات - بدأ العنف يأخذ مجرى محليا أى الانكفاء للدخل ، وظهر العنف أو الإرهاب الدينى ، أى العنف السياسى الذى تقوم به جماعات إسلامية مسلحة بقصد تحقيق أهداف سياسية تستهدف على حد قولهم : تعبيد الناس لربهم وإقامة الخلافة على نهج النبوة ، وفى المواجهة تقف قوى المجتمع المدنى ، حكومة ، ومعارضة ، ومؤسسات ، وصفوة - فى مواجهة تيار العنف السياسى هادفين إلى استمرار وتطور مصر واستكمال المشروع القومى أو استبداله بمشروع آخر يقوم على نهج الحوار المتبادل على أسس الديمقراطية والتنمية والسلام .

هذا الكتاب يقدم أول دراسة نظامية بوسائل كمية وكيفية ترصد ظاهرة العنف السياسى فى مصر منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٤ وتجعل أسبوط - كبؤرة للعنف الأصولى فى العالم كله - إجلتها المرجعية فى ارتباط وتتسق مع حركة وفعاليات وفكر العنف فى مصر كلها . إنه يبتعد بذلك عن الأفكار العمومية والمنطقيات المشوهة وفكر البعد الواحد المنحاز لطرف دون آخر ، فمصر كانت وستظل محور الفكر والحركة ، والدفاع عنها ضد كل تيارات العنف المسلحة بأشكاله وألوان مختلفة هو دين ونبراس هذا الكتاب .

وفى التحليل الأخير لا يصح إلا الصحيح .

ولا بد من توجيه نظر القارئ إلى أن التركيز هنا يتم بالدرجة الأولى على معرفة أسباب ومسببات العنف ، ولماذا ظهر فى أسبوط بالذات وتبعها فى مناطق الصعيد ثم فى مصر كلها ؟ وقد يتطرق ذلك إلى دراسة مؤسسات وبرامج وقيادات العنف ورموز المجتمع المدنى ، ولكن يظل المحور

الأساسى للدراسة : لماذا ظهر العنف كبركان نار يحرق الأخضر واليابس على ضفتى النيل من أسوان إلى الإسكندرية ؟

وبما أن الدراسة كان محلها فى جامعة أسيوط - مركز دراسات المستقبل - فاتها كانت لابد أن تتوخى الصدق ، ليس لأنها تقف على خط النار فى خندق الوطن المحاصر ، بل لأن الجامعة كانت وستظل عنوان الكلمة الصادقة ومخزن عقول الأمة المستنيرة .

ولذا ، كان لزاما على الكاتب ومساعديه من الباحثين اكتساب ثقة جميع الأطراف ؛ لأن هذه الدراسة دراسة علمية ممنهجة تتوخى الموضوعية وقدرا عاليا من الحياد والانحياز للوطن قبل كل شيء .

والتراما بما سبق ، فقد كان لدينا معرفة الأصول التاريخية والموضوعية للعنف السياسى بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى بدءا من ثورة ٢٣ يوليو ، وتركيزا منذ بدء حكم السادات ، وتمحيصا من عام ١٩٧٧ عام الطلاق السياسى بين هذه الجماعات وبين النظام الذى كان يحتضنها العنف فى مصر ، والسبب : ذهاب الرئيس السادات إلى القدس وتبلور فكر وحركة هذه الجماعات وتوجهها نحو العنف ومحاربة النظام علنا . وقد كانت البداية فى أسيوط ، ولا غرو أن تنظيم الجهاد - بعد اغتياله السادات عام ١٩٨١ - عول كثيرا على بدء الثورة الشعبية من عاصمة الصعيد حيث جامعة أسيوط البؤرة المركزية للجماعة الإسلامية .

يتلو ذلك : التعرف على فكر هذه الجماعات ، وسالذات فكرة التكفير ، ثم الغوص فى تحديد المفاهيم والتعريفات الجديدة والقديمة ، وتحديد خريطة العنف على ساحة المواجهة فى مصر .

ولم يكن من بد لمعرفة نوع الحالة التى تكتفت فيما يشبه الحرب الأهلية ووصلت إلى أعلى مستوى من الصراع إلا بتطبيق الأسلوب العلمى المعروف بأداة تحليل الوقائع فى نظم الحكم ، والمعروفة باسم "المقياس الداخلى" ، وبالتالي اعتمد الباحث على سجل الوقائع بالكامل من خلال الصحف المصرية منذ عام ١٩٨٧ حتى عام ١٩٩٤ (مس مركز المحروسة بالمعادى) وذلك لوزن هذه الوقائع علميا وترتيبها زمنيا فى كل مرحلة - كما سنرى فى الفصل الثالث .

الوجه الآخر للعملة لم يكن ليكتمل إلا بدراسة الروى والمركزات الفكرية للخطاب الجهادى فى مصر ، وكان ذلك يتطلب قدرا عاليا من بذل الجهد والمال والوقت ليس لأن هذه الوثائق النصوص للخطاب الجهادى صعب الحصول عليها وبستحيل نشرها علنا بل حاعت الصعوبة فى مدى الوقت والجهد والمال المطلوب لتحليل مضمون هذه الوثائق تحليلا علميا كميا وكيفيا عبر عام كامل ، وذلك لمعرفة أيدولوجية الخطاب الجهادى ، وأولويات التنفيذ ، وتنظيم الحركة ، ورد المؤسسة الرسمية عليه بالقول والفعل - وهو ما يظهر فى الفصل الرابع .

ثم ظهر الجهد الميدانى لاستطلاع آراء أطراف الظاهرة من رسميين منتخبين وجماعات إسلامية ومجتمع الصفوة فى الجامعة من خلال اتباع أساليب البحث الميدانية لدراسة مجتمع العينة المختارة . وهنا انتشر الباحثون المساعدون بهدفين : الأول : ملء الاستبيان (استمارة الرأى) والمقابلات الشخصية ، وذلك بهدف خلق رؤية أوسع للموضوع والتحقق من مصداقية وصحة النتائج التى توصلنا إليها فى الفصلين السابقين - وهو ما ظهر فى الفصل الخامس .

ثم تختتم الدراسة بالفصل السادس ؛ لمعرفة أسباب العنف ونتائج الدراسة والتنبؤ بمستقبل المواجهة من خلال ابتكار ثلاث سياسات بديلة عبر الزمن .

ولا يسعنى فى نهاية هذه المقدمة سوى التركيز على أن العنف السياسى فى الفترة الأخيرة هو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد ، وتحتاج لدراسات مطولة ، ونحن نقدم هذا الجهد المتواضع لسبرغورها ومعرفة الظروف والأسباب والمسببات التى دفعت وتنفج إلى ظهورها فى المستقبل . ويهمنى هنا أن اتقدم بالشكر إلى الباحثين الذين شاركوا معى فى جمع المعلومات وتصنيف البيانات وتقديم الآراء ، وهم : أحمد حسين صالح ، وناصر عبد الراضى ، ومحمد سعد ، وكلمهم من خريجى قسم العلوم السياسية بجامعة أسيوط ، وكذلك الأستاذ الدكتور محمد رجبى الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط لحدبه ورعايته للبحث ، والأستاذ الدكتور/ على الدين هلال أستاذى وعميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لأرائه المتميزة فى توجيه البحث ، ولجميع الزملاء والأصدقاء والباحثين بمرکز

دراسات المستقبل بجامعة أميوط وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومركز
المحرسة للنشر ، ولكل من قدموا لنا المعلومات والمساندة وفتحوا لنا قلوبهم
وعقولهم للحوار الخلاق .. انقدم لهم جميعا بالشكر والعرفان والتقدير .
وقبل كل ذلك ، وبعد كل ذلك ، فابنى مسنول مباشرة عن كل ماورد
فى هذا الكتاب ، جملة وتفصيلا ، مع الاحتفاظ بالشكر والتقدير لكل من
يستحقه .

والله ولى التقدير

دكتور حسن بكر
القاهرة - سبتمبر ١٩٩٦

الفصل الأول
الإطار الفكري:
ماهية البحث وجوانبه

الإطار الفكري: ماهية البحث وجوانبه

يتضمن هذا الفصل الإعداد الفكري للدراسة ، بمعنى : تمهيد المسرح أمام القارئ لمعرفة جوانب البحث وإطاره الفكري قبل الوصول إلى محتواه ونتائجه وتوصياته .

هذه الدراسة تهتم قبل كل شيء بمعرفة أسباب ودوافع العنف السياسي في مصر بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني ، مع أخذ محافظة أسبوط كحالة دراسية مرجعية ؛ إذ أنها كانت وما تزال منطقة الصراع المركزية وبؤرة التوتر الأساسية منذ ظهور الظاهرة الأصولية (الجهادية) بمعناها الحركي والفكري في منتصف السبعينات ، بدعم من النظام السياسي لأثور السادات . هي إذن لا تتجاهل الإطار المؤسسي للصراع (الأمن ، الأحزاب والجماعات المدنية الأخرى ... إلخ في مواجهة الجماعات الإسلامية وغيرها) ولا تتجاهل كذلك مخرجات الصراع وانعكاساته (على مصر والمنظومة العربية والإسلامية والعالم) فهي تتناول هذين الإطارين بتبسيط غير مخل ، ولكنهما ليسا محور التركيز هنا بالمعنى الوظيفي ، كما أنهما ليسا المرجعية الفكرية أو العملية لهذه الدراسة .

في هذا الفصل يتناول الباحث مطلبين أساسيين هما :
الأول : إعداد المسرح للدراسة ، بمعنى : الإحاطة العامة للإطار الفكري لموضوع البحث.
الثاني : دراسة ماهية ووضعية أسبوط كحالة دراسية متميزة ومرجعية .

المطلب الأول : إعداد المسرح للدراسة : الإطار الفكرى

(١) مدخل إلى الموضوع :

١- التعريف بمشكلة البحث : (Problem Statement)

تعتبر محافظة أسيوط نقطة ارتكاز رئيسية في وضع المواجهة العنيفة المباشرة الدائرة بين الحكومة والمعارضة الدينية في مصر على مختلف أشكالها . وقد ظلت أسيوط - لأسباب عديدة - مركز الأصولية الإسلامية المعارضة منذ ما يزيد عن قرن من الزمان : إما بسبب مواجهة الحملات التبشيرية الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين ، أو لمحاولة تقسيم مصر بعد مصرع بطرس باشا غالى (عام ١٩١٠ - ١٩١١) في مؤتمر أسيوط الشهير إلى شمال إسلامي وجنوب مسيحي . وقد أحبطت المحاولة في حينها مع نهوض الحركة الوطنية المصرية . إن أسيوط ليست فقط مركزا للأصولية الإسلامية في مصر ، بل في العالم الإسلامي بأسره . إن عصب المنظمات الإسلامية الرسمية أو المعتدلة أو تلك المحجوبة عن الشرعية تعود مصادرها الحركية والفكرية إلى تلك المحافظة الواقعة بين شمال الصعيد وجنوبه ، أى : عاصمة الصعيد كما تطلق عليها وسائل الإعلام . إنها مسقط رأس أو مقر عمل لأسماء معروفة : كالباقورى ، وكمال أبو المجد ، وسيد قطب ، وحامد أبو النصر ، وشكرى مصطفى ، وعمر عبد الرحمن ، وخالد الإسلامبولى .. هى تعبير عن الرموز الدينية فى المواجهة بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى فى مصر والعالم الإسلامى برمته . وفى جملة واحدة يمكن القول بأن أسيوط تعتبر المخزن الحقيقى لهذه المواجهة فى الماضى والحاضر والمستقبل لأسباب كثيرة يمكن تلخيصها فى عدة مجموعات هى : التخلف ، والصراع الاجتماعى الممتد (الطائفى بالذات) ، ومخزون القيم التقليدية (الثأر بالذات) ، والموقع الجيوبولتيكى للمحافظة (وجود أسيوط فى مجتمع قحطى طارد بين جيلين) ... وغيرها .

٢- أهمية الموضوع (Significance of the Research Problem) :

تستمد دراسة دوافع العنف في أسبوط أهميتها من مجموعة من الأسباب :

أولاً : أن الدراسات التحليلية النظامية (Systemic Analysis) عن هذا الموضوع تكاد تكون معدودة على أصابع اليد الواحدة ، إن لم تكن منعدمة . هناك دراسات عامة عن العنف السياسي في مصر : وضع الأقليات ، جماعات الإسلام السياسي في مصر حالة بحالة أو مجتمعة ، وهناك أيضا المذكرات والدراسات الفردية ... إلخ ، مما سنجد مديجا في قائمة للمراجع المختارة ؛ ومن ثم يجب إعادة النظر في بحث هذه الدوافع والأسباب عميقة الجذور (Deep Seated Causes) - ودراسها دراسة شاملة مدعمة بكل هذه الخلفية الحسنية والمذكرات الانطباعية ، ولكن هذه المرة بطريقة تحليلية نظامية .

ثانياً : أنه لا توجد دراسة أمبريقية (Empirical) واحدة حتى الآن تركز على دوافع وأسباب العنف في مصر عامة وفي أسبوط خاصة ، توضح بطريقة علمية محددة وبطريقة ملموسة (دون اعتبارات أيديولوجية أو منحازة) المتغيرات الثابتة والموقفة في هذه الظاهرة من خلال معايير ومقاييس عبر الزمن (Spatio Temporal Parameters) - وبالتالي تعطى صورة حقيقية من أرض الواقع ومن خلال الأحداث (events) لحال الصعيد وأسبوط داخل المجتمع المدني في مصر .

ثالثاً : أن ثمة علاقات ارتباطية واضحة - لم تدعمها الدراسات الموضوعية حتى الآن - تركز على العلاقة بين الاستقرار والتنمية بمعناها الشامل ، أي بين الحالة الأمنية في مصر وتطويع الصعيد . ومن العجيب أن الجميع يقولون بمن فيهم وزراء الداخلية أنفسهم أن الأمن (البولييسي) وحده لا يكفي لمواجهة العنف القائم . ومع ذلك لا توجد أية دراسة حتى الآن تركز على العلاقة بين الأمن القومي وأوضاع التخلف والصراع المستمر وموروث القيم في الصعيد عامة وأسبوط خاصة . ومن الملاحظ أن الدراسة سوف تغطي الفترة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٩٣ أي حوالي ستة عشر عاما تبدأ من زيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ حيث

وقع الاتساق الكبير بين النظام السياسي وجماعات الإسلام السياسي ، وتنتهي الدراسة بعام ١٩٩٣ مع نهاية ولاية الرئيس مبارك الثانية ومحاولة اغتيال اللواء حسن الألفي وزير الداخلية ومحافظ أسيوط السابق . وأن لم يمنع ذلك من متابعة امتدادات المواجهة بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني عام ١٩٩٤ .

٣- أهداف الدراسة (Objectives) :

- وعلى ذلك فإن الدراسة تستهدف إتجاز ما يلي :
- أ) عمل دراسة تحليلية نظامية تدرس الفعاليات المحلية الرسمية وغير الرسمية في أسيوط كحالة متميزة لمعرفة خريطة الصراع ، أسبابه الأنية ودوافعه عميقة الجذور ، وبالتالي : التنبؤ بمستقبله .
- ب) هذه دراسة أمبريقية تستخدم معايير ومقاييس معينة في العلوم الاجتماعية بهدف النفاذ إلى الظاهرة ، واستنتاج عموميات محددة ، لها منطوق يشبه القوانين في التعامل مع الظاهرة (Law - like Statements) - من خلال الوعي بأسبابها الظاهرة والكامنة .
- ج) تقديم توجيهات محددة وعمل اختيارات للمياسة العامة (Policy oriented recommendations) من خلال ثلاث السياسات البديلة : -
- Three Policy - Alternatives (المواجهة بالأمّن) (Current Policy ، والسياسة القائمة (المعدلة (Hands - off Policy) (بمعنى المواجهة للخلافة : الأمن + تنمية المجتمع المدني "دع مائة زهرة تتفتح") على المدى القصير والمتوسط على التوالي ، ثم السياسة الثالثة وهي : السياسة الجديدة البديلة لكليهما (Innovative New - Alternative) أي وجود مشروع قومي شامل (على المدى الطويل .

٤ - الأسئلة التي تجيب عنها الدراسة :

السؤال الرئيسي الذي تحاول الدراسة الإجابة عنه وتطوير أبعاده بالفقر الذي يسمح لها به الوقت والجهد والمال المسموح به هو : ما هي أسباب ودوافع العنف بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني في مصر

عامة وفي أسبوط خاصة ؟ وهل لذلك علاقة بتبنى الأوضاع القائمة داخليا وبالنظام الدولي خارجيا ؟ بلى ذلك مجموعة من الأسئلة يتحتم تطوير الإجابات عنها خلال الدراسة وهي على النحو التالى :

- لماذا أصبحت أسبوط مركزا للأصولية الإسلامية فى مصر والعالم الإسلامى كله ؟ ولماذا أصبحت بؤرة المواجهة بين الحكومة والمعارضة الإسلامية ؟ وما هى الأسباب التى ترشحها دائما للصدام فى هذا الصراع الممتد ؟ ولماذا يصبح وزير الداخلية فى الغالب من محافظى أسبوط السابقين ؟

- ما هى العلاقة بين الدوافع الداخلية والمساعدات الخارجية فى المواجهة الدائرة ؟ .. وما هى الآثار المترتبة على ذلك فى تصعيد الصراع ؟

٥ - الفروض Hypotheses :-

تمة مجموعة من الفروض والأفكار المبدئية السائدة يحاول الباحث هنا التحقق من صحتها وكشف مصداقيتها من عدمه ، وبالتالي تطوير أفكار جديدة حولها :

(أ) أن أسبوط كبؤرة للمواجهة بين المعارضة الدينية والمجتمع المدنى ، فرضتها مجموعة من الظروف العامة المصعدة للصراع فى المجتمع ، وهى فى ذلك لا تختلف عن أية بقعة أخرى فى مصر .
(ب) أن الأمن بمعناه البوليسى وحده لا يكفى لمواجهة ظاهرة العنف الدينى فى صعيد مصر عامة وفى أسبوط خاصة لاختلاط عنصر الأمن بعناصر أخرى مجتمعية عميقة الجذور لا تُخمد باستتباب الأمن كظاهرة مؤقتة .

(ج) أن الدوافع الخارجية لتصعيد المواجهة مع جماعات الإسلام المباسى والمجتمع المدنى تلعب دور المعجل (المسرّع) "Accelerator" (للدوافع الداخلية ، ولكنها لا تصنعه بالقدر الكافى لاستمراره وارتفاع حدته مع اختلاف الزمان والمكان .

(٢) الإطار الفكري للدراسة : Conceptualization

وفي هذا الجزء من الدراسة سوف يتناول الباحث مجموعة من التعريفات والنظريات ومناهج ومستويات التحليل المستخدمة والتي تيسر عليها الدراسة :

أ) هناك مجموعة من التعريفات والمفاهيم المعروفة وأخرى ستطورها الدراسة ، ومن هذه التعاريف المعروفة والمتداولة : الأصولية الإسلامية ، والإحياء الإسلامى ، والجماعات الإسلامية ، والجهاد ، والإسلام السياسى .. وغيرها . أما التعريفات والمفاهيم العملية Operational التى ستحاول الدراسة تناولها بالبحث والتقصى فهي مثل : النقية الجديدة ، والطاعة ، والهجرة من المجتمع ، ومعصية الحاكم ، والشورى ... إلخ .
ب) الإطار النظري للظاهرة Theoretical Background والاستخلاصات الأمبريقية:

إن فهما لظاهرة العنف بين الحكومة والمعارضة الدينية ، الأولى كأداة الدولة الرسمية ومعها المجتمع المدنى بأكمله من نخب وجماعات هوية معتدلة أو غير إسلامية ، والثانية كجماعة هوية إسلامية معارضة للأخريات غير الإسلامية أو الإسلامية المعتدلة ؛ هذا الفهم ينطلق من مجموعتين أساسيتين من الدوافع : مشكلات التخلف المادى والمعنوى وحالة الاستضعاف الهيكلى Structural Vicitimization الناجمة عن الصراع بلغة جالتونج وبيرتون و عازرا . يضاف إلى ذلك مجموعتان متميزتان أضافتهما المحلية الثقافية لأسويط ، وهما : ميراث التقاليد ، والوضع الجيوبولتيكى .

١- إن دراسة الصراعات المحلية بدءا من نهاية الستينات قد عمدت إلى اقتفاء أثر المصادر الداخلية لسلوكيات الصراع الخارجى من خلال التركيز على الهياكل السياسية المحلية : (Rummel, ١٩٦٩, Kissinger) (١٩٨٣) والصراعات وأعمال الفوضى المحلية : (Wilkenfeld, ١٩٧٣) (Rummell, ١٩٨٣) والضغط السكانية وقلة وجود المصادر الطبيعية (Chouccri & North, ١٩٧٥ ; Pirages, ١٩٨٢) ومن جهة أخرى فإن العديد من علماء الاجتماع قد حددوا عوامل نظامية خارجية ، على اعتبار أنها متغيرات مستقلة مسؤولة عن حدوث الصراعات المحلية ، ومن أمثال هؤلاء العلماء نذكر : (Eisenstadt, ١٩٧٨ ; Skospol, ١٩٧٩)

(Paige ١٩٧٥) وقد توصل هؤلاء إلى نتيجة مفادها أن الصراعات المحلية (الثورات ، العصيان المدني ، انهيار الأنظمة) ، يمكن معرفة الأسباب المؤدية إليها من خلال النظر إلى هيكل ونمط تدخل النظم السياسية والعسكرية الدولية في الساحة المحلية .

٢- وحتى النمط المتمثل فيما عرف بالمنهج النظرى التقليدى Field Theoretical Approach لتحليل الصراع والذي قدمه كوينسى رايت (١٩٤٢) . وقد أكد كينيث وولتر على أهمية السببية متعددة المستويات للصراع من خلال تصورنا للإنسان والدولة والمجتمع . وفي نفس الوقت فإن دراسة الصراعات المحلية قد تمت صياغتها نظريا حول منظور مماثل متعدد الأسباب مثل الإحباط النفسى وسلوك الإضعاف أو التشوهات البنائية - الوظيفية . فهي إذن صراعات وظيفية سيكولوجية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعسكرية ؛ فهي تمثل قضايا وظيفية منفصلة . Functional Issue areas

ج- النوع الثالث من الدراسة ينتمى إلى دراسة الصراعات فى أشكالها الصريحة والعضوية ، وبالتالي قل النظر إلى الصراعات الكامنة (Latent) والخفية (Covert) أضف إلى ذلك فهم الصراعات على أنها ظاهرة عضوية ، ولكل صراع دورته التاريخية : تبدأ بالنشوء ، ثم النضوج ، ثم الذبول ، وأخيرا : الانتهاء ، وغالبا ما يكون انتهاء العنف مساويا لحالة السلام الدائم (Yaniv and Katz, ١٩٧٩) .

على أن المدرسة الجديدة فى إدارة الصراع : نظرية الحاجة (Needs theory) انتقدت كل هذه المدارس ؛ ذلك أن الصراعات الجديدة فى بلدان العالم الثالث لعدة أسباب منها اتسام هذه الصراعات بالتشابك بين العناصر والمصادر (Sources and actors) الداخلية والخارجية للصراع ، وبالتالي لا يمكن وصفها وظيفيا ولا هى تتبع الديناميكيات السلوكية التى وصفتها المناهج التقليدية لا فى الأسباب ولا الاستمرارية ولا فى الانتهاء ؛ ذلك لأنها صراعات ممتدة : كثيفة الحوادث ، مستمرة متشعبة ، مختلطة جماعات الهوية ، خفية وظاهرة ، تقوم على عناصر غير قابلة للتفاوض فى حاجات الإنسان الأساسية وقيمه ، وبالتالي فإن حلولها طويلة الأجل وممتدة .

وعلى ذلك فإن التركيز على دوافع الصراع الناجمة عن مشكلات التخلف ومشكلات الاستضعاف الهيكلي المحلية والدولية سوف تصبح هي خط التشديد للباحث في هذه الدراسة . ومع ذلك فإن التركيز على الهياكل الاجتماعية وحدها بعد أمرا غير كاف . (عازرا ، ١٩٨٨) كالتركيز على مشكلات الدولة في مشكلات السكان والتعمير و المواصلات والحياة وحرية التعبير والمشاركة والأمن والاعتراف وغيرها ، لايمكن فصلها عن مشكلات المطالب الإقليمية والتهديدات المسلحة واستضعاف النظام الدولي للنظام الإقليمي والمحلي .

وقد سعت المدرسة الجديدة في الصراع الاجتماعي الممتد : بيرتون ، ميتشل ، عازرا ، جير ، كيلمان ، جروم ، كوهين ، برينشر إلى فرز الصراعات الموجودة في دول العالم الثالث ومحاولة دراستها من خلال إطار ثقافي محدد Cultural Oriented Design - وهو ما كرسه ونادى به رايموند كوهين في كتابه الجديد Negotiating Across Cultures. ١٩٩٣ وأكدته ودعمه معهد السلام الأمريكي التابع للكونجرس بدراسة : تيد روبرت جير (Ted Robert Gurr) لـ ٢٣٣ جماعة هوية في ٩٣ دولة عبر العالم لمعرفة دوافع العنف المحلية وارتباطها بالتنمية وإدارة الصراع (Gurr, ١٩٩٣) .

- وعلى ذلك يتبنى الباحث في هذه الدراسة مفهوم جماعة الهوية Identity Group على مستوى المحلي والدولي كجماعة هوية ممتدة ، وهو ما أقره مؤتمر الجمعية الأميركية للعلوم السياسية (سبتمبر ٢ - ٥ عام ١٩٩٣) في واشنطن العاصمة الأمريكية . هذه الجماعات تقف على قدم المساواة مع الدول القومية كوحدات في دراسة للنظام الدولي ، بل ويمكن النظر أيضا إلى الدولة نفسها كجماعة هوية . وفي دول العالم الثالث بصفة عامة يكون انتماء الفرد لجماعة الهوية (في مصر : الشلة ، الدفعة ، العائلة ، الجماعة الدينية أو العرقية أو المهنية ... إلخ) أكثر من انتمائه للدولة نفسها . ومع أن تاريخ الدولة المصرية كنزلة قومية يعود إلى آلاف السنين عكس جميع الدول المحيطة بها في الشرق الأوسط فإن جماعات الهوية المعارضة للدولة لا تزال تلعب دورا هاما في الحماية والتعبير عن أفرادها في إطار الوطن الواحد .

- علينا أن نميز بين نوعين من الأسباب تعودان إلى مشكلات التخلف (الموروث الاستعماري في التخلف ، المشكلة السكانية ، نقص الموارد الطبيعية ، التبعية ... إلخ) وبواعث الصراع الاجتماعي الممتد (نقص الحاجات الأساسية للإنسان ، اهتزاز القيم ، اضطراب المصالح وبالذات في حالة التغير من نظام لآخر ، سوء توزيع الدخل القومي إلخ) .
- ومما سبق ، هناك مجموعة من الافتراضات المتعلقة بحل الصراع القائم:
* أن جماعة الهوية التي يلجأ إليها الأفراد لمواجهة المجتمع المدني تعنى بتحقيق ثلاثة عناصر رئيسية :

١- الحاجات الأساسية للإنسان : إشباع القيم ، فك الارتباط بين المصالح المتعارضة . الحاجات الأساسية للإنسان Basic Human Needs والتي تعنى الأمن والمشاركة والقبول . يشمل الأمن حاجات البنية التحتية اللازمة لحياة ورفاهية الأفراد والجماعات ، وتشمل الحاجات الأساسية بدورها الموارد (الطعام والمأوى والملبس والطاقة والسفر والماء ... إلخ) والمقدرة الإنتاجية (وهى التنمية الاقتصادية) التي تشبع رفاهية الأفراد . أما المشاركة فهي حاجات البنية الفوقية اللازمة لتوزيع الموارد والقدرات بشكل عادل في المجتمع . وتضمن حاجات البنية الفوقية دور المؤسسات الاجتماعية ، حيث يحدث التوزيع والتبادل ، وتعد المشاركة - ولو نظريا - لجميع المواطنين في النظام السياسى ، والنفاذ إلى الأسواق ، والتغفل المؤسسى في هيكل السلطة ، وآلية صنع القرار ، جميعها أمثلة واضحة لهذه الحاجات . أما القبول فيعنى الاعتراف بحق الأفراد والجماعات في هذه المشاركة .

٢ - أما إشباع القيم فيعنى القبول بحاجات البنية الكلية للنظام من القيم والأفكار والمعايير والتقليد ، ويتم إشباعها عادة بالاعتراف والقبول بهويات الأفراد والجماعات والتأقلم مع القائم .

٣ - أما المصالح المتعارضة داخل المجتمع فهي تتضمن توزيع قيم مادية نادرة لإشباعها . ولأنها مصالح متصارعة حول قيم مادية فهي قابلة للتفاوض عكس إشباع الحاجات الإنسانية والقيم ؛ ذلك أن القبول بها يعنى تبادل سلع اجتماعية واقتصادية تزداد مع الاستهلاك .

- إشباع العناصر السابقة - مع عجز الدولة عن تقديمه - يتجه الأفراد لإنشاء جماعات هوية - كما سبق ذكره - تنقسم بمواصفات عديدة (سياسية، طبقية، دينية، عرقية، ولغوية.... إلخ) . هذه الجماعات تتصف بوجود خبرات وقيم ولغة ومعايير مشتركة، أيضا تخضع لعملية استضعاف هيكلية مشتركة حين يتم إنكار إشباع الحاجات والقيم والمصالح على أساس هوية هذه الجماعة . أهم تمثيل لهذه الجماعات في مصر والعالم الثالث هي الجماعات الطائفية Communal Groups . ونظرا لطبيعتها غير العادية تتجه الصراعات الطائفية إلى نتائج المعادلة السلبية Zero Sum Equation - حيث يخسر جميع الأطراف وتعتمد نظرية (غالب أو مغلوب) . ولكن بعد فهم عملية الاستضعاف الهيكلي وعوامل التخلف يمكن حل الصراع على الأمد الطويل من خلال المعادلة غير الصفريّة، حيث يكسب الجميع من خلال التنمية وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان والتكيف مع الموروث التقليدي (وهذا هو خط التشديد للباحث) .

(٣) مستوى التحليل ووحده : العملية Operationalization :

إن التحليل السياسي لم يعد قصيرا على التحليل الكمي ولا على التحليل الكيفي. فالأول : اهتمام بالوعي الزائد (Over Consciousness) ، والثاني - بالتبسيط المخل (Over) - (Simplification) ومنذ بداية السبعينات - سعى كل من الوظيفيين والبنانيين الجدد إلى تبني المنهج المتعدد Paradigm - (Inter Midrange theory - strange theory) (ويأتالي ظهرت نظرية المجال الوسيط) - للتحليل في علم السياسة المقارن . بمعنى المزوجة بين ما نعرفه في الإطار الكلي للـ (Macro) من نظريات لها صفة العمومية و العالمية وبين الإطار الثقافي المعين (Cultural Oriented Design) - للموضوع محل الدراسة في الصراع ، مع تغليب خصوصية الأخير على الأول إذا حدث تعارض بينهما . إن التزاوج بين التحليل الكلي والجزئي (Micro) يخلق لكل منطقة - بل لكل حالة دراسية - وضعاً متميزاً وخاصة في الإطار العام كما نعرفه في العلوم الاجتماعية ، وهو ما يعطى خصوصية وفهم أفضل للدراسة . وحدات التحليل هنا هي الدولة و قلبها للمجتمع المدني المصري و جماعة هوية محلية على اتصال بجماعة هوية ممتدة دولياً ، ثم بناء نماذج سلوكية (متغيرات) عبر الزمان ، ثم تقسيمها إلى عناصر ، ثم إلى مكونات هذه العناصر من خلال أساليب ووسائل تقنية (أمريكية) معينة.

(٤) جمع المعلومات واختيار الفروض :

Data Collection & testing Methods

هناك مصادر متنوعة لجمع المعلومات حول أسباب الظاهرة وأطرافها ، كما أن هناك وسائل عديدة لفرز وتحليل هذه المعلومات . من هذه المصادر : جمع المعلومات الخام المتوافرة aggregate row data من الصحف والمجلات السيارة وسجلات المحاكم ، المنشورات ، البيانات الصحفية ، عمل تصميم استمارة بحث ، المقابلة الشخصية ، لقاءات المائدة المستديرة لعينة ممثلة للبحث . أما المصادر الثانوية فسوف يعتمد الباحث على البيانات المسجلة في الكتب والمذكرات والوثائق .. إلخ . وسيتم تحليل هذه البيانات على النحو التالي :

١- استخدام أداة تحليل الوقائع (المقياس المحلى Events data Research)
- Domestic Scale بالشكل اليدوى أو الآلى . هذا هو الأسلوب
الأفضل لمعرفة تراكم الوقائع الكيفية وتحويلها إلى تراكبات كمية ، ومن
ثم إيجاد العلاقات الارتباطية بينها عبر الفترة الزمنية موضع الدراسة .
وسيمت ذلك إما بالاستعانة بمركز معلومات دعم القرار بمجلس الوزراء
أو مجلس الشورى وحسابها ، وإما يدويا باستخدام مقياس المعلومات
المحلى لبنك معلومات الصراع والتعاون بجامعة ميريلاند (CopDAB) .
الهدف تحليل ووزن والتنبؤ بالقدام من وقائع للصراع والتعاون بين
جماعات الإسلام والمجتمع المدني . إن التحليل الكمي للوقائع /
التفاعلات المادية واللفظية بين أطراف الصراع عبر فترة الدراسة تؤدي
إلى الاستفادة العلمية الملحوظة من وقائع مجزأة وغير ملحوظة وربما
غير ذات أهمية عند النظر إليها بشكل عاى .

٢ - تحليل المضمون الكمي Quantitative Content Analysis للوثائق
والخطب والمنشورات والبيانات لمعرفة حقائق الخطاب الدينى
والسلطوى كل في مواجهة الآخر . وبالتالي تحديد أولويات الفريقين
وأوجه الاتفاق والاختلاف من خلال تحليل العناصر Factor analysis

(سبق استخدام هذه الأداة فى أكثر من بحث سابق ، ويمكن تقديم هذه
النماذج عند طلبها).

٣ - تحليل المضمون الكيفى للمعلومات ، المسح الشامل (Survey) للوثائق
وللمسجلات التاريخية واللقاءات الشخصية والاستبيان ، وذلك بهدف
اكتشاف العناصر الفكرية للصراع القائم وأوجه التعاون الممكنة . ومن
خلال هذا التحليل يمكن تعديل واستكمال النقص الوارد فى أداة التحليل
الكمي للوثائق السابق ذكرها مع وجود لقاء المائدة المستديرة لتقويم هذه
النتائج بشكل دورى .

٤ - تحليل وصفى وإحصائى للمعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
التي أمكن الحصول عليها لتحديد التغير فى علاقات أطراف الظاهرة
المذكورة .

وفي هذا المجال أمكن الاستعانة بمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية ، ومركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط الذي يختزن لديه سجلا كاملا للمواجهة بين قوات الأمن وجماعات الإسلام السياسي ، وبرنامج محاكاة كامل لمواجهة الأزمات في المستقبل - وهذا المركز الأخير استضاف الباحث الرئيسي ومساعديه - أيضا أمكن الاستعانة بتلك المعلومات التاريخية في المكتبات الجامعية ووزارة الداخلية والجماعات الإسلامية من خلال مجموعة العمل البحثية الموجودة في أسيوط للقاءات الشخصية ولقاءات المائدة المستديرة بالمركز بصفة دورية كما ذكر .

(٥) المشكلات البحثية المتوقع حدوثها :-

على ضوء البحوث السابقة ومن خلال تجربة مركز دراسات المستقبل في أسيوط في التعامل مع هذه النوعية من البحوث ، يمكن القول إنه تمت مواجهة عدة مشكلات وصعوبات تتعلق بطبيعة البحث وعملية جمع المعلومات في ظاهرة معاصرة للكتابة عنها، مما قد يؤثر على نتائج البحث ، ولكن الباحث بذل ما في وسعه من خلال أساليب بحثية متعددة لتجنبها وهي على النحو التالي :

- ١ - سرية الحصول على المعلومات من كلا الطرفين المتصارعين . وهنا - ورغم صعوبة تحصيل المعلومات - لابد من الاعتماد على مصدرين على الأقل للتأكد من صحة الواقعة .
- ٢ - حساسية التطرق لبحث كهذا في ظل الأحداث الجارية . إن الباحث هنا مهما كان موضوعيا لابد أن يشكل اختياره نوعا من التحيز ، ولكن من خلال تعدد مصادر البحث وعمل ورش عمل Workshops واللقاءات المفتوحة والاستعانة بخبراء آخرين لإعادة تكوين نتائج البحث أمكن التغلب على هذه المشكلة ليصل إلى قدر من المصداقية والاعتمادية على صحة النتائج .
- ٣ - ضيق الوقت وقلة الجهد ومحدودية الميزانية المبدولة لدراسة ظاهرة كبرى كهذه انكبت على دراستها لجان برلمانية لسنوات طويلة دون أن

تصل إلى نتائج ملموسة أو حتى تجرؤ على نشر دراستها . وللتغلب على هذه المشكلة أمكن تضيق مجال البحث والتركيز على متغيرات الدراسة الأساسية والإجابة بتركيز على السؤال الرئيسى ثم الأسئلة الأخرى المطروحة بعد ذلك كما جرى تكثيف الفترة الزمنية موضع الدراسة مع الإلمام الكامل بها فى سياق الإطار العام للبحث دون إخلال.

المطلب الثانى ماهية ووضعية أسبوط كحالة دراسية ومرجعية للمواجهة بين الإسلام السياسى والمجتمع المدنى

١- لماذا أسبوط بالذات ؟ :-

تعد أسبوط - كما هو وارد فى المقدمة (التعريف بمشكلة البحث) - نموذجاً أمثل كدراسة حالة لمعرفة محددات الصراع بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى . فقد احتلت هذه المحافظة قائمة المناطق الأخرى فى مصر سواء من ناحية عدد وقائع المواجهة (events) أو من ناحية انتشار الفكر الأصولى العنيف (realities) خلال العقد الماضى أو يزيد ؛ حتى أصبحت ليس فقط مركز الأصولية فى مصر بل فى العالم العربى والإسلامى ككل .

تقع أسبوط فى قلب صعيد مصر وتبعد حوالى ٣٧٥ كيلو مترا من القاهرة - العاصمة وتبلغ مساحتها ١٥٥٠ كيلومترا مربعا يزرع منها ٣١٦٤٥٠ فداناً من الأرض الخضراء والبقية صحراء ، فهى عبارة عن شريط ضيق جدا من الأرض الخضراء واقع بين جبلين : الشرقى والغربى حيث يحتوى الأول على أكبر عدد من المطاريذ المجرمين المحكوم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد أو الهاربين من المنيا إلى سوهاج . تحتوى إداريا على ١٠ مدن رئيسية واقعة بين المنيا وسوهاج : ديروط ، القوصية ، منفلوط ، أسبوط ، صدفا ، الغنايم ، أبنوب ، الفتح ، البدارى ، وساحل سليم . وهى تقع على ضفتى نهر النيل وتحدها شمالا محافظة المنيا وجنوبا محافظة سوهاج ، وهى على خط عرض ٢٧ شمالا وخط طول ٣٠ شرقا .. انظر خريطة أسبوط ، وتعداد السكان التقديرى لعام ١٩٩٢ بالمحافظة (٢٧ مليون نسمة تقريبا) . انظر الجدول رقم ١ .

كما تقسم محافظة أسبوط حاليا إلى عشرة مراكز إدارية تضم (٤٩) وحدة محلية قروية و (١٠) مدن و (٢٣٦) قرية تابعة لهذه الوحدات ، وتعد

أسبوط عاصمة الإقليم التخطيطي الذي يضم محافظتي أسبوط والوادي الجديد، ويبين الجدول رقم (١) هذا التقسيم الإداري .

**جدول رقم (١) -
التقسيم الإداري لمحافظة أسبوط***

م	المركز الإداري	عدد وحدات الحكم المحلي		عدد القرى
		بالقرى	بالمين	
١	ديروط	١	٧	٤١
٢	القوصية	١	٤	٣٠
٣	منفلوط	١	٦	٢٦
٤	أبو نيح	١	٤	١٢
٥	صدفا	١	٤	١٦
٦	الغنايم	١	٢	٧
٧	أبنوب الفتح	١	٢	٤١
٨	البيدري	١	٥	١٩
٩	ساحل سليم	١	٣	١٦
الجملة		١٢	٤٩	٢٣٦

*المصدر : محافظة أسبوط -حاضرها ومستقبلها، العلاقات العامة بمحافظة أسبوط ،
أسبوط ١٩٩٣، ص ١٠

جدول رقم ٢ -
تعداد السكان التقديرى عام ١٩٩٢ بالمحافظة*

م	المركز الإدارى	ذكور	إثت	الجملة
١	أسيوط	٣٧٢,٣٩٥	٣٠٩,٧٥٢	٦٨١,١٤٧
٢	ديروط	١٣٣,٦٦٩	١٦٦,٨٥٩	٣٤٠,٥٢٨
٣	القوصية	١٤٠,٦٧٤	١٣٥,١٥٨	٢٧٥,٨٣٢
٤	منفلوط	١٥٤,٢٤٢	١٤٨,١٩٣	٣٠٢,٤٤٣
٥	أبو تيج	١٠٩,٦٧٧	١٠٥,٣٧٥	٢١٥,٥٢
٦	صدفا	٦٤,٦٣٦	٦٢,١٠٢	١٢٦,٧٣٨
٧	الغنايم	٤١,١٥٨	٣٩,٥٤٣	٨٠,٧٠١
٨	أبنوب	١٢١,٦٠٣	١١٦,٨٣٤	٢٣٨,٤٣٧
٩	الفتح	٩٢,٠٩٥	٨٨,٤٨٣	١٨٠,٥٧٨
١٠	ساحل سليم	٥٧,٨٦٥	٥٥,٥٩٥	١١٣,٤٦٠
١١	البدارى	٨٧,٠٧٦	٨٣,٦١١	١٧٠,٧٨٧
	جملة المحافظة	١,٣٦٥,٠٩٠	١,٣١١,٥٥٥	٢,٦٧٦,٦٤٥

* المصدر : المصدر السابق ، ص ٢٠

ويمتاز أهل أسيوط خاصة والصعيد عامة بالشدة والقسوة والمحافظة على التقاليد (ولو مظهرها) ^(١) . تسود عادة الثأر المحافظة منذ منات السنين ، وهى تعكس إنجاز العدل (الدينى والتقليدى) خارج إطار اللوائح والقوانين الحكومية ، مما يجعل الأمر مستتباً فى تلك البلاد حين تصل إلى نقطة الاستقرار النسبى من خلال موازين القوى الحقيقية النابعة من التفاعات الاجتماعية وليس طبقاً لموازين الحكومة . من الناحية الثقافية تعد محافظة أسيوط تمثيلاً حقيقياً للمجتمع المصرى فى مرحلة التحول التى مر بها عبر نصف القرن الماضى على الأقل ؛ فهى تعد مخزناً حقيقياً للصراعات قلباً وقالبا ، فكاراً وتنظيماً :

ففى ناحية ، نجد جامعة أسيوط كنقطة ارتكاز أساسية للمجتمع المدنى فى جنوب الوادى (٦٧ ألف طالب ، ٣ الاف عضو هيئة تدريس ، ١٢ ألف موظف ... الخ) ^(٢) ومعها بقية مؤسسات المجتمع المدنى .

وفى ناحية ثانية ، نجد المؤسسات الأخرى الدينية الرسمية منها والمحجوبة عن الشرعية : جامعة الأزهر الشريف ، والمؤسسات والمنظمات الأخرى غير الرسمية الخيرية والتي تُشرف عليها وزارة الأوقاف وشئون الأزهر ، ثم نجد الجماعات الأخرى غير الشرعية سواء فى أشكالها المعتدلة (كالإخوان المسلمين ، السلفيين ، جماعات الدعوة والتبليغ ، الطرق الصوفية ... إلخ) والعنفية (كالجهاد والجماعة الإسلامية ، والتوقف والتبين . وحزب التحرير الإسلامى ... إلخ) .

ومن ناحية ثالثة ، نجد بؤرة أساسية هنا للصراع الطائفى . ففى أسيوط هناك تركيز واضح للأقلية المسيحية الأرثوذكسية وحولها بقية الملل المسيحية الأخرى فى مصر (العدد الإجمالى فى مصر يتراوح بين ٥ - ٨ مليون نسمة) ويتمركز معظم هؤلاء فى أسيوط - المدينة والمدن الأخرى . ويشكل المسيحيون على مختلف مللهم نسبة تزيد عن ٤٠٪ من سكان مدينة أسيوط - العاصمة ، وتتركز فى أيديهم أكثر من ٦٠٪ من الثروة فى مجال التجارة والمهن الفنية الحرة أو القيادة اقتصاديا (وترفض الحكومة وأجهزة الإعلام الكشف عن أية أرقام تتعلق بخصوصية الطائفة المسيحية فى مصر عموما وفى أسيوط خصوصا) .

أسيوط بالنسبة للكنيسة الأرثوذكسية المصرية وعبر قرون عديدة تمثل نقطة ارتكاز محورية حيث يوجد مجتمع مسيحي متعدد الملل والنحل ومتقدم بشكل يفوق المدن المصرية الأخرى على الإطلاق شكلا وموضوعا . فإذا كانت أسيوط معقلا للأصولية الإسلامية فى العالم الإسلامى فإنها وبشكل مقابل تعد معقلا للكفاحية المسيحية الأرثوذكسية بالذات . فمن هنا عبرت العائلة المقدسة إلى مصر من جبل صقلم الذي كان يمتد من القوصية شمالا وحتى دير الجندلة جنوبا وظلت هناك حوالي ستة شهور بما يسمى الآن الدير المحرق ودير العذراء بجبل أسيوط الغربى ^(١) . ومن هنا عبرت المسيحية المصرية عن نفسها فى مواجهات مباشرة مع حركات التبشير الغربية فى مطلع القرن العشرين ، وفى مواجهة قوى المجتمع المدنى والدينى على السواء فى مواجهات صريحة (أهم هذه المواجهات محاولة تقسيم مصر بين جنوب مسيحي وشمال إسلامى فى مؤتمر أسيوط عام ١٩١١ عقب اغتيال بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصر على يد طبيب

قبطى أسيوطى يدعى إبراهيم الوردانى ، وقد فشل المؤتمر بسبب بقطة الحزب الوطنى فى مواجهة الإنجليز^(١) . الأنبا شنودة وقيادته فى النير المحرق بدير روط تقف على رأس الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كبابا للإسكندرية والكنيسة الشرقية عموما ، ثم بعد ذلك تولى رئاسة مجلس الكنائس العالمى . هو شخصا من أسيوط ، وكذا أسرة بطرس غالى وغيرهما من العائلات المسيحية المتهورة . ومن ناحية رابعة كانت أسيوط واحدة من المناطق التى أفرزت عناصر قيادية ذات تأثير واضح سواء على المستوى القومى العربى (جمال عبد الناصر كرمز ، مع صديقه عبد الحكيم عامر وزير الدفاع من المحافظة المجاورة " المنيا") وعلى المستوى الأصولى المعتدل فى جماعة الإخوان المسلمين (معظم قيادات الإخوان من أسيوط : السكرى ، الحواتكى ، أبو المجد ، العدوى ، السندي ... إلخ وهى أسماء مدن وقرى فى أسيوط ، وعلى رأسهم محمد حامد أبو النصر المرشد العام لجماعة الإخوان من منفلوط) أو على المستوى الأصولى العنيف والمتطرف ومنهم (سيد قطب الزعيم الراحل والمنظر لمعظم الجماعات الأصولية فى عالم اليوم ، شكرى مصطفى زعيم حركة التكفير والهجرة ، ومقرر وظيفى د. عمر عبد الرحمن مفتى الجماعات الأصولية على مجملها إلخ) .

وقد تفاعلت عوامل التخلف مع غيرها عبر عشرات السنين لتخلق منها بؤرة للعنف الطائفى والمواجهة مع الحكومة المركزية .

وأسيوط وسط محافظات مصر هى عاصمة الصعيد ، حيث تتركز فيها معظم الفروع الوزارية الممتدة إلى الوجه القبلى وبشكل خاص منطقة تجنيد أسيوط . ويشكل البعد الزمنى للبوليس والجيش فى أسيوط محطة مركزية للوجه القبلى عموما . وهى بمثابة قبلة العنف الدينى فى مصر كلها ، فلا عجب أن اختيرت الموقع الأول بعد القاهرة لبدء الثورة الإسلامية فى مصر عن طريق تنظيم الجهاد عقب اغتيال السادات عام ١٩٨١ .

وقد شكل العامل الجغرافى ، كما سيرد فيما بعد ، بعدا جديدا ومفيدا للظاهرة الأصولية فى الصعيد . فلا توجد حواجز طبيعية بين المحافظات بالذات بنى سويف ، المنيا ، سوهاج ، قنا . وبين أسيوط والمنيا علاقة تاريخية غريبة تشبه إلى حد قريب علاقة ناصر بعامر (الأول رئيس الجمهورية من أسيوط ، والثانى نائبه والقائد العام للقوات المسلحة ، والرجل

رقم واحد مكرر في مصر من ١٩٥٤ حتى ١٩٦٧)، فالمناطق الجنوبية من المنيا وبلذات ملوى كانت جزءا إداريا من أسيوط ، وعائلات ملوى وديروط (آخر مركز شمالي لأسيوط) هي عائلات مندمجة وموحدة ، ولذا كلما واجه المنطرون أزمة وضيقا أمنيا شديدا في ديروط لجأوا إلى ملوى ، وهو ما حدث أعوام ١٩٩٤/٩٣ .

ويشكل الامتداد الأرضي والديموجرافي والطبوغرافي الجبلى أبعادا هامة في استراتيجية جماعات العنف السياسي ، وكان منطرفو المنيا كلما اشتدت قبضة الأمن عليهم سلخوا الدروب الجبلية والصحراوية التي يعرفها عربان الصحراء إلى ديروط ومزارع القصب ^(٥) ، وبالمثل كلما طارد أمن أسيوط أمراءها المشبوهين لجأوا إلى نفس المسالك هروبا إلى المنيا - ملوى، وهكذا كانت ديروط مركز عمليات مثاليا ^(٦) وقد وقع المحذور مع نهاية عام ١٩٩٤ عندما توحشت قيادات الجهاد الهاربة من ديروط مع ملوى بقيادة ضابط سابق بالقوات المسلحة ووجهوا ضربات إرهابية قوية للأمن انتقاما لما حدث في ملوى وأسيوط (ديروط) على حد بيان الجماعة الإسلامية آنذاك . وتعيش في ديروط عائلات مسيحية تقليدية بجوار عائلات إسلامية تتقاسم السلطة (الكليانية والقرشية) منذ وقت طويل ، يضاف إلى ذلك أن ديروط وملوى تعد خدمات الحكومة فيها متدنية ، فكلاهما منفي لموظفي المحافظتين ، أضف إلى ذلك أن مواطني تلك المدن هم من أشد سكان أسيوط تزمنا وتشددا وعصبية . وهكذا أصبحت ديروط وملوى تربة صالحة للأفكار والحركة العنيفة وبؤرة للتعاون بين جماعات الإسلام العنيفة .

٢- أسيوط بؤرة للعنف والمواجهة : الدوافع والمسببات :-

تمثل أسيوط حلقة للمواجهة المركزية في مصر بين جماعات الإسلام السياسي بمختلف أشكالها والنظام السياسي ، وهذا ما يجعلها نموذجا أمثلا للدراسة والتحليل لظاهرة العنف السياسي في مصر اليوم لمعرفة أسبابها الكامنة والمنظورة والتنبؤ بسيرها في المستقبل ، وتقديم البدائل لمواجهتها عبر جدول زمني محدد ، وفي شبكة متعددة من إدارة الصراع الاجتماعي الممتد . وبما أن البحث يركز بصورة أساسية على دوافع العنف في أسيوط ، فإن الباحث يمكنه - بالتركيز على أسيوط بالذات - إجمال هذه الدوافع في

ثلاث مجموعات أساسية متكون محور البحث وهى عوامل التخلف مع تراجع المشروع القومى الشامل فى السبعينات ، ثم عوامل الصراع الطباقى للممتد ، ثم الإطار الثقافى المتميز وهو منظومة من الثقافات والتقاليد الفرعونية والقبطية والإسلامية ... إلخ التى تفرز العنف بشكل لا تخطئه العين .

أ - فمن ناحية التخلف :-

ساهم الاستضعاف الهيكلى (STRUCTURAL VICTIMIZATION) عبر قرون طويلة فى تجاهل تنمية منطقة الصعيد عموما وأسبوط خصوصا ، وبذا تحولت أسبوط من عروس الصعيد إلى أكبر منتج لتطرف التنمية وتنمية التطرف (د. منصور ، ١٩٩٣) . فأسبوط محافظة ريفية طاردة لمساكنها بسبب أوضاعها الديموجرافية الطاردة الضاغطة ، سواء إذا قيست تلك الأوضاع بمعدل النمو السكاني المرتفع فى المحافظة (٣٪) أو بالكثافة العالية أو بالعلاقة غير المتوازنة بين السكان والموارد الزراعية . علاوة على هذا لم يكن لأسبوط فى برامج التنمية حظ كبير : فالزراعة محدودة بقيود الماء والصحراء ، وليس التصنيع فيها بأفضل من حالة الزراعة ، فهى تحتل المركز قبل الأخير بين محافظات مصر إسهاما فى الناتج الصناعى القومى ولا يأتى بعدها فى الترتيب سوى مرسى مطروح . أما ترتيبها طبقا لإمكانات النمو الاقتصادى ، فقد جاءت فى المركز الخامس والثلاثين من بين ٣٩ مدينة تناولتها دراسة حديثة عن التنمية الحضرية . وواقعها ذلك ، فإن أسبوط تعد " حالة " لما يمكن أن نسميه " تطرف التنمية " . أى انحرافها بعيدا عن المعايير والمؤشرات القومية . ومن ثم فهى بيئة (مواتية تماما) لتنمية التطرف ، وتكاثر خلاياه .

من أهم مؤشرات تطرف التنمية التى أوردها الباحث ما يلى :

- ١- انخفاض نصيب الفرد فى محافظة أسبوط من الاستثمارات الإجمالية بنسبة ٤٧٪ عن المتوسط القومى العام للفرد فى مصر .
- ٢- عدم تناسب حصة المحافظة من الاستثمارات مع حجم مساحتها . فمساكنها يمثلون ٤٧٪ من إجمالى سكان مصر ، بينما نصيبها من الاستثمار القومى لا يتجاوز ٣٪ فقط .

٣- تردى الصورة يتضح بقر أكبر إذا ما نظرنا إليها من زاوية القطاعات .
فى الزراعة ينخفض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية إلى نصف
المتوسط القومى العام تقريبا . فنصيب الفرد المشتغل بالزراعة فى أسبوط
١٢ر١٥ جنيه ، بينما نصيبه على المستوى القومى العام ٢٣ر٢ جنيه .

٤- فى قطاع الصناعة ، لم تتجاوز نسبة الناتج الصناعى فى محافظة أسبوط
٤ر٠٪ من الناتج الصناعى القومى . أما نصيب الفرد فى الاستثمارات
الصناعية بالمحافظة فهو لا يتجاوز ٨ جنيهات ، مقابل ٢٢ جنيه للفرد
فى مصر .

٥- يزيد المتوسط القومى العام لنصيب الفرد من الاستثمارات فى قطاع
المواصلات على سبعة أضعافه فى أسبوط ، فهو جنيه واحد فى أسبوط
مقابل ١٦ جنيه للفرد فى الدولة .

٦- فى قطاع المرافق العامة ، فإن نصيب الفرد فى أسبوط جنيهان ونصف
الجنيه مقابل عشرة جنيهات للفرد فى الدولة . أما فى قطاع الإسكان فإن
المتوسط القومى العام يزيد بمقدار ثلاث مرات ونصف عن نصيب الفرد
فى المحافظة . وتكاد تكون أسبوط هى الوحيدة بين محافظات مصر
المحرومة من خدمات الصرف الصحى ، وتريد فيها نسبة السكان
المحرومين من المياه الجارية ، على المتوسط القومى العام .

٧- التراجع يظل قائما أيضا فى الدخل والإتفاق . فمتوسط نصيب الفرد من
دخل الأسرة فى أسبوط يعادل فقط ثلثى المتوسط القومى العام ، أى ٦٧٠
جنيها مقابل متوسط قومى عام قدره "٩٩٠ جنيهات" .

٨- أما متوسط نصيب الفرد من إنفاق الأسرة فى المحافظة ، فإنه لا يزيد
عن ٦٠٪ من المتوسط القومى العام ، أى ما يعادل ٥٧٠ جنيهات مقابل
٩٢٥ جنيهات ، ويعتبر الريف فى أسبوط أفقر من الحضر بنسبة تتراوح ما
بين ٢٥ إلى ٣٠٪ ، وقد بلغ مقياس الفقر النسبى فى ريف أسبوط ٩٤٤
من ألف ، أى يقع قريبا من الحد الأقصى للفقر .

٩- إضافة إلى هذه المؤشرات الاقتصادية البائسة ، فالأمية فى أسبوط أعلى
من معدلها القومى . حيث إن أكثر من نصف سكان المحافظة الذكور
أميون ونسبة الأمية بين الإناث أكثر من ثلاثة أرباع ، من ناحية أخرى
فالعامل السياسى ذو طبيعة موسمية (مرتبط بالانتخابات فقط) والأحزاب

غائبة ، والعناصر الرفيعة في حزب " الأغلبية " والمجالس المحلية تكاد تكون حكرا على أبناء العائلات الكبيرة . وفي الريف غالبا ما يقسم أبناء العائلة الواحدة مراكز النفوذ . فمنهم " أمراء " الحزب ومنهم " أمراء " الجماعات ، ولا مانع أحيانا من أن يضم الأولون نفوذهم فى خدمة الآخرين .

خلاصة الصورة - على حد تعبير الباحث - أن أسيوط تعد نموذجا لثنائية التخلف - التطرف " كما تعد حالة نموذجية لاتحراف التنمية بعيدا عن المعايير القومية. الأمر الذى يفسر لنا بوضوح شديد ، لماذا أصبحت أسيوط إحدى قلاع التطرف .

ب) ومن ناحية الصراع الطبقي الممتد :-

فهو صراع متعدد الأبعاد : اجتماعي ، وطائفي ، وديني ، واقتصادي ، وثقافي متجذر وممتد عبر الوطن والعالم . وكل جماعة هوية فيه تستدعى جماعات الهوية العالمية المساندة ، فيما تحاول الحكومة المركزية تهينة الوضع (PACIFYING) بكل الطرق والوسائل الممكنة ، وعلى رأسها الإدارة الأمنية ، دون معالجة الجذور الكامنة للصراع لخلق نوع من التعايش السلمى والمواطنة داخل الإقليم الواحد ؛ دون جدوى .

فئة منظومة من الصراع الطائفي الممتد هى خليط من القيم المتعارضة دينيا بالمعالم المتنافرة بين أطراف الصراع ، بنقص حاجات الإنسان الأساسية . إن نظرة لجمهورية "ديروط الإسلامية" التى أسستها الجماعة الإسلامية بقيادة " عرفة درويش " تعكس الارتباط المتبادل بين هذه المجموعات الثلاث المسببة للصراع الممتد . لقد أصبح فى مدينة " صنبو " وحدها تنظيم مكون من ١٠ آلاف متطرف عام ١٩٩٢ على حد تقدير وزير الداخلية المصرى . (صنبو هى إحدى قرى مدينة ديروط الخمسة) .^(٧)

ج) الإطار الثقافى المتميز :-

وهو خليط من العادات والتقاليد الموروثة الفرعونية والقبطية والعربية والإسلامية ، فحن إزاء مجتمع تقليدى لم يتطور جذريا عبر مئات السنين . يضاف إلى ذلك ويخرج عنه التركيب العائلى والقبلى الذى يخلق علاقة

ارتباطية واضحة راسيا بين الإطار التحتي لجماعات الإسلام السياسي العنيفة وأجنحة معينة من نفس الأسر في النظام السياسي تقتضى نوعا من الحوار وأحيانا التحالف والتعاطف المتبادل . ويعترف سير نجبورج (١٩٨٣) بأن العلاقات العائلية في الثقافة السياسية المصرية تفوق في أهميتها العلاقات الرسمية داخل مؤسسات المجتمع المدني . وتتسم الثقافة السياسية المصرية عموما بوجود شبكات قوية للعلاقات الشخصية تهيمن على تعاملات المجتمع المدني فيما تبقى العلاقات الرسمية إطارا خارجيا يحمي النظام وقت الأزمات والاختلاف فقط . عادة الثأر (القصص الفردى أو العائلية) دعمت من الإطار العائلي والقبلي داخل مجتمع الصعيد وأسيوط بالذات . وتذكر روز اليوسف (عدد ٣٤١٥ ، ١٩٩٣) أن الخريطة الاجتماعية للخصومة الثأرية أخذت شكلا مختلفا في الصراع السياسي وإن ظلت آليات الثأر هي الفصل المتحكم في هذا الصراع رغم اختلاف الخصومة وأشكالها ودوافعها بين الأسر في الصعيد . وقد أدى ذلك إلى اتخاذ المواجهة بين رجال الشرطة وجماعات التطرف والعنف ما يشبه علاقة الخصومة الثأرية بينما انحصرت الفوارق في التفاصيل والأسس النظرية للصراع : ففي تقاليد وأعراف القبائل والأسر هنا كإطار للثأر لا بد من تنفيذه ، بينما تكفير المجتمع حكاما ومحكومين وبناء مجتمع إسلامي هو إطار نظرية للعمل المتطرف (وهي لا تهم الأسر والعائلات كثيرا كما تهم الجماعات الإسلامية) . وهكذا يلعب الثأر (الذي لا بد من تطبيقه) بغض النظر عن أسبابه - دورا محوريا في المواجهة مما دفع محافظ أسيوط اللواء سميح السعيد إلى حث الأهالي على تطبيق الثأر على المتطرفين دون جدوى . وقد انعكس ذلك بوضوح في أسيوط ذات الترابط العائلي والقبلي والقروى ، فلم يكن من قبيل المصادفة وجود زعيم أصولي العالم سيد قطب في موشا - أسيوط ، وأن تكون بلدة شكري مصطفى زعيم التكفير والهجرة على بعد كيلومترات منها ، وتجتوا كلتا القريتين في ثلاث تحيط بهما الجبال الوعرة . فقد وضع سيد قطب الإطار النظري والفقهى لقواعد الخروج على المجتمع متأثرا بالإمام أبو الأعلى المودودي (من باكستان) ، وجاء شكري مصطفى ليؤسس "جماعة المسلمين" (التكفير والهجرة) التي تدين بأفكار أستاذه سيد قطب وتجعلها موضع التطبيق مع التشدد في تفسيرها بالانسحاب التزم من المجتمع توطئة للعودة إليه . وقد

خرجت عنهما عشرات الجماعات المتطرفة الأخرى كالجهاد والجماعة الإسلامية والناجون من النار ... إلخ وكلهم من شباب عائلات الصعيد المشبعين بقيم الثأر وألياته في مجتمع تقليدي متخلف . وهكذا أصبحت الأسرة القوية والعائلات الممتدة عبر قرى بأكملها جماعة هوية أخرى أقوى من الجماعة الدينية نفسها ، بل وجماعات الهوية المدنية في المجتمع الحكومي ، وأصبح الانتماء لها يعكس رابطة قوية في مواجهة الحكومة وعنفها وجبروتها في ظل الضعف البيادي في مجتمع الصعيد للحكومة في تنفيذ ترسانة القوانين (٤٥ ألف قانون في مصر) مع التظاهر بالطاعة واتباع مبدأ التقية الذي حمى الفلاحين في الصعيد عبر مئات السنين . من هنا ، سعت الجماعات الإرهابية المتطرفة للدفع بأبناء العائلات الكبيرة لرأس الفروع في قرى أسبوط ونجوعها ومنذ هنا الثانية ، مما يخلط الديني بالتقليدي في منظومة سياسية قوية وعنيفة وحصينة .

(٣) إدارة الصراع في أسبوط :-

إن أية استراتيجية - كما ذكر في المقدمة - لحل الصراع الاجتماعي الممتد في الصعيد عامة وفي أسبوط خاصة لا بد أن تتجه لحل معضلات الثلاثية المقدسة : التخلف ، الصراع الطائفي الممتد ، الموروث التقليدي - وبالذات عادة الثأر - من خلال إطار لإدارة الصراع الاجتماعي الممتد يقوم على ثلاث استراتيجيات مختلفة المضمون والزمن .

أولاً : تعديل السياسة الحالية القائمة على عنصري الأمن وفوافل التوعية على المدى القصير ، ثم استبدال هذه السياسة القائمة .

ثانياً : بسياسة معدلة وبديلة في المدى المتوسط مع بقاء عنصر الأمن المسيس وإيجاد المواجهة الخلاقة القائمة على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وقيمه ومصالحه من خلال منظور ديمقراطي سياسي وتنمية اقتصادية موازية وبعث قيم المجتمع المدني مرة أخرى وحمائتها من خلال القوى السياسية الأخرى التي ضربت عبر نصف قرن بواسطة العنف الحكومي الذي ساعد بنفسه على ظهور أخطبوط العنف الإسلامي . ثالثاً : أما على المدى الطويل ، فلا بد من وجود سياسة قومية شاملة تقوم على تطوير مشروع وطني تنموي شامل يكون فعالاً إلى الحد الذي ينفخس فيه

جميع السكان . وسوف يخصص جزء من هذه الدراسة للتطبيق العملى لتطوير هذه الاستراتيجيات ، كما سترد توصيات للعلاج الآتى والمستقبلى فى أسبوط : نموذج عرفة درويش زعيم الجهاد الراحل فى ديروط فى مواجهة نموذج سميح السعيد محافظ أسبوط الحالى على سبيل المثال .

هوامش الفصل الأول

(١) ربما يعود ذلك فى شق كبير منه إلى الطبيعة القريبة للصحراوية ، حيث نحاط أسبوط - كمعظم محافظات الصعيد - بجبلين كبيرين شرقا وغربا ، يعتبر أن أوكارا للمطارد من العدالة . كما شكلت هجرة العرب مع الفتح إليها واستيطان قبائل عربية لاتزال القرى تحمل أسماءها حتى الآن هناك ، يضاف إلى ذلك اتخاذ الأقباط المصريين منها موطنًا للعبادة والرهينة ، ولها سجل طويل فى مواجهة المماليك والفرنسيين والإنجليز . راجع ، طارق شعيب ، قراءة فى تاريخ أسبوط ، أسبوط ، ١٩٩٠ .

(٢) جامعة أسبوط بدأت الدراسة بها عام ١٩٥٧ بتوجيه خالص من الرئيس جمال عبد الناصر ، وعلى أحدث طراز علمي بتوفير كادرات هيئة التدريس والمباني . وهى واحدة من اكبر أربع جامعات فى مصر (اثنتان فى القاهرة وواحدة فى الإسكندرية) وقد اختيرت عام ١٩٩٣ كإحدى أحسن جامعة فى العالم العربى . وتعد جامعة أسبوط بؤرة محافظة أسبوط الثقافية . وقد كانت فى السبعينات مسرحا للصراع الطلابى السياسى والخدمى وتخرج فيها معظم قيادات الجماعات الجهادية الإسلامية ، ويوجد بها الآن أكثر من ٢٥ كلية تكنولوجية وتطبيقية باستثناء ٣ كليات للعلوم الاجتماعية والإنسانية . راجع : تقرير جامعة أسبوط ، التطرف فى أسبوط ومصر ، ١٩٩٤ .

(٣) بطرس باشا غالى رئيس وزراء مصر (١٨٤٦ - ١٩١٠) من عائلة قطبية معروفة وإقطاعية : ولد ببني سويف ، وأصبح وزيرا للخارجية عام ١٨٩٤ وقّع على معاهدة الحماية البريطانية - المصرية على السودان ورأس محكمة دنشواى عام ١٩٠٦ ، واختير رئيسا للوزراء عام ١٩٠٨ فنكل بالحركة الوطنية وعمد إلى تمديد فترة امتياز قساة السويس أربعين عاما بعد عام ١٩٦٨ ففشل لضغط الرأى العام واغتاله شباب الحزب الوطنى . (المؤلف).

(٤) بزرع القصب فى أسبوط على فترتين ويستغرق وجوده حوالين كاملين مما يجعله مخبأ ممتازا للجماعات الخارجة على النظام عموما والجماعات الإسلامية خصوصا . وتواجه الحكومة مشكلة زراعية واجتماعية عويصة فى إزالته حتى الآن وجارى عمل سياسة بذيلة له.

(٥) ببيل عمر ، أسبوط تخلع النقاب ، جريدة الأهرام ، ٧ فبراير ١٩٩٣ .

(٦) المصور فى ١٥/٥/١٩٩٢ . يصل عدد سكان سنبلو إلى ٦٠ ألف نسمة ، ومسلحتها حوالى ٣٠ كيلو مترا ويتبعها ١٢ قرية ، ويحدها من الغرب الجبل ومن الشرق التربة الإبراهيمية.

الفصل الثانى

الإطار التصورى

المطلب الأول

التعريفات والمفاهيم العلمية والإجرائية

فى هذا الجزء من البحث يصبح من الضرورى تحديد معالم الطريق. وهنا يلزم وضع النقاط فوق الحروف فيما يتعلق بمسميات ومفاهيم الجديد منها والقديم لمعرفة الإطار الفكرى للبحث و وحداته وفعاليات الصراع الدائر على قدم وساق فى مصر ، وبهنا فى هذا المقام رسم خريطة تصورية لفعاليات المواجهة بين جماعات الإسلام السياسى والمجتمع المدنى .

*أولا : بعض التصورات والمفاهيم :-

بسبب اعتبارات أيديولوجية وغير أيديولوجية ، سياسية ودعائية معينة ، فى مواجهة حالة التردى الأمنى فى مصر عامة وفى الصعيد خاصة ، تم الخلط بين عدة مفاهيم وتصورات لابد من الاضطلاع بإيضاح مفاهيمها هنا ، منها الأصولية ، التطرف ، الإرهاب ، العنف السياسى ، ولأن آخرها هو أفضل المفاهيم العلمية المحايدة التى لها تراث طويل فى الفكر السياسى فسوف نستخدم كتعبير عن حالة الصراع الدائر بين جماعات الإسلام السياسى من ناحية ، والمجتمع المدنى بحكومته وفعالياته السياسية والثقافية إلخ .

١- الأصولية (Fundamentalism) : وتعنى العودة إلى الأصول أى منابع الدين، أى دين أو عقيدة . وقد أطلق على الفرق الإسلامية المتعددة التى تتخذ من العنف وسيلة للوصول إلى السلطة السياسية والعودة إلى أصول الدين الإسلامى : كتاب الله ، وسنة نبيه ، وأحكام الخلفاء الراشدين (كعرف) ، وإجماع المجتهدين كاربعة أركان تقوم عليها دعائم الإسلام وفق قاعدة لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق فى كل شئ . وكذا ظهرت الأصولية بدائية فى الغرب كرد فعل محافظ على النثولوجية الليبرالية فى الغرب وأميركا التى حاولت تطوير البروتستانتية - المسيحية على ضوء المفاهيم التاريخية والعلمية للعصر الحديث . وكان بداية ظهورها عام ١٩٠٩ فى الولايات المتحدة ، وكان محتوى هذه الحركة التمسك بالعقيدة الأصولية (الأصلية) للدين المسيحى . أما فى العقيدة الإسلامية فقد اتخذت الأصولية نفس الاتجاه ولكن لأهداف مختلفة تماما .

فالأصوليون ^(١) هم أهل الأصول الذين يرجعون فى الأحكام الشرعية المسائل الاجتهادية إلى الأصول وهى كتاب الله والسنة ، فإذا وقعت لهم حادثة شرعية من حلال أو حرام فزعوا إلى كتاب الله ، فإن وجدوا فيه نصا أو ظاهرا تمسكوا به ، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه ، وإن لم يجدوا فيه نصا أو ظاهرا فزعوا إلى السنة ، فإن روى لهم فى ذلك خبر أخذوا به ونزلوا على حكمه ، وإن لم يجدوا فزعوا إلى الاجتهاد ، فكانت أركان الاجتهاد عندهم اثنين أو ثلاثة ، ولنا بعدهم أربعة إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم ، والإجماع حجة شرعية ، والصحابة لم تجتمع على ضلال ، والنبي (ص) قال لا تجتمع أمتى على ضلالة ، ولكن الإجماع لا يخلو عن نص خفى أو جلى قد اختصه وإلا فبته سيؤدى إلى إثبات الأحكام المرسلة ، ولا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع ، فإن القياس المرسل شرع آخر ، وإثبات حكم من غير سند وضع آخر .

وعامة أهل الأصول على أن الناظر فى المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية والقطعية يجب أن يكون متعينا الإصلبة ، فالمصيب فيها واحد بعينه ، كما يقول أحدهم : زيد فى هذه الدار فى هذه الساعة ، ويقول آخر : ليس زيد فى هذه الدار فى هذه الساعة ، فأحدهما قطعاً صادق والآخر كاذب ، ولا يمكن اجتماع الحالتين معاً .

ويذهب الأصوليون إلى أن كل مجتهد ناظر فى الأصول هو مصيب لأنه يؤدى ما كلف به من المبالغة فى تسديد النظر فى المنظور فيه .

ومن الأصوليين من يقول إنه لا حكم لله تعالى فى الوقائع المجتهد فيها حكماً بعينه قبل الاجتهاد ، وإنما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد ، وأن هذا الحكم منوط بهذا السبب ، فما لم يوجد السبب لم يثبت الحكم ، خصوصاً على مذهب من قال إن الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات فى الذات ، وإنما راجعان إلى أقوال الشارع فى الفعل ولا تفعل ، وعلى هذا المذهب فإن كل مجتهد مصيب فى الحكم .

ومن الأصوليين من ذهب إلى أن لله تعالى فى كل حادثة حكماً بعينه قبل الاجتهاد من جواز وحظر ، بل وفى كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحليل وتحريم ، وإنما يرتاده المجتهد بالمطلب والاجتهاد ، إذ الطلب لابد له من مطلوب ، والاجتهاد يجب أن يكون من شيء إلى شيء ،

فالطلب المرسل لا يعقل ؛ ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعموميات ، وبين المسائل المجمع عليها فيطلب الرابطة المعنوية أو التقريب من حيث الأحكام .

٢- الإرهاب (Terrorism) : هو إطار أرحب وأوسع ، ويقصد به ببساطة : أى عمل عنيف يقوم به فرد أو جماعة أو دولة لتحقيق أهداف سياسية معينة بوسائل غير مشروعة وغير مألوفة لإلحاق أضرار جسيمة بالخصم أو للإعلان عن المظالم التي لحقت بالمرسل . ويتضمن ذلك أعمال القتل وإلقاء القنابل ، والخطف ، وأخذ الرهائن ، واختطاف الطائرات والاعتقالات . يعود استخدام التعبير إلى عهد الإرهاب فى الثورة الفرنسية "Regin of Terror" (١٧٩٣ - ١٧٩٤) ولكنه اتخذ طابعا مختلفا فى القرن العشرين . وقد يكون الإرهاب حكوميا كما يكون جماعيا - من قبل جماعة - أو فرديا . والإرهاب المشمول برعاية الدولة State Sponsored Terrorism - ظهر على يد هتلر وموسوليني وستالين فى النصف الأول من القرن العشرين وطبقته إسرائيل بحذافيره تجاه العرب عامة والفلسطينيين خاصة . وقد يكون وسيلة منظمة ثورية لقلب نظام الحكم ، وقد يكون كما هو دائما وسيلة فعالة فى حرب العصابات . وقد ساد استخدام هذه التكتيكات الإرهابية بشكل فعال على يد الجماعات الراديكالية (سواء من اليمين أو اليسار) . والإرهاب مفهوم معيارى (انتقائى) يطلقه الخصوم على بعضهم البعض لسوء محتواه الأخلاقى والدينى والسياسى . ويتوقف المعنى على من يطلقه إذا كان يقصد حركة تحرر وطنى كإرهابية أو العكس ، ولكن - فى التحليل الأخير - أصبح الإرهاب تعبيرا فضفاضاً فى النصف الثانى من القرن العشرين ؛ لذا لزم التعريف به .

٣- المجتمع المدني (Civil Society) : هو نقيض الدولة الدينية وإن لم يتكرر للدين كعقيدة إيجابية وفعالة كأحد جوانب الحياة وحاجة ملحة للإنسان ، ولكنه ليس الجانب المسيطر والأخير فى تفسير كل شئ . ومفهوم المجتمع المدني نتاج التجربة الليبرالية ونضال الإنسانية عبر تاريخها الطويل . وقد كانت الثورة الفرنسية هى الحد الفاصل فى تاريخ البشرية بالمعنى القانونى والقطى لتحويل الرعايا إلى مواطنين متساويين فى الحقوق والواجبات أمام القانون ، وبذا حصلت الأقليات لأول مرة فى التاريخ على حقوق متساوية مع جميع

المواطنين الآخرين . وصارت ثقافة المواطنة Citizenship Culture هي عماد المجتمع الرأسمالي الغربي الذى تقوم أسسه على ثلاثة أعمدة رئيسية : المشروع الحر اقتصاديا ، الليبرالية الديمقراطية سايسيا ، المسيحية وبالذات البروتستانتية منها (WASP) نينيا .

المجتمع المدني كمفهوم محايد عالمي الفكر ، عرفته أو عرفت بعضا منه معظم بلاد العالم ومنها البلاد العربية والإسلامية . وقد عرفته موسوعة أوكسفورد الأميركية على أنه "المجتمع الذى يضم مواطنين متساوين تكون فيه حريتهم مرتبطة بتطبيق القوانين الموضوعية لصالح هذا المجتمع . وهو مرافق لحكم الشعب وليس العسكر أو النظام الدينى " .

٤- تعريف جماعات الإسلام السياسى :-

بدأ ظهور الجماعات الإسلامية فى الجامعات المصرية - وبالذات فى القاهرة وأسبوط - متوأكبا مع سيطرة الرئيس السادات على مقاليد الأمور فى مصر فى عام ١٩٧٢ ، وذلك بعد أن أفرج عن قيادات الإخوان المسلمين فى المعتقلات وقرر نقل مصر بالكامل من خاتمة اليسار إلى خاتمة اليمين محليا وعربيا ودوليا . فعلى أثر اجتماع عقده الرئيس الراحل محمد أنور السادات فى قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربى (التنظيم السياسى الوحيد) مع رؤساء اللجان الدائمة بمجلس الشعب بناء على طلبه ليمسجل معارضته لمياسة رئيس وزرائه عزيز صدقى بالنسبة لطلاب الجامعات على أثر المظاهرات الصاخبة التى قام بها الطلاب احتجاجا على سياسة الحكومة ، وكان يتزعم الطلاب الجماعات اليسارية والقومية والناصرية وتسيطر على اتحاد الطلاب واللجنة الوطنية العليا بجامعة القاهرة . ولقد اقترح بعض الأعضاء مثل عثمان أحمد عثمان وبوسف مكواى (المنيا) ومحمد عثمان إسماعيل (أسبوط) إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية فى الجامعات للرد على التيارات اليسارية فى الجامعة . وأعلن بعض الأعضاء تبرعهم المالى للجماعات الإسلامية المقترحة ، وأنشئت هذه الجماعات فعلا منذ ذلك الوقت ^(١) . وعندما ظهرت جماعة "شباب الإسلام" فى جامعة القاهرة وجامعات أخرى لتكون المعادل الموضوعى والسياسى لجماعات الرفض اليسارية والناصرية ، بدأت بمساندة مباشرة من الأمن

والتنظيم السياسي الواحد في تصفية خصومها ^(٣) وقد قامت الجماعات بالفعل بالعديد من الأعمال التعليمية والثقافية من إصدار للمنشورات إلى معسكرات صيفية إلى تنظيم رحلات للحج والعمرة للطلاب بتمويل من الدولة . وقد عملت الجماعات الإسلامية على تغيير أنماط الحياة في الجامعات مثل تغيير البرنامج الدراسي ودعوة الطلبة إلى الاشتراك في الأنشطة ودروس القرآن والحديث وطلبت - بل فرضت - وقف المحاضرات والأنشطة الأخرى في أوقات الصلاة والفصل بين الجنسين في قاعات المحاضرات ، ومنعت إقامة الحفلات الموسيقية والأمسيات الراقصة وصور اللهو المماثلة.

وعملت الجماعات الإسلامية على جذب المؤيدين عندما استخدمت مجموعة من الخدمات شملت توزيع كتب دراسية رخيصة والمساعدة في الإسكان والعلاج الطبي الأساسي ، الذي قدمه طلبة الطب الأعضاء في "الجماعات" وفي المواصلات للجامعات وتوزيع الملابس الرخيصة جدا (في بعض الأحيان بالمجان) بل أحيانا : تقديم المساعدات المالية المباشرة . وقد سار نشاط الجماعات خلال الفترة من ١٩٧٢ - ١٩٧٧ دون إشراف حكومي تقريبا ، حيث تم تخفيف اللوائح التي نظمت في الماضي أعمال اتحادات الطلاب وتم إلغاء الترتيبات الإشرافية من جانب المدرسين على اتحادات الطلبة ^(٤) .

وفي الحقيقة يمكن القول إن المناخ العام في الجامعات المصرية مع ظهور شباب الإسلام عام ١٩٧٤ بهذا الشكل المكثف وفي ظل حماية أمنية ومالية مباشرة، كان مؤتيا لظهور وتطور الجماعات الإسلامية في مصر مع انتعاش المظلة الدينية الكبرى لهم : الإخوان المسلمون ، كذلك يشير هذا التاريخ المحوري إلى بداية انمحاب سيطرة الجماعات اليسارية والقومية من الجامعة لعدة أسباب : وقوع الحرب بين مصر وإسرائيل نتيجة واضحة لصالح النظام السياسي ، وهذا الأمر كان محور النشاط الطلابي في الجامعة عبر ثلاث سنوات مضت أمكن لليساريين فيه تكوين تحالفات قوية داخل الجامعة ضد نظام السادات ، ومن ناحية أخرى تخرج معظم الطلاب القبايين المسنولين عن أحداث ١٩٧٢/٧١ و ١٩٧٣/٧٢ ، فأما تم وضعهم تحت السلاح أثناء الحرب أو تمت ملاحقات أمنية مطولة لهم . وهذه الأخيرة أدت إلى فتح الباب على مصراعيه داخل الجامعة بالانحياز لشباب الجماعات

الإسلامية من خلال التصادم مع خصومهم وقوائم الشطب في الانتخابات والدعم المالي واللوجستيكي والاعفالات المستمرة ... إلخ . ولما كان المناخ العام مترددا في قبول ورفض سياسات السادات للصلح مع إسرائيل خصوصا وأنها كانت في طور المفاوضات غير السياسية لفك الاشتباك العسكري في سيناء مع إسرائيل ، فلم تجد مقولات اليسار والقوميين أذانا صاغية ، في حين كان المناخ العام يبشر بالمعجزة السماوية لانتصار أكتوبر بالإيمان وبالرئيس المؤمن كنفيز لهزيمة ١٩٦٧ في ظل الحكم الاشتراكي الشمولي المعادي لقوى الإسلام . وهنا خلا الجو للتحول السياسي داخل الجامعات المصرية الذي سينتقل مع خريجي هذه الجامعات إلى المجتمع المحيط بالجامعة ومع الطلاب في مناهجهم وقراهم في الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٧٧ عام زيارة السادات للقدس وبداية الانفصال والطلاق مع تكوينات الجامعات الإسلامية المزدهرة التي بدأت في تعبيد الطريق الخاص بها بعيدا عن مقولات النظام السياسية والدينية التقليدية .

وخلال الفترة من ١٩٧٨ - ١٩٧٩ سيطرت الجامعات على اتحادات الطلاب في معظم الجامعات على الرغم من محاولات السلطات منع ذلك بوسائل تقليدية أو غيرها ، وقد رجع هذا النجاح بقدر كبير جدا لأنماط السلوك السياسي للطلبة ، حيث أبدى عدد كبير جدا من جماهير الطلبة بصورة تقليدية عدم مبالاة سياسية فلم يميلوا إلى المشاركة في النشاط الطلابي وكان هناك كثيرون ممن ليسوا أعضاء بالجامعات سعوا جاهدين للاشتراك في انتخابات مؤسسات الطلبة وأبدوا مرشحي الجامعات الإسلامية من منطلق التضامن الديني العام.

وعلى كل حال ، فقد سيطرت الجامعات على مؤسسات الطلبة وأصبح تحت تصرفها إمكانيات مالية وتنظيمية جديدة ساعدتها في توسيع نشاطها ، إلا أنه كانت هناك أسباب أساسية وراء ظهور الجامعات الإسلامية وظاهرة وجود التطرف الديني بين الشباب بصفة عامة كما يقول البعض ، فكان من بين ما أشارت إليه الأبحاث الاجتماعية التي أجريت في مصر الشعور بالإحباط الاجتماعي الذي انتاب الشباب المثقف كمسبب رئيسي لوجود الجامعات الإسلامية بالجامعة .^(٥)

ويرى البعض أن الجانب الأكبر من جمهور الطلبة يتكون من الشباب المعدمين الذين ينتظرون عمل شاق ومرتب ضعيف ، والدين كان وحده القادر على تعويضهم .

وسارت استراتيجيات السادات السياسية في التحول نحو اليمين (المحلى والعربى والدولى) جنبا إلى جنب مع سياساته الاقتصادية المبنية على الانفتاح الاقتصادى ، أو كما أسماه انفتاح "السداح مداح" بلا ضوابط ولا قواعد ولا قوانين ، فازدادت الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون ، وارتفع معدل قضايا الرشوة والمحسوبية والفساد السياسى والأخلاقي إلى أقصى مدى فى فترة ركود اقتصادية غريبة شهدت مرحلة انتقال النظام من عصر إلى عصر . ومع بطء عملية السلام والتطبيع الجارية مع إسرائيل وتردى الأوضاع الاقتصادية وزيادة كبت الحريات وضوابط ديمقراطية "الأنثياب" كما أسماها الرئيس السادات نفسه ، ازداد المناخ العام سوءا وأصبح مؤهلا لدخول قوى جديدة سياسيا لم يستطع النظام مجاراتها أو تشكيلها وفق مقولاته ورغباته ، فى الوقت الذي عجزت فيه القوى السياسية غير الدينية العلنية والسرية عن ملء الفراغ .

إن ، أصبحت "الجماعات الإسلامية" القوة السياسية السائدة فى الجامعات وأداة التعبير الرئيسية عن احتجاج الشباب المتقف على النظام الحاكم . وفى سنة ١٩٧٨ هاجمت الجماعات من خلال مؤتمرات موسعة ونشرات وزعتها - نظام الحكم على تباطئه فى تطبيق الشريعة الإسلامية فى مصر ، وعلى سياسته السلمية إزاء إسرائيل ، وأعربت عن تأييدها للثورة الإيرانية .

وبدأت الجماعات خلال ١٩٧٦ - ١٩٨٠ فى تنسيق أعمالها على المستوى العام ، وأقامت اتحادا أعلى أطلقت عليه اسم " الجماعة الإسلامية " وضمت إليه لجنة فنية قامت بتوجيه النشاط على المستوى القطرى العام ، وتذكر بعض الدراسات أن أصحاب المناصب الكبرى فى هذا الاتحاد مثل الدكتور عصام الدين العريان (أمين الصندوق) كانوا من بين كبار المتحذثين فى الاجتماعات المناهضة للاحتياط التى عقدها " الجماعات " والتى حذروا فيها من مؤامرة الزعامة القبطية الرامية للسيطرة على مصر وطرد السكان المسلمين منها وحاولت مجلة الدعوة تبني هذه الاتجاهات ، إلا أن بعضها تحول تدريجيا لتنظيمات سرية متطرفة أو أقامت علاقات مع مثل هذه

التنظيمات السرية . فعلى سبيل المثال كان عصام الدين العريان أمير الجماعة الإسلامية في قرية ناهيا بمحافظة الجيزة - وهى القرية الواقعة بالقرب من القاهرة - على اتصال وثيق بطارق الزمر وعبود الزمر ، وكان ناجح إبراهيم أمير الجماعة الإسلامية بأسبوط هو قائد الهجوم الشهير على مبنى مديرية الأمن وللصدام المسلح مع الجيش يوم ١٠/٨/١٩٨٠ . ويرصد أحد رجال الحركة الإسلامية في السبعينات المراحل التي مرت بها الجماعات الإسلامية بجامعات مصر فيقسمها إلى ثلاث مراحل : المرحلة الأولى وهى المرحلة التقليدية ، وهى التى استمرت حتى ١٩٧٥ وغلب عليها الطابع السلفى والاهتمام بالشكل الإسلامى دون المضمون (كالجواب - الفصل بين الجنسين فى المدرجات - تبنى سياسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) . أما المرحلة الثانية فهى الخيار بين أربعة اتجاهات : الاتجاه الأول السلفى التقليدى الذى كانت تسير عليه حتى منتصف السبعينات - اتجاه الإخوان المسلمين ، ثم الاتجاه للقطبي (أى تلامذة سيد قطب فكرياً وسياسياً) ، وكان الاتجاه الأخير هو اتجاه (التكفير والهجرة) ، واستطاع الإخوان السيطرة على الجماعات الإسلامية لفترة ثم ما لبث أن فلتت الزمام من أيديهم وتحولت الجماعات الإسلامية فى أغلبها إلى جانب جديد تماماً كما يقول البعض ، والمرحلة الثالثة هى مرحلة التميز والاستقلال ، وهى المرحلة التى يتحدد لها زمانيا عام ١٩٧٩ ، حين بدأت الجماعات الإسلامية بمحافظات الوجه القبلى تدخل تنظيم الجهاد بفضل نشاط كرم زهدى وناجح إبراهيم ، وبدأ بعد ذلك تطور الأحداث يتجه لخلق تشكيلين أو ثلاثة على الأقل حملوا لقب (الجماعة الإسلامية) فى الحقبة التالية : حقبة الثمانينات - التشكيل الأول يسيطر عليه الإخوان المسلمون ، والتشكيل الثانى يسيطر عليه تنظيم الجهاد فرع الوجه القبلى ، أما الثالث (وهو غير محدد المعالم) فيميل فى توجهاته إلى عبود الزمر ، وللجيل القديم من تنظيم الجهاد الذى كان موجوداً بالقاهرة وبمحافظات الدلتا عام ١٩٧٩ .^(١) وفيما يلى يمكن تتبع نشوء الجماعات الإسلامية فى مصر :

(أ) باستثناء انشقاق " شباب محمد " عن جماعة الإخوان المسلمين فى الأربعينات وانتهاجهم لأسلوب العنف ، وحادث المنشية الخاص بمحاولة

اغتيال عبد الناصر ، لم يرد استخدام العنف المقصود مع السلطة لدى الجهاز الخاص لتنظيم الإخوان المسلمين حتى عام ١٩٥٨ تقريباً.

(ب) في عام ١٩٥٨ ظهر الشاب المسلم " نبيل البرعى " الذى خرج من جماعة الإخوان المسلمين من داخل السجن وطالب بالعنف المسلح واتخذ من أفكار ابن تيمية منهجاً للحركة ، وفيما بعد انضم إليه كل من إسماعيل الطنطاوى ومحمد عبد العزيز الشرقاوى وأيمن الظواهري ، وحسن الهلاوى ، وعلوى مصطفى ، وأصبح إسماعيل الطنطاوى قائدا لهذه المجموعة نظراً لإمكاناته الفكرية .

(ج) فى عام ١٩٧٣ أنشئ علوى مصطفى ومعه بعض أعضاء التنظيم وأقاموا تنظيمًا جديدًا سمي بتنظيم " الجهاد " وقرر الدخول فى حرب مع اليهود على حدود القناة ، وانضم إليه الملازم عصام القمري (الذى أصبح فيما بعد من أبرز وأخطر عناصر جماعة الجهاد الإسلامى ، وقاد عملية اغتيال السادات عام ١٩٨١) .

(د) فى نفس العام تقريباً أنشأ الدكتور صالح سريه تنظيمه الذى عرف فيما بعد بتنظيم الفنية العسكرية ، وانضم إليه من العناصر القديمة حسن الهلاوى الذى كان يقود مجموعة الجيزة فى التنظيم القديم ، وقد أعدم الدكتور سريه عام ١٩٧٥ ، بعد اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم .

(هـ) وفى عام ١٩٧٥ أنشأ وكيل نيابة ذو اتجاهات إسلامية يدعى يحيى هاشم تنظيمًا ضم حوالى ٣٠٠ عضو من الإسكندرية حاول بهم اقتحام السجن الموجود به الدكتور سريه وزملاؤه إلا أنه قُتل وقتل فى الاشتباك يحيى هاشم نفسه الذى كان يعتنق نفس أفكار الدكتور صالح سريه الداعية إلى الجهاد المسلح ضد الحاكم .

(و) وفى عام ١٩٧٧ ظهر للوجود تنظيم التكفير والهجرة لشكري أحمد مصطفى الذى أعدم عام ١٩٧٨ ، وبين عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٩ ، أنشأ شاب مسلم يدعى مصطفى يبرى تنظيمًا مسلحاً فى القاهرة ، وقد تم اعتقاله وتصفيته تنظيمه عام ١٩٧٩ .

(ز) وفى عام ١٩٧٩ تكونت جماعة الجهاد الإسلامى من ثلاث مجموعات ، الأولى بقيادة محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر ، والثانية بالوجه القبلى بقيادة ناجح إبراهيم وكرم زهدى وفواد الدواليبى ، والمجموعة الثالثة بقيادة

سالم الرجال الأرمني الجنسية وتولى كمال الصعيد حبيب القيادة خلفا له بعد ترحيله إلى الأردن ، وكان من نصيب جماعة الجهاد اغتيال السادات عام ١٩٨١^(٧) .

وتوالى انتشار الجماعات الإسلامية المسلحة وبصفة خاصة في صعيد مصر والتي كانت امتدادا طبيعيا لتنظيم الجهاد ، والتي أخذت تنافس التنظيم الرئيسي على الزعامة - بعد الانتشقات المتكررة في تنظيم الجهاد - والجدير بالذكر أن الجماعة الإسلامية هي التي تسيطر على منطقة الصعيد بعد إنهاك تنظيم الجهاد وتصفية معظم عناصره القديمة .

٥- تعريف العنف السياسي :-

العنف السياسي هو الذي يهدف إلى المساس بالنظام السياسي ، أي أن معيار التفرقة بينه وبين الأنواع الأخرى من العنف هو اشتراك النظام السياسي كطرف فيه ومدى الخطر الذي يتعرض له هذا النظام سواء كان هذا العنف موجه منه (أي من النظام السياسي) أو موجه ضده أو ضد أحد رموزه، أفرادا أو جماعات^(٨) . إذن ، الفكرة العامة في العنف السياسي هي الاستخدام الإنساني للقوة^(٩) بفرض إرغام الغير وإخافته وإرغابه لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية لها أبعاد وخلفية سياسية لمصلحة فرد أو جماعة . كذلك مهم الأخذ في الاعتبار الدافع إلى العنف بحيث تعتبر الجرائم التي يرتكبها الفاعل سياسية إذا كان الدافع إليها سياسيا حتى لو كانت ظاهريا اجتماعية أو اقتصادية ، مثال قتل السياح الأجانب . وهناك تعريف آخر للعنف السياسي يعتبر شاملا وهو : " العنف السياسي هو الذي يشمل كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة لتحقيق أغراض وأهداف سياسية أو أهداف اقتصادية واجتماعية لها أبعاد سياسية^(١٠) .

بالإضافة إلى هذه التعريفات السابقة للعنف ، هناك تعريفات أخرى ، فمثلا يعرف هارولد لينينرج العنف السياسي بأنه أفعال التدمير والتخريب والإحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون آثارها ذات صفة سياسية من شأنها تعديل أو تغيير أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المصالمة والتي لها نتائج على النظام الاجتماعي .

كذلك يعرفه ميللر بأنه العنف السياسي الذي يشمل كل أنواع وصور الحروب المعروفة : الحرب ذات النطاق المحدود ، والحرب واسعة النطاق ، والعالمية ، والحرب الشاملة ^(١١) .

من خلال هذه التعريفات السابقة للعنف السياسي ، يتضح لنا الآتي :
أن العنف السياسي يشتمل على جوانب ثلاثة هي :

(١) وقائع وأحداث وممارسات يمكن أن تقوم من قبل الأفراد ضد النظام أو أحد رموزه (العنف الشعبي) أو من قبل النظام ضد المواطنين أو فئة معينة منهم (العنف الحكومي) .

(٢) الاستخدام الفعلي للقوة (أحداث شغب - تمرد - ثورة - اغتالات - حالة طوارئ) ، (أحداث تعذيب واعتقالات - إعدامات بأحكام عسكرية - أو قتل وتصفية جسمية ... إلخ) .

(٣) تحقيق أغراض وأهداف سياسية منها على سبيل المثال : إلغاء قرار سياسي معين أو التأثير عليه لتعديله أو منعه من الصدور أو تبديله بقرار آخر لمصلحة الأفراد الممارسين للعنف ، كذلك تغيير أشخاص سياسيين أو إقالتهم ، توسيع نطاق المشاركة السياسية ، وفتح قنوات أكثر للاتصال ، تحقيق الاستقرار واستعادة سيطرة وهيبة الدولة .

والمقصود إجرائياً في هذا البحث بالعنف السياسي : استخدام أو التهديد باستخدام القوة لإنجاز أهداف سياسية سواء كان ذلك من قبل فرد أو جماعة أو دولة بشكل سرى أو علنى منظم أو غير منظم داخل المجتمع .

٦- تعريف التطرف :-

التطرف مصطلح يعنى " الإفراط والغلو والتشدد والتزمّت سواء في الفكر أو السلوك أو كليهما معاً " . والتطرف في لغة القاموس المحيط " هو تجاوز حد الاعتدال في المسألة " . فمثلاً : إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قاعدة دينية وأخلاقية واجتماعية يستحق أصحابها الثناء ، ولكن المعنى في ممارستها بغير حدود ولا ضوابط من شأنه أن يدفع بهؤلاء الأمرين والناهين إلى الاعتداء على حقوق غيرهم وإلى تهديد أمن الأفراد والمجتمع وحيرياتهم وحقوقهم .

التطرف ، إذن ، من مفهوم تربوى ^(١٢) هو الميل عن القصد ، والقصد هو الطريق الوسط الميسر للسلوك . والمتطرف هو الذي يميل إلى أحد الطرفين حسا ومعنى ^(١٣) ، ويعرف فهمى هويدى التطرف بأنه : المرحلة الحرجة التى ينتقل بها الفرد - لسبب أو لآخر - إلى التحدى والتصادم مع الواقع الاجتماعى والقانونى ^(١٤) ، ويمكن القول إن العالم الإسلامى اجتاحت موجة تطرف عارمة ، معظم المشاركين فيها من صغار السن والشباب الذين لا يتوقف تدينهم على مجرد الممارسة الشخصية لتعاليم الإسلام ومبادئه وشعائره ، وإنما يتجاوزون ذلك إلى مرحلة العمل الاجتماعى والتدخل فى سلوك الآخرين ، ومحاولة إكراههم على اتخاذ سلوك آخر ، وبالتالي : التدخل المباشر لمنع السلوك الذى لا يرضون عنه . وهنا يقع - بالضرورة - الاصطدام مع الآخرين .

وقد صارت الدولة مدعوة بأجهزتها المختلفة لفض الاشتباك بين أصحاب الدعوة الدينية وسائر أفراد المجتمع ^(١٥) ، والمشكلة الخطيرة هنا فى المجتمع المصرى والإسلامى عموما أن المتطرف يبدأ مسيرته الدينية كما يبدأها سائر الناس من داخل القاعدة الاجتماعية المقبولة فى المجتمع ، وفى الاتجاه الصحيح والإيجابى ، وبالتالي فلا يمكن مواظبته بما يفعل أو يقول أو يقرر ، وبالتالي يصعب أمام الأجهزة الأمنية والمجتمع المدنى وضع خطوط فاصلة بين المقبولين والمتطرفين ، الأمر الذى يجعلها تتخذ إجراءات وقائية استثنائية وأمنية متشددة فى مواجهتهم دون تمييز حفاظا على استقرار المجتمع ^(١٦) ، ولاشك أن مصر تحوى على مشاكل تنمى وصراع كثيرة تجعل المتطرفين يجدون متفقا فى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كوظيفة أقرها الشرع ويرضى عنها المجتمع فى بث غضبهم المكبوت فى شكل ردود أفعال ضد المجتمع المدنى تنسم بالعنف والمواجهة الساخنة فى الفكر والسلوك معا . ولاشك أن تطرف الفكر أشد ضراوة من تطرف السلوك المعبر عنه ، فعلاج تطرف العقيدة والفكر يحتاج إلى تفكير بديل وتنظيم بديل ، خصوصا إذا كانت العقيدة لها قدسية كالعقيدة الدينية أو عرف سائد فى المجتمع ... إلخ .

المطلب الثاني الجماعات الإسلامية والعنف

(١) جماعة الإخوان المسلمين والعنف السياسي:-

وإن كانت جماعة "الإخوان المسلمون" لم تتورط حالياً في أعمال عنف موجه ضد النظام أو أحد رموزه ، إلا أنها كانت مستهدفة بأعمال عنف من قبل النظام السياسي الذي يعتبرها هي الأم^(١٧) لكل هذه الجماعات الموجودة على الساحة المصرية ، ولا يكف عن الحديث عنها تارة بالمدح باعتبارها جماعة اختارت الحل السلمي والطريق السياسي للوصول إلى السلطة ، وتارات أخرى بالذم وبالصاق التهم لها من قريب أو بعيد في أعقاب بعض العمليات الإرهابية.

ولم يكن العنف السياسي أداة أو وسيلة للعمل في جماعة الإخوان ، وذلك يدل عليه قول مرشدهم العام ومؤسس الجماعة الأول الإمام الشهيد حسن البنا حينما قال : "نحن لسنا دعاة ثورة ، ولكننا دعاة حق" ، وأكمل الإمام الهضيبي المرشد الثاني للجماعة هذا المصطلح بقوله المشهور : "نحن دعاة ولسنا قضاة" وأكمل الإخوان المسيرة على نفس هذا الاتجاه فلم يتهموا رسمياً منذ تفجر أحداث العنف السياسي المسلح أو الإرهاب كما يطلق عليه البعض بارتكابه أو التورط في أحداثه ، إلا أنه في عهد عبد الناصر اتهمت الجماعة بمحاولة اغتيال الرئيس في ١٩٥٤م في المنشية بالإسكندرية ، وحالياً اتُني بعض المسئولين على سلوك الجماعة في الدعوة ، حتى أن رئيس الجمهورية حسنى مبارك ذكر بجريدة لوموند الفرنسية كلاماً فيما معناه أن "الإخوان المسلمون" بعيدون عن العنف والتطرف وأن الجماعة اختارت أسلوب العمل السياسي السلمي ، كما ذكر ذلك بعض وزراء الداخلية كاللواء محمد عبد الحليم موسى واللواء حسن الألفى ، ولكن بعد فترة قليلة عاد السيد رئيس الجمهورية في ترجمة له مع مجلة أديرشيبجل الألمانية ليقول إن "الإخوان المسلمون" يشجعون المتطرفين ، فما حقيقة موقف هذه الجماعة من العنف والقوة كاستلوب للدعوة أو التغيير ؟

أسلوب الإخوان في الدعوة :-

يرفع الإخوان المسلمون شعارهم المشهور عنهم الذي يردد رنة في أعقاب أى لقاء يتم بينهم والذي يقولون فيه : " الله غايتنا .. الرسول قوتنا .. القرآن دستورنا .. الجهاد سبيلنا .. الموت في سبيل الله أسمى أمانينا ..

ويتبنى الإخوان المسلمون في الدعوة إلى الله الأسلوب القرآني " ادعو إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن " ، ويتضح من غايات وأهداف الجماعة أنها تتدرج إلى ثلاث مراحل :

١ - الدعوة إلى الله سبحانه وتعالى وإلى دينه بالحكمة والحسنى .

٢ - الاهتمام بمبدأ التربية والأخوة في الله .

٣ - الجهاد في سبيل الله لإعلاء كلمته والعمل على إعادة الخلافة الإسلامية وتطبيق شرع الله سبحانه وتعالى في الأرض .

ولم تنحصر الجماعة في أعمال عنف مسلح في الوقت الحالي ، ولم تتهم رسمياً بذلك ، وإن كانت متهمه بالتحريض كما أشرنا ، إلا أنه في عهد عبد الناصر اتهمت الجماعة بمحاولة اغتياله عام ١٩٥٤م وقيام التنظيم السري الخاص بترتيب جميع عمليات الحرب الأهلية عقب اختلاف الجماعة مع الثورة أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٦٥م .

نشأت الجماعة من أجل تحقيق هدف أكبر وهو إقامة الدولة والخلافة الإسلامية ، وذلك بعد سقوطها في تركيا على أيدي كمال الدين أتاتورك بتأمر الأعداء والمناهضين للحكم الإسلامي وإحلال النظام العلماني محلها .

وترى الجماعة أن إعادة الخلافة الإسلامية هي التي تكون حامية لأوطان المسلمين ورادعة لأعدائهم وتسترد ما اغتصب من ديارهم ومقدساتهم وعلى رأسها فلسطين والمسجد الأقصى . وقد سجل أفراد الجماعة صفحات نظيفة في الجهاد في فلسطين ضد اليهود . وهذا هو الهدف الذي حدده الإمام البنا منذ أكثر من خمسة وستين عاماً بجانب أهداف فرعية أو صغرى مثل الاهتمام بالعقيدة والعبادة والعلم وغير ذلك من جوانب العمل النافع .

إن ، أصبح هدف الإخوان المسلمين الأكبر هو إقامة الدولة الإسلامية العالمية والخلافة الإسلامية الراشدة مرة ثانية ، ويرون أن تحقيق هذا الهدف يؤدي إلى التخلص من التبعية وتحقيق النجاة ويقضي على العلل والأمراض

والمعاناة التي يتعرض لها العالم الإسلامي في ظل التكتلات والتجمعات ، وأن القعود عن تحقيق هذا الهدف يعتبر إثما كبيرا وتعريض المسلمين للفتنة ، وذلك مع عدم إهمال تحقيق الأهداف الأخرى ، وهي الاهتمام بالعقيدة والتربية والعبادة .

شمول دعوة الإخوان:-

لذلك شملت دعوة الإخوان في السيطرة التدريجية على نظام الحكم في مصر وبلاد العالم الإسلامي ، الاهتمام بسلامة العقيدة وصحة العبادة ومثانة الأخلاق وثقافة الفكر وقوة البدن ونشر الدعوة والتربية والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والجهادية وكل مجالات الإصلاح التي يقرها الإسلام .

موقف الإخوان المسلمين من النظام القائم:-

لم يكفر الإخوان المسلمين النظام القائم في مصر ، ولم يكن في مقدمة أهدافهم الإطاحة به لما كان هدف الإخوان الأكبر هو إقامة الدولة الإسلامية العالمية والخلافة الراشدة ، أي تمكين دين الله في الأرض (كل الأرض) ، فلم يكن - إذن - في مقدمة أهداف الإخوان الإطاحة بنظام معين أو الوصول إلى السلطة في بلد ما أو قطر بقدر ما كان الهدف هو العمل على تمكين الدين في الأرض وكل بلاد المسلمين تمهيدا لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة) . لذلك لم يترك الإخوان مجالا للعمل في إطار الشرعية والقانون إلا سلكوه ، فحينما وجئوا أن الأبواب موصدة أمامهم أقاموا تحالفات مع الأحزاب الموجودة على الساحة مثل تجربة تحالف الإخوان مع الوفد ، وتجربة تحالف الإخوان مع العمل والأحرار والتي أثبتت نجاحها -أي الأخيرة - بوصول ستة وثلاثين نائبا من الإخوان المسلمين داخل مجلس الشعب المصري عام ١٩٨٧م ، مؤكدين أن أسلوبهم في الدعوة هو الحكمة والموعظة الحسنة من خلال ممارسة نشاطهم عن طريق المؤسسات الرسمية كمجلس الشعب والشورى أو المجالس المحلية والمؤسسات شبه الرسمية كالتنقابات المهنية أو نوادي أعضاء هيئات التدريس ، بطريقة قانونية ليس فيها أي مخالفات بالرغم من أنهم تعرضوا لأعمال عنف من قبل الدولة في سبيل ذلك ، منها محاولة التضييق عليهم (قانون النقابات الجديد) وقضية

سلمسبيل وتوزيع المنشورات ، وبالرغم من أنهم تعرضوا فى السجون والمعتقلات لألوان من التعذيب والقتل خلال عشرين عاما بسبب اتهامهم فى الشروع فى قتل عبد الناصر - ذلك الاتهام الذى مازال محل تفسيرات كثيرة^(١٨) .

إذن ، جماعة الإخوان كانت تهتم بالتربية والإعداد العلمى والثقافى والنفسى لكى يصلح الفرد أن يكون داعية لدين الله ولتمكين شرع الله فى الأرض وإقامة دولة الخلافة الإسلامية ، لذلك فهم لا يغفلون العمل السياسى أو الأساليب السياسية على التربية ، ويهتمون بالكيف لا بالكم ، كل هذا جعلهم بعيدين عن استخدام العنف المباشر بدرجاته^(١٩) . وإن لم يمانعوا ويساندوا من يقومون على ذلك الأمر . ويرجع ذلك لاعتقادهم بمنهج رسول الله صلى الله عليه وسلم فى بداية الدعوة فى أن المسلمين الأوائل فى مكة كانوا يتعرضون للإيذاء والتعذيب والقتل على أيدي الجاهلية الأولى ، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوصيهم بالصبر ويبشّرهم بالجنة مثل قوله لآل ياسر : " صبرا آل ياسر فإن موعدكم الجنة " ، ولم يطلب منهم أن يردوا الإيذاء بالإيذاء ، وكان من الممكن أن يأمرهم بقتل أبى جهل أو تحطيم بعض الأوثان مثلا من باب إزالة المنكر ، ولكنه صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بشيء من هذا ولا ذلك ؛ لأنه لو حدث ذلك ستثور ثائرة المشركين ولا تهدأ إلا بالقضاء على هذه الدعوة وأفرادها ، وهى لم تزل ضعيفة محدودة العدد والعدة ، ولن ينتهى الشرك ولا يقضى على المنكر بمثل هذه الأفعال ، لذلك نجد أن الرسول (ص) ركز فى هذه المرحلة على إعداد وتربية الركائز القوية التى سيقوم عليها البناء فى مدرسته فى دار الأرقم بن أبى الأرقم فى مكة .

وبعد هجرته (ص) اهتم ببناء المسجد ، والذى يعتبر المؤسسة الأساسية فى بناء الرجال وتكوين القاعدة الإسلامية القوية ، ثم الإخاء بين المهاجرين والأنصار من خلال رباط العقيدة والأخوة الدينية ، ثم الإعداد للجهاد والتدريب على الرعاية وسائر الرياضات البدنية استجابة لأمر الله تعالى "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم"^(٢٠) .

يتضح لنا أن الأسس التي قام عليها التنفيذ لإقامة الدولة الإسلامية الأولى هي ^(٢٢) :

١- قوة العقيدة والإيمان .

٢- قوة الوحدة والأخوة

٣- قوة المساعد والمسلح .

لذلك يحاول الإخوان الالتزام بهذا الطريق دون أية مخالفة ، ولم يهمل الإخوان المجال السياسي ، ولكن يقتحمونه بخطوات محسوبة في توازن حكيم حيث لا ينال من التربية التي هي الأصل الذي يقوم عليه البناء . وهم لا يقرون مبدأ التغيير بالقوة (الانقلابات - الثورة المسلحة) ويقولون في ذلك إنهم ينكرون كل صور الفساد والاستقلال وإهانة الدعاة إلى الله ، إلا أنهم لا يقرون مبدأ التغيير بالقوة للتخلص من هذه المنكرات كتخطيم الحانات أو المسارح ودور اللهو أو ما شابه ذلك ، لأن ما يخرب من هذه الأماكن يعاد تعميره وتشييده أفضل مما كان عليه ، فالمطلوب هو تغيير النفوس وتصحيح المفاهيم والتصورات لتتطابق مع تعاليم الإسلام .

إن الجماعة إذا استخدمت قوة المساعد والمسلح (وهي مفككة الأوصال ، مضطربة النظام أو ضعيفة العقيدة خامدة الإيمان ، فسيكون مصيرها الفناء والهلاك) ^(٢٣) .

والإسلام حدد للقوة حدودا واشترط لها شروطا ووجه القوة توجيهها محددًا . ويتعرض الإمام حسن البنا للثورة فيقول : "أما الثورة فلا يفكر فيها الإخوان المسلمون ولا يعتمدون عليها ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها .." ثم يحذر ويصارع حكومة مصر بأن الحال إذا ما بقي على ما هو عليه ولم يفكر أولو الأمر في الإصلاح العاجل والسريع لهذه المشاكل ، فسيؤدي ذلك حتما إلى ثورة ليست من صنع الإخوان ، ولكنها من ضغط الظروف ومقتضيات الأحوال وإهمال مرافق الإصلاح .

هكذا نرى استبعاد البنا لأسلوب الثورة كأداة للتغيير ، كما لا يقر التهور والانففاع واستعمال القوة في كل الظروف والأحوال ، وإن تعرض الإخوان بسبب ذلك واتهموا بأنهم ضعفاء وأن الإخوان إذا علموا أن السرعة تهب لهم النجاح ٩٩ ٪ ، وأن الحكمة ستهب لهم النجاح ١٠٠ ٪ فهم يؤثرون البطء الحكيم لإحراز النجاح الكامل وذلك اجتهدهم وهذا رأيهم ^(٢٤) . ويقول

أيضا : "إذا جاءت المصرة التي يعلم بها الإخوان أن البطل والهدوء سيقف أمام تقدمهم أو يأخذ منهم انتصارهم وسيطعون حينئذ كيف يخذون عن دعوتهم وكيف تكون الموتة الكريمة في سبيل الغاية العظيمة".

ويقول في رسالة أخرى^(٢٤) : "قمن تبعنا الآن فقد فاز بالسبق ، ومن تقاعد عنا من المخلفين اليوم فسيلحق بنا غدا وللمسابق عليه الفضل ، ومن رغب عن دعوتنا زهاده فيها أو سخرية بها أو استنكارا لها أو بانسا من انتصارها فستثبت له الأيام عظيم خطئه ، وسيقف الله بحقنا على باطله فيدمغه فإذا هو زاهق".

وعلى كل شاب أن يتسم بالروية والتعقل ولا يدفعه الحماس إلى تصرفات هوجاء ، فالأمانات ثقيلة والطريق طويل ويحتاج إلى النفس الطويل وإلى الصبر والمثابرة ، فلا غلو ولا تشدد ولا انففاع ، ورسولنا يقول لنا إن الدين متين فأوغلوا فيه برفق^(٢٥).

وكان كل من سبق بالقطع في مرحلة الفكر والتجنيّد ، أى مرحلة الاستضعاف التي سبقت صدام الإخوان مع الثورة.

ومع اعتقال الإخوان عام ١٩٦٥ ووصول أفكار المودودي إلى الإخوان في السجون والظروف الصعبة التي كانوا يقاسون منها ، أصبح المناخ مهيئا للعودة إلى الانتقالية الجهادية . وتفاعل سيد قطب المنظر الإخواني المعروف مع أفكار المودودي . وإذا كان المودودي قد وضع بذور الانتقالية الجهادية على أنظمة الكفر الموجودة في الأقطار الإسلامية ، فإن الفضل لسيد قطب في التنظير للمرحلة الثانية وهي مرحلة الجهاد في كتابيه "معالم على الطريق" "وفي ظلال القرآن" ، وقامت أفكاره على ما يلي :

* أن مجتمع الإيمان هو الذي تكون فيه الحاكمية لله وحده وأن حاكمية الطاغوت تظهر في مجتمع الكفر ، وبالتالي فإن نظام الدولة القائم هو الباطل والشر والظلم كله .

* التغيير طريقه الانقلاب في السلطة والقضاء على أنظمة الكفر ووضع أنظمة الإيمان محلهم .

* محرك هذا الانقلاب وقائد الصفوة المؤمنة جيل قرآني جديد مثل الصحابة الأوائل ، والصدارة هنا للنخبة وليس للشعب .

* هذه العملية عملية تحرير شاملة وواجبة ، وهي فرض عين على كل مسلم ومسلمة ، مسئولية جماعية وفردية ، دينية وأخلاقية ، لتحويل مجتمع الكفر والطاغوت إلى مجتمع الإيمان والحرية .

إن ، فمعركة الإسلام مع مجتمع الجاهلية الثانية هي معركة عقيدة وليست معركة فرعية : إما كفر أو إيمان و إما جاهلية أو إسلام ، إن الشعب لا يملك حكم نفسه بنفسه لأن الله هو الذى خلق الشعوب وهو الذى يحكمها بنفسه عن طريق طليعة قرآنية تعيد للإسلام مجده .

فكر سيد قطب هنا يقوم فكريا على مرحلتين هما أساس حركات الجهاد الإسلامى فى مصر والعالم الإسلامى ومقرها أسيوط (حيث ولد) : الأولى : مرحلة التعمق الروحى للطليعة التى ستحمل بناء الدولة الإسلامية .

والثانية : المعركة ضد المجتمع الجاهلى ، وهذا ما يقصده بالجهاد الإسلامى .

وفى عام ١٩٦٥ كانت أفكار سيد قطب هى المحرك لانتفاخ جديد ضد السلطة السياسية فى مصر "عبد الناصر" ، وانكشف المخطط وراح ضحيته سيد قطب بإعدامه ، وعندما جاء الممادات إلى السلطة عام ١٩٧٠ م كان هناك جيل جديد من الإخوان - خرجوا من المعتقلات - لا يستلهم فكر الإمام البنا ، كثيرا ، فهو ماض راح وجاءت مرحلة الجهاد على طريقة " الإمام المودودى " و " الشهيد " سيد قطب ، وبالتالي دخلوا مرحلة المواجهة مع الحكومات الموجودة فى البلاد الإسلامية ، وبالذات فى مصر : إما حاكمية الله أو حاكمية البشر ^(٣٦) .

(٢) جماعة التكفير والهجرة والغف الميسري:

ظهر فكر التكفير في البداية داخل السجون والمعتقلات بين بعض شباب الإخوان أيام عبد الناصر ، ولكن مرشد الإخوان الذي كان موجودا بالسجن في ذلك الوقت وهو الإمام حسن الهضيني استطاع أن يرد على أصحاب هذا الفكر ، وكان له بحث مشهور في ذلك وهو "دعاة لاهضة" ، كان له الفضل في الوقوف أمام هذا الاتجاه داخل الجماعة ^(٢٧) ، ولكن ظهر التكفير مرة ثانية على يد شكرى أحمد مصطفى في المبعينات مسئلتها أفكار أستاذه سيد قطب ومتميزا عنها ، لذا تبنت هذه الجماعة تكفير المجتمع رأسيا وأفقيا والتبنيه على أعضائها باعتزال هذا المجتمع للكافر وعدم التعامل معه . ولم تستخدم الجماعة العنف في تحقيق أهدافها التي كانت تراها بعيدة المدى جدا ؛ فيجب أولا اعتزال المجتمع ، ثم الاستعداد بعد ذلك للسيطرة عليه ، وهذا لم يتم ^(٢٨) . وكانت الجماعة لا توجه العنف إلا لمن يحاول أن ينتقد الجماعة أو يخرج عليها باعتبار أن الفرد الذي يخرج منها يعتبر كافرا ، ومن يوجه لها النقد كذلك .

ولم تهتم الجماعة كثيرا بارتكاب أعمال عنف مسلح إلا حينما قتلت الجماعة الشيخ الذهبي (التابع للأزهر) لأنه تصدى للجماعة في كتاب له وكان رد فعل للجماعة بأنها قتلت الشيخ الذهبي ، وتم الحكم بالإعدام على شكرى مصطفى أمير الجماعة وآخرين ، ومنذ ذلك الوقت لم يعد للجماعة وجود مؤثر على ساحة العمل الإسلامى وإن كان فكر الجماعة (التكفير) ما يزال له الأثر الكبير عند باقي الجماعات الإسلامية والتي منها من تبنت هذا الفكر وطوره لخزمة أهدافه ، ويمكن القول أن جماعة التوقف والتبيين الموجودة حاليا في صعيد مصر وبالتحديد في طهطا وأسويوط امتداد لفكر جماعة التكفير والهجرة ، وإن كانت جماعة التكفير مازالت تعمل تحت الأرض سرا .

(٣) الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد:

مجموعة من الشباب المتحمس للدين وتطبيق الحكم الإسلامى والشرعية شكلت عصب حركة العصيان الإسلامى فى مصر وحجر الزاوية فى المواجهة . فقد ظلت الجماعة الإسلامية بدون قيادة رسمية، وإن كانت

الإمارة في الصعيد موكولة إلى الطبيب ناجح إبراهيم عبد الله الذى كان لا يزال طالباً بكلية الطب بأسبوط ، ويرجع انفصال الجماعة الإسلامية عن الإخوان المسلمين الذين تربوا على أيديهم في الجمعية الشرعية بأسبوط ، تقريباً في عام ١٩٧٧ م ، عندما دار جدل بين أعضاء الجماعة (الشباب) وبين شيوخهم حول بعض المفاهيم مثل الحاكمية والعز بالجهل في التوحيد ، أى هل يعز الإنسان بجهله في العقيدة أم لا ؟ وحول مفهوم الجهاد (جهاد من ، وضد من ، وأنواعه) ، وقد شجعت بعض القيادات السياسية هذه الخلافات واستغلت حماس الشباب لكى ينفخوا من خلاله أكثر من غرض مثل ضرب التيار اليسارى والشيوعى المتنامى فى الجامعات والمناهض للحكم السادى وكذلك تقريب صفوف هذه الجماعات من ناحية أخرى . وفى صيف ١٩٨٠ استطاع أحد أفراد الجماعة الإسلامية الالتقاء بقيادات تنظيم الجهاد فى القاهرة واتفق معه على العمل سوياً (كرم زهدى) أحد الطلاب النشطين دينياً^(٩) ، وهذه كانت نقطة تحول كبير فى العمل داخل الجماعة الإسلامية التى كانت تلتزم منهج الإخوان المسلمين فى الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة لحين بلوغ مرحلة القوة والجهاد ، واستطاع هؤلاء النفر إقناع أمراء الجماعات الإسلامية باللجوء إلى الجهاد والقوة للوصول إلى الحكم فى أقرب وقت وتقصير عصر الزمن الذى قد يطول بأسلوب دعوة الإخوان التى لم تجد شيئاً من وجهة نظرهم ، وتم الاتفاق فعلاً بين عبود الزمر ومحمد عبد السلام فرج (تنظيم الجهاد) ، وبين ناجح إبراهيم ، وكرم زهدى وعاصم عبد الماجد وآخرين (جماعات إسلامية) على تكون مجلس شورى مشترك تكون الغالبية فيه لأعضاء الجماعة الإسلامية . نتج عنه تكوین مجموعة لاغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ وإحداث ثورة شعبية للاستيلاء على الحكم ، ولكن بالرغم من دخول الجماعة الإسلامية مصالمة مع الأمن فى أسبوط يوم ١٠/٨/١٩٨١ لم تتم لهم السيطرة على الأمور ، وتم الكشف عن التنظيم ودخل أفراد السجن والحكم بالإعدام على قتلة السادات . منذ هذه اللحظة ، وقادات الجماعة الإسلامية (ومنهم الأعضاء المكونين لمجلس الشورى) فى السجون والمعتقلات ، ولكن بعد سيطرة فكر الجهاد على الجماعة الإسلامية . ومن داخل الأسوار توجه الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الشباب المنتمى إليها فكرياً بالعمل على جهاد النظام حتى يتم سقوطه

وقتل كل من لهم صلة بالنظام من مسئولين وضباط شرطة ومفكرين وصحفيين ، وخصوصا الضباط الذين يتعاملون مع المسجونين فى قضايا سياسية ، وأصبح الشباب يعتبرون الجماعة الإسلامية هى التعبير المسلح وأحد أشكال الاحتجاج والتمرّد الذى يراود قلوب الشباب وخاصة هؤلاء الذين لا يجدون أعمالا بعد تخرجهم فى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية والذين تضيق بهم الحياة وتخنفهم أزماتها ، وقد يكون ذلك مبررا آخر للعنف السياسى المسلح عند عدد كبير من الشباب الذى ينخرط فى العمل تحت قيادة هذه الجماعات ، وترجع أيضا أسباب العنف إلى عجز الحكومة عن التغلب على هذه المشاكل وإيجاد حلول جذرية لها . فهناك قيم غريبة عن المجتمع وقوانين وضعية تحكم ودولا أجنبية تتحكم وبخاصة أمريكا .

ومن أسباب تزايد العنف السياسى أيضا الضربة القاصمة التى تلقاها أصحاب الاتجاه الذى يعتمد على صندوق الانتخابات (الاتجاه السلمى) ، من جراء عمليات التزوير التى تمت مؤخرا فى انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٩م والتى لم يخضها سوى تحالف حزب العمل والإخوان ضد الحزب الوطنى . ولذلك لم تدخل المعارضة جميعا انتخابات مجلس الشعب ١٩٩٠ ولم تحرك هذه المقاطعة شعرة واحدة من رأس الحكومة المصرية .

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الدولة لن تمكن الإسلاميين من الوصول إلى الحكم ولن تسمح بوصولهم إلى السلطة ، ولن تمكنهم من خوض انتخابات نزيهة يكون الصندوق هو القىصل فيها ، ولذلك لن يكون هناك طريق للتغيير سوى العنف (الجهاد عند هؤلاء الجماعة) .

والدليل على ذلك مامبق قوله بالإضافة إلى مساندة النظام السياسى فى مصر للنظام الجزائى بعد وقف العملية الديمقراطية هناك لعدم تمكين الجماعة الإسلامية (جبهة الإنقاذ الإسلامية) من الوصول بعد الانتخابات إلى السلطة وتدخل الجيش .

كذلك من ضمن أسباب العنف عند الجماعة الإسلامية قتل متحدثها الرسمى علاء محيى الدين فى القاهرة ١٩٩٠/٨/٢ واتهام النظام بقتله . بالرغم من أن واقع ملف علاء الدين محيى الأمنى لم يكن مشجعا على العنف ، ولم يتهم فى إحدى مرات اعتقاله بأنه استخدم العنف فى التعامل مع السلطات أو مع الغير ماعدا حيازة منشورات ، وهذا أمر لا يستحق القتل لمحدث إعلامى

عن جماعة ، وفى وضوح النهار ^(٣٠) . وأن القتل خارج المحكمة يعطى شرعية للعنف السياسى والقتل المضاد ، والعنف السياسى أصبح يشبه عمليات الثار بين الجماعة والنظام .

ومما يزيد أعمال العنف إجراءات القبض والاعتقال التى تتم لأقارب المطلوبين وذويهم وتعذيبهم فى السجون . وكذلك ضرب وتعذيب المسجونين من أفراد الجماعة الإسلامية ، مما يجعل الأعضاء يصرون على الانتقام من جلايدهم بعد ذلك بأى أسلوب ^(٣١) .

(٤) طلائع الفتح :-

تنظيم طلائع الفتح يمكن القول إنه خليط من أعضاء الجماعات الإسلامية المختلفة التى تبرعت للجهاد ضد الشيوعيين فى أفغانستان ، وبعد عودتهم إلى الدولة وانتهاء مهمتهم بدأ بتنفيذ ما تدربوا عليه فى ميدان القتال خارجيا فى مواجهة النظام السياسى داخليا ، وإن كان من ضمن مشاكل التنظيم اختيار الهدف وطريقة التنفيذ ، وإن كان هدفهم - كسائر التنظيمات - هو إخراج الحكومة بالضغط عليها .

من أسباب العنف عند التنظيم :-

* خوف أعضاء التنظيم من النظام السياسى الذى توعدهم من قبل عودتهم بأنهم أصبحوا غير مرغوب فيهم ، فهم مطلوبون ، بل تمت محاكمة كثيرين منهم غيابيا وحكم عليهم بأحكام وصلت إلى الإعدام ، فأصبح الفرد منهم لا يهمه سوى عمل أى شئ ضد النظام ، طالما كان جزاؤه هو الزج به فى غياهب السجون أو تعليق المشاقق له .

* الطاقة القتالية العالية التى تدربوا عليها وأصبحوا موهلين جيدا للقيام بأى أعمال توكل إليهم (مواصلة الجهاد) يعنى فكرة الجهاد عندهم ضد النظام الذى لا يحكم بالشرع ومحاولتهم اغتيال د. عاطف صدقي رئيس الوزراء والسيد حسن الأفقي وزير الداخلية .

(٥) تنظيم "النجاحون من النار" :-

والذى كان سابقا امتدادا لتنظيم الفنية العسكرية (د. صالح سرية ورفاقه) .

أسباب العنف عند التنظيم:

- (أ) أعضاء التنظيم يعتبرون أنفسهم المؤمنين فقط داخل المجتمع (سيطرة فكر التكفير على التنظيم).
- (ب) اتباع التنظيم لأساليب الانقلابات العسكرية كأسلوب للتغيير .
- (ج) إعطاء الدروس لأفراد التنظيم التي تحث على الجهاد ومقاومة النظام .

(٦) تنظيم الشوقيين :-

تنظيم منشق عن الجماعة الإسلامية بالفيوم ، وكان من أسباب العنف لدى التنظيم :

- جمع الأموال عن طريق السرقات (استحلال السرقات) لشراء الأسلحة وتلبية مصروفات الأعضاء واحتياجاتهم .

- القيام بعمليات تفجيرات وعمليات عنف دون تمييز لأن من قتل على مسرح الجريمة يبعث على نيته حسب زعم أعضاء التنظيم ، وقد أسسه شوقي الشيخ في الفيوم . - ويتسم هذا التنظيم بكثرة عدد أفراده ومجموعاته وليس له قيادة منظمة ، مما يسبب معه تحميل مسئولية عمل أى مجموعة على التنظيم ككل .

جنود العنف الميماشي عموما عند الجماعة الإسلامية وغيرها:

ولأن الجماعة الإسلامية هي أكثر هذه الجماعات مواجهة للنظام السياسى فى مصر ، فقد لزم التركيز عليها:

١- خطأ الأساليب الأمنية المتبعة فى التعامل مع المتهمين من أعضاء الجماعات الإسلامية :

فالإجراءات البوليسية أحيانا تشمل آلاف المواطنين الذين ليس لهم صلة مباشرة بأعضاء الجماعة الإسلامية ، فإذا أرادت الشرطة اعتقال شخص تقوم باعتقال عشرات الأشخاص من أقاربه وأصدقائه ، وبدلا من أن يكون هناك - حسب التعبير الدارج - (متطرف واحد) يصبحون عشرة متطرفين ومتعاطفين ، ولا توجد محافظة أو قرية أو مدينة حاصرتها المصفحات وأهدرت أدمية أهلها وعائت فيها قوات الشرطة فسادا دون مراعاة للحرمان وكرامة المواطنين بحجة مكافحة الإرهاب ، إلا وأصبحت مفرضا للجماعات

الإسلامية (حالة ديروط - القوصية - البدارى - أبو تيج - الفيوم - إمبابة - دمياط إلخ) .

٢- عدم الإصلاح السياسى (توسيع دائرة المشاركة السياسية وفتح باب أوسع للحوار) .

٣- البطء فى الإصلاح الاقتصادى والقضاء على القطاع العام وتشريد آلاف العمال وأسرهم وعدم وجود وظائف للخريجين .

٤- عدم تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كاملة .

٥- انتشار الفساد وعمليات النهب المستمرة لثروات البلد على أيدى حفنة من المفسدين (الحيثان) على حد تعبير وسائل الإعلام عن حوت مدينة نصر وأمثلة .

كل هذه الأسباب السابقة أدت إلى تحقيق الجماعة الإسلامية مكاسب على أرض الواقع لتعاطف المواطنين خاصة المطحونين بالغلاء لهؤلاء الشباب وليس أدل على ذلك من امتناع أى شخص عن التقدم للشهادة فى الأحداث التى تم فيها قتل ضباط الشرطة ، وهو ما تغير كلية بعد احتياز الشارع ضد أعمال العنف المستمرة .

المطلب الثالث

كيف نشأت فكرة التكفير للحاكم والمجتمع ؟

روية من داخل السجون حديثاً

وهكذا احتضنت هذه الفئة من الشباب هذا الفكر المطبوع بطابع الغلو والعنف ، والذي ينظر إلى الناس من وراء منظار أسود قاتم ، وكان السؤال الأول الذى طرح نفسه على هذه الفئة من الشباب هو : ما حكم هؤلاء الذين يعذبونهم وينكلون بهم ؟ وما حكم من وراءهم من الحكام الذين يأمرونهم بذلك ويتعذيبهم حتى الموت، لا لشيء إلا أنهم يدعونهم إلى الحكم بما أنزل الله ؟ وكان الجواب جاهزاً تماماً أخذه من ظاهر بعض النصوص من آيات القرآن مثل آية (سورة المائدة) "ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون" ومن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كالأحاديث التى أطلقت الكفر على بعض المعاصى ، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل إن الذين لم يوافقهوهم على هذا التفسير لتلك النصوص التى استدلوا بها باعتبار أنها تأويل آخر عند أهل السنة والجماعة ، لأنها تصطدم بأدلة أخرى أقوى وأوضح منها - قالوا عنهم إنهم كافرون أيضاً.

وقالوا من لم يكفر الكافر فهو كافر ، ومن لم يكفر هؤلاء الحكام ومن والأهم فهو كافر لأن الشك فى كفر الكافر كفر مثل الشك فى كفر النصارى واليهود والمجوس وأمثالهم . ومن هنا اتسع نطاق التكفير ليشمل الحكام ومن والأهم أو رضى بحكمهم بل ومن سكث عن تكفيرهم . ولقد اصطدم فكر هؤلاء الفئة فى البداية بفكر الجبهة للمعتقلين والمسجونين من الإخوان المسلمين وبخاصة القدامى منهم ^(٢٢) ؛ لأنه يصطدم مع ما قاله مؤسس الحركة فى الأصول العشرين من رسالة التعاليم : "لا تكفر مسلماً أقر بالشهادتين وعمل بمقتضاها برأى أو معصية ، إلا إذا أفكر معلوماً من الدين بالضرورة أو كذب صريح القرآن أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب العربية بحال أو عمل عملاً لا يحتمل إلا الكفر" .

إن هذا الغلو فى الدين الذى انتهى بهؤلاء الشباب المخلصين إلى تكفير من خالفهم واستباحة الدماء والأموال هو نفسه الذى انتهى بالخوارج قديماً إلى مثل هذا ، وأكثر منه ، ولم ينفعهم العمل وطول التعبد وحسن

النية ، لأنهم ساروا في غير الاتجاه المستقيم ، ولهذا كان أنمة السلف يوصون بطلب العلم قبل التعبد وللجهاد حتى لا ينحرفوا عن طريق الله من حيث لا يدرون ^(٣٣) .

أما لماذا امتد هذا الفكر إلى أن وصل لهؤلاء الشباب من الجماعات الإسلامية أو بعض منهم ، فإن هناك أسباب كثيرة منها :

١ - تساهل بعض العلماء في شأن الكفرة الحقيقيين وعدمهم في زمرة المسلمين وبالذات الذين يتطاولون على الدين من خلال الإعلام .

٢ - عدم الثقة من قبل هؤلاء الشباب في العلماء باعتبارهم علماء سلطة بعد أن استبعد النظام حملة الفكر الإسلامي السليم والدعوة الإسلامية الملزمة بالكتاب والسنة والتضييق عليهم ، مما أعطى الفرصة للاتجاهات المنحرفة لتعمل تحت الأرض في جو مطلق بعيدا عن النور والحوار .

٣ - قلة بضاعة هؤلاء الشباب الغيورين من الفقه الإسلامي وأصوله وعدم تعمقهم في العلوم الإسلامية واللغوية ، الأمر الذي جعلهم يأخذون ببعض النصوص دون البعض أو يأخذون بالشبهات ويغفلون عن القواعد الكلية ، مما يجعلهم يفهمون بعض النصوص فهما ضحلا سريعا ، فالإخلاص وحده لا يكفي ما لم يسنده فقه عميق بالشريع وأحكامه ، وإلا وقع صاحبه في المحذور ، ولذلك قال الحسن البصري : "العامل على غير علم كالسالك على غير طريق يفسد أكثر مما يصلح فاطلبوا العلم طلبا لا يضر بالعباد واطلبوا العبادة طلبا لا يضر بالعلم ، فإن قوما طلبوا العبادة وتركوا العلم حتى خرجوا بأسيا فهم على أمة محمد (ص) ، ولو طلبوا العلم لم ينلهم على ما فعلوه " ، ويقصد بذلك الخوارج .

المطلب الرابع محاولة رسم خريطة للعنف السياسى فى مصر

(أ) من هم الفاعلون بأعمال العنف فى مصر :-

١- أعضاء الجماعة الإسلامية وهم من أقوى التنظيمات الإسلامية فى الوقت الحالى ، ولا يمكن التقليل من شأن الجماعة سواء رضى النظام الحاكم أم لا حيث إن أتباعها أشخاص ذوو ثقافة تعليمية عالية ، ومنهم من يحتلون مناصب ووظائف وآخرون يعملون بالنشاط الحر سواء تجارى أو حرفى ، وهم فى ارتباط وتنسيق مع تنظيم " الجهاد الأكبر " الذى يقوده عمر عبد الرحمن ، وعبود الزمر .

٢- جماعة طلائع الفتح : وهم جماعة قليلة العدد ، ويتكون أعضاؤها من الجماعات الإسلامية القادمة من أفغانستان ، ويمتاز أفرادها بالصلابة وقوة التحمل والثبات على المبدأ ، وأهم ما يميز هذه الجماعة السرية الكاملة والطاعة العمياء حتى إن أفرادها يضعون حزاما ناسفا حول بطونهم لتفجيرهم عند الضرورة للمحافظة على سرية التنظيم ، وهذا يشبه أسلوب حزب الله فى لبنان .

٣- جماعات أخرى : كالشوقيين ، والتكفير والهجرة ، والتوقف والتبين ، وهم أقل عددا وخبرة من الجماعات السابقة .

٤- بعض الأفراد والعائلات التى تنأى من النظام الحاكم بعد مقتل أو تعذيب أو إهانة البعض منهم .

٥- بعض أفراد التنظيمات المسيحية والنصرانية التى لها أهداف مختلفة عن الجماعات الإسلامية .

٦- بعض الجهات الخارجية التى تجند بعض عملاتها للقيام بعمليات عنف داخل مصر لأهداف تتعلق بالسياسة الدولية ، ويكونون مجرد أداة تنفيذ نظير المال دون معرفة الأسباب الحقيقية للعمليات التى يقومون بها (كالموساد الإسرائيلى والمخابرات الأمريكية والغربية إلخ) .

(ب) المستهدفون من هذه الجماعات والأفراد من أعمال العنف السياسي في المجتمع المدني هم:-

١- حاكم مصر ، والذي يرأس النظام والمخولة له كل السلطات والإمكانات لتغيير الوضع القائم ووضع حد لهذه الممارسات ، وتعتبره الجماعة الإسلامية السبب الأول في كل ما يحدث .

٢- رئيس الوزراء والوزراء - وخاصة وزراء الداخلية والإعلام - الذين يتحكمون في أهم وزارات السيادة الفكرية ، وهي الأمن والثقافة ووسائل الإعلام والتي لها تأثير كبير في المجتمع وتمتطيع تغيير الحقائق والموازين والتي لا تملك هذه الجماعات مثل هذه الوسائل والحقوق .

٣- وكذلك الكتاب والمفكرون والمنقون عموما داخل المجتمع المدني وبالذات من يقفون على خط المواجهة الفكرية والحركية أمام عنف الجماعات الدينية دون حوار (اغتيال فرج فودة ، ومحاولات اغتيال مكرم محمد أحمد ، ونجيب محفوظ) .

٤- ضباط الشرطة ورجال الأمن المركزي المكلفون بالقضاء على هذه الجماعات والتنظيمات والذين يمثلون اليد التي تقبض بها الدولة على هذه الجماعات ، وقد كانت نظرة هذه الجماعات في الماضي أن هؤلاء الجنود (الأمن المركزي) لا حول لهم ولا قوة ، وأن الأمر والنهي بيد ضباط الشرطة ، ولكن لوحظ في الفترة الأخيرة تغير سياسة وأسلوب هذه الجماعات تجاه رجال وجنود الأمن المركزي ؛ إذ أصبحوا مستهدفين في المقام الأول وبنفس الدرجة كالضباط ، وذلك بسبب إحساس هذه الجماعات أن هذا الجندي من الأمن المركزي أصبح آلة تنفذ ما يطلب منها بدون وعي أو إدراك أو تفكير ، وبالتالي كان لابد من التعامل معهم بنفس أسلوب تعاملهم مع ضباط الشرطة .

٥- بعض قيادات أو أفراد نصارى مصر المعروف عنهم العداء الشديد للإسلام والمسلمين والمعروف عنهم باليقين قيامهم بأعمال عنف ضد المصلين بالتحريض أو التخطيط أو المساعدة بالمال أو السلطة (٣٤) .

٦- بعض قيادات الجيش المختصة بالمحاكم العسكرية والتي أدخلها النظام الحاكم في الخصومة مع هذه الجماعات واستخدمها كأداة لإعطاء الصيغة

القانونية للاغتيالات لقيادات هذه الجماعات وتنفيذ أحكام إعدام لم يحدث في أى عصر من عصور الحكم في مصر بمثل هذا للكم من الإعدامات . ويرى أعضاء الجماعات الإسلامية أن بعض أحكام الإعدام نفذت في بعض القضايا التي لم تحدث فيها جريمة قتل واحدة ولو أنها قدمت لمحاكم عادية وأخذت إجراءات التقاضى الطبيعية لكانت البراءة في هذه القضايا بدلا من أحكام إعدام محددة مسبقا ويصدق عليها رئيس النظام الحاكم ويرفض فيها النقض أو الاستئناف ، وبالتالي استهدفت الجماعات الإسلامية هؤلاء القضاة العسكريين بالعنف ومحاولة قتلهم ليكونوا عبرة لغيرهم من القضاة العسكريين .

(ج) المستهدفون من جماعات العنف خارج مصر:

١- جميع الحكومات الموجودة في الأقطار الإسلامية على اختلاف أنواعها باستثناء من تطبق أحكام الشريعة وتحكم بالخلافة مؤقتا لحين إقامة الدولة الإسلامية الشاملة (الخلافة الإسلامية) ، وهنا يتم الاتصال بجماعات الهوية المشابهة على مستوى العالم لعمل الحركة الانتقالية الجهادية في مواجهة الحكام والأجانب وأنصارهما من الفئة الممتعة عن تطبيق قواعد الإسلام معهم (سبق الحديث عنهم أعلاه) .

٢- مواجهة الغرب الصليبي النصراني في كل بقاع الأرض ، وبالأذات الولايات المتحدة ، لجعل كلمة الله هي العليا بنشر الدين عن طريق الجهاد في هذه البلاد ، ثم تحرير بلاد المسلمين بالقضاء على خصومهم (إسرائيل واليهود) واستنقاذ جماعات المسلمين الأسرى في بلاد الكفر (روسيا والغرب عموما) ، وفي جملة واحدة : خلق حالة جهاد عامة لنشر الدين الإسلامى وإقامة الخلافة الإسلامية عبر العالم وتحطيم النظام الدولى القائم برمته بهدف تحرير المسلمين واستنقاذ الأسرى وتعبيد الناس لربهم ، أى : نشر الدين بالجهاد .

(د) خريطة المواجهة الفكرية في كتابات جماعات الجهاد الإسلامى:

وتقوم فلسفة الجماعات الجهادية الإسلامية في مصر (الجهاد - كقيادة عليا وفروعها في الصعيد - الجماعات الإسلامية) ، وذلك من خلال تحليل

مضمون وثائق هذه الجماعات التي بلغت أكثر من ست وثائق محظور تداولها ، ونجد لها ثبوتا في الفصول القادمة أو مع نهاية الكتاب كملحق .

أولا تقوم هذه الفلسفة على :-

١- إقامة شريعة الله أولا في مصر وجعل كلمة الله هي العليا ، وهذا يعنى بداية قتال المشركين المذكورين.

٢- أن الهدف من الجهاد هو تعبيد الناس لدينهم وإقامة الخلافة على نهج النبوة .

٣- حكام اليوم كحكام التتار - بكلمات شيخ الإسلام ابن تيمية - عرّفوا عن تطبيق شريعة الإسلام ، فهم إذن كفار ويجب قتالهم .

٤- الجهاد أصبح ، إذن ، فرض عين على كل مسلم ومسلمة في الأقطار الإسلامية :

(أ) لا استئذان فيه حتى من الوالدين .

(ب) لا تمرحل في الجهاد بين النفس والشيطان ، ومحاربة الكفار والمنافقين ، بل فقط يتجه الجهاد إلى محاربة الكفار والمنافقين (فجهاد النفس حديث موضوع) .

٥- أخذ البيعة على الموت في سبيل الله .

٦- اختلاط المسلم بالكافر في جيش واحد لا يمنع قتالهم جميعا ويعشون يوم القيامة على نياتهم ، والمسلمون منهم شهداء إن كانوا قد أكرهوا على الحرب.

ثانيا : بالنسبة للخطوات التنظيمية :-

(أ) أن ميدان الجهاد الأول هو أقطار العالم الإسلامي حيث ينبغي قتال المشركين لإنجاز هدف ذي شقين : اقتلاع القيادات الكافرة (العدو) واستبدالها بنظام إسلامي متكامل وهو الخلافة (الطيف) .

(ب) القدوة الإسلامية هي الأساس في الحرب والسلم وبالذات في مساحة القتال .

جـ) القيادة تؤول للأحسن إسلاما ومعرفة بأمر القتال والأقوى على المصارعة ، فهي ابن أمر نسبي (واقعي) .

ثالثا: أما في شأن تكتيكات مواجهة الأعداء من الكفار والمشركين والمنافقين في عصر الجاهلية الثانية فينبغي على أتباع جماعات الجهاد مراعاة الأساليب التالية:

- ١- مخادعة الكفار لإتجاز النصر بأقل الخسائر وأيسر السبل .
- ٢- إعمال العقل والاجتهاد في مواجهة الكفار (بلا وحى ولا سنة ثابتة) .
- ٣- الكذب على الأعداء ، إباحة حقيقة الكذب مع الاقتصاد فيه على التعريض واستخدم التخطيطات الإسلامية المخادعة لقتل العدو بكل الطرق والوسائل .
- ٤- جواز اتقاسم المسلمين في صفوف الكفار .
- ٥- جواز الإغارة على الكفار من غير إنذار .
- ٦- الإغارة ليلا على الكفار وقتل نساءهم وذرائعهم (أولادهم) .
- ٧- الكف عن قصد النساء والرهبن والشيوخ بالقتل العمد .
- ٨- جواز الاستعانة بمشرك وفق كل حالة على حدة ، على ألا يسيد في ذلك ، ويمكن أن يعمل مكرها .
- ٩- جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها في مواجهة الخصم في الحرب .
- ١٠- جواز أن يؤسر المسلم أو يقاتل حتى الموت .
- ١١- أوقات الخروج للقتال يستحب أن تكون يوم الخميس وفي الليل حتى تهب الأرواح وتحضر الصلوات .
- ١٢- الدعاء بالنصر عند لقاء العدو وترتيل أدعية القتال أمر واجب ومستحب .
- ١٣- عند الجهاد من المهم نسيان رؤية الخلق ودولم النظر إلى الخالق .
- ١٤- جواز ترك المتخلفين لضعف الهمة ونبذهم عن الصف وعدم التسامح معهم .

شكل (١)
الخريطة الفكرية لتنظيم الجهاد الإسلامي في مصر
(من خلال وثائق الفريضة الغتبية / ميثاق العمل الإسلامي)
حتمية المواجهة
فلسفة المواجهة

الهدف	تكفير الحكم	الجهاد	قتال المسلم	البيعة
- تعبيد الناس - إقامة الخلافة	ابن تيمية : حكام للتأمر تركوا الشريعة	فرض عين	وغير المسلم (جيش العدو)	على الموت
لا استئذان لا مراحل				

قواعد تنظيمية

ميدان القتال : اقتلاع الكفار / إقامة الخلافة	القوة الإسلامية هي الأصل	القيادة في المعركة نسبية : إسلام ومعرفة
--	--------------------------	---

تكتيكات الحرب

مخادعة الكفار بالحيل	الحل لا وحى ولا سنة	الكنب (مع الاقتصاد)	الانفصال في صفوف الكفار	الإغارة بدون إنذار ليلا (بغارة)
----------------------	---------------------	---------------------	-------------------------	---------------------------------

تابع تكتيكات الحرب

قتل زرارى ونساء الكفار عن قصد	منع قتل النساء والرهبان	جواز الاستعانة بمشارك لنقص الكفار وحرقها	قطع أشجار القتلى حتى الأسر أو ...
-------------------------------	-------------------------	--	-----------------------------------

تبع تكتيكات الحرب

القتال تمت الرؤية حتى	الدعاء بالنصر	بتكرار الخلق وقصد الخالق	نبذ المتخلفين وعدم التسامح معهم
--------------------------------	---------------	-----------------------------	------------------------------------

الأعداء المستهدفون

في الداخل					
الحاكم	وزراء	أجهزة	المسيحيون	السلحون	أعضاء
ورئيس	سويديون	البواري	المعادون	(عشوانيا)	المحاكم
الوزراء	(داخلية -	جميعها			المسكربة
	إعلام -	الكتائب			(بقصد)
	أوقف)	والمصحفون			

الأعداء المستهدفون

في الخارج			
جميع حكومات الدول	الغرب عموما	الولايات المتحدة	إسرائيل لتحرير
الإسلامية (عدا إيران	ومؤسساته (الكنيسة	(لطاغوت الأكبر)	الأسرى والمكان
- أفغانستان -	بالذات)		
السودان)			

شكل (٢)

تشكيل جماعات الجهاد الإسلامي (الجماعات الإسلامية)
طبقا لما ورد في مواثيق الجماعات الإسلامية الجهادية
مفتى للتنظيم (أمير الجهاد)

أمير الوجهة القبلى	مجلس شورى	أمير الوجه البحرى
--------------------	-----------	-------------------

وقد تم تشكيل كل جماعة حسب التقسيم الجغرافى لمحافظة مصر
(الحكم المحلى) من المحافظة إلى المدينة أمير للقرية ، على غرار التنظيم
الأكبر :

أمير الجماعة
مجلس الشورى
اللجان

كما حدث في ديروط ومنفلوط

الإيواء	الجناح	الامن	الدعوة	(أسبوط)
	المسلح	والاستكشاف	والتجنيد	(تنظيم الجماعة الإسلامية)

شكل (٣) يوضح الهيكل التنظيمي للجهاد *

التشكيلات الفرعية						
المحافظة	أسبوط	قنا	تجمع حمادى	سوهاج	المنيا	القاهرة والجيزة
العدد	٣	١	١	١	٢	١

تابع شكل (٣) يوضح الهيكل التنظيمي للجهاد *

اللجان الفرعية		
مجلس الشورى	الاتصالية	الدعوة
١١	--	--

* المصدر : نعمة الله جنيبة ، تنظيم الجهاد ، هل هو البديل الإسلامى فى مصر ، دار الحرية ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١١٣

تليع شكل رقم (٢)
الهيكل التنظيمي لتنظيم الجهاد الإسلامي*
أمير التنظيم

مجلس شورى التنظيم
ويضم أحد عشر عضوا

(١) لجنة الدعوة	(٢) لجنة العدة	(٣) اللجنة الاقتصادية
يرأسها أمير وتعمل على : * نشر الدعوة * تجنيد أعضاء جدد * التثقيف الفقهى والسياسى العام	يرأسها أمير وتعمل على : * وضع الخطط * تنظيم حركة العمل وحركة التدريب * تجميع المطبوعات لصالح الخطّة	يرأسها أمير وتعمل على : * دعم وتوفير الدفعة المالية لحركته والاستقلال الذاتى * التبرعات - عمليات الهجوم

سنة تشكيلات على المستوى الجغرافى تضم: **

فنا	نجع حمادى	أسيوط	المنيا	لقاهرة	الجيزة
يرأسها أمير	يرأسها أمير	يرأسها ٣ أمراء	يرأسها أميران	يرأسها أمير	يرأسها أمير

* المصدر : رفعت سيد أحمد ، مرجع سابق ، ص ٢٤٦ .
** تشكيلات الأمراء على المستوى الجغرافى من إعداد الباحث .

شكل (١٣) خريطة للعنف الميسرى عند الجماعات الإسلامية *

الإخوان المسلمون	للتكفير والهجرة	للجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد
<ul style="list-style-type: none"> - الدعوة بالصننى الأخوة وتجميع الأعضاء . - الجهاد فى سبيل الله . - الانتقال من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة الجهاد وتكفير المجتمع 	<ul style="list-style-type: none"> - لدعوة لتكفير المجتمع راسيا وأفقيا . - الانطواء والعزلة بعيدا . - مرحلة الإعداد للجهاد . - قتل من ينتقدهم أو يخرج عليهم وتكفيره . 	<ul style="list-style-type: none"> - الدعوة إلى الجهاد ضد الحكومة . - تنفيذ عمليات جهادية ضد الشرطة والنظام . - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . - الهدف تعبيد الناس لدينهم وإقامة الخلافة على نهج النبوة الآن .

تابع شكل (١٣) خريطة للعنف الميسرى عند الجماعات الإسلامية **

التاجون من النار	طلابع الفتح	الشوقيين
<ul style="list-style-type: none"> - الدعوة إلى الانقلاب العسكرى . - تكفير الحاكم . - تنفيذ بعض الاغتيالات . 	<ul style="list-style-type: none"> - الدعوة للتدريب وحمل السلاح . - تجميع العناصر من بقى الجماعات لتنفيذ بعض الاغتيالات لكبار الشخصيات فى الدولة للضغط على الحكومة . 	<ul style="list-style-type: none"> - تكفير الحاكم والمجتمع . - استئصال الأموال وتنفيذ بعض العمليات القتالية ضد النظام .

* يلاحظ أن هناك جماعات لم تدرج فى هذه الخريطة لعدم استعمالها لفكرة الجهاد أو العنف أصلا على سبيل المثال : جماعات الطرق الصوفية والسلفية ، التبليغ والدعوة ، التوقف والتبيين ، والجماعات الخيرية الإسلامية الأخرى .

** تدرج الجماعات فى استخدام العنف كلما كانت من أولويات الجماعة استخدام مفهومى الجهاد والتكفير حيث يلاحظ أن هناك علاقة ارتباطية بين هذين المفهومين والعنف السياسى ، ولكن تكفير من والجهاد ضد من ، مما يتطلب البحث عن أولويات الجماعة الإسلامية .

شكل (٣ب)
الانشقاقات عن تنظيم الجهاد (والجماعة الإسلامية - الجهادية *)
(١٩٩٠ - ١٩٩٤)

الواقفون من النصر	الحركيون	تنظيم الخلافة
ظهر عام ١٩٩٠ في بنى سويف - حركة جهادية عنيفة .	يقوم على استغلال أموال غير المسلمين - تزعمه عصام البطوحي (قتل ١٩٩٠).	انشق عن الجهاد عام ١٩٩٠ في بنى سويف - أكثر عنفا في مواجهة السلطة وقتل رجالها .

تتابع شكل (٣ب)
الانشقاقات عن تنظيم الجهاد (والجماعة الإسلامية - الجهادية **)
(١٩٩٠ - ١٩٩٤)

الانتقام للمصلح	العائدون من أفغانستان وطلائع الفتح
ظهر في الدقهلية منشقا عن الجهاد - نفذ حادث السطو المسلح على بنك مصر - المنصورة في سبتمبر ١٩٩١ - وحكم على زعيمه حمودة المعني بالإعدام .	الأمير م أيمن الظواهري ، حلقة الاتصال م نبيل المغربي .

شكل (٣ج) انشقاقات أخرى فرعية *

التكفير والهجرة	الإخوان المسلمون	القصاص العادل	القرائون الجهاد الصحيح	الفرماويون
(جماعة المسلمين)	جماعة الشيوخ / القبطيين / السماويون / الطليعة	(الناجون من النار السلفية)		

* لا يعود الاختلاف بين الجهاد (وجه بحري) والجماعة الإسلامية إلا في شكل الحركة وليس على الأهداف والمبادئ . وذلك لتباين الرأي في منح الجهاد العنفي ، فالجهاد ترى سرية الحركة ، بينما الجماعة ترى علانيته . والجهاد لا ترى إلا الاشتباك بعد الاستواء بينما الجماعة الإسلامية أكثر تماسكا وفرة وعفا . الجهاد تهاجم شخصيات هامة

وسياسية بشكل منظم ومرتب ، بينما تهاجم الجماعة الإسلامية أى هدف من أعلى أو أدنى السلطة والمجتمع المدني فى مصر .

••• ثمة معركة نشبت داخل التنظيم الأم ومعه الجماعة الإسلامية القوة الضاربة لجماعات العنف ، تتعلق بالقيادة . وقع الخلاف منذ عامين بين مجموعات الوجه البحرى (القاهرة - الجيزة - الإسكندرية) ومجموعات الصعيد حول إمارة الضريز أو الأسير ، أى د. عبد الرحمن وعبود الزمر . وانتهى الصراع إلى وجود قيادة على مستويين : د. عمر عبد الرحمن كمفتى فى النواحي الشرعية والزمر كقيادة حركية بارزة ضمن مجلس شورى مسجن طره (مع كرم زهدى ، عاصم عبد الماجد ، صفوت عبد الغنى ، وآخرين) أما مجلس شورى الخارج فيضم د. عمر عبد الرحمن ، محمد الإسلامبولى ، طلعت همام (اختيل) ومصطفى حمزة ، وأيمن الطواهرى وآخرين .

لمزيد من التفاصيل راجع : المجتمع المدني (مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية ، القاهرة) ، يناير ١٩٩٤ ، العدد (٢٥) ص ١٢ .

هوامش الفصل الثاني

- (١) د. عبد المنعم حنفى ، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب الإسلامية ، دار الرشاد ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٦٢ - ٦٣ .
- (٢) د. رفعت السعيد : ماذا جرى لمصر .. مسلمين وأقباط ، القاهرة : شركة الأمل للطباعة والنشر ، ١٩٩١ ، ص ٢٠ .
- (٣) كان الباحث معاصرا لهذه الفترة بنفسه ورأى أحداثها مرأى العين فى نقطة التحول التاريخية فى تاريخ الحركة الطلابية المصرية ومصر كلها ، بل والعالم ، من جامعة القاهرة ١٩٧٠ - ١٩٧٦ .
- (٤) د. رفعت سيد أحمد : النبى المصلح (٢) ، الشانرون ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ص ٨٧ - ٨٨ .
- (٥) د. رفعت سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ٨٨
- (٦) د. رفعت سيد أحمد ، المرجع السابق ، ص ٨٠ ، ص ٨٨
- (٧) د. رفعت سيد أحمد ، النبى المصلح (١) ، الرافضون ، رياض الرئيس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ١٩
- (٨) لواء د. أحمد جلال عز الدين ، الإرهاب والعنف السياسي ، دار الحرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦ ص ٦٤ .
- (٩) المرجع السابق ، ص ٦٦
- (١٠) حسنين توفيق ، العنف السياسي فى مصر ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثالث للبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، مركز البحوث والدراسات السياسية ٢-٤ ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ٣ .
- (١١) لمزيد من التفصيل راجع : لواء د. أحمد جلال عز الدين ، مرجع سابق ، ص ١٥ .
- (١٢) د. أحمد حسنين جمعة ، دور التربية فى علاج للتطرف بين الشباب ، مجلة كلية التربية ، جامعة أسيوط ، العدد (٨) مجلد (١) يناير ١٩٩٢ ، ص ص ٣٤١ - ٣٤٢ .
- (١٣) المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، بيان للناس ، القاهرة ، مطبعة الأزهر ، ١٩٨٤ ، ص ص ١ - ٢ .
- (١٤) فهمي هويدي ، التنكين المنقوص ، القاهرة ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ١٩٨٨ ، ص ٢٠٤ ،
- (١٥) د. أحمد كمال أبو المجد ، دعوة لفض الاشتباك بين الحركات الإسلامية والحكومات ، مجلة للعربى ، عدد (٣٩٥) ، ١٩٩١ ، ص ٢١ .
- (١٦) د. أحمد كمال أبو المجد ، حوار لا مواجهة ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ص ص ٣٤ - ٥٠ .
- (١٧) نكل الأمور الصحيحة وغير الصحيحة عبر خمسة عشر عاما مضت ، أن جماعة الإخوان المسلمين هى مظلة وبنك لجميع التنظيمات الإسلامية العنيفة رغم اختلاف

المنهج . فالإخوان هم الوجه المعتدل في إطار عملية توزيع الأدوار التاريخية كظل
الباب الموارب لتنظيمات الجهاد ، وهي الوجه المدني للبديل والمنتظر دائما لقطف
الشمار وجنى الثناج حين تأتي لحظة الحصاد . المؤلف .

(١٨) أكد وزير الداخلية حسن الألفي أن لجماعة الإخوان المسلمين المنحلة دورا واضحا
تماما في مساندة الجماعات الإرهابية وقال إن هناك وحدة هدف بين الجماعة
والتنظيم العالمي للإخوان المسلمين . إن الإخوان المسلمين يقف مساندا ومزيذا
وداعما للجماعات الإرهابية ، انظر : جريدة "الأهرام" الافتتاحية ، في ٧ يناير
١٩٩٥ .

أيضا انظر حديث الرئيس مبارك لجريدة الفاينشنيال تايمز في ١٤ مايو ١٩٩٥
(منشور في اليوم التالي بجريدة الأهرام) حيث يقول :

"إن الجماعة الإسلامية والإخوان شيء واحد ونوع واحد" .

(١٩) مصطفى مشهور ، وحدة العمل الإسلامي في القطر الواحد ، دار التوزيع والنشر
الإسلامية ، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ٤٨ .

(٢٠) سورة الأنفال ، آية : ٦٠ .

(٢١) مصطفى مشهور ، مرجع سابق ، ص ٥٦ - ٦١ .

(٢٢) الإمام حسن البنا ، مجموعة الرسائل ، دار الدعوة ، القاهرة . قدر لإخواني آخر
في باكستان هو أبو الأعلى المودودي صياغة وتوجيه الأصولية الجديدة مع استمرار
الضربات المتلاحقة للإخوان في مصر ، فراح يؤصل للجهاد على مرحلتين :
الاستضعاف (أي عدم القدرة) ولذا تتسحب الجماعة لتعد نفسها ، ثم الجهاد بعد
استكمال مقومات القدرة على المواجهة ، ثم ناقش فكرة الحاكمية أي مصدر السلطة
التي تفصل في شئون البشر ، فالمرعية لله والقانون هو للقرآن فقط ، ثم انتقل من
الحاكمية إلى الانقلابية الجهادية بتغيير النظم القائمة في البلاد الإسلامية ووجوب
الثورة والاستيلاء عليها فهي من حاكمية البشر وليست دولا إسلامية . وقد استلهم
الأستاذ سيد قطب في كتابيه "معالم على الطريق" ، "وفي طلال القرآن" أفكار
المودودي ، راجع : محمد حسنين هيكل ، خريف الضئيب ، ١٩٨٣ ، ص ص
٢٨٦ - ٢٩٠ .

(٢٣) الإمام حسن البنا ، مجموعة الرسائل ، دار الدعوة ، القاهرة ، رسالة التطليم ص
١٧ .

(٢٤) رسالة "الإخوان تحت راية القرآن" ، المرجع السابق .

(٢٥) مصطفى مشهور ، وحدة العمل الإسلامي ، مرجع سبق ذكره ص ٦٨ .

(٢٦) راجع في ذلك : محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ ، د . رفعت سيد
أحمد ، النبي المصلح ج ١ ، مرجع سبق ، ص ٢٠ ، سيد قطب معالم على الطريق
(القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٨٢) ، جيل كييل ، الفرعون والنبى، الحركات
الإسلامية في مصر ، دار الساقي ، لندن ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

- (٢٧) د. يوسف القرضاوى ، ظاهرة الغلو فى التكفير ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط٣ (١٤١١هـ/١٩٩٠م) ص ٨ ، راجع الصفحات التالية.
- (٢٨) د. رفعت سيد أحمد ، النبى المسلح ، الرافضون ، ج١ ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ ، ص ٥٣.
- (٢٩) من اعترافات كرم زهدى فى تحقيقات قضية تنظيم الجهاد ، نعمة الله جينية ، تنظيم الجهاد ، دار الحرية ، ١٩٨٦ م ص ١٤٧ وما بعدها.
- (٣٠) منتصر الزيات ، من قتل المحجوب ، لم ينكر الناشر ، ١٩٩٣ ، ص ٢.
- (٣١) بيان الجماعة الإسلامية بالقاهرة: الحقيقة الغائبة، جريدة النور ، ١٩٩٢/٥/٢٢.
- (٣٢) د. يوسف القرضاوى ، ظاهرة الغلو فى التكفير ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٩٠ ، ص ٤-٧
- (٣٣) د. يوسف القرضاوى ، ظاهرة الغلو فى التكفير ، مرجع سابق ، ص ٢٣.
- (٣٤) نفس المصدر السابق ذكره .

الفصل الثالث

تطور وقائع العنف بين الجماعات
الإسلامية والنظام السياسى
فى مصر

(مرجعية الوقائع : Events Index)
وموقع أسيوط منها (١٩٧٧ - ١٩٩٣)

مقدمة :

يختص هذا الفصل بدراسة مركزة على وقائع العنف العيساسى بين جماعات الاسلام العيساسى (وعلى الأخص الجهاد) فى الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٧ و عام ١٩٩٣ . العام ١٩٧٧ يمثل حالة الانشقاق بين الرئيس السادات والجماعات الإسلامية التى احتواها تحت جناح النظام لضرب الجماعات اليسارية فى الجامعة والشارع المصرى بعد ذلك . منذ ذلك التاريخ والجماعات الدينية (الإسلامية) تملك طريقا خاصا بها من الاستضعاف إلى المواجهة على استحياء ثم إلى أشكال حرب العصابات والحروب الأهلية فى مواجهة النظام وإسقاطه ، وقد جرى ذلك بشكل مكثف أعوام ١٩٩٢ و ١٩٩٣ و ١٩٩٤ . ويمكن تقسيم الفترة محل الدراسة إلى أربعة مراحل ترتيبا كرونولوجيا (زمنيا) حسب صعود وهبوط هذا الصراع الاجتماعى الممتد بين النظام العيساسى وجماعات العنف الدينى فى المجتمع المصرى فى أربعة مطالب على النحو التالى :

أولا : من مرحلة الاستضعاف إلى المواجهة الانقلابية ، مرحلة الإعداد والخروج (٧١-١٩٨١).

ثانيا : من الاحتواء إلى التعاون (مرحلة السكوت : ٨١-١٩٨٦) .

ثالثا : من السكوت إلى حرب العصابات (مرحلة التصعيد : ٨٧-١٩٩١) .

رابعا : مرحلة المواجهة العنيفة المباشرة (الحرب الأهلية : ٩٢ - ١٩٩٤) .

ولسوف تحظى المرحلة الأخيرة : (المواجهة العنيفة المباشرة أو ما يشبه الحرب الأهلية) بدراسة مركزة أمبريقية لتحديد كثافة الصراع وتوزيعه، هبوطه وصعوده ، مع أخذ عينة للعام ١٩٩٣ لمعرفة تفاصيل وجوانب الصراع بين الطرفين .

المطلب الأول:

من الاستضعاف إلى المواجهة الانقلابية (٧١-١٩٨١) مرحلة الإعداد والخروج على المجتمع

تبدأ هذه المرحلة والجماعات الإسلامية في مرحلة الاستضعاف (بالذات الإخوان المسلمين) الذين كانوا رهن المسجون والمعتقلات لأجل غير مسمى . ويتوسطها العام ١٩٧١ وزيارة الرئيس السادات للقدس وتوقيعه لكامب ديفيد عام ١٩٧٨ ولمعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩ واستضافته للشاه في نفس العام ، مما كان يعنى تبنى جماعات العنف السياسى خطأ مستقلا عنه يختلف عن أيديولوجية النظام ومقولاته التى سيطرت على فكر الجماعات الدينية في جامعات مصر ومركزها في أسبوط معقل التطرف الأصولي عموما والإخوان المسلمين خصوصا . كانت الجماعات الإسلامية في منتصف السبعينات في مرحلة الاستضعاف والإعداد حيث استخدمها النظام - كما يلي - لضرب الجماعات الراديكالية اليسارية والقومية والناصرية الوطنية عموما ^(١) . ثم تنتهى هذه المرحلة مع قيام الثورة الإسلامية في إيران واستيلاء جبهتان العتيبي على الحرم المكي عام ١٩٧٩ ثم باغتيال السادات على يد تنظيم الجهاد في أكتوبر ١٩٨١ .

ما يهمنا هنا على وجه التحديد أن أسبوط ومركزها الجامعة كانت نقطة البداية في مسار الجماعات الإسلامية في السبعينات ، وسوف تحظى الفترة من (١٩٧٧-١٩٨١) بتركيز خاص لأنها نقطة الافتراق بين نظام السادات والجماعات الإسلامية بزيارته للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ وفتح طريق السلام بين العرب واليهود ، وهو ما اعتبرته المرجعية الدينية لجماعات العنف حالة طلاق مع النظام السياسى في مصر رغم استمرار احتضان المحافظ الإخوانى السابق وحليف السادات "محمد عثمان إسماعيل" (١٩٧٣-١٩٨٢) عمليات هذه الجماعات بصورة انتقالية وتواطؤ إدارة جامعة أسبوط بالصمت والمهادنة على طريقة "دعه يعمل .. دعه يمر" للانتشار الكبير لهذه الجماعات في كل كلية ومعهد إلى الحد الذى جاورت فيه حجرة أمير الجماعة الإسلامية بأسبوط حجرة رئيس الجامعة ، وهو بالمناسبة كان يحتل منصب رئيس اتحاد طلاب جامعة أسبوط ، فيما يحتل د. عبد الرازق حسن

رئيس الجامعة منصب الأمين العام للحزب الوطنى الديمقراطى (حزب مصر العربى الاشتراكى حتى ١٩٧٩) .

كما ورد فى الفصل الأول بدأ هذا العقد من السبعينات و الرئيس أنور السادات يستعد بأجندة مختلفة تماما عن سابقه للرئيس عبد الناصر فى ظل ظروف محلية وإقليمية ودولية مغايرة .

إقليميا : كانت إسرائيل منتصرة متسيدة للصراع بمساندة الولايات المتحدة ، فيما اعتبرت مصر مهزومة وفى حالة استعداد للحرب بمساندة من الاتحاد السوفيتى .

ودوليا : بدأ القطبان الأعظمان الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - وحلفاؤهما فى الدخول فى مرحلة تحول تاريخى سميت بالوافق الدولى أو المصالحة التاريخية بين الشيوعية والرأسمالية .

وكان السادات يستعد لشن حرب ضد إسرائيل محدودة ومؤقتة لتحريك العمل السياسى الراكد فى جو اللاسلم واللاحرب .

وكان يعتبر الحرب مناورته العظمى وتكتيكا من الضرورى استخدامه لربط العمل السياسى وغيره به واعتباره القطب الأوحى فى مصر والعالم العربى . وجاءت مظاهرات الطلاب العارمة فى جامعات مصر لتجبره على التحرك العاجل السريع نحو المواجهة مع إسرائيل .

هذه المظاهرات فى ١٩٧٢/٧١ و ١٩٧٢/١٩٧٣ كانت تعبيرا عن بأس الشعب المصرى وقنوطه من مراوغات السادات ورجاله فى السلطة بتأجيل ساعة الحرب مع إسرائيل وضد حالة اللاسلم واللاحرب ، وغلاء الأسعار والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسة المتقلبة فى مرحلة تحول السادات ، بل والنظام المصرى بأكمله ، من خانة اليسار والمعسكر الشرقى ودول العالم الثالث إلى خانة اليمين والمعسكر الغربى ومجموعة الصفوة من دول العالم الثالث الموالية للغرب .

وبدأ السادات فى تغيير أيديولوجية النظام بالتكديج من خلال مجموعة استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية : فى الأول انتقل بالكامل من اليسار إلى اليمين محليا وعربيا ودوليا . وفى الثانية اعتمد سياسة الانفتاح الاقتصادى مع الغرب دون ضبط لمعادلات السوق فى مرحلة خطيرة من مراحل التحول فى مصر ، وفى الثالثة اعتمد على نخبة مصرية من الطبقة

الوسطى والارستقراطية راحت تكدير البلاد فى غيبته بأسوأ ما تكون الإدارة من خلال القطاع العام والحكومى ، وأصبح الممثل الأعلى للغنى بأى شكل كان فى وقت كان الشعب لايزال يتبع سياسة ربط الأحزمة على البطون ولا صوت أعلى من صوت المعركة ولا صديق إلا الاتحاد السوفييتى .

وظهر الخلل الواضح والفجوة الكبرى بين الحاكم والمحكوم عبرت عنها انتفاضات الطلاب فى جامعات مصر ، وأجبرت السادات على الإسراع بتحديد موعد الهجوم على سيناء وتحريرها سلماً أو حرباً ، ثم جاءت مظاهرات ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ لتكون تعبيراً أقصى عن الظلم الاجتماعى المتفشى وعلى احترازية وهشاشة حزب السادات الحاكم.

وعجز النظام - وبالذات السادات - عن تبنى استراتيجيات تنموية مغايرة ، واعتقد بوجود حل معجزة يتواكب مع أيديولوجية النظام ويرد مقولاته ويتبنى أفكاره ، وكان هذا الحل المعجزة إخراج الجنى من القمقم : التيار الإسلامى يمكنه ضرب التيار اليسارى والقومى بدءاً بالجامعة وانتهاء بالمجتمع ، ثم يمكن بعد ذلك - كما حدث بين عبدالناصر والإخوان (١٩٥٢ - ١٩٥٤) - ضرب التيار الإسلامى أو لجمه وجعله قوة مؤيدة للنظام ومساندة لأهدافه فى التحول بربط المحلى بالإقليمى (صدقة السادات بفیصل والعائلة المالكة السعودية) بالدولى (الغرب واليمين العالمى) .

هكذا شهدت بداية حكم السادات الإفراج عن المعتقلين السياسيين ، ومنهم غلاة الإسلاميين ، من السجون والمعتقلات . ثم جاء عام ١٩٧١ وحدث الصدام بين السادات وخصومه الناصريين ، ومثل مايو ١٩٧١ وما أسماه السادات "ثورة التصحيح" - التى كانت تعنى ثورة مضادة لتصفية الناصرية فى مصر وتقوية سلطة السادات وأتصاره فى السلطة - مثل تلك نقطة تحول جوهريه فى تحول السادات الناصرى إلى إحكام قبضته وتطبيق أيديولوجيته :

إلغاء الناصرية ، استرجاع الأراضي المصرية المحتلة من إسرائيل دون الارتباط ببقية العرب (إلغاء فكرة القومية العربية من الأدبيات المصرية ، حذف قضية فلسطين كحجر الزاوية من الصراع العربى - الإسرائيلى ، إنهاء ارتباط مصر بحركات التحرر العربية) مع الارتباط الإقليمى والدولى

باليمن (الارتباط بالمعسكر العربي المعتدل فى دول الخليج والمغرب والأردن ، ثم الانتقال إلى المعسكر الغربى عامة والأمريكى خاصة) .

هنا نلزم على السادات بانهزمية واضحة - فتح الباب أمام حركة الإخوان السياسية ، لذلك عادت عناصر الإخوان من خارج مصر بحرية لتلتحم مع العناصر الخارجة من السجون والمعتقلات : الغاضبة منها والمعتلة . ويبدو أن تجربة الماضى مع عبدالناصر قد جعلت الإخوان أكثر اعتدالا وحرصا فى التعامل مع نظام السادات ، فبدلوا يمارسون نشاطهم من خلال شباب الجماعات الإسلامية ولم يذكر اسم الإخوان إطلاقا على أى نشاط داخل الجامعات ، ولكن الأمر كان واضحا لكل ذى عينين . واكتفى الأمر بذكر "شباب الإسلام" أو "الجماعات الدينية" ثم "الجماعات الإسلامية" وتمسك الشباب فى الجامعات بقيادتهم عوضا عن قيادة الإخوان . وستصبح الجامعة مفرزة بعد ذلك للتمييز بين ثلاثة أنواع منهم : الجماعات الإسلامية (الإخوانية) ، والجماعات الإسلامية (الجهادية) ، الجماعات الإسلامية (فرع الوجه القبلى) . وكان من علامات هذه المرحلة فى بداية السبعينات ملامح جديدة فى فكر السادات التقليدى والمحافظ ابتداء من تسمية نفسه " الرئيس المؤمن " وكبير العائلة المصرية ، وجرت خطوات مظهرية للتمسك بتلابيب الدين لخدمة السياسة بعد القضاء على ما أسماه بمراكز القوى عام ١٩٧١ حين أعلن عن استفتاء شعبى لتطبيق الشريعة الإسلامية وجاءت النتيجة كالعادة ٩٥٪ لصالحه ، ولكنه توقف عن التنفيذ وأحال الموضوع لمجلس الشعب بسبب الضغوط المحلية (اليسار وقوى المجتمع المدنى الأخرى وتحدى الأقلية المسيحية القبطية) ، ثم الرفض المبطن للغرب وعدم اقتناعه الشخصى بأن هذه استراتيجية وليست تكتيكا سياسيا) ثم جرى تقوية محطة إذاعة القرآن الكريم وإذاعة الصلوات بمواعيدها على جميع قنوات التلفزيون رغم التناقض الواضح بين ما تعرضه هذه المحطات من مسلسلات أمريكية ومسرحيات هابطة وأفلام إثارة ، ثم حرص الرئيس "المؤمن" بنفسه على الظهور أمام كاميرات التلفزيون كل أسبوع فى صلاة الجمعة وهو يتمتم بشفتيه آيات من القرآن الكريم فى تقوى وخشوع وهو يلهم أحدث الأزياء الباريسية فى مجتمع فقير . ثم كرر الرئيس دعوة قيادات طلابية وإخوانية لزيارته فى استراحة القناطر إلى أن جرت المناظرة الخطيرة بينه وبين أحد

قيادات جامعة القاهرة الإخوانية من الطلاب (عبد المنعم أبو الفتوح) على مرأى ومسمع من ملايين المشاهدين : فتحدث الطالب عن المناقبين والمستفيدين من حكم السادات ، فقد الرئيس أعصابه وطالبه بالصمت ، وكانت مأساة بكل المقاييس ، وعندما شرع طالب آخر آنذاك (حمدين صباحي) في شرح معنى الناصرية أوقفه الرئيس المؤمن .

ثم جرى بعد ذلك السكوت - بالذات في أسيوط - عن بعض ممارسات الجماعات الإسلامية (في جامعة أسيوط) فدانت لهم الجامعة والمدينة بالطاعة طلابيا ومدنيا ، حيث كان يوجد المحافظ محمد عثمان إسماعيل القطب الإخواني المعروف وصديق السادات المقرب : الفصل بين الذكور والإناث داخل وخارج الجامعة ، إيقاف جميع أشكال الأنشطة الطلابية ، إيقاف المحاضرات للصلاة ، ضرب الخارجين عن الشرع الإسلامي ، مهاجمة محلات الخمور والكوافير والذهب والفيديو ، سرقة الذهب من محلات المسيحيين الأقباط (٩٥٪ من محلات الذهب في أسيوط ملك للأقباط) ، وأخيرا : احتجاج الطلاب المسيحيين داخل الحرم الجامعي وأخذهم رهائن نكاية في النظام وإظهار الضعفه .

ولم تحرك الحكومة ممثلة في محافظ أسيوط ولا رئيس الجامعة وأمين الحزب في نفس الوقت ساكتا ، وجرت مفاوضات ومساومات عضدت من مواقع الجماعات الإسلامية وقوت شوكتهم وأبرزت قوتهم المسيطرة على جميع مواقع السلطة في أسيوط دون منازع.

وقد جاء ذلك متواكبا مع رغبة السادات في السيطرة على الساحة السياسية لإتجاز التحول المطلوب . ومن سوء حظ أسيوط أن يكون محمد عثمان إسماعيل - من نفس المحافظة - هو أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي - الحزب السياسي الوحيد في مصر - ثم محافظا لأسيوط بعد ذلك طوال حكم السادات ، وهو عنصر إخواني قديم باعتبار أسيوط بؤرة الأصولية ومقل الجماعات الدينية في مصر - لأسباب سنورها فيما بعد - ثم جاء الدعم المالي من باب آخر لشخص ارتبط اسمه بالرأسمالية الوطنية إبان فترة التحول الاشتراكي في مصر في عهد عبد الناصر هو المهندس عثمان أحمد عثمان المقاول المشهور وصاحب شركة "المقاولون العرب" ذات الإسهام في بناء السد العالي . وراح الاثنان يقمان الدعم المالي والفكري والحماية

السياسية لأعضاء الجماعات الإسلامية في القاهرة والإسكندرية وأسيوط ، وبالذات لجماعات شباب الإسلام (١٩٧٣-١٩٧٧) "وكانت مساعداتهم أموالا وأسلحة" ^(١) كان الجزء الأكبر منها يذهب إلى الجماعات ، وجرى تمويل أوجه نشاطها وتنوعت الأساليب والمظاهر ومنها جمعيات تمويل "الزى الدينى" وهو زى الجلابيب (واللحى) والقبائيب للشباب وزى الحجاب للشابات . ولأسباب اجتماعية وجغرافية لقي ذلك قبولا واسعا لأن الذين دخلوا هذه الجماعات في البداية استطاعوا تذويب الفوارق الطبقية في مرحلة من أشد مراحل التحول الاقتصادي في مصر كانت عبئا كبيرا على من لا يملكون في مواجهة من يملكون .

وهكذا تم تمرير الصراع الطبقي خارج حلبة المنافسة ، ثم جرى الدعم الأمنى لجماعات العنف الدينى لتطهير الجامعة من اليساريين والناصرين وغيرهم من أعداء السادات وحكمه ، وتم تشجيع شباب الجماعات حينئذ رغم بروز العنف الطائفي في أسيوط بشكل لا تخطئه العين إلى الحد الذى جعل الأقباط من الآن فصاعدا يتسلحون ، وينتقل البعض منهم إلى مناطق ذات أغلبية مسيحية ، فقد جرى التمييز حسب بطاقة الهوية بين المسلم والمسيحى على أرض أسيوط المعينة بالصراع الاجتماعى الممتد بشكل ملحوظ ^(٢) ، وكانت الحرب الأهلية في بيروت قد انفجرت مع بداية عام ١٩٧٥ وشكل ذلك ظللا قاتمة في كل منطقة الشرق الأوسط على العلاقة بين المسيحيين والمسلمين وغذى ذلك حركة هجرة المسيحيين القادرين إلى الغرب في ظل نغمة السادات المتكررة ضد قيادة الأقباط الأرثوذكس وارتباطها بالأجانب وبالذات بالولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك كلاما ديماجوجيا ومغلوطا واضحا لا يميز بين السبب والنتيجة ولا يضع اعتبارا للسجل الوطنى الطويل للكنيسة الأرثوذكسية المصرية ولا لصراعاها مع حركات التبشير الأجنبية مع مطلع هذا القرن ، وفي ظل الاحتلال الاتجلىزى .

هكذا تمت سيطرة الجماعات الإسلامية (التي أصبحت جهادية بعد ذلك) على الجامعات ، وبزورتها الناجحة كانت في جامعة أسيوط ، وكان تشجيع شباب الجماعات الدينية على النجاح في انتخابات الاتحادات الطلابية عملية منظمة قصد بها استبعاد القيادات الناصرية واليسارية المسيطرة من قبل ،

ثم ظهر الفصل بين الطلاب بالقوة في جامعة أسيوط وإلغاء الاحتفال بالأعياد الوطنية وتنظيف المقررات التي لا تتلائم مع الدين ، والتحكم في تقديم الطعام على الطريقة الإسلامية في المطعم المركزي بقلب الجامعة ، ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنع سير الطلبة وال طالبات غير المتزوجين داخل وخارج الجامعة ، ثم بدأ العنف في تطبيق الشريعة "بمطاوى قرن الغزال الموحدة"^(٤) ، الغريب أنه كلما وقعت حادثة سواء في جامعة القاهرة أو أسيوط ، كانت عملية إنهاء الأزمة تتم بشكل موحد : عربات الأمن المدنية تدخل الجامعة وتقبض على الطرفين : الضارب والمضروب ، ثم تخرج بهم خارج الجامعة ، وكثيرا ما كان يعاقب المضروب ويعامل بإهانة على أنه "شيوعي كافر" أما الضارب فكان يعود في اليوم التالي معززا مكرما .

وهكذا اتضح أن السلطات - في أسيوط بالذات - لا تتسامح معهم فقط ، بل تشجعهم ؛ فامتد النشاط داخل وخارج الجامعة على نفس المنوال ، وأطلقت الصحف على أسيوط "الدولة العثمانية" نسبة إلى محمد عثمان إسماعيل المحافظ وأقاربه وأصدقائه في الجماعات الإسلامية .

ثم جاءت حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكانت نقطة انكسار واضحة في صعود منحنى سيطرة الجماعات اليسارية والقومية في الجامعات عموما وجامعة أسيوط خصوصا : فقد ارتكز السادات منذ الآن ليس على شرعية ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بل على شرعية ثورة التصحيح في مايو ١٩٧١ ونصر أكتوبر المجيد ١٩٧٣ ، فبدأ يعضد في قوته المتصاعدة وأكمل تطويع استراتيجياته داخليا وعربيا ودوليا ، وكانت الجماعات الدينية في طور النمو من حالة الاستضعاف التي كانت عليها .

في عام ١٩٧٤ وقعت حادثة فظيعة لم ينتبه إليها النظام جيدا ، هو انقلاب د. صالح سرية ، وهو شاب فلسطيني حاصل على الدكتوراه في الفلسفة استطاع أن يقود مجموعة معظمهم من طلاب الكلية الفنية العسكرية للهجوم على هذه الكلية التكنولوجية غير المدنية في محاولة يائسة لإحداث انقلاب عسكري يتجه لاعتقال السادات في مجلس الشعب والاستيلاء على مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي ، وقد انضم إلى صالح سرية من العناصر القديمة حسن الهالوي - الذي كان يقود مجموعة الجيزة في التنظيم

القديم - وقد فشلت المحاولة واعتقل د. سرية وآخرون . وحاول وكيل نيابة يدعى يحيى هاشم الذى كـون تنظيمـا فى الإسكندرية إنقاذ د. سرية من محبسه ولكنه قُتل وقُتل فى الهجوم . وقد أعدم د. سرية بعد اتهامه بمحاولة قلب نظام الحكم ، ونسب الحادث كله إلى "حزب التحرير الإسلامى" (٥) ، وهذا الحزب له جذوره وفروعه ، ولم ينته كما تدعى الأجهزة الأمنية فى أسبوط حتى الآن.

وفى عام ١٩٧٧ عام ثورة الخبز والمظاهرات وهروب السادات إلى أسوان ، ظهر إلى الوجود تنظيم "جماعة المسلمين" المعروف إعلاميا "بالنكفير والهجرة" بزعامة شكرى مصطفى فى أسبوط . يعتبر التنظيم أن المجتمع الحالى يشبه مجتمع الجاهلية الأولى قبل هجرة الرسول إلى المدينة المنورة ، ولذا يجب رفض المجتمع وقطع الصلات بين الجماعة الإسلامية وبينه . وظهر من خلال التحقيقات مع شكرى مصطفى فى قضية قتل الشيخ الذهبى عام ١٩٧٧ أن فكر التنظيم يقوم على مرحلتين :

الأولى : مرحلة الاستضعاف بالانسحاب من المجتمع إلى المساجد (التي تقيمها الجماعة فقط) (٦) أو إلى الصحارى والجبال لإقامة مجتمعات إسلامية .

والثانية : مرحلة العودة والقوة بهدف إعادة الناس إلى كتاب الله وسنة نبيه وتحطيم الأصنام المصورة من دون الله وأولها صنم الأئمة المتبعين بغير سلطان من الله (الحكام) . ولم تكن الجماعة تهاجم إلا من ينتقدها علانية لأنها لا تزال فى مرحلة الاستضعاف كما يقول أميرها . وقد وجدوا أنفسهم مضطرين للخروج عن ذلك فى حالة الشيخ محمد الذهبى وزير الأوقاف عام ١٩٧٦ ، لأنهم تصوره متعاطفا معهم ، ولكنه أصدر بصفته وزيرا للأوقاف فتوى تدين أفكارهم ، وجعله ذلك فى نظرهم مرتدا وخائنا يستحق الموت ، فقامت الجماعة باختطافه من منزله ببلوان بالقاهرة ، ثم أعلنت فى بيان لها بندد بالنظام شروطها للإفراج عنه ، ومنها : قراءة بيان لهم فى الإذاعة والتليفزيون ، وفيه ظهر اتهام النظام بأنه لا يقوم على أحكام الإسلام (٧) . اعتقل شكرى مصطفى وجماعته وحوكموا وأعدموا ومنهم شكرى مصطفى أمير التنظيم نفسه عام ١٩٧٨ .

وفي نفس العام ١٩٧٨ تمكن شباب الجماعات الإسلامية من إحكام سيطرتهم على جامعات مصر من خلال تخصيص كل موارد الاتحاد لأنشطة سائفة الذكر ، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : "سلسلة من المعسكرات الإسلامية أخذت رقما مسجلا ذكرت أجهزة الأمن فيما بعد أنها كانت مرتعا خصبا لعمليات التجنيد والتدريب على استعمال كافة أنواع الأسلحة ، وعلى سبيل المثال - في العام الدراسي ١٩٧٩/٧٨ - استطاع شباب الجماعات الإسلامية أن يحصلوا في جامعة الإسكندرية وحدها على كل المستين مقعدا لاتحاد طلاب الطب والهندسة ، وعلى ٤٧ مقعدا من ٤٨ في الحقوق ، و ٤٣ من ٦٠ مقعدا في كلية الصيدلة" (٨) . أما في أسبوط في نفس العام فلم يكن هناك وجود آخر لأية أجسام غريبة في اتحاد الطلاب بخلاف الجماعات الإسلامية . وقد أسمى قيادات الجماعات الإسلامية باسم "الأمرء" في كل كلية وجامعة ومدينة وقرية الخ .

وكما ذكر سلفا أصبح لكل مبنى في جامعة أسبوط أميرا وأصبح مكتب ما يشبه "الأمير العام" أو "أمير الأمرء" بجامعة أسبوط مجاورا لمكتب رئيس الجامعة ، وكان هناك اتفاق صامت على ما يجري في ظل الأمر العليا للمحافظ محمد عثمان إسماعيل ولرئيسه وصديقه العادات .

وفي نوفمبر ١٩٧٩ أرسل مراسل صحيفة " اللوموند " الفرنسية تقريرا لصحيفته حول صلاة الجماعة التي أقلمتها الجماعة الإسلامية بمناسبة عيد الأضحى ، وعلق بقوله " لم يعد الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة في مصر كما كان الوضع منذ ثورة ١٩٥٢ ، فقد أصبح الأصوليون الإسلاميون يمثلون قوة أخرى منظمة في السيادة المصرية على الرغم من انقسام صفوفهم" (٩) وفي صلاة عيد الأضحى ، في العام التالي ، سنة ١٩٨٠ وجهت الجماعات الدينية دعوة للصلاة في ميدان عابدين ، وتجمع ما يقرب من أربعمئة ألف مصل أمام القصر الجمهوري بعابدين ، ولم يكن معقولا تنفق مثل هذا العدد دون رضا السلطات" (١٠) ، وقد جرت في هذا العام استعراضات للقوة بشكل واضح يعبر عن تنامي صعود الجماعات الإسلامية من مرحلة الاستضعاف إلى مرحلة المواجهة مع حكم السادات . على سبيل المثال : نظمت الجماعة الإسلامية في يناير ١٩٧٩ مظاهرات ضد وصول شاه إيران إلى مصر بالرغم من عدم تعاطفها الكامل مع ثورة الخميني بسبب طابع ثورته

الشيعية، إلا أن شعورها الإسلامي العام جرف تحفظاتها على الشيعة المحدودة ، وخرجت المظاهرات العارمة ضد الضيف والمضيف أيضا ، وكانت المظاهرات أشد ما تكون في أسيوط - خصوصا شارع المحطة الرئيسي - وقتل بعض المتظاهرين في ذلك الوقت ، في أسيوط بالذات ، نتيجة العنف المستخدم من قبل قوات الأمن لفض المتظاهرين . ومع نهاية هذا العام ١٩٧٩ بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الإسلامية من خلال المنشورات والبيانات التي تصدرها ، فضلا عن ظهور تيار داخل الجماعة مناهض لسياسة الإخوان وأميل إلى خط " الجهاد " في الوجه البحري ، خاصة في جامعات الصعيد^(١١) - ومركزها أسيوط - وهو ما أدى إلى صدام واضح - بين جماعة الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية - سينكرر من الآن فصاعدا في جميع المواقع ، وبالذات في أسيوط معقل الجماعتين . وقد اتهم أعضاء الجماعة الإسلامية في الصعيد موقف الإخوان من الأحزاب السياسية بالخيانة . ومن الآن فصاعدا سيشكل المجموعة القائدة من جامعة أسيوط التي تخرجت بالفعل وعادت إلى مدن وقرى أسيوط والمنيا تيارا جهاديا مخالفا لسلفية واعتدال الإخوان القابلين للتضواء داخل النظام السياسي تحت شعار أي حزب من الأحزاب التي ستدخل انتخابات عام ١٩٧٩ ، وكان على رأس هؤلاء : كرم زهدى ، وناجح إبراهيم ، وعصام دريالة ، وعاصم عبد الماجد ، وعلي الشريف ، وآخرون ، وهي المجموعة التي انفصلت عن فكر الإخوان المسلمين وارتبطت بتنظيم الجهاد برفض مبدأ العمل السياسي من خلال القنوات المشروعة ، ثم اتخذت موقفا معاديا للنظام من التطبيع مع إسرائيل واستضافة الشاه في مصر . وازداد منحى التصعيد إلى حد المواجهة مع نهاية العام مع عدم تطبيق قانون الشريعة الإسلامية رغم موافقة الشعب عليه في الاستفتاء الشهير وقضية تغيير المنكر ، وضد قانون العيب والوحدة الوطنية وتغيير اللانحة الطلابية في صيف عام ١٩٧٩ . وقد قامت الجماعة الإسلامية في مواجهة النظام باستخدام الأنوات والأساليب السلمية مثل : المؤتمرات الشعبية ، والمظاهرات ، والاعتصامات ، وتعطيل الدراسة ، وإيقاف العمل بالرموز الوطنية كتحية العلم والسلام الجمهوري ، والفصل بين الطلاب ، وتعطيل الأنشطة الجامعية بالكامل . وفي المقابل ، جرى تعضيد رابطة الجماعة

الإسلامية من خلال المعسكرات الإسلامية والارتباط بتنظيم الجهاد في الوجه البحرى .

وهكذا يتضح أن تنظيم الجماعة الإسلامية بدأ يتخذ مسارا مستقلا ويتبع هوية جهادية محددة تختف عن الإخوان المسلمين^(١٢) - التي صارت بتتسيق وبدون تتسيق المظلة الإعلامية والسياسية المعتدلة لجميع جماعات العنف في مصر ، وتقدم البديل الإسلامى المستعد للتفاهم مع النظام انتظارا لسقوط ثمرة العنف الذى تمارسه هذه الجماعات .

ويتضح من دراسة عام ١٩٧٩ ووقائعها التى أجبرت الرئيس السادات على زيارة أسبوط وتحدى الجماعات الإسلامية المعتدلة والعنيفة فى عقر دارها فى إبريل ١٩٧٩ ، أنه كان عاما مصيريا لكلا الطرفين ، فقد تحول كلاهما إلى العنف دون رجعة ، وتم استقطاب وتحديد المواقف ووضع النقاط فوق الحروف ، وبالأذات الجماعة الإسلامية التى تبلورت أيديولوجيتها وحركتها الكفاحية . فمنذ "تشقاق جناح الصعيد (ومركزه أسبوط) على الإخوان وهو يسعى إلى تطوير نفسه إلى شكل تنظيمى أكثر فعالية ، وبدأ يوسع من نشاطه ليتجاوز حدود الجامعة (بأسبوط) ويستقطب الكثير من الشباب ، كما بدأ يطرح قضية الصدام مع الحكم وإعلان الجهاد كطريق لإقامة الدولة الإسلامية"^(١٣) .

ومع ظهور حالة الاستقطاب وتعبئة الصفوف ، بدأت حالة جس النبض لاكتشاف مواقع قوة وضعف الطرف الآخر . ورغم الملاحقة الأمنية الروتينية التى كان النظام يقوم بها من خلال وزارة داخلية عريقة تاريخيا ، إلا أن التقليل من شأن الجماعات الإسلامية كان هو الطابع المميز لتقارير أمن الدولة والمخابرات الحربية والعامة وغيرهم . وبدأت السحب تتجمع فى الأفق إنذارا بالعاصفة وحدث المواجهة ، ولكن أحدا لم يتنبأ لا بكثافتها ولا بامتدادات أحداثها على الإطلاق . ففى عام ١٩٨٠ وفى إبريل بالذات ، وفى واقعة تعامل وزير الداخلية مع أحداث المنيا ، ظهر أن الأمر لا يتعلق بمجرد تنظيم صلاة العيدين من قبل الجماعة الإسلامية ، فقد ظهر بما لايدع مجالا للشك أنه من المستحيل من الآن فصاعدا إلغاء وجودهم على الساحة السياسية المصرية بمجرد قرار ، حيث إنهم يسيطرون على قوة هائلة من المنتسبين إليهم فضلا عن تمتعهم بتأييد وتعاطف الجماهير الإسلامية واقتناع قطاع من

المصريين بأن الجماعة الإسلامية يمكن أن تكون بديلا للنظام في مصر ، وبالذات في مناطق الصعيد حيث حافظت الجماعة وقدمت الحاجات الأساسية للمواطن وشكلت منظومة القيم على الطريقة التي تراها إسلامية ، وتراجعت المصالح الفئوية ، فلم يعد الصعيد مجالا للتنافس الاستثنائي ، إلا لحفنة قليلة من العائلات التقليدية التي أثرت الصمت وترقب ما يجري ، طالما أن ذلك يتم برضا الحكومة ولا يمس مصالحها الثابتة .

مثلت الجماعة الإسلامية في الصعيد - وبالذات في أسيوط - مع عام ١٩٨٠ المتحدث الوحيد باسم كل الجماعات الإسلامية الأخرى ، وقد سبق من قبل ذكر أن عام ١٩٧٩ كان العام الفاصل في تكوين جماعات الجهاد الإسلامي وتبلور هويتها الإسلامية وتوزيعاتها الجغرافية :

الأولى : جماعات الجهاد بقيادة عبد السلام فرج وعبود الزمر في الوجه البحري (القاهرة والجيزة وضواحيهما) .

والثانية : الجماعة الإسلامية الجهادية بقيادة ناجح إبراهيم وكرم زهدى وفؤاد الدواليبي وآخرين في الوجه القبلي ومركزها أسيوط ، وتولى كمال السعيد حبيب القيادة خلفا لسالم الرحال الأرمني الجنسية .

المجموعة الثالثة : (تنظيم الجهاد فرع الهرم) .

وكل هذه الجماعات الثلاث إن هي إلا أفرع لتنظيم واحد هو تنظيم

الجهاد الإسلامي تحت إمارة الدكتور عمر عبد الرحمن ^(١٤) .

وقد بدأت الجماعة الإسلامية في هذا العام استعراضا للقوة في مواجهة النظام ، فخرجت بنشاطها إلى العلن . وقد حدث على سبيل المثال عام ١٩٨٠ أن فروعا لهذه الجماعة طلبت تصريحاً لإقامة معسكر داخل حرم جامعة القاهرة ورفض التصريح لها بذلك ، فحاول أعضاؤها إقامة المعسكر داخل الجامعة بالقوة وبدون تصريح ، إلا أن الأمن أخرجهم من الجامعة ، فلم يستسلموا ، إذ عبروا الجسر (كوبرى الجامعة) وأقاموا معسكرهم داخل مسجد صلاح الدين على الضفة الأخرى للنهر ، وقاموا بتركيب الميكروفونات على جدران المسجد ، وراحوا يرددون أحاديث متوالية نهجم الفساد والصلح مع إسرائيل ونظام السادات الذي ارتدى في أحضان الغرب والذي استضاف شاه إيران عميل أمريكا في الشرق الأوسط الذي رفضت هي نفسها استضافته لديها . وكان ذلك يعني قمة التحدي في قلب القاهرة

لشرعية النظام السياسى المصرى واستعراضا للقوة لم يسبق له مثيل ، ولكن النظام فى مصر اعتبره حادثا عارضا وأمرأ مؤسفا كالعادة .
ثم جاء عام ١٩٨١ وهو يمثل قمة الانصعيد (Joit) بين قطبى الصراع : تنظيم الجهاد بجماعته المختلفة (القاهرة ، الجيزة ، الصعيد) ونظام السادات .

فى بداية هذا العام كان لزاما على الرئيس السادات توطيد سلطته الداخلية والخارجية مع أوروبا والولايات المتحدة ، فقام بجولة أوروبية وعاد فى فبراير ١٩٨١ ليضع حجر الأساس لجريدة " مايو " وخصها بنشر مذكراته ، وفى يونيو ١٩٨١ شهدت مصر أسوأ فترة طائفية فى تاريخها ، فقد تحول حى الزاوية الحمراء بالقاهرة إلى ميدان حرب بين الأقباط والمسلمين إثر تحول شجار شخصى إلى معركة مسلحة ، وكانت البداية محاولة بناء كنيسة بشكل غير قانونى ، وسارع أعضاء الحزب الوطنى (حزب السادات) بإيقاف البناء بشكل قانونى فى محاولة انتهائية لإثبات تمسكهم بالدين الإسلامى والمزايدة على الجماعات الإسلامية .

وفى ٢١ يونية ادعى وزير الداخلية نبوى إسماعيل أن عشرة قتلى سقطوا وجرح ٤٥ ، وفضح بعد ذلك أن هذه الأرقام محافظة جدا . ولكن المهم أن حادثة الزاوية الحمراء أظهرت الاستقطاب الطائفى الشديد الذى كان جارى فى تلك الأيام ^(١٥) ، وقد وضع من الصورة فى الفترة من ١٩٧٧ حتى ١٩٨٠ بروز معارضة الأتبا شنودة غير المباشرة ، وبرز الجماعات المسيحية الكفاحية المبكوة الحركة بفعل البابا نفسه - ضد اتفاقيات السلام مع إسرائيل واتخاذ الكنيسة قرارا واضحا بعدم الحج إلى القدس ما لم يدخلوها مع إخوتهم المسلمين وضرورة تسليم إسرائيل لدير السلطان المصرى للكنيسة القبطية وإعطاء حق تقرير المصير للفلسطينيين ، كل ذلك شكل معارضة غير مباشرة لقرار السادات بالتطبيع مع إسرائيل ومعالجة الزوار الإسرائيليين لمصر (بلغوا فى العام ١٩٨٨ ، ١١٩ ألف حسب الإحصاءات الرسمية) بزوار مصريين (وليكنوا من الأقباط الحاج إلى بيت المقدس ، وكان لدى الكنيسة سجل بحوالى ٣٥ ألف راغب فى الحج) . وقد شهدت هذه السنوات من (٧٧-١٩٨١) أحداثا مؤسفة أنكت نار الفتنة القائمة لعقود طويلة بين المسلمين والمسيحيين ، وكان هدف السادات الواضح من هذا

النكتيك الذى يتجاهل عوامل التاريخ والجغرافيا والإسلام المباسى فى الصعيد هو انكفاء القوى السياسية المصرية للداخل لتغطية العجز الواضح فى إدارة الصراع مع إسرائيل والأرنباط الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأمريكية ، وعدم حصوله - حتى وقتها - على مكاسب إقليمية واضحة فى سيناء يوازى حجم المغامرة غير المحسوبة لزيارة إسرائيل وعزل مصر عن العالم العربى والإسلامى والأفريقى والثالث عموما .

وفى ٢٦ مارس ١٩٨٠ ألقى الأنبا شنودة خطابا غاضبا عارض فيه فكرة أن تكون الشريعة الإسلامية أساسا لقوانين تطبق على غير المسلمين وأبدى مخاوفه من تزايد نشاط الجماعات الإسلامية ، وأعلن عن أن صلاة القيامة هذا العام لن تقام ، وحرص الأقباط على عدم تقبل التهاني بعيد القيامة المجيد من أى مسئول رسمى تبعته الدولة للتهنئة . وهذا ما جعل السادات غاضبا فى خطابه بعد ذلك ، وأشار إلى مطاعم البابا شنودة السياسية ، وكرر فى خطابه عبارة " إننى رئيس مسلم لدولة مسلمة " .

وفى الحقيقة كان السادات يزايد على الجماعات الإسلامية ^(١٦) ، ويحاول تلويث المناخ العام فى مصر الذى يشهد أول حادثة كهذه منذ الفترة الليبرالية المصرية التى سادت من (١٩١٩ - ١٩٥٢) وأعقبها سيطرة مفهوم الوحدة الوطنية على يد عبد الناصر حتى واقته المنية عام ١٩٧٠ . كان الهدف ضرب عصفورين بحجر واحد : سحب البساط من تحت أقدام الجماعات الإسلامية مع تقديم النظام كبديل من ناحية ، وضرب قوة الكنيسة القبطية ورجال الدين الأقباط وتحريض الشعب عليهم ، من ناحية ثانية . ومن هنا ، تعرض الرئيس السادات لحملة انتقادات واسعة من الكنيسة القبطية ^(١٧) فى الداخل ، فيما شنت الجالية القبطية فى الولايات المتحدة وأوروبا حملات واسعة على شكل مظاهرات وحملات دعائية فى الصحف والمجلات وكافة وسائل الإعلام ضد الرئيس السادات فى بيئة كان الرئيس - ومازال - يحلم بموازرتها وانغماسها الإيجابى فى حل الصراع العربى - الإسرائيلى وذلك كان همه الرئيسى .

ثم جاءت الضربة الكبرى فى اعتقالات سبتمبر ١٩٨١ . وقد شملت هذه الاعتقالات أكبر حملة فى تاريخ مصر دون تمييز من اليسار إلى اليمين ومن الحكومة وغير الحكومة ومن كافة الاتجاهات والمهن ، وفى عبارة واضحة

وواحدة : كل معارضى السادات . وشملت قائمة من قبض عليهم ٣ آلاف شخص فيما هرب الباقون في القوائم التالية ، وهم من وصفهم الرئيس السادات من قبل أنهم حفنة من الأرذال ، ولكن يبدو الآن أنه راح يعتبر كل القوى الوطنية في مصر مجموعة من الأرذال " (١٨) ، وقد أدى هذا الأمر إلى اعتقال عدد كبير من أعضاء وقادة الجماعة الإسلامية في الصعيد ، وهرب البعض منهم . وفي هذه السنة حدث اللقاء بين هذه القيادات وعبد السلام فرج ، الأمر الذي قاد إلى سرعة الاندماج بين الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الذي يتزعمه فرج والزمر ، وتشكل مجلس شورى من ١١ عضوا بإمرة الدكتور عمر عبد الرحمن . وبعد قرارات التحفظ في سبتمبر ١٩٨١ انعقد مجلس الشورى المكون من الجانبين (١٩) واتخذ قرار اغتيال السادات (٢٠) .

وكان لقاتل السادات حين القبض عليه دوافعه لقتل السادات ومنها : عمل صلح مع اليهود ، وحبس وإهانة علماء المسلمين ووضع الآلاف من أبناء الجماعة الإسلامية في السجون . وفيما بعد ذكر عبد السلام فرج عشرة أسباب أمام المحكمة أدت إلى اغتيال الرئيس السادات في ٦ أكتوبر ١٩٨١ على منصة العرض العسكري احتفالاً بنصر أكتوبر المجيد . وقد قتل في هذا العرض الرئيس محمد أنور السادات وعدد من الذين وجدوا معه على المنصة . وفي يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ وبعد صلاة العيد في جامع ناصر الكبير ، كانت الاتصالات قد انقطعت بين أعضاء تنظيم الجهاد في القاهرة وأسيوط ، وكان عبود الزمر هاربا وألقى القبض على مجموعة اغتيال السادات ومنهم محمد عبد السلام فرج . هنا قررت مجموعة الصعيد المنتمية لتنظيم الجهاد (الجماعة الإسلامية الجهادية) السيطرة على مدينة أسيوط تحسبا لقيام ثورة شعبية تؤيدهم في كل ربوع مصر بعد اغتيال السادات . وحدث صدام مسلح مع قوات الأمن والجيش نتج عنه قتل عميد شرطة (٢١) وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول و ٦٢ جنديا و ٢١ مواطنا وكذلك إصابة ١٥ ضابطا و ١٩٠٩ جنديا و ٣٢ مواطنا ، وتم احتلال مديرية أمن أسيوط لأيام إلى أن قامت قوات الجيش باحتلال المبنى ومطاردة أعضاء تنظيم الجهاد والقبض على أعضائه .

كان اغتيال الرئيس السادات في العرض العسكري ومعه كل أركان النظام مدججا بسنة أجهزة للأمن ، ومحاولة احتلال أسبوط ، علامات بارزة لتنظيم الجهاد في مصر وقصة المواجهة بين جماعات العنف المعارض من الإسلاميين والنظام الميأسي المصري عام ١٩٨١ .

ولم يكن أحد يدرك ما إذا كان اغتيال السادات مقصورا على هجوم المنصة أو أنه جزء من خطة أوسع . ولم تكن هناك قلائل في مصر إلا في أسبوط . كان عيود الزمر هناك ، وكان معه أفراد آخرون من أعضاء عنقوده ، وبعض عناقيد الصعيد ، وكان تصورهم أن اغتيال الطاغية - على يد خالد الإسلامبولي وصحبه - سوف يؤدي إلى إطلاق طاقة الجماهير . وكان تقديرهم أن جامعة أسبوط تعتبر من معقل الجماعة الإسلامية .

وهكذا تصوروا أن الاستيلاء على الأمور في أسبوط يمكن أن يكون نواة تنتشر فيها الثورة إلى القاهرة وبقيّة البلاد ^(١٢) . وشقت الجماعة الإسلامية طريقها بقوة السلاح إلى مبنى المحافظة بقصد الاستيلاء عليها والزحف إلى المحافظات البحرية في شكل ثورة شعبية . ولكن التمرد لم ينجح واعتقل كرم زهدى حلقة الوصل مع الجهاد في طريقه إلى مدينة الغنايم بأسبوط ^(١٣) ومعه عصام الدين درباله عضو مجلس شورى التنظيم وبقيّة أعضاء التنظيم .

ومنذ ذلك الحين تبلور وجود تنظيمين في تنظيم واحد : إذ توارى تنظيم الجماعة الإسلامية الموالي للإخوان إلى الأبد ، وانضم للرافد الكبير للإخوان المسلمين ، بينما تبلور ظهور تنظيم الجهاد في الصعيد الذي تتبناه الجماعة الإسلامية " الجهادية " في خط مستقل ومتمايز عن التنظيم الأم . ولعل طول مدة الاعتقال وموت عبدالسلام فرج وأسر عيود الزمر قد بلور ظهور الجماعة الإسلامية في شكل محوري للعمل "الإسلامي" في مصر كلها . وبعد الدكتور عمر عبد الرحمن هو أمير تنظيم الجهاد والأب الروحي لقيادة الجماعة الإسلامية ^(١٤) ، فيما يعد عيود الزمر القائد الحركي وأمير الجماعة في مصر الآن بعد اعتقال د. عمر عبد الرحمن في أمريكا وانتهاء معركة الاختيار بين الأسير الضريع .

المطلب الثاني

من الاحتواء إلى التعاون : مرحلة السكون (٨١ - ١٩٨٦)

تتراوح هذه المرحلة بين الاحتواء العنيف الذى قام به النظام بعد الوصول الى نقطة الاستقرار النسبى وتدخل الجيش فى أحداث ٨ أكتوبر ١٩٨١ والسيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد ، وتولى الرئيس مبارك بصورة فعلية السلطة فى البلاد وبصورة رسمية بعد شهرين تقريبا . وكان الانتقال السلمى للسلطة إلى الرئيس مبارك واعتقال جميع قيادات تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية " الجهادية " ومحاكمتهم - فى القضية رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٨١ أمن دولة عليا - كما حوكم خالد الإسلامبولي ورفاقه الأربعة - ومنهم عبد السلام فرج - محاكمة عسكرية وتم إعدامهم ، كان لذلك أثره على ضرب تنظيم الجهاد الإسلامى فى مقتل وتعطيل أنشطته . ثم ظهر طور آخر يقوم على التعاون والحوار ، سواء بصورة مؤقتة أو لتحقيق أهداف طويلة الأجل ، ولكن الباحث يستطيع أن يؤكد أن السكون الذى وقع جاء نتيجة " استضعاف " الجماعة الإسلامية الجهادية لإعادة تقويم ما حدث وتجميع القيادات الهاربة والمعتقلة وإعادة بناء استراتيجية جديدة يكون عمادها الصف الثانى والثالث . . . إلخ ، أى أن الكمون كان بهدف إعادة البناء والاستقرار ثم الانطلاق فى مواجهة أخرى جديدة مع المجتمع المدنى وعماده الحكومة والمنظمات غير الرسمية ورجال الصحافة والإعلام والمتقنون وغيرهم ممن لا ينتمون إلى فكر الجماعات الإسلامية .

بدأ عهد الرئيس مبارك بالإفراج المباشر عن جميع المعتقلين فى السجون نتيجة قرارات سبتمبر ١٩٨١ باستثناء الموجودين على قضايا معروضة على المحاكم . وكان ذلك يعنى بدء صفحة جديدة من الإصلاح السياسى ، وفتح مجالا أوسع للحوار مع أعضاء الجماعة الإسلامية " الجهادية " سواء فى السجون والمعتقلات والمؤتمرات فى الجامعة أو المساجد . وقد ظهرت مساحة لا بأس بها من الحوار مما أدى إلى إضعاف حدة التوتر فى العلاقة بين النظام والجماعة الإسلامية عقب مقتل السادات . وكان الرئيس مبارك

موضع تعاطف وتأييد كبير بسبب وجوده فى "منصة العرض" من ناحية ، وبسبب إجماع إرادة الأمة المصرية على تجاوز الأزمة من ناحية أخرى ، وقيام الرئيس بعملية مصالحة تاريخية مع المعارضة ، فاستقبلهم فى القصر الجمهورى بعد خروجهم مباشرة ، ثم أعاد إصدار صحف المعارضة ، وبدأ حملة لمحاربة الفساد . وكانت الأعوام التالية ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ فرصة ذهبية لإلغاء حالة الطوارئ ؛ فلم تسجل خلال هذين العامين أية عملية إرهابية مسلحة^(٢٥) .

وفى العامين ١٩٨٤ و ١٩٨٥ تؤكد السجلات تننى حالة العنف وارتفاع حالة التعاون ، وتؤكد على غياب أية حالة من المواجهات بين الحكومة والجماعات الإسلامية . وقد وقعت أزمة عام ١٩٨٤ عندما اتهمت المعارضة الحزب الوطنى بعمليات تزوير واسعة النطاق فى انتخابات هذا العام ، والتي تركزت على حزب العمل لمنعه من الحصول على نسبة الـ ٨٪ اللازمة لدخوله مجلس الشعب . ومع ذلك اهتم الرئيس مبارك بنفسه بنزع فتيل الأزمة عندما عرض على حزب العمل أربعة مقاعد للدخول فى المجلس .

وقد ظهر فى مناخ الأزمة متغير آخر هو منظمة ثورة مصر التى قادها الدبلوماسى محمود نور الدين وشارك فى بعض أحداثها الدكتور خالد جمال عبدالناصر ، وكانت عملياتها ضد الإسرائيليين والأمريكيين: محدودة ولكن مؤثرة إلى حد يقلق النظام . واستمر هذا الأمر حتى عام ١٩٨٦ وتوقف بالقبض على تنظيم ثورة مصر . وعلى العموم ، لم يكن العنف موجهاً ضد النظام نفسه ولا ضد المصريين ، ولكن ضد أجناب محسوبين على النظام من خلال الحماية والحصانة الدبلوماسية فحسب .

وفى عام ١٩٨٦ وقعت أحداث الأمن المركزى فى ظل قانون الطوارئ ، ونزل الجيش إلى الشوارع لثانى مرة منذ عام ١٩٧٧ لإيقاف حالة التخريب التى مارسها جنود الأمن المركزى المسئولين عن حماية النظام السياسى ومقومات المجتمع المدنى . وكانت الجماعات الإسلامية ولاتزال مع بداية العام فى حالة كمون مستغلة حالة الاستقرار والاسترخاء فى العمل السياسى السلمى ، ثم جاءت أحداث سليمان خاطر وانتحاره داخل محبسه بعد

قتل عدد من الإسرائيليين الساتحين ، وشكل موته موجة حزن وإحباط عارمة رغم محاولة الحكومة التهوريين من شأن الواقعة .

ثم بدأ منحني العنف في صعود ليكون مطعماً للمرحلة القائمة في العام التالي ، وقد بدأ العام في أسيوط (١٩٨٦) بواقعة قتل الطالب شعبان عبد الرحمن راشد^(٢٦) على يد مخبر سرى ، ثم ظهرت الاشتباكات المسلحة والعنف المدني داخل المساجد في المنيا وأسيوط وأسوان ، وقامت الجماعات - رغم حالات الاستقرار النسبية - بالتضييق على رموز المجتمع المدني : حفلات الزفاف ، أندية الفيديو ، محلات الصاغة ، وبالذات لدى المسيحيين ، منع زيارة الأضرحة ، وتكسير البارات وحرقها ، ثم تحدى سياسات النظام العامة والاستقرار من خلال المظاهرات العارمة وضرب هيئة الدولة ممثلة في وزارة الأوقاف بالاستيلاء على المساجد عنوة أو رفض تسليمها للحكومة ، كذلك قتل شاب آخر في أسيوط هو سيد تقي الدين وجرح آخر وتم منع الشيخ المحلاوى من دخول أسيوط.

خلاصة القول : أن هذه الفترة بالمقارنة تعد من خلال عدد الوقائع المسلحة والمناخ العام أقل الفترات عنفاً وأكثرها ميلاً للسكون إن لم يكن التعاون بين الفريقين . وتعد الحوادث العنيفة خلال ست سنوات قليلة العدد بالقياس لما قبلها وما بعدها :

(أ) القبض على أربعة تنظيمات مسلحة : الجهاد (محمد الزمر شقيق عبود الزمر) ، وحزب التحرير الإسلامى ، والتكفير والهجرة ، وتنظيم عسكرى يقوده منى من الخارج .

(ب) أربع محاولات اشتباك مسلحة بين الحكومة والجماعات الإسلامية .

(ج) محاولتان للفتنة قادتها التوقف والتبين (الشوقيون) والجماعة الإسلامية في جامعة أسيوط.

(د) العنف المدني والاضطراب المسلح ، وقعت ٦ حوادث : لحرق الفيديو -٣- ، وإلغاء حفل زفاف (واحد) واعتداء على المصلين بأسوان (واحد) ومحاولة خطف أنوبيس سياحى (واحد).

(هـ) مظاهرات عارمة ذات توجه عنيف : وقعت أربعة محاولات أدت واحدة منها إلى اشتباك مسلح ومقتل عضوين من الجماعة الإسلامية في أسيوط (شعبان راشد وميد تقي الدين) عام ١٩٨٦.

(و) محاولتان فاشلتان لمعارضة النظام ، سواء لحشد مسيرة عامة للشيخ حافظ سلامة عام ١٩٨٥ أو لعقد مؤتمر صحفي فى منزل عبود الزمر عام ١٩٨٦ (الجهاد) ، وواحدة ثالثة لتوزيع منشورات من قبل الجماعة الإسلامية .

(ز) ست محاولات تشكل معارضة عامة رمزية لأوضاع المجتمع القائم المدنى مثل هدم الأضرحة وحرق البارات وسرقة محلات الذهب . . إلخ . ويعكس الشكل رقم ١ والجدول رقم ١ طبيعة هذه المرحلة إلى عدة أسباب فى أسبوط خاصة وفى مصر عامة ، أولها : يعود إلى الضربات لمتلاحقة التى وجهتها الدولة لتنظيم الجهاد وفروعه من الجماعات الإسلامية الجهادية عقب اغتيال السادات وأحداث مديرية أمن أسبوط . هذه الضربة استوجبت من التنظيم النزول تحت الأرض وإعادة ترتيب الأوضاع من الداخل والاستعداد لمرحلة جديدة من المواجهة ظهرت بوادرها مع مطلع العام ١٩٨٦ ، فقد زحف الصف الثانى من قادة الجماعات الإسلامية إلى مناطق أخرى فى المدن والقرى لا تتميز بالتواجد الأمنى الكثيف ، وكانت مدن وقرى أسبوط ذات النصيب الأكبر .

ثانيها : وجود شكل معين من أشكال التواجد الإسلامى بالطرق الدستورية على الساحة السياسية ، مما كان يعنى - بشكل أو بآخر - حالة استقرار نسبي وتعاون بين المنظمة الأم التقليدية ومظلة جميع الجماعات الإسلامية الأخرى : الإخوان المسلمين والنظام القائم . فقد تحالف الإخوان المسلمون مع حزب الوفد - العدو التقليدى لهم بسبب سجله الطويل فى التجربة الليبرالية المصرية من العلمانية ونزع فتيل الفتنة الطائفية "الذين لله والوطن للجميع" وكان سكرتير عام الوفد فى ذلك الوقت هو قبطى مسيحى (إبراهيم فرج) - وكان التحالف الوفدى / الإخوانى ضد جميع المعادلات السياسية المحسوبة ، ولكنه كان تحالفا تكتيكيا لم يلبث ان انفض مع انفضاض نفس دورة مجلس الشعب (عام ١٩٨٧) ، وقد فاز التحالف الإخوانى الوفدى بخمسة وستين مقعدا - منهم سبعة للإخوان - ضمن ٤٥٥ مقعدا فى مجلس الشعب . وكانت هذه هى المرة الأولى التى تمثل فيها الجماعة فى أحد البرلمانات المصرية بشكل صريح .

وفى انتخابات عام ١٩٨٧ دخلت الجماعة تحالفا مع حزب الأحرار وحزب العمل ففازت للجماعة بخمسة وثلاثين مقعدا من مجموع ٦٠ مقعدا^(٢٧) للتحالف الثلاثي . وكان ذلك يعنى انتصارا نسبيا للتيار الإسلامى عموما ، رغم الاختلافات الواضحة بين الإخوان المسلمين كجماعة تقليدية للطبقة الوسطى وتنظيم الجهاد كقوة انقلابية كفاحية للشباب والرايكيين المسلمين . المرشد العام للإخوان هو السيد / محمد حامد أبو النصر من منفوط - أسيوط ، ومعظم قياداته التاريخية تنتمى للصعيد بشكل أو بآخر وعلى رأسهم سيد قطب والسندى والحواتكى . . . إلخ .

ثالثها : انتهاء "الدولة العثمانية" فى أسيوط مع إبعاد محمد عثمان إسماعيل (٧٣ - ١٩٨٢) وكان محمد عثمان إسماعيل - كما ذكر سلفا - هو سند السادات فى تنمية جماعات الإسلام السياسى فى أسيوط ، وجعل أسيوط مركزا للعنف ، وجعل جامعة أسيوط بالتعاون مع رئيسها السابق وأمين الحزب الوطنى د. عبد الرازق حسن مركزا للأصولية الإسلامية عبر العالم^(٢٨) . ومع اقتلاع زكى بدر لكل حاشية محمد عثمان إسماعيل وتولية عناصر موالية ولكن أقل اقتدارا - وبالذات فى مجلس الشعب - جاءت فترة للتغيير لصالح الحكومة إلى حين ولمصلحة الجماعات الإسلامية بسبب ضعف هذه القيادات^(٢٩) ، مما أدى إلى نجاح مرشحي التيار الإسلامى . وقد أدى ذلك إلى بدء انتعاش نشاط للجماعات مع نهاية عهد زكى بدر كمحافظ أسيوط أى مع عام ١٩٨٦ . فقد خرج أعضاء الجماعة الإسلامية من السجن وبدأوا نشاطا موسعا فى الجامعة ، حيث ظل رئيسها نون استبعاد . وهذا يفسر نمو نشاط الجماعة الإسلامية مع نهاية عام ١٩٨٦ وبداية عام ١٩٨٧ .

**جدول (٣) يوضح للتوزيع التكرارى
لعدد الوقع البارزة للصراع (المقياس المحلى)
(أكتوبر ١٩٨١ - ديسمبر ١٩٨٦)**

مستوي	أبعاد الصراع	إجمالي الوقع
٨	محايد - الأعمال الهانفة والروتيينية	-
٩	التوتر الحكومى الداخلى (إزمات)	-
١٠	المعارضة العامة لسياسات الحكومة	٥
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	-
١٢	سياسات تقييد المجتمع وممارسة الحريات	١
١٣	العنف المدنى والاضطراب العسكرى	١٣
١٤	إيقاف العمل بالحقوق المدنية	١
١٥	العنف الهيكلى وأعمال الحرب الأهلية	٧
إجمالي وقائع العنف		٢٧

٥ المصدر : جدول أهم أحداث العنف التى قامت بها الجماعات الإسلامية الراديكالية منذ اغتيال السادات فى أكتوبر ١٩٨١ ، ملحق فى :هنة مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ١٩١-١٩٤.

المطلب الثالث

مرحلة التصعيد :

من السكون إلى حرب العصابات الانتقائية (١٩٨٧ - ١٩٩١)

تعد هذه المرحلة مرحلة تصعيد للعنف بين جماعات الإسلام السياسي والنظام في مصر عامة ، وفي أسبوط خاصة ، وهو نقطة تحول نحو الأسوأ^(٣٠) بلا أدنى شك .

بدأت هذه الفترة عام ١٩٨٧ بتوجه الجماعات الإسلامية نحو تغيير المنكر باليد من خلال ست وقائع منها هدم الأضرحة ، ومهاجمة حمل ونقل وبيع الخمر والمشروبات الروحية وإحياء الحفلات الموسيقية ، سواء داخل أو خارج الجامعة ، واستتبع ذلك التحصن بالمساجد وإشعال فتن طائفية كما وقع بمسجد القطب بسوهاج والحض على حرق كنيسة مجاورة ، وهنا بدأت سياسة الأمن في التشدد للمواجهة ، فتم اقتحام المساجد في سوهاج وإمبابة وعين شمس وبنى سويف وأسبوط . كما شهد العام بداية المواجهة في منفلوط بأسبوط بين الجماعة الإسلامية والأمن .

التنظيم الثاني الذي ظهر بقوة وعنف خلال هذا العام هو التوقف والتبين في ثلاث محاولات جريئة لاغتيال وزيرين سابقين للداخلية وكاتب مرموق ، فلقد تمت محاولتان لاغتيال حسن أبو باشا والنبوى إسماعيل وزيرى الداخلية السابقين ، والاستاذ مكرم محمد أحمد رئيس تحرير المصورفى أغسطس ١٩٨٧ ، ثم جرت مواجهة دموية بين الأمن والتنظيم للقبض على المتهمين .

وكما ذكرنا من قبل ، يمثل هذا العام قمة النجاح للتحالف الإخوانى مع العمل والأحرار فى الانتخابات العامة ، مما شكل وجودا رسميا لأول مرة على الساحة المصرية للجماعات الإسلامية المحجوبة عن الشرعية ، ولذلك تمت المواجهة على مرحلتين : " مواجهة الجماعات غير الشرعية باتباع التصفيات الجسدية ، والتضييق على نواب التحالف " ^(٣١) باعتبارهم مظلة رسمية وتمثيلا بالإتابة لجماعات العنف فى البرلمان . وكان ذلك يعنى أن الحكومة فى مصر قررت إلى غير رجعة - وكذا الجماعة الإسلامية : القوة

الضاربة من الآن فصاعدا لكافة التيارات الإسلامية المضادة - اللجوء إلى المواجهة والتصعيد .

وجاء عام ١٩٨٨ على نفس المنوال تقريبا ؛ فزادت وقائع المواجهة العنيفة المباشرة (التصفية الجسدية والتصفية المضادة) من ٦ وقائع عام ١٩٨٧ إلى ١١ واقعة واستمرت حالة الطوارئ وقيام الجماعة الإسلامية (باستثناء واقعتين شاركها فيهما التنظيم الأم : الجهاد) بجميع وقائع العنف في مواجهة الحكومة والمجتمع المدني ، واستمرت المظاهرات ضد عنف الأمن ، وقيام الجماعة بمحاولة تغيير المنكر باليد في ست وقائع متكررة لحرق الملاهي ، وإلغاء الحفلات الموسيقية الغربية ، وارتفاع الأسعار .

أیضا في هذا العام توقفت سياسة الجماعات الإسلامية عن اغتيال المسؤولين ، ولكن كانت حصيلة العام ٢٤ بين قتل وجريح من الشرطة والجماعات والمدنيين، وهناك ظاهرة أخرى تبلورت خلال هذه الفترة رغم العنف الديني والعنف المضاد وهي : قيام الجماعة الإسلامية باتباع وسائل سلمية (مظاهرات - اعتصامات - توزيع منشورات. . . إلخ) وربما جاء ذلك بتزكية من أعضاء التحالف الإسلامي في البرلمان لجعل المناخ العام مهيئا لوجودهم هناك .

جنول (٤) يوضح تكرار أهم وقتع الصراع الداخلي في مصر
(١٩٨٧ - ١٩٩١)

(المقياس الداخلي لينك التعلون والصراع)*

مستوى الصراع	بعد الصراع	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	الجملة
٨	محايد	--	--	--	--	--	--
٩	التوتر الحكومي الداخلي	--	--	--	--	--	--
١٠	المعارضة العامة لسياسات الحكومة	--	٧	٤	١	٥	١٧
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	--	٢	٢	٢	--	٧
١٢	سياسات تقييد الحريات وحركة المجتمع	--	٤	٢	١	--	٨
١٣	الضيق المدني والاضطراب العسكري	٦	٦	١	٧	٩	٣٩
١٤	إيقاف العمل بالحقوق المدنية	٣	٣	١	١	--	٨
١٥	العنف الهيكلي وأعمال الحرب الأهلية	٦	١١	٨	٢٣	٨	٥٦
اجملي		١٥	٣٣	١٨	٣٥	٢٤	١٢٥

* المصدر : سجل أهم الوقائع في مصر (٨٧ - ١٩٩١) في : هالة مصطفى مرجع سابق ، ص ٢٠٢ - ١٩٤

٥٥ يلاحظ هذا الفرق لثلاثين في صعود العنف وارتفاع الرقم إلى ١٢٥ واقعة مقابل ٢٧ واقعة للأعوام من (٨١ - ١٩٨٦) مع ملاحظة أن هناك ٥٦ واقعة من أصل ١٢٥ تنتمي للحد الأقصى من العنف الهيكلي وأعمال الحرب الأهلية وهي أعلى مستوى من مستويات الصراع.

**جدول (٥) يوضح الترتيب التصاعدي لأولوية السيطرة
للجماعات الإسلامية في مواجهة النظام السياسى من خلال توزيع
أهم الوقائع البارزة * (١٩٨٧ - ١٩٩١)**

ترتيب تصاعدي	المنظمة	إجمالي الوقائع الممنولة عنها
١	الجماعات الإسلامية **	١٠٠
٢	تنظيمات مستقلة عن الجهاد والجماعة الإسلامية ولشوقيين...	
٣	إلخ *** الجهاد	١١ ٨
٤	التوقف والتبؤن	٦
	إجمالي	١٢٥

* المصدر : ملحق ، جدول أهم أحداث العنف التى قامت بها الجماعات الإسلامية
الراديكالية منذ حادث الاغتيال فى أكتوبر ١٩٨١ ، فى : هالة مصطفى ، مرجع سابق ،
ص ١٩١ - ٢٠٢ .

** شكلت أسبوط وحدها نسبة ١٢,٨٪ من وقائع أحداث العنف على مستوى الجمهورية
إن لم يكن أكثر من ذلك إذا نسبنا الواقعة إلى مصدرها (الجماعة الإسلامية الجهادية) حيث
تركز فى أسبوط وما يجاورها من محافظات .

*** يلاحظ أن الجماعة الإسلامية هى أكثر الجماعات الإسلامية نشاطا ، ويبرز ذلك
سقوط جماعة الشوقيين فى إيدى الأمن وضعف تنظيم الجهاد الأم بسبب الضربات الأمنية
المتلاحقة له واعتقال معظم أفراد التنظيم بعد اغتيال السادات وملاحقة أعضائه . ويمثل
الوجه القبلى (الجيزة حتى أسوان) وبالأخص أسبوط مركز الأحداث فى مواجهة الحكومة
والمجتمع المدنى من خلال العنف والعنف المضاد.

وقد انتهى هذا العام بحملة منظمة ضد شركات توظيف الأموال
الإسلامية التى كانت وراء تمويل حملة التحالف الإخوانى - العمل -

الأحرار تحت شعار " الإسلام هو الحل " ولتحول هذه الشركات إلى بنية تحتية اقتصادية مخربة للاقتصاد القومي بعد أن عجزت عن دفع عوائد المودعين ووجود سيولة نقدية وتحولت إلى كارت اقتصادي يهدد الاقتصاد بالخراب، ولعبت الدوائر الغربية السياسية والمالية دورا في رصد حركة هذه الشركات وإبراز دورها في عمليات العنف الدائرة في مصر على قدم وساق. وشهد عام ١٩٨٩ هبوطا ملحوظا في عدد وقائع العنف، ولكن استمرت الوقائع دون تغيير في استراتيجيات أى من الطرفين في المواجهة. ففي هذا العام جرت انتخابات مجلس الشورى ولم يفز أى من أعضاء التحالف "الإسلامي" بأى من المقاعد، وكالعادة اتهم المعارضون الحزب الوطنى بالتزوير. وكان ذلك مددا جديدا لرفع معدل العنف من وقائع متفرقة إلى ما يشبه الحرب الأهلية وحرب العصابات في طول البلاد وعرضها.

انخفض عدد وقائع العنف المباشر من ١١ واقعة عام ١٩٨٨ إلى ٨ وقائع عام ١٩٨٩ واستمرت أشكال الصراع الأخرى في هبوط، ولكن مع استمرار نفس التوجهات العامة، وكان محور حركة الجماعات الإسلامية أيضا هي الجماعة الإسلامية، ساندتها في ذلك العمليات الجريئة التي قام بها تنظيم الجهاد (الصف الثاني) في إلقاء القنابل على مواقع البوليس الحساسة في القاهرة في شهر سبتمبر ١٩٨٩، ثم انتهى العام بمحاولة اغتيال اللواء زكى بدر وزير الداخلية في ديسمبر ١٩٨٩، أسفل كوبرى الفردوس بالقاهرة. وفي التحليل الأخير: تمثل وقائع الصراع هذا العام نصف وقائع العام الماضى تقريبا، راجع الجداول المرفقة للرسوم البيانية هنا.

عام ١٩٩٠ يمثل نقطة تحول جوهرية في هذه المرحلة من (٨٧ - ١٩٩١) إذ ارتفعت وقائع الصراع إلى ٣٥ واقعة ضعف العام ١٩٨٩، كما مثل ليس فقط تحولا كمييا بل وكيفيا في المواجهة بين النظام السياسى والجماعات الإسلامية؛ إذ مثلت أعمال العنف الهيكلية والحرب الأهلية ٢٣ واقعة، وتخطى الأمر كيفيا سياسة التنصيف الجسدية في المستويات الدنيا لتصل إلى المستويات العليا، أى إلى قيادة الجماعة الإسلامية "الجهادية" والحكومة المصرية، وكان العام ١٩٩٠ في هذا المضمار نقطة انطلاق بلا عودة في الصراع الذى حسم لصالح التنصيف العضوية من أعلى لأسفل دون حوار.

ففى قرية واحدة - على سبيل المثال لا الحصر - هى قرية كحك بالقيوم قتل ٢٦ عضوا من جماعة الشوقيين فى ايريل ١٩٩٠ ، وتم اغتيال شوقى الشيخ أمير جماعة الشوقيين بالقىوم ، مقر د. عمر عبد الرحمن مفى الجهاد . وقد كانت الاشتباكات بين الأمن والجماعة الإسلامية والشوقيين تتم على مستوى الأفراد حتى جاء هذا العام خصوصا بعد حرب الخليج وغزو العراق للكويت وحدث انشقاق داخل الشارع العربى والحكومات العربية والجماعات الإسلامية حول الغزو والتدخل الأجنبى فى الشئون العربية رغم ميل الكفة لصالح الكويت . ففى سبتمبر ١٩٩٠ اغتيل الدكتور " علاء محبى الدين " المتحدث الرسمى باسم الجماعة الإسلامية فى شارع الهرم بالقاهرة ، ودخلت البلاد فى النفق المظلم للاغتيالات بعد ذلك ، ففى أكتوبر ١٩٩٠ تم اغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب والرجل الثانى فى مصر فى قلب القاهرة أمام فندق شبرد (وقبل ساعتها أن المقصود هو وزير الداخلية محمد عبدالحليم موسى) ^(٣٦) . وثمة مؤشر آخر يبرزه هذا العام (١٩٩٠) وهو مقاطعة تحالف العمل / الإخوان / الأحرار ، المشاركة فى الانتخابات ، مما أعطى - من وجهة نظر الباحث - مبررا آخر لجماعات العنف للاندفاع فى حدة المواجهة مع النظام السياسى ، خصوصا وقد همشت مظللتهم الرئيسية (الإخوان والعمل بالذات) خارج الحركة السياسية الرسمية .

عام ١٩٩١ انخفضت حدة الصراع لتسجل ٢٤ واقعة مقابل ٣٥ واقعة فى العام الماضى . ولكنها وقائع نوعية كثيفة نوعا وعنفوة ومستمرة تروح وتجيىء ولكنها لا تنقطع فى شكل صراع اجتماعى ممتد مع المجتمع المدنى . كانت أكثر الوقائع عنفا ثمانى وقائع تعبر عن تحول الصعيد إلى ساحة لحرب العصابات ، والتهاب بعض المناطق القاهرية الأخرى كامتداد لهذا الصراع . وامتدت الخصائص الكيفية للصراع لتشمل إلى جانب ما سبق من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ومعارضة سياسات الحكومة سلميا ، إلى العنف المدنى والاضطراب المسلح فى شكل فتنة طائفية محددة بعد عشرة أعوام من حوادث الزلوية للحمراء فى يونية ١٩٨١ . فمن ضمن الأربع والعشرين واقعة للعنف عام ١٩٩١ كانت هناك ثمانى وقائع على الأقل فتنة طائفية بين المسيحيين والمسلمين . وقادت الجماعة الإسلامية محور العمل

مجددا في هذه الفترة الطائفية حسبما تحدده جريدة الأهرام (٣٢) كمصدر لنقل وقائع الصراع الطائفي خاصة في الصعيد - وفي أسبوط بالذات - حيث تتركز الأقلية القبطية المصرية ، وفي أحياء مصر التي تمتاز بكثرة المسيحيين وتتركز ذلك على محلات المسيحيين وممتلكاتهم بل وأرواحهم . وقد قوبل ذلك " بنشاط عنف مسيحي مضاد من جانب العناصر المسيحية " (٣٣) . كان العنف هنا على طريقة حرب العصابات (اضرب واهرب) أو اختيار مناطق تمتاز بكثافة تواجد الجماعات الإسلامية وبالذات في المساجد التي يسيطرون عليها ، ولكنها كلها معارك انتقائية لإثبات موقف ثم الانسحاب تمهيدا لعنف المرحلة التالية (٩٢ - ١٩٩٤) والتي ستصل إلى حرب العصابات المنظمة ، وفي أحيان كثيرة إلى ما يشبه الحرب الأهلية .

المطلب الرابع : مرحلة المواجهة العنيفة المباشرة (شبه الحرب الأهلية) (١٩٩٢ - ١٩٩٤)

هذه أعلى قمة وصل إليها التصعيد في الصراع الاجتماعي الممتد بين المجتمع المدني وجماعات الإسلام السياسي في مصر : فبينما لم تشهد البلاد عبر سبعين عاما (١٩٠٠ - ١٩٤٠) إلا عشرين عملية إرهابية ، أصبحت تشهد عملية واحدة على الأقل كل يوم (متوسط) تقريبا ، ووصل متوسط عدد القتلى والجرحى بمعدل قتل واحد وجريح واحد كل يوم .

التغير النوعي في المواجهة من حرب العصابات والعنف الأهلي والحكومي إلى ما يشبه الحرب الأهلية التي استخدمت فيها الحكومة جميع الأسلحة المستخدمة في المعارك الحربية [بالذات لإنهاء جمهوريتي ديروط الإسلامية وجمهورية إمبابة الإسلامية والجماعة الإسلامية في ملوى ، ثم المعارك الدامية التي قادت إليها الحكومة أعوام (١٩٩٢ - ١٩٩٤) في أسبوط (ديروط ، منفلوط ، القوصية ، البداري ، أبو تيج . . . إلخ) ضد الجماعات الإسلامية دليل على حسم الدولة في تصفية الجماعات ، دون جدوى .

وجود قيادة جديدة في وزارة الداخلية وسعى أجهزة الدولة جميعها على كافة المستويات لوأد الظاهرة أدت إلى خفوت قوتها وضرب قياداتها الواحدة تلو الأخرى ، ولكنها - كأي صراع اجتماعي ممتد - ما لم تجد حلا جذريا للصراع (Resolution) لا يمكن القضاء عليه .

التصعيد العنيف بين الطرفين حول البلاد إلى ساحة للقتال في بعض المناطق وبالذات في الصعيد ، وعلى وجه أخص في أسبوط ، من ناحية ، ومن ناحية أخرى نقل الحرب إلى الجبهة الاقتصادية لضرب السياحة والبنوك والفنادق ، اغتيال كبار القادة (جرت محاولات لاغتيال وزير الاعلام والداخلية ورئيس الوزراء وقائد المنطقة العسكرية المركزية ورئيس الجمهورية) كما جرى اغتيال اللواء رؤوف خيريت المسئول الأول عن النشاط الديني بمباحث أمن الدولة بالقاهرة وغيره كثيرين . ولسرعة إجراءات التقاضي سارعت الدولة بعقد محاكمات عسكرية للحسم في قضايا

خطيرة تشترك فيها هذه الجماعات ، كما يتميز هذا التغير النوعي بوجود ترسانة مسلحة لدى هذه الجماعات من كل نوع ، كما أمكنها في لحظات معينة تلقيم طرق رئيسية في القاهرة يمر عليها كبار رجال الدولة ومنهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ، كما أنهم استطاعوا - كما في عملية اللواء خيرت - اختراق أمن كبار الشخصيات والحصول على الشفرات الكودية للاتصال وكروكي رسوم لمنازلهم . وكان ذلك يعني - والحرب الأهلية في الجزائر تجرى على قدم وساق بين الحكومة العسكرية وجبهة الإنقاذ - أن جوا يشبه الحرب الأهلية قد تم توفيره ولا بد لقوة الدولة المصرية - المعروفة بسلطانها عبر آلاف السنين - من حسم لصالح المجتمع المدني وليقاف تدهور الأوضاع نحو الأسوأ (خسرت مصر فقط في السياحة عام ١٩٩٣ أكثر من ستة بلايين دولار) .

ولأهمية هذه الفترة الحاسمة في تاريخ المواجهة بين المجتمع المدني وجماعات الإسلام السياسي ، ولمركزية محافظة أسيوط في هذه المواجهة - حيث احتلت أسيوط العناوين الرئيسية لوسائل الإعلام في كافة أنحاء العالم - فإن الباحث هنا يركز بشكل أساسي على أسيوط كمحور للدراسة وسط المناخ العام في مصر .

وبالنظر إلى سجل الوقائع (Events/data Index) العنيفة في أسيوط للصراع بين جماعات الإسلام السياسي وقوى المجتمع المدني في الفترة من (٩٢ - ١٩٩٣) سوف نجد تبلور هذا الصراع وتحوله الكمي والكيفي على السواء .

فعلى المستوى الكمي : نجد جملة وقائع الصراع في كلا العامين تقريبا متماثلتين . ولكن الاختلاف يقع في كثافة وتوزيع وقائع العنف بين العامين وأثار ذلك على العام ١٩٩٤ الذي قررت فيه الحكومة نهائيا وإلى الأبد توجيه ضربة قاصمة للإرهاب تقضى عليه . وإذا كان الهدف قد تم إنجازه بتوجيه هذه الضربة وإنهاك الجماعات الإسلامية ومركزها " الجماعة الإسلامية " في الصعيد ، فإن ذلك اقتضى تحويل محافظات الصعيد - وبالأخص أسيوط والمنيا - إلى ساحات لحرب العصابات أو ما يشبه الحرب الأهلية ، ولكن مع تراجع عنف الجماعات بسبب الضربات القوية للأمن ، فإنها ذهبت تحت الأرض لإعادة صفوفها وترتيب الصف الثاني (ما بقي منه) والثالث ،

والعودة من جديد ، ما لم تعتمد الدولة استراتيجية متعددة الأبعاد مبنية على فكر جديد وتنظيم جديد وأدوات جديدة : كمقاومة هذا العنف ، وحل هذا الصراع لاجتماعي الممتد^(٣٥) .

توزيع وكثافة وقائع العنف على أبعاده المذكورة في مرجعية الصراع والتعاون - المقياس المحلي (في COPDAB) تعطينا معدلات التحول الكمي في المواجهة العنيفة المباشرة بين الطرفين خلال الأعوام المذكورة ويتلاحظ فيها ما يلي :

* تراجع عدد وقائع الصراع بين الأجهزة التنفيذية والشعبية في أسبوط بسبب عنف وقائع الإرهاب والقبضة السياسية الحديدية من القاهرة التي رجحت كفة اللواء حسن الألفي محافظ أسبوط وترقيته إلى وزير للداخلية فيما احتفظ محمد عبد المحسن صالح (منافسه السياسي) بمركزه رغم تغيير معظم أمناء محافظات مصر من الحزب الوطني ، وذلك بأسلوب (لا غالب ولا مغلوب) وإحكام الجبهة الوطنية في أسبوط في مواجهة عدم الاستقرار والقلقل .

* تخلى الجماعات الإسلامية في أسبوط عن مظاهر المعارضة المدنية العامة للسياسات الحكومية ، وهي الأشكال السلمية في المعارضة (إضرابات، اعتصامات ، مظاهرات . . . إلخ) وذلك لتبنى استراتيجية التصعيد والمواجهة من ناحية ، وتحالف قيادة الأمن مع المحافظ حسن الألفي ثم سميح السعيد المحافظ الجديد لأسبوط في العام ١٩٩٤/٩٣ واختفاء ظاهرة الصراع بين الشعبين والتنفيذيين منذ منتصف العام ١٩٩٣ ؛ كذلك لعبت جامعة أسبوط دورا محوريا من خلال تولي قيادة جديدة بالجامعة حلت محل د. عبد الرازق حسن عبر عنها د. محمد رجائي الطحلاوي الرئيس الجديد بضرورة بناء استراتيجية جديدة تقضى على مظاهر الترهل والتساهل مع رموز التطرف في الجامعة التي كانت المعقل الأساسي والمركز للأصولية الإسلامية العنيفة في الثمانينات . وعلى وجه التقريب جرى تطهير الجامعة من عناصر ومنظمات ورموز الجماعات الإسلامية ، وما بقي منها هو فصل من فصائل الحركة الطلابية وسيطرة جماعة الإخوان المسلمين بشكل غير مباشر عن طريق بعض عناصرها على نادى أعضاء هيئة التدريس فيما أنشأت إدارة جامعة أسبوط : تادى جامعة أسبوط كبديل

وشريك للنادى الأول في أنشطته أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ، مما قلل إلى حد كبير سيطرة الجماعات الإسلامية على الجامعة ، ولمدة خمس سنوات لم تظهر في الجامعة إلا وقائع معنودة على أصابع اليد الواحدة داخل حرم الجامعة .

جدول (٦) تكرارى لوقائع الصراع الداخلى فى مصر *
المقياس للدخلى لبنك التعاون والصراع (COPDAB)
(حالة أسبوط فقط) ١٩٩٢ - ١٩٩٣ فقط*

م. مستوى الصراع	الزمن	١٩٩٢		
		يناير/يونية	يوليه/ديسمبر	إجمالى
٨	محاولد - المصالف الهانفة والروئينية	١٩	٣٠	٤٩
٩	التوتر الحكومى الداخلى (ازمات)	١٠	٢٠	٣٠
١٠	المعارضة العامة للحكومة	١٠	١٧	٢٧
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	٨	١٣	٢١
١٢	سياسات تقبيد حركة المجتمع وممارسة الحريات	١٠	٢٥	٣٥
١٣	الضنف المدنى والاضطراب العسكرى	١٩	٢٦	٤٥
١٤	ايفاف العلب الحقوق المدنية	١١	٣٦	٤٧
١٥	العنف الهيكلى وأعمال الحرب الأهلية / الأقصى	١٢	٤٧	٥٩
إجمالى		٩٩	٢١٤	٣١٣

تابع جدول (٦) تكرارى لوقوع الصراع الداخلى فى مصر *
للمقياس الداخلى لبنك التعاون والصراع (COPDAB)
(حالة أسبوط فقط) ١٩٩٢ - ١٩٩٣ فقط *

م. مستوى الصراع	الزمن	١٩٩٣		
		يناير/يونية	يولية/ديسمبر	اجمالى
٨	محاييد - المعالف الهادفة والروتينية	٢٧	١٠	٣٧
٩	التوتر الحكومى الداخلى (زمنات)	١٠	٥	١٥
١٠	المعارضة العامة للحكومة	١٠	٨	١٨
١١	فرض قيود على الإصلاحات والحريات	١٠	٣	١٣
١٢	سياسات تقيد حركة المجتمع وممارسة الحريات	١٢	٨	٢٠
١٣	الغنف المدني والاضطراب العسكرى	٣١	٢٨	٥٩
١٤	ايكاف الممثل الحقوق المدنية	٢٨	٣٢	٦٠
١٥	الغنف الهيكلى وأعمال المهرب الأهلية / الأقصى	٥٠	٤٢	٩٢
إجمالي		١٧٨	١٣٦	٣١٤

* اعتمد الباحث فى هذا السجل على ملف " وقائع الغنف فى أسبوط " (٩٢-١٩٩٣) تم إعداده خصيصا لهذا البحث عن طريق مركز المحروسة - المعادى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، بمتابعة جميع الصحف والمجلات المصرية والعربية خلال الفترة موضع الدراسة (حوالى ١٥٠٤ صفحة من القطع الكبير) لعمل قاعدة معلومات للبحث (Data Base) .
** هناك سجل غفوى من عام ٨١-١٩٩١ يركز على أهم الوقائع دون إجمال بكتاب " حالة مصطفى ، الإسلام السياسى فى مصر - مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٩١ . لذا ارتأى الباحث ضرورة استكمال ذلك المجهود فى عام ٩٢ ، ١٩٩٣ للأهمية المرجعية للغنف فى أسبوط.

* مع استمرار قانون الطوارئ ودوام نفس الإجراءات المستخدمة ضد العمليات المسلحة فى أسبوط ، هبط عدد وقائع فرض القيود على السياسات والإصلاحات وممارسة الحرية إلى الثلث ، وكذلك سياسات تقييد حركة المجتمع المدني وإرهاب المواطنين إلى النصف تقريبا . وذلك بسبب سعى

الحكومة لكسب رضا المواطنين وبناء سياسات بديلة عن تلك القديمة تؤدي جذريا إلى قطع الطريق على أعضاء الجماعات نحو مواردهم البشرية والمالية ، من ناحية أخرى ، سعى المحافظ الجديد (أبريل ١٩٩٣) إلى بناء نموذج جديد للمواجهة يقوم على إيقاف سياسة حظر التجول وعدم تطبيق قانون الطوارئ إلا في أضيق الحدود بالتعاون مع وزير الداخلية الجديد حسن الألفي (المحافظ السابق) ولتقاء مناطق معينة لانتزاع جنود العنف منها من خلال تطوير وسائل المواجهة : قوات خاصة ، استطلاع ومعلومات ، انتقاء المواقع بعيدا عن مدينة أسبوط . . . إلخ ، أيضا اتبع سميح السعيد نموذجا تنمويا يقوم على مبدأ أمن به وزير الداخلية الجديد حسن الألفي هو " ليس بالأمن وحده يقاوم الإرهاب " ^(٣٦) وذلك لتجفيف المنابع والظروف التي تخلق التطرف وتمنع تجنيد الشباب العاطل في صفوف الجماعات "الإرهابية".

* يلاحظ في هذه الفترة تحول الجماعة الإسلامية والحكومة إلى العنف المباشر والتصعيد ، إما لأسباب أمنية أو لأسباب راسخة الجذور . فالجماعة الإسلامية تركز على الأسباب الآتية القائمة على اعتقال أعضائها وجبر أسرارها وتعذيبهم وتضييق الخناق على أرواقهم وعلى الحركة العامة في المساجد والزوايا وحتى في الشوارع عليهم ، وتميز النصارى عليهم !!! ^(٣٧) كما أنها تركز على الجذور الحقيقية لمواجهة النظام وهي تهديد الناس لدينهم وإقامة دولة الخلافة ، ومن ثم فهي تتجه لتغيير المنكر باليد في مظاهر عديدة - ذكرت من قبل - وقد تعددت هذه الوقائع في هذه المرحلة بالذات : الاعتداء على النصارى ، وخلق فتنة طائفية ، وضرب السياحة في مقتل ، وكذلك البنوك المحلية والأجنبية ، ثم عمليات عشوائية القصد منها تستتير تركيز الأمن على مناطق معينة . الحكومة من جانبها لعبت على الفعل ورد الفعل في كل واقعة ، بل وأحيانا إلى الحوار الذي أدى إلى استبعاد وزير الداخلية عبد الحليم موسى وتعيين حسن الألفي مكانه ^(٣٨) . وقد زاد حجم وقائع العنف المدني والاضطراب المسلح من ٤٥ إلى ٥٩ واقعة : أدت إلى اغتيال ١٠١ من الأهالي وجرح ٣٢٤ في مصر عامة .

* ردا على هذا العنف ، تم إيقاف العمل بالحقوق المدنية من قبل الدولة كسياسة مطبقة في بعض المناطق الانتقائية التي أصبحت ساحات للمواجهة مع الجماعات الإسلامية وفي أماكن أخرى هرب إليها أعضاؤها . وازدادت

وقائع التقييد وربما إلغاء العمل بالقانون الطبيعي (العداى) والحقوق المدنية من ٤٧ واقعة إلى ٦٠ واقعة . وهو ما يؤكد ازدياد وقائع العنف والمواجهة . * ثم يأتى التحول للكمى الكبير فى وقائع العنف الهيكلى وأعمال الحرب الأهلية ، وهو الحد الأقصى من مستويات العنف والمواجهة بين النظام السياسى والجماعات الإسلامية - ومحورها الجماعة الإسلامية - فى أسبوط: فقد تضاعف الرقم من ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٣ تقريبا . وأصبحت بعض المناطق كنيروط ومنفلوط والبدارى ساحات للمواجهة بكل عنفها فيما يشبه الحرب الأهلية تماما ، بل إن منطقة كمنطقة "قريال" فى قلب أسبوط العاصمة تحولت إلى ساحة قتال وحرب للقضاء على أحمد زكى وجماعته بقذائف الـ (أر. بي. جي) فى منطقة عامرة بالسكان استمرت عشرة ساعات على الأقل . وقد صعد منحنى وقائع العنف (كما نرى فى الخرائط والجداول والرسوم الملحقة) فى هذا البعد الدموى إلى الضعف من ٤٧ واقعة عام ١٩٩٢ إلى ٩٢ واقعة عام ١٩٩٣ لتصبح الصورة أكثر قتامة عام ١٩٩٤ ، ويزداد عدد الضحايا فى منوالية هندسية نموية لا تتوقف ؛ حتى تنتقل إلى المنيا مع نهاية هذا العام وإلى ملوى بالذات ؛ لمتاخمة هذه المدينة جغرافيا لنيروط وانتقال عناصر الجماعات إليها باعتبارها معقلا تقليديا ؛ فهي مسقط رأس خالد الإسلامبولى قاتل السادات .

على المستوى الكيفى : فى أسبوط ظهر هناك عدد من التحولات النوعية فى ممارسات أطراف المواجهة خلال الفترة المذكورة لم تكن موجودة من قبل ، ولعل أهم هذه المتغيرات الجديدة :

١- نقية وتنظيم استراتيجيات العنف ، فقد قادت الجماعة الإسلامية عمليات منظمة ضد الأمن على مختلف مستوياتها وصفوفها : مواجهات مباشرة على غرار حرب العصابات ، اغتيال شخصيات هامة ، اختراق الأمن ، التشتيت ، التراجع والاختفاء . . . إلخ . وقد تمثل ذلك تغيير نوعى هام هنا فى ضرب السياحة كمصدر أساسى ومركزى للخرانة المصرية . على الجانب الآخر ، مع تولى وزير داخلية خبير بأسبوط كانت المواجهة ناجحة إلى حد مدهل ، فقد استخدمت الحكومة فى مواجهة الجماعة الإسلامية حرب الجيوش النظامية بكل ما فى الكلمة من معنى: بتدريب قوات خاصة ، وخلق قاعدة معلومات متقدمة وتحييز الشعب لصالح

الحكومة فى حربها ضد الإرهاب إما بتجنيد الأهالى أو بشحنهمهم لاستخدام عادة الثأر للقصاص من أعضاء الجماعات^(٣٩) وانتهى الأمر بقيام الحكومة بتسليح جماعات من الأهالى لمواجهة الجماعات حتى تم إيقاف هذه المياسة .

٢- تجدد وقائع العنف بين الجماعات الإسلامية نفسها ، وبالذات بين الإخوان المسلمين والجماعة الإسلامية فى منفلوط وغيرها معقل الإخوان المسلمين ومقر المرشد العام للإخوان محمد حامد أبو النصر . وقد جرى ذلك بعنف وشدة خلال الفترة موضع الدراسة ، مجددا أحداث عام ١٩٨٨ (٤٠) ليوضح نفرد وتميز وقيادة الجماعة الإسلامية (الجهادية) فرع الوجه القبلى للمواجهة مع النظام .

٣- عنف عمليات الجماعة الإسلامية فى مواجهة النظام السياسى وتوجيه ضربات موجعة للأمن من أسبوط للقاهرة مثل : اغتيال اللواء الشيمى ، طعيمة ، خيرت ، وعناصر أمنية كثيرة ، ثم التصعيد للقيادة السياسية كما ذكرنا ، ثم ترتيب القصاص من العناصر المدنية التى تساهم فى الإرشاد عنهم.

٤- التمكن من التسليح على أحدث طراز على الجانبين . وإذا كان الأمر معقولا للحكومة ، فإنه يشكل ظاهرة جديدة للجماعات ، ويمكن أن يعزى ذلك لمجموعة أسباب :

أولها : تنفق التمويل سواء من اشتراكات وتبرعات الأعضاء ، أو من استحلال الاستيلاء على أموال الآخرين ، وبالذات النصارى والعاملين على تجارة المنكر (الخمير ، الذهب ، البنوك ، الكوافيرات . . . إلخ) ، أو التمويل عبر المنظمات خصوصا (المنظمة الأم : الإخوان المسلمين) ، وقد اعترف "عادل عبد الباقي" الإرهابى النائب من جماعة الشوقيين بذلك ، ثم البند الأخير وهو : الأموال من الخارج ، سواء أفراد أو منظمات أو دول عبر غسيل هذه الأموال وتسليمها ، إما مباشرة أو من خلال القيادات الجهادية الهاربة فى أوروبا وآسيا وأميركا .

وثانيها : وجود عناصر جديدة على الساحة مثل العائدين من أفغانستان المعروفين فى تنظيم طلائع الفتح التى أمدت بتنظيمات الجهاد "الأم"

وفروعه الإقليمية الجماعة الإسلامية في أسبوط بأشكال ووسائل جديدة من التدريب والتسليح والعنف ، وبالتالي تحديث الأسلحة .

وثالثها : وجود صناعة محلية للسلاح في الصعيد .

وقد عثرت أجهزة الأمن في أكثر من واقعة على مصانع للسلاح منتشرة بطول أسبوط وعرضها ، وفي المحافظات المجاورة . ويعتبر الحصول على السلاح عادة تقليدية في الصعيد ومن الحاجات الأساسية للإنسان "الصعيدى" ، ولذا كان من السهل توافرها من السكين إلى المدافع المضادة للطائرات في هذا المكان من العالم .

٥- دانت القيادة في الصعيد للجماعة الإسلامية "الجهاد" - وبالذات في أسبوط - فالاشتباكات التي حدثت عليها فرديا وجماعيا لم تؤثر في حركتها ولا حربها ضد المنشقين والجماعات الأخرى السلفية والتقليدية وارتباطها بتنظيم "الجهاد" الأم " . فمثل هذه الجماعات الصغيرة ، إما كانت خارج حدود الإقليم ، أو تم تدجينها وإخمادها مثل الإخوان المسلمين ، الناجين من النار ، أو الشوقيين أو السماويين ، كما يطلق عليهم ، مما أعطى للجماعة الإسلامية برورا أكبر طبقا لمبدأ البقاء للأقوى والأعنف .

ويلاحظ هنا أن الجماعة الإسلامية في الصعيد عامة وفي أسبوط خاصة غلبت العنصر الحركي على العنصر الفكرى والدعائى - كما يلي في الأبعاد الفكرية - ولم تلتزم كثيرا بالصورة الخارجية للجماعة أو للجهاد على المستوى القومى كتنظيم ، فيما التزم التنظيم الأم بهذه الأفكار داخليا وخارجيا ، كذلك فإن المعركة التي جرت على إمارة تنظيم الجهاد بين د . عبد الرحمن والزمير أو بين الأسير والضرير لم تنعكس أبعادها بشكل كبير على قوة دفع الحركة في المواجهات الأمنية ، ذلك أن الضربات الأمنية المتلاحقة ووجود د . عمر عبدالرحمن رهن الاعتقال بتهمة تجبير مركز التجارة الدولية وأعمال أخرى في الولايات المتحدة قد قوى الترابط الداخلى للجماعة وجعلها تتوحد في مواجهة الآخر ولا تتكفى للدأخل على صراعاتها . وهذا المتغير لازم الحركة الإسلامية عموما طوال الفترة موضع الدراسة (٩٢ - ١٩٩٤) .

ورغم أن الدراسة تقف عند عام ١٩٩٣ ، فقد كان لزاما علينا متابعة وقائع الأحداث خلال عام ١٩٩٤ في أسبوط ، وهو ما سنجد تسجيلا تتابعيا

له فى الجدول المرفق ، والذى يؤكد على وجود متوالية عنف دموية هندسية مطردة خصوصا مع انتقال الصراع والمواجهة من ديروط (أسيوط) إلى ملوى المحاورة (المنيا) مع نهاية عام ١٩٩٤ .

ولكى تكتمل الصورة فى مرجعية العنف ، لابد من الانتقال من أسيوط لتوضيح الخريطة على المستوى القومى فى مصر كلها ، لدراسة التحول الكمى والكيفى للصراع ، خلال الفترة موضع الدراسة مع التركيز على الأعوام ٩٢ ، ٩٣ ، ١٩٩٤ :

بينما لم يتجاوز عدد ضحايا العنف ثلاثين قتيلا من الشرطة والمواطنين والأبرياء والإرهابيين ، فى السنوات العشر الأولى من ولاية الرئيس مبارك ، وصل عدد ضحايا الإرهاب فى ١٩٩١ إلى ٣٠ مواطنا ، وقفز رقم القتل إلى ثلاثة أضعافه عام ١٩٩٢ (٩٣ مواطنا) ، وبلغ عدد الضحايا ١٩٩٣ (٢٣٢) أى أن عدد الضحايا فى ١٩٩٣ يقارب تسعة أضعاف ١٩٩١ ، وثلاثة أضعاف ١٩٩٢ ، فى متوالية دموية هندسية .

وكانت عمليات التفجير قد بدأت فى ١٩٩٢/١٠/٦ بالمحاولة الفاشلة لتفجير قطار ديروط ، وبلغ عدد الأحداث فى ١٩٩٣/١١/٢٥ ثمانية عشر حادثا ، وما بين قطار ديروط وشارع المقرزى تطورت نوعية العبوات من العبوة البدائية يدوية الصنع إلى للريموت كنترول^(١١) .

أما فى عام ١٩٩٤ حيث توقفت الدراسة ، فإن دائرة العنف ارتفعت فى متوالية هندسية مطردة على المستوى القومى العام وفى أسيوط بنفس معدل الزيادة ، ويعود ذلك لمسيبين رئيسيين :

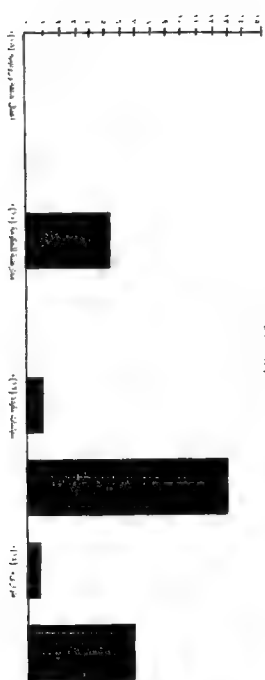
أولهما : ازدياد قوة هوية الجماعة الإسلامية كحركة مركزية للعنف وتوحيدها فى ظل قبوة الضربات الأمنية - وحدة مصير داخلى ووحدة مصير خارجى - إذ أصبحت لها هوية دولية اضطرت معها سفارات الدول الأجنبية إلى الحوار - التحت أرضى دون جدوى ، ومع ازدياد كماشة الضربات الأمنية الداخلية والخارجية لتنظيم الجهاد وتوجه الدولة لعمل استراتيجية محكمة طويلة الأجل لا تخضع للأهواء والظروف الوقتية ، أمكن تجفيف منابع العنف الداخلى فى أسيوط وضرب بعض المواقع فى الخارج بالتعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا وباكستان وأفغانستان ، ومعظم الدول العربية . وكلما ازداد ضرب الجماعات الإسلامية ، أفرزت مستويات قيادية

دنيا للصف الثاني والثالث الخ لتحل مستوى الصدارة ويصبح العنيف والقاتل هو النموذج والبقاء للأقوى ، وتستمر دائرة العنف وتنتقل مؤقتا مع نهاية العام ١٩٩٤ ، كما أسلفنا للمنيا بالذات فى ملوى ، المدينة المجاورة لديروط ومحل ميلاد خالد الإسلامبولي ، قاتل السادات .

وثانيهما : لرغبة الحكومة - بضربة واحدة وإلى الأبد - تحطيم أنسب الجماعات الإسلامية وسلطانها وإغلاقها للمجتمع المدني . وهى رغبة كما أسلفنا كرست لها الحكومة كل الجهود : استراتيجية أمنية منظمة ومرتبطة زمنيا وبشرىا ، خطة تنمية وصلت إلى أكثر من بليون جنيه مصرى لتعمير الصعيد ، يضاف إلى ذلك إعفاء الاستثمارات مع توفير الأرض فى حدود ٥٠ مليون جنيه من الضرائب بشرط العمالة والإنتاجية ، نزع سلاح الأهالى ، وهى خطة طويلة الأجل منذ عهد السادات ، زيادة بناء الجامعات ، فقد استقلت جامعة المنيا بنفسها عن جامعة أسيوط الأم ، ثم ظهرت جامعة جنوب الوادى مع نهاية عام ١٩٩٤ لتطويع القوة البشرية ولتعمير الوجه القبلى مع محاولة تطوير الكليات الإنسانية .

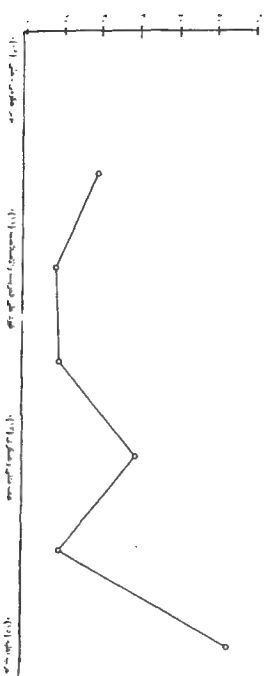
ولاشك أن هدف الحكومة لا تظهر آثاره طويلة الأجل ، ولكن ولمدة محدودة تعود هبة الحكومة بالتدريج إلى محافظات الوجه القبلى فى مصر ، مع استمرار دائرة العنف التى لا تنتهى .

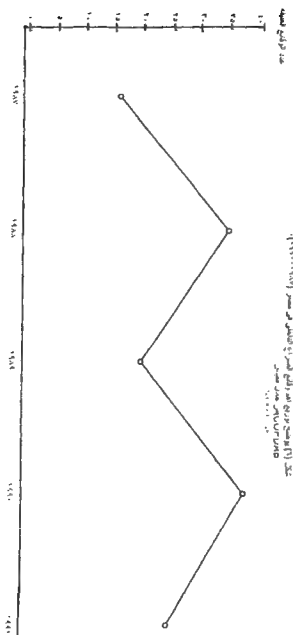
شکل (۱) خروجی شبکه‌های عصبی در حالت کار و حالت آموزش

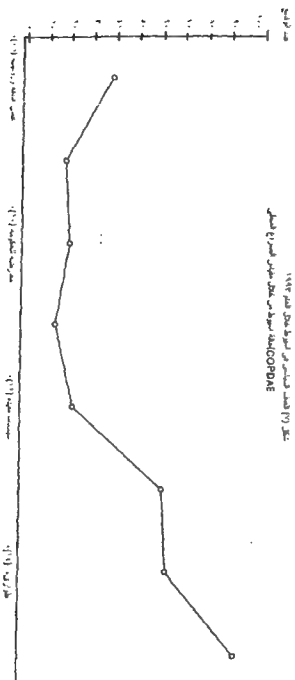


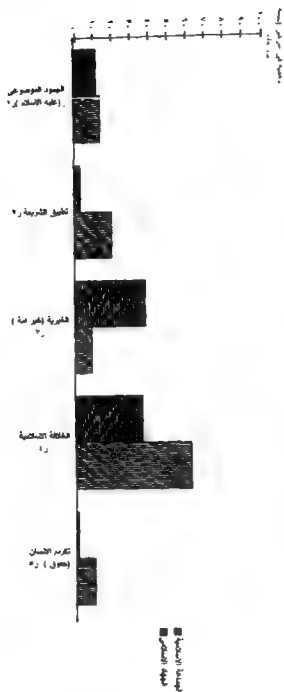
جدول اول

شکل (۲) در سطح خط، رابطه سیمانی در دستور
 نام [۱۸۷] ... (۱۹۹۰) (COPDAB) به حالت "تکمیل فیزیکی فاسف"









هوامش الفصل الثالث

- (١) من الغريب أن يكون قائد الحركة اليسارية والدينية في جامعة أسيوط - بل وموطن أسرة الإسلامبولي قاتل السادات أصلاً - هي مدينة ديروط . وقدترك صلاح يوسف رنسر، اللجنة الوطنية العليا للطلال في جامعة أسيوط دراسته وتخرج ليعمل صاحب ورشة ولا يعمل بالسياسة ، بينما ظل ناجح إبراهيم طالب الطب مسيطراً على زمام الأمور في أسيوط ومؤسساً للجماعة الإسلامية (الجهادية) وهو يقضى فترة عقوبته على قيامه بأحداث عام ١٩٨١ في ليمان طره الآن .
- (٢) محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، مرجع سابق ، ص ٣٠١
- (٣) خلاصة مجموعة حوارات أجراها الباحث في أسيوط مع زملائه الأقباط في المدارس الإعدادية والثانوية .
- (٤) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .
- (٥) حزب التحرير الإسلامي أسسه تقي الدين النبهاني عام ١٩٥٠ كرد فعل لهزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام ١٩٤٨ م . كما جاء كرد فعل لاغتيال حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين في مصر ؛ فقد كان للنبهاني علاقة قوية بالإخوان . ويستهدف الحزب تحرير المسلمين جميعاً بحمل الدعوة الإسلامية في طريقها السياسي أي إقامة الخلافة الإسلامية عن طريق بث الأفكار الإسلامية والكفاح في سبيلها ويسمى ذلك بالنهضة ، فهي الطريق لتتوحد الناس جميعاً بالإسلام الذي يحدث بالانقلاب الشامل في المجتمع . وقد تطورت هذه الأفكار حديثاً بإعلاء قيمة الانتقالية الجهادية على الفكر التتويجي . أي الثورة "من فوق لإسقاط الأنظمة ثم إقامة الخلافة" . المؤلف .
- (٦) أجاز شكرى مصطفى أمير جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) الصلاة في أربعة مساجد فقط هي : المسجد الحرام ، ومسجد الرمبول في المدينة ، والمسجد الأقصى ، ومسجد قباء ، وأية مساجد لا تتوفر فيها من الناحية الظاهرة صفة المسجد الضرار . أي أن هذه المساجد جميعها مشكوك في أمرها على أنها مساجد ضرار ، د . رفعت سيد أحمد ، النبي المسلح ، ج١ ، ص ٦٥ .
- (٧) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٢٩٨ .
- (٨) هيكل ، المرجع السابق ، ص ٣٠٢ .
- (٩) جينز كيل ، العرعون والنبي : التطرف الديني في مصر ، ترجمة أحمد خضر ، مؤسسة دار الكتاب الحديث ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨ ، ٢١٤ .
- (١٠) هالة مصطفى ، الإسلام السياسي في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ص ١٥٩ .
- (١١) هالة مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٢) تم ذلك في أسبوط حسب ماورد في إجابات طلعت فؤاد قاسم في تحقيقات قضية تنظيم الجهاد "وذلك في صيف عام ١٩٨٠ في معسكر بأسبوط حيث تم الاتفاق على ضم الجماعة الإسلامية / الوجه القبلى لتنظيم الجهاد " انظر : نعمة الله جنيانة ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .

(١٣) صالح الورداني ، الحركة الإسلامية في مصر ، رؤية واقعية لمرحلة السبعينات ، البداية للنشر والإعلام والتوزيع ، ١٩٨٦ ، ص ١٣٨ .

(١٤) د. عمر عبدالرحمن ولد عام ١٩٢٨ بالنفيلية ، اتبع تعاليم الإخوان وبالأذات سعيد رمضان ، هاجم عبدالناصر واعتبره كافرا فرعونيا . اعتقل وأفرج عنه السادات عام ١٩٧١ فحصل على الدكتوراه وعمل كمدرس للتفسير بجامعة الأزهر فرع أسبوط . أشرف على نمج الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد ، وتولى قيادة مجلس شورى الجماعة بعد إلحاح .

(١٥) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٥٦ - ٤٥٧

(١٦) أصدرت الجماعة الإسلامية منشورا في إبريل ١٩٨٠ بعنوان "ماذا تريد الكنيسة " وفي أحداث الزاوية الحمراء بين المسيحيين والمسلمين في ١٧/٦/١٩٨١ أصدرت الجماعة منشورا بعنوان "منبحة رهينة للمسلمين في قلب القاهرة " ، راجع : هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ٢٠٨ هـ ٨٥ .

(١٧) جواز كييل ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ - ٢١٥ ؛ محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٦٩ .

(١٨) هيكل ، مرجع سابق ، ص ٤٧٤ .

(١٩) هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ١٦١ - ١٦٢

(٢٠) تكون مجلس شورى الجهاد من (١١) عضوا هم : محمد عبدالسلام فرج ، عيود الزمر ، كرم زهدي ، نلجج إبراهيم عبدالله ، فؤاد حنفي ، علي الشريف ، عصام دويالة ، عاصم عبدالماجد ، حمدي عبدالرحمن ، أسامة حافظ ، وطلعت قاسم . راجع في ذلك د. رفعت سيد احمد ، مرجع سابق ، ص ٨٣ ، وأيضا نعمة الله جنيانة ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ وما بعدها .

(٢١) اتضح بعد ذلك أن عميد الشرطة كان مسيحيا وكان مقصودا قتله والتمثيل به جراء مطاردته لهم ونكاية في النصرارى

(٢٢) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ص ٤٧٤ .

(٢٣) نعمة الله جنيانة ، مرجع سابق ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٢٤) من المعروف أن ثمة خلافات جرت بين قيادات الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد الأم بقيادة محمد عبدالسلام فرج حول أسلوب العمل السياسى ، فبينما أرادت الجماعة الإسلامية أن تنتهج أسلوب الدعوة الطنية كان عبد السلام فرج يميل إلى السرية . وقد اتفقا بعد خلاف على أن تعمل الجماعة والتنظيم الأم بطريقتها وأن تستأذن كل مجموعة وتستغنى د. عمر عبدالرحمن فيما تقوم به . واستمر الحال على ما هو عليه

- حتى اغتيال السادات الذي تم بقرار مجلس شورى التنظيم الميثري (الجهاد) . راجع لمزيد من التفاصيل :هالة مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ .
- (٢٥) مجدى أحمد حسين ، جريدة الشعب ، ١٩ ابريل ١٩٩٤ .
- (٢٦) وقد اشتهر شعبان راشد لأن الرئيس مبارك اهتم بحالته وأدان أسلوب الشرطة بسبب عنف المواجهة ونقله بالطنجرة لعلاج في القاهرة ولكن واقته المنية ، وكانت نقطة صعود عذبة في معنى العنف عالجها النظام بحكمة وتؤده رغم تصعيد الجماعة الإسلامية عقب الحادث .
- (٢٧) د. سعد الدين إبراهيم ، تقديم ، فى : نعمة الله جنينة ، مرجع سابق ، ص ١٦ .
- (٢٨) The Washington Post, March ١٣, ١٩٨٨ .
- (٢٩) الأهالى ، ١٩٩٤/٢/١٦ .
- (٣٠) مجدى أحمد حسين ، مرجع سابق .
- (٣١) مجدى أحمد حسين ، المرجع السابق .
- (٣٢) أنكر صفوت عبدالغنى المتهم الأول وقائد الجناح العسكري لتنظيم الجهادى الصعيدي المنصوص كان وزير الداخلية بل رفعت المحجوب نفسه لأنه عطل تطبيق الشريعة الإسلامية عن طريق مجلس الشعب ، رغم اعتقاده فى كفايته العلمية وريادته الاقتصادية . راجع فى ذلك: عبدالسلام الواحاتى ، صفوت عبدالغنى من أسرار اغتيال المحجوب إلى المحاكمة والبراءة ، سفنكس للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٠٠ أيضاً: منتصر الزيات ، من قتل المحجوب ، دون ذكر دار النشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ٥٥ وما بعدها .
- (٣٣) هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ص ٢٠١ - ٢٠٢ .
- (٣٤) هالة مصطفى ، المرجع السابق ، ص ٢٠٣ .
- (٣٥) تم انتخاب رفعت زيدان (المطلوب حسب تصريحات الأمن فى أكثر من ١٠٠ وقعة إرهابية) أميرا علما للجماعة الإسلامية وضم معه فى مجلس شورى الجماعة البشير كمال بواحمد عبد الله بوعيد الحميد أبو عقرب ومحمد عابد ، وكلها قيادات جديدة تنتمى للجيل الثالث أو الرابع : الأهالى ، فى ١ فبراير ١٩٩٥ .
- (٣٦) حديث محافظ أسبوط اللواء حسن الألفى - آنذاك - مع مجلة آخر ساعة فى ٩ ديسمبر ١٩٩٢ .
- (٣٧) حديث مع محدث باسم الجماعة الإسلامية بمسجد الرحمة بأسبوط . مجلة المصور فى ١٩٩٢/١/٢٠ .
- (٣٨) روز اليوسف ، العدد (٢٣٨٥) ، فى ٢٦ ابريل ١٩٩٣ .
- (٣٩) بلغ عدد الحوادث الإرهابية فى أسبوط فقط ٤٨ حادثا راح ضحيتها ٨٦ قتيلا من افراد الأمن والمواطنين خلال عام ١٩٩٣ . وهو مانفع المحافظ سميح السعيد إلى المطالبة بأخذ الثأر من أعضاء الجماعات الإرهابية ونلتى على خط الصعيد واصفا إياه بالشجاعة للمرة الثانية . راجع فى ذلك : جريدة الأهالى " ، ٢٩ سبتمبر ١٩٩٣ .

(٤٠) التقرير الاستراتيجي العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، ١٩٨٨ ، ص ٥٢٥ .

(٤١) المجتمع المدني (مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية ، القاهرة) ، يناير ١٩٩٤ ، العدد ٢٥ ، ص ٨ .

الفصل الرابع
تحليل مضمون
الخطاب الجهادي
(مرجعية الأفكار Realities index)

دراسة أفكار الجهاد والجماعة الإسلامية

المقصود بالخطاب الإسلامي هنا : كل رسالة اتصالية صدرت عن الجماعات الإسلامية التي تسعى لتغيير نظام الحكم بالقوة المسلحة وما تتناوله هذه الرسائل من نظره شمولية إلى المجتمع وفق أصول فقهية معينة . وسيكون التركيز هنا على جماعة الجهاد والجماعة الإسلامية باعتبارهما محور الحركة الإسلامية في الثمانينات والتسعينات لمعرفة جذور العنف وأسبابه .

وسوف يتبع الباحث في هذا الجزء من بحثه طريقتين تنتميان لمدرسة واحدة في علم السياسة هي مدرسة تحليل المضمون * كأداة لتحليل العناصر التي ينقسم إليها الخطاب المياسي ، ثم تحويلها إلى مقادير كمية لدراسة التركيز والاهتمام وتوزيع الأفكار وألويات ترتيبها وتنفيذها . ولذا يجب أولا : تحليل المضمون الكيفي للخطاب الإسلامي ، ثم ثانيا : تحليل المضمون الكمي لهذا الخطاب .

المطلب الأول

تحليل المضمون الكيفي للخطاب الإسلامى الجهادى

ونقصد هنا بذلك : استخدام المنطق والترتيب العقلى فى دراسة النص أو النصوص التى أصدرتها جماعة للجهاد والجماعة الإسلامية ، مع ضرورة مراعاة التمييز بينهما - وليس الاختلاف - بحكم الجغرافيا السياسية لوجودهما وتوزيع القيادة والمستوى الحركى . ويقصد بالتحليل الكيفى : تقطيع الموضوع إلى عناصر متسلسلة تسلسلا منطقيا عقلانيا لإيجاد العلاقة بين البناء النظرى للخطاب المرسل والواقع الاجتماعى . ومن خلال النقد الموضوعى يمكننا اكتشاف التعبيرات الخفية الكامنة فى النصوص وتوضيح مدلولاتها السياسية والاجتماعية ^(١) سواء على الصعيد المحلى أو الإقليمى أو الدولى . ومن ثم يقوم المنهج كلية على الاستبطان من الكل إلى الجزء بشكل منطقي ومرجعى فى آن واحد .

١- -فكر تنظيم الجهاد :-

الجهاد فى الفكر السياسى الغربى يعنى : "القتال فى حرب مقدسة" "Fighting a holy war" ، وهو ما يختلف شكليا وجوهريا هنا عن مفهوم الجهاد لدى التنظيم المعروف بنفس الاسم والذي حمل المسؤولية كاملة عن اغتيال الرئيس أنور السادات . فالجهاد هنا يعنى النضال (المكابدة) من أجل إقامة الدولة الإسلامية "دولة الخلافة" على نهج "القرآن والسنة" ، وذلك بوجود النواة ، وهى : الدولة الإسلامية فى مصر . وقد أسس محمد عبد السلام فرج تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠ بهدف خلق هذه النواة فى مصر (كخانة الله فى أرضه) كدولة مركزية تنتشر منها الفكرة الجهادية إلى كل عموم الأرض مكونة الخلافة الإسلامية . وكان تنظيم الجهاد تنظيما سريا مسلحا على مستوى مصر كلها يهدف إلى قلب نظام الحكم القائم فى البلاد وإقامة دولة إسلامية من خلال اغتيال رئيس الجمهورية وبعض القيادات السياسية والاستيلاء على غرفة عمليات القيادة العامة بوزارة الدفاع ومبنى الإذاعة والتلفزيون ، وإذاعة بيان باسم الثورة الإسلامية ، وتحريك عناصر الوجه القبلى للسيطرة على مدينة أسبوط (مقل الجماعة الإسلامية الجهادية) ،

والتحرك إلى القاهرة ليلتحقوا مع الثورة الموجودة هناك (والتي يقودها محمد عبد السلام فرج أمير التنظيم ومعه عبود الزمر القائد الحركي) مع مجموعات القاهرة والجيزة للاستيلاء على المراكز الحيوية ، ثم استنفار المسلمين للجهاد ومساندة الثورة من خلال الإذاعة والتلفزيون (١) .

وفي الحقيقة نجح محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر في تجنيد خالد الإسلامبولي ورفاقه لقتل السادات يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، ولم ينجحوا في الشق الثاني وهو الاتيهار المؤسسي ، ونجح رفاقهم يوم ٨ أكتوبر ١٩٨١ في الاستيلاء على مديرية أمن أسبوط لساعات ، ولم ينجحوا في الشق الثاني أيضا وهو انهيار النظام وإقامة الدولة الإسلامية . وقد تم كل ذلك عام ١٩٨١ وبعده وفق الخطوط العريضة لفكر الجهاد الذي وضع أسسه محمد عبد السلام فرج (المهندس بإدارة جامعة القاهرة) وطوره من بعده عبود الزمر في عدة وثائق سيرد ذكرها فيما بعد ، وهذه الخطوط هي :

١- ضرورة الالتزام بالإسلام كأساس عقيدى في أركانه الخمس ، ولكن ذلك لا يكفي إذا وقعت الأمة تحت حكم فاسد تحيد منه عن الصراط المستقيم وهو شرع الله . ومن ثم يجب تطبيق الفريضة الغائبة وهى الفريضة "السادسة" أى الركن السادس "الجهاد" . ومن هنا جاء اسم التنظيم .

٢- ضرورة إقامة دولة إسلامية على نهج الخلافة الراشدة "أى : على أسس القرآن والسنة" . وهذا هو هدف تنظيم الجهاد .

٣- إن الحكم فى البلاد الإسلامية - تماما - كما كان أيام سيطرة التتار على العالم الإسلامى ، وقد وقع فى يد حكام سفهاء ومرتكبين عن الإسلام يزعمون أنهم مسلمون وهم مسلمون فقط بالاسم ، ولذا وجب قتالهم واستئصال شأفتهم وقتل من معهم ، وكل يبعث على نيته يوم القيامة .

٤- إن مصر هى نقطة البداية فى إقامة دولة الخلافة (ومعها باكستان) فى خطة تستهدف بلدان العالم الإسلامى المترامى لإقامة خلافة جديدة وقوية.

٥- إن الأمة الإسلامية مستضعفة ، وحكام بلادهم عملاء للاستعمار الغربى بأشكاله المسيحية والشيعية والصهيونية والمامونية ... إلخ ، وبالتالي فإن القوانين التى تحكم المسلمين هى قوانين كافرة ، أى أحكام الكفر ، وهنا

تسود حالة الفساد بين المسلمين الذين يعيشون في دار الحرب ، ومن واجب كل مسلم الجهاد لإرجاعهم إلى دار السلم .

٦- الخيرية على الأمم الأخرى : فكرامة الإنسان المسلم تقوم على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو ما يجعل الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس . وكان الإحساس الناتج بالتفوق والشعور بالاختيار لأداء المهمة متناسبا مباشرة مع الالتزام بطريق العمل الجهادي ، ومن ثم الحصول على الثواب الموعود ، وهو إن تحقق فهو ثواب في الدنيا باحترام الذات والوجود في مجتمع وشعب أفضل من الآخرين ، وفي الآخرة هو ثواب الجهاد في سبيل الله .

٧- في القضايا الخارجية وفي علاقة مصر بالعالم نظر تنظيم الجهاد إلى موقف السادات من الثورة الإيرانية - رغم وجود خلافات عقيدية وحركية معها - بأنه موقف فاشل ومتواطئ بسبب عمالته للغرب الذي رفض استقبال الشاه . وكان هذا الحدث - كما أسلفنا - نقطة النهاية في ارتباط الحركات الإسلامية السابقة على الجهاد مع نظام السادات . كذلك هاجم التنظيم معاهدة السلام مع إسرائيل ، ويعتبر التنظيم الصراع مع إسرائيل ليس صراعا قوميا او مرجليا ، بل صراعا عقيديا وممتدا ، ويعتبرون الحرب أصلا مع اليهود أعداء الله . وهنا يتم تحية فكرة أن اليهود من أهل الكتاب ؛ فدولة الخلافة لم تظهر إلى الوجود بعد ، والعالم يعيش عصر الجاهلية الثانية . أما المسيحيون فليسوا من أهل الكتاب أيضا ولا إخوان في الوطن والمصير . بل امتداد للمؤامرة الصليبية التاريخية على الإسلام ^(٣) .

وبعد مقتل الرئيس السادات مباشرة سئل خالد الإسلامبولي عن دوافعه ، وهذا مسجل في ملفات القضية ، فقال إنه فعل ذلك لأنه لم يطبق شريعة الله ، وإنه أقام صلحا مع اليهود أعداء الله ، وأنه اعتقل علماء المسلمين وأهانتهم دون ميرر .

٨- في شأن العلاقة مع الغرب ، فجماعة الجهاد تنظر إلى الغرب على أنه الجاهلية الحديثة والكفر والمادية الجامحة والأيدولوجية الأثمة . أما شعاراتها فهي زائفة كحقوق الإنسان والسلام العالمي والحرية والإخاء والمساواة . والأمم المتحدة إن هي إلا إفراز لهذه الجاهلية الحديثة . كما يتم تنظيم الجهاد الغرب بأنه وراء سعي النظام المصري لتصفية الحركة

الإسلامية . على أن قطاعا مستثيرا من الجهاد ، مثل كمال السعيد حبيب ، ينظر إلى الحضارة الغربية "بأن للمسلمين" صانع جزء منها ، بل لولا نحن ما كانت هذه الحضارة المادية للمنهج الإلهي الذي يحمى المادة هذه بالأخلاق الإلهية التي لا صلاح للعالم إلا بالعودة إليها" (٤)

٢- فكر الجماعة الإسلامية :-

تستلهم الجماعة الإسلامية فكر الجهاد وتتميز عنه في القيادة والحركة والموقع الجغرافي ، وما يهم في هذا المقام موضوع البحث وهو أسويط ، فإن الجماعة هي القوة للضاربة رقم واحد في مواجهة النظام السياسي في تلك المحافظة العنيفة ، التي تصدر دائما إلى مصر : العنف ، ووزراء الداخلية ، وكافة أنواع الأسلحة . ومعروف أن تنظيم الجهاد عام ١٩٨٠ - كما أسلفنا - ضم من الوجه البحري في مجلس شورى التنظيم محمد عبد السلام فرج وعبود الزمر فقط من القاهرة والجيزة ، بينما ضم ٩ أعضاء من الصعيد ، وكانت أسويط هي القوة الضاربة : كرم زهدى مسئول الاتصال بين القاهرة والوجه القبلي ، ثم ناجح إبراهيم عبد الله وعاصم عبد الماجد وأسامة حافظ لأسويط ، فؤاد حنفي ، عصام الدين دريالة عن المنيا ، حمدي عبد الرحمن عن سوهاج ، علي الشريف وطلعت فؤاد قاسم عن نجع حمادى وقنا . وقد سبق الحديث عن الاختلاف ليس في العقيدة بل في الأسلوب والعلانية بين الجماعة والتنظيم الأم ، والمهم هنا بحث فكر الجماعة الإسلامية لأنه لا يختلف كثيرا في الأصول ، ولكنه يختلف في الفروع والممارسة . وسيقوم الباحث هنا بترتيب أفكار الجماعة الإسلامية حسبما وردت في أدبياتها وبالذات "ميثاق العمل الإسلامي" ، ترتيبا منطقيا متسلسلا علما بأن هناك وثائق أخرى للجماعة - سيرد ذكرها فيما بعد - تكمل جوانب الإطار الفكرى لها . يرى ميثاق العمل الإسلامى أو (مينفستو الجماعة الإسلامية) أن المجتمع المصرى يعيش في زمن الصحوة الإسلامية التي يقودها الشباب المتدين منذ السبعينات في مصر من أقصاها إلى أقصاها ، وأنهم يخوضون معركة طاحنة ضد المارد الجاهلى ، وهنا يقصدون بالمارد الجاهلى "الدولة أو النظام الحاكم" وفي ذلك يقول الميثاق :

".... إننا نعيش الصحوة الإسلامية المباركة التي قادها الشباب المسلم في السبعينات في جامعات مصر ومدنها وقراها .. إننا خضنا مع الطليعة المقاتلة المواجهة التي عمت بين الصحوة الإسلامية ممثلة في شباب الجماعة الإسلامية وبين المارد الجاهلي ..."^(٥)

ويذهب ميثاق العمل الإسلامي إلى أنه حرصا على العمل الإسلامي أن يخوضه الشباب بغير وضوح ، وحتى لا تتجنب الحركة الإسلامية بعيدا عن أهدافها ، فكان لابد من تجميع هؤلاء الشباب في حركة إسلامية واحدة ، والحقيقة أن هذه الحركة لن تولد ما دام المسلمون يعملون في فرق متباعدة ، وأن ولادة هذه الحركة الإسلامية الواحدة تتطلب تجميع القوى لاستنفارها ، وحتى يتم ذلك لابد من الإجابة على ما يلي :

- (١) ما هي غايتنا التي نسعى إليها ؟
- (٢) ما هي عقيدتنا التي ندين بها ؟
- (٣) ما هو فهمنا الذي نتحرك من خلاله ؟
- (٤) ما هي أهدافنا ؟
- (٥) ما هو طريقنا لتحقيق هذه الأهداف ؟
- (٦) ما هو زاننا ؟
- (٧) لمن يكون ولاؤنا ، ومن نعدى ؟
- (٨) على ماذا نجتمع ؟

والواقع أن ميثاق العمل الإسلامي يرد على كل هذه التساؤلات ، ويوضح الملامح الشرعية والفكرية التي على الجماعة الإسلامية أن تلتزم . بهذا يمكن أن نعتبر الميثاق هو الخط الفكري لخلاصة التجربة التي عاشتها الجماعة الإسلامية في ضوء المواجهة التي خاضت غمارها ضد الدولة ومازالت أو بحسب تعبير الميثاق ضد "أعداء الدين" ويسقط فيها القتلى من الجانبين دون علم ولا هدى ولا كتاب منير .

أ) غاية الجماعة الإسلامية :

"رضا الله تبارك وتعالى بتجريد الإخلاص له سبحانه وتحقيق المتابعة لنبيه صلى الله عليه وسلم" . يرى ميثاق العمل الإسلامي أن رضا

الله تعالى أعلى وأسمى من كل نعيم حتى ولو كان هذا النعيم ممثلاً في وعد الله بالجنة ، وهم في ذلك يتبعون أثر رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إن رضا الله تعالى غاية تنصاغر أمامها ، بل تتلاشى معها الغايات؛ فمن وجد رضا الله وجد كل شيء ، وأنهم في ذلك يرجون رضا الله طمعاً في أن يدخلوا يوم القيامة في عبادته الصالحين (أي عباد لا خوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون الذين آمنوا بأياتنا وكانوا مسلمين دخلوا الجنة أنتم وأزواجكم تحبرون) ^(١) . ويرى ميثاق العمل الإسلامي ^(٢) أن ما أصاب المسلمين اليوم من تدهور ونزلة ومسكنة وتكن لا يرجع إلى أي شيء ، إلا لبعد المسلمين عن طاعة الله فلا نظام دولي أو نظام تجاري غير متكافئ ، ولا طبقات حلكمة مستقلة ، هو الذي جعل المسلمين في مرتبة متدنية ، ولكن وضع المسلمين في هذه المنزلة ليس سوى بعدهم عن الله وإعراضهم عن تطبيق شرعه ، وهم في ذلك يرون .. أن الأمر خطير لأن ترك المسلمين لغايتهم التي ما خلقوا إلا لها ، وإعراضهم عنها لا يعني فقط أنهم سيعيشون في نذلة فوق سطح الأرض ، كما هو حادث اليوم ، أي أنهم سوف يعبرون إلى خطر عظيم يوم القيامة كل بحسب إعراضه وبعده .. ^(٣) .

إن رضا الله تعالى ليس له معنى إلا عدم اختيار سخط الله تعالى ، وليضحك الناس على أنفسهم وليسموا غاياتهم الباطلة أي تسمية عصرية تحلو لهم ، فهي بأي حال لن تعدو أن تكون سخطاً من الله تعالى ، فليسم هذا الاشتراكية وليلبسها نور الديمقراطية وليخلع عليها اسم الرأسمالية أو القومية العربية أو ينادى عليها بالعلمانية ^(٤) ، إن كل الدعاوى في نظر الجماعة الإسلامية أو الاختيارات هي بعد عن الله وبعد عن الحق وهي دعاوى واختيارات باطلة .. ما داموا قد تركوا الحق . (فماذا بعد الحق إلا الضلال فأنى تصرفون) ^(٥) .

والمصدق في تصورات هذا الميثاق ، يجد أنه لا يفرق بين تكوين اجتماعي واقتصادي أو اختيار أيديولوجي أو نظام اجتماعي ، فهو يسوى بين الديمقراطية والرأسمالية والاشتراكية والقومية والعلمانية وغيرها ، مثلاً ، دون الوقوف على المعنى العلمي أو حتى الاصطلاحي لهذه الأشياء .

ويطلق الميثاق تحذيراته ، فيرى أن العودة عن هذه الأشياء جميعاً هو الذي يجعل رضى الله يلف المسلمين وينقذهم من التكنى والسحق ، وأن

هذه العودة يلزمها شينان : أولا : الإخلاص لله ، وثانيا : متابعة النبي في العمل . وتؤكد الجماعة الإسلامية من خلال ميثاقها على أن الطرق كلها مسدودة على الخلق إلا أن يبقى أثر الرسول صلى الله عليه وسلم وتتبع سنته وتلتزم طريقه . إن تحقيق المتابعة هو الضمان الوحيد للاستقامة والنجاة من سبيل الضلال (وأن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ، ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون) (١١) .

إن ضياع المسلمين من وجهة نظر الميثاق وتدنى أحوالهم يرجع في الدرجة الأولى إلى البعد عن ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم : عدم متابعة أثارة وتبنى مناهج ونظريات أرضية (١٢) .

(ب) عقيدة الجماعة الإسلامية :-

يوضح ميثاق العمل الإسلامي أن العقيدة ليست ادعاء يدعى ، كما أنها ليست مجموعة من القضايا الكلامية أو ادعاءات ترددها الألسن أو تحجير المجلدات ، وإنما هي يقين يستقر في القلوب ، إنها إلحاح العمل الصالح المقترون بالإيمان في القرآن ، كما أن للعقيدة أثرا ماديا لا بد من ظهوره حاليا ليبرهن على صدق دعاوى الإيمان وإلا فهي دعوة لا دليل على صحتها أو صدقها .

ويرى الميثاق أيضا أنها نوع من الإخلاص ، كما أنها في الوقت نفسه ضد الرياء ، لأن المسلم مأمور أن يخلص في كل عمل إلى الله ، كما في المقابل عليه أن يتخلص من كل صور الرياء ، ويخطيء من يترك العمل الصالح مخافة الرياء ، بل عليه أن يعمل ويخلص (فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة ربه أحدا) (١٣) ، فالإخلاص ضروري ومطلوب لكل نفس حتى تتخلص من ذاتيتها وهواها ، وحتى يصير مرادها هو ما أراد الله لها . إن الإخلاص وفقا لذلك يعد أحد شروط قبول العمل ، لأن الشرط الثاني يتمثل في اقتفاء أثر النبي ومتابعته .

إن الجماعة الإسلامية ، ومن خلال خطها الفكري تلخص عقيدتها في ضرورة الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم والسلف الصالح والالتزام بما شرع الله ، وأنهم يرون ما هو حادث اليوم من موالاته الحكام للشرق والغرب والولاء لهم يدخل في باب الكفر ، كما أن الولاء والحب للنصارى واليهود

والعداء والحرب للمسلمين وتبديل الحكام لشرع الله كل ذلك يدخل فى باب عدم الإخلاص لله ورسوله .

إن صور عدم الإخلاص تتجلى اليوم فى مناظر شتى ، لعل أهمها من وجهة نظر الميثاق خلع لقب الخليفة والحاكم بأمر الله على الحكم بغير شرع الله ، تلك التى ننمظهر فى صور الخروج عن شرع الله ، مثل تلهور ما يسمى بالعلمانية والطرق الصوفية . إن كل ذلك يدخل فيما يسمى بالضلالات والبدع . ولما كانت هذه الجماعة تبرا إلى الله من كل بدعة تخالف عقيدة السلف الصالح ، فإن عقيدتهم نتلخص فيما يلى :

١- الإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان وعمل بالأركان ، وهو يزيد وينقص : يقل بالمعصية ، ويزيد بالطاعة .

٢- إن الله هو المستحق بالعبودية والخوف والرجاء والذكر والدعاء والحب والاستعانة والتفرغ والخضوع والإثابة .

٣- لا نتبرك بشجر ولا طير ولا حذر ولا نتوسل إلى الله تعالى إلا باسم من أسمائه أو صفة من صفاته أو بعمل صالح عملنا أو بدعاء رجل صالح حى ولا نطوق بطير ولا نذبح لحجر ولا ولى ولا ننذر لأحد من الخلق ، ومن فعل شيئا من ذلك فقد أتى فعلا من أفعال الشرك .

٤- لا نرضى بغير الله حكما ومشرا ، كما لا نر بغيره ربا ، فمن خلق يملك ، ومن ملك يحكم وينهى ويأمر ويقضى ويشرع ؛ فهو عتيق بما يصلح .

إن العقيدة - وفق ما جاء به ميثاق العمل الإسلامى - تجعل الالتزام به من متطلبات الإيمان وعلامات صدقه ، أى أن العقيدة هنا هى رد كل شئ إلى الله انطلاقا من قول الله تعالى : (فإن تنازعتم فى شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، ذلك خير وأحسن تأويلا) (١٤) . نفهم من ذلك أن ميثاق العمل الإسلامى ضد كل ما هو أرضى وكل ما يأتى من بشر ، وهم فى ذلك يرون أن ثمة فارقا كبيرا بين ما يأتى من الله ورسوله وبين أى منهج أو نظرية أرضية . إن هذا الأمر من وجهة نظرهم هو الذى يخرج المسلمين من ضيق الدنيا إلى سعة الآخرة وعظمتها .

(ج) فهم الجماعة الإسلامية :-

إن الفهم من خلال ميثاق العمل الإسلامى يتحدد بالأساس فى ضرورة فهم الإسلام بشموله ، كما فهمه علماء الأمة النفاة المتبعون لسنة النبى صلى الله عليه وسلم وسنة خلفائه الراشدين رضى الله عنهم ، ووفقا لهذا التعريف يرسم الخط الكفرى (الميثاق) للجماعة الإسلامية الفهم وفق الأمور التالية :

١- إن مفهوم الإسلام وفهمه تغير تغيرا شديدا ، فقد أضحي وكأنه قطعة صلصال تدور بين الأيدي ، وكلما تلقفها يد سارعت بتغيير شكلها وصيغتها .

٢- لقد صار من الطبيعى أن تسمع عن "مسلم اشتراكى" وآخر رأسمالى تقدمى وليبرالى وعلمائى وآخر لا تروقه بعض الأحكام التى جاء بها الإسلام ، وضاعت صيغة الإسلام التى أرادها الله لهذا الدين . هذا ، وقد عاد الإسلام غريبا .

٣- لقد امتدت أيدي الأعداء مشوهة لهذا الدين فى عقول المسلمين مزعزة لثقفتهم به هادفة من وراء ذلك إلى صرف المسلمين عن دينهم وتضليلهم .

٤- إن الإسلام هو الاستسلام والخضوع والافتقار طوعا لله رب العلمين باتباع ما جاء به النبى صلى الله عليه وسلم من أوامر أو نواه وحدود وقواعد تنظم حياة الناس وتنظم كل ما يلزم للبشر فى كل مكان مما يكفل لهم تحقيق خيرى الدنيا والآخرة .

٥- إن فهم الدين لابد أن ينطلق من أن الإسلام ينظم دخل منهجه كل ما تحتاجه البشرية باعتبار أنه دين شامل كامل ، وأنه بنيان متماسك ومتناسق مختلف عن كل ما هو أرضى .

لهذه الأسباب وذلك الفهم ، فهم يرون ضرورة دعوة الإسلام لكل الناس : للكافر كى يسلم ، والعاصى كى يتوب ، الأمر الذى يجعلهم ينطلقون من الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإلى الجهاد حتى تزول دولة الشرك (١٢)

وتقوم خلافتهم التى تحكم بشرع الله وبسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتأسسها على الطريق السابق . فإين ميثاق العمل الإسلامى أو

أيدولوجية الجماعة الإسلامية ترى أنه نتيجة لبعد دولة الشرك عن حدود الله والعمل بما هو أرضى ، فاتهم يديرون معركتهم مع "الجاهلية" ، وأن هذه المعركة لن يكتب لها النصر إلا باتباع السلف الصالح ، ذلك الاتباع الذى يعد صمام الأمان من الزيف والضلال^(١٦) .

(د) هدف الجماعة الإسلامية :-

إن هدف الجماعة الإسلامية يتحدد بالأماس فيما أمر به الشارع سبحانه وتعالى : (إن أقيموا الدين)^(١٧) ، ذلك الهدف الذى يتمثل فى إقامة الدين كله فوق كل شبر من الأرض ، وفى كل مجتمع . إن دعوتهم ليس لها حدود أو أوطان كما أن إقامة الدين من خلال هذه الجماعة يتمثل فى تحقيق أمرين : الأول هو : تعبيد الناس لربهم ، أما الآخر : فيكون بإقامة خلافة على نهج النبوة .

إن إقامة الدين من خلال هذه الدعوة يأتي بحسبان الخلق عبيدا لله ، وأن الأرض ملك لله تعالى ، لذا فإن الناس مطالبون بالدخول فى دين الله ، ومن ثم وجب القضاء على النظام الحاكم المهيمن الذى لا يعمل بدين الله ، والذى هو بالتالى غير إسلامى ويتحاكم بغير الدين .

إن هذه الأنظمة والحكومات ما هى إلا أنظمة كافرة وجاهلية وساقطة الشرعية ، لذا وجب أن تقوم خلافتنا لتخليص البشرية من صور الظلم والفقر . والواقع ، أن آليات هذه الجماعة تتمثل فى ثلاث صور رئيسية : الدعوة ، والحسبة ، والجهاد^(١٨) .

(هـ) طريق الجماعة الإسلامية :-

يرسم ميثاق العمل الإسلامى طريق الجماعة الإسلامية ، فيرى أن فهم الإسلام بشموله ، يعد المقدمة الضرورية للعمل بشمول دون انتقاص ، إذ أن فهم الإسلام فهما خاطئا سوف يؤدى حتما فى طور العمل إلى حركة قاصرة تجعل من الإسلام حركة متعديّة تخرج عن الحدود وتعضى وفق الهوى وتخوض غمار مجالات لم يشرعها الله . وفى معرض الحديث عن الطريق الذى يجب على الحركة الإسلامية أن تسلكه للتعامل مع الواقع حولها تقول "... إننا من خلال سعيينا للإسلام سنجد أن هناك من يتفق معنا عقيدة

وفهما وغاية وهدفا ، فمسارع لنمد يدنا لنعمل سويا فى جماعة واحدة ، وسنجد أيضا من يترك المعروف أو يأتى بالمنكر فطينا رده إلى الصواب أو ردعه عن غيه .. سنواجه المعاندين بشئى صنوفهم وعلى اختلاف غاياتهم ومذاهبهم وسيكون الجهاد هو سبيلنا معهم" (١١) .

والمتمائل للطرق والوسائل التى تطرحها الجماعة الإسلامية كصبيح للتعامل مع الواقع بكل متطلباته وتحدياته فى كل زمان ومكان - سيجدها كما سبق وأن أشرنا تتمحور حول ثلاث فرائض هى : الدعوة ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والجهاد ، وأن هذه الوسائل أو الغايات لا يمكن أن تتم إلا من خلال "الجماعة" ، تلك التى يقصد بها العمل الجماعى المنضبط شرعا والمنظم حركة .

إن طرح الجماعة الإسلامية للأساليب السابقة (الدعوة والحسبة والجهاد) كطرق للتعامل مع الواقع وكآليات لتغييره ، تعنى بداية أنها ترفض ما سوى ذلك من أساليب ما أنزل الله بها من سلطان ، وترفض ما عدا ذلك من طرق مبتدعة لم يأت بها الإسلام ولم يأذن بها الله ، إنهم يرفضون كل الوسائل الأخرى التى تأتى بها الأنظمة الحاكمة ، أو على حد تعبيرهم : التى من صنع الجاهلية ، كإدوات فى العمل وكآليات للتغيير سواء من خلال مؤسساتها أو من خلال تنظيماتها وهم فى ذلك يذهبون : ".... لا يصح أن نقتبس طرقا وأساليب من صنع الجاهلية ومن وحى منهجها للتعامل بها وندعى أننا ساعون لنصرة ديننا وماضون لتحقيق أهدافنا ، بل إننا نساعد الجاهلية فى سعيها للوصول إلى غايتها وتحقيق أهدافها .." (١٢) .

إن الوسيلة فى الإسلام ليست شيئا مبتكرا أو خارجا عن شريعته ؛ فهى من صميم منهجه ، كما أنها فى الوقت ذاته ليست أمرا قانونيا يمكن استبداله أو الاستغناء عنه . إن أية وسيلة أو منهج يأتى من قبل البشر مرفوض ، لأنه ينافى بين العقيدة الإسلامية الحقيقية وبين الناس ، لذا هو نوع من العمالة ، ومظهر من مظاهر الموالاة للجاهلية .

إن البشرية اليوم بكل مجتمعاتها ونظرياتها ونظمها ومنهجها ، ما هى إلا نتاج دعاوى باطلة وأديان جاهلية ظلت تبث دعوتها حتى صار الأمر لما صار عليه اليوم ، لذا فإن مهمتهم تتلخص فى تعبيد الناس لربهم ، وحتى يتم ذلك ، لابد أن يدفعوا الثمن ، يدفعوا كل ما هو غال من أجل رضى الله

ورسوله : أى أن الجهاد حتمية مفروضة عليهم ، حتمية يفرضها الشرع وتمليها طبيعة الدين ، حتمية تنفعها طبيعة الجاهلية القائمة . ويوضح ميثاق العمل الإسلامى ، أن الجهاد فى سبيل الله سوف يخرج الإسلام من النلة إلى العزة ، وأن هناك مجموعة من الأسباب تطرح قضية الجهاد بقوة فى هذه الأيام ، وهذه الأسباب هى :

١- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب خلع الحاكم الكافر :
أليس حكام بلادنا قد كفروا باستبدال الشرع وبحكم الخالق بشرع جاهلى ؟
أليس الجهاد واجبا اليوم لخلع هؤلاء الحكام ؟

٢- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب قتال أية طائفة ذات شوكة تمتنع عن شريعة الله : أليست الطوائف المهيمنة على بلادنا ممتنعة عن أكثر شرائع الإسلام ؟ أليس الجهاد واجبا اليوم لإجبار هذه الطوائف على التزام ما امتنعت عنه من شرائع الله ؟

٣- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب تنصيب خليفة للمؤمنين :
أليست الخلافة غائبة عنا اليوم ؟ ألم يسقطها أعداؤنا بالسيف والقهْر ؟ أليس الجهاد هو طريق عودتها ؟

٤- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب الدفاع عن ديار الإسلام واسترداد ما استولى عليه الكفار منها : أليس الجهاد واجبا لاسترداد فلسطين والأندلس وبلدان البلقان والجمهوريات الإسلامية السوفيتية وغيرها ؟

٥- يمليه علينا الإجماع المنعقد على وجوب تخليص أسرى المسلمين : أليست للسجون والمعتقلات فى كل بقاع الأرض تعج بالآلوف من أهل الإسلام ؟ أليس الجهاد واجبا لإتقاذهم ؟^(١١) .

لكل ما سبق ، يرى ميثاق العمل الإسلامى أنهم مأمورون بالقتال لتخليص ما نحياه اليوم من ذلة ومهانة ، ولإنهاء مرحلة ما يسمى "بالاستضعاف" . إن الجهاد حتمية "غلبتها" طبيعة هذا الدين وطبيعة الجاهلية . إنهم يرون أن حتمية الجهاد لا يمكن أن تتم إلا من خلال الجماعة والعمل الجماعى ، الذى هو فى نظرهم ترجمة واحدة ووحيدة لأمر الله ورسوله ، ألا وهو : الوحدة والاعتصام . إن المدقق فى فريضة الجهاد التى تسمى إليها الجماعة الإسلامية بقوة يستطيع أن يستدل فيها على أنها تسعى لإقامة

الدين في الدنيا ، الذى هو فى الوقت ذاته بمثابة مواجهة شاملة مع الجاهلية (الأنظمة الحاكمة القائمة) للكفرة .

(و) زاد الجماعة الإسلامية :-

الزاد لدى الجماعة الإسلامية هو تقوى الله ، لأن التقوى هى مفتاح الخلاص من كل ما نحياه من ضعف وتخلف وهوان . إن هذه التقوى لن تدب فى النفوس طالما نبتعد عن عقيدة السلف الصالح ، لذا من الواجب أن نتعلم هذه العقيدة وأن نتأدب بها . إن تقوى الله لدى هذه الجماعة هى العلم ، بل كل العلم ، لأنها ينحصر فيها العلم بالله والعلم بأمر الله ، والواقع أن تقوى الله لن تتم إلا من خلال التحلى بالصبر الذى هو بالضرورة صبر على البلاء والمعن وشكر الله على كل ما يصاب به الإنسان .

(ز) ولاء الجماعة الإسلامية وعداؤها :-

يتحدد ولاء الجماعة الإسلامية فى الولاء لله ولرسوله المبلغ عنه رسالته ، أما عداؤه للظالمين . إنهم يحددون بذلك موقفهم مع حزب الله وضد حزب الشيطان ، أى أنهم ضد الكافرين ومع المؤمنين .

(ح) اجتماع الجماعة الإسلامية :-

إن أهداف الجماعة الإسلامية يستحيل تحقيقها بغير عمل جماعى منضبط شرعا ومنضبط حركة . إن الحركة الإسلامية لن تستطيع القيام بأهدافها دون تبنى أسلوب العمل للجماعى ؛ فالاجتماع ضرورة من ضرورات الحركة الإسلامية لتحقيق القوة وأسبابها ، ولكن فى الوقت نفسه لا تقبل الجماعة الإسلامية أن يكون العمل الجماعى بغير زاد أو أن يكون العمل الإسلامى مثل العمل الحزبى يخوضه الناس بغير خلق .

إن اجتماع الجماعة الإسلامية لابد أن يتحقق فيه شروطه الصحيحة ، تلك التى تتمحور حول التسليح بالزاد حتى لا يحدث وجود ميوعة فكرية وضياح للحق . إن الزاد ، الذى يتحدث عنه ميثاق العمل الإسلامى ، يتلخص فى الاعتصام بالكتاب والسنة اعتقادا وعملا . إن اجتماع الجماعة الإسلامية من خلال الزاد سوف يوسع هذه الجماعة ويفرز الخوارج عنها ، ومن ثم سوف يؤدى إلى تحصيل القوة وأسبابها ^(١٧) .

موقف الجماعة الإسلامية من بعض القضايا وفقا لخطابهم السياسي (*) :- أولا : موقفهم من الديمقراطية :-

الديمقراطية تحمل فى طياتها مفالقات جوهرية وعميقة للمنهج الإسلامى بما يجعلها فى تناقض صارخ مع الإسلام ، ويتضح ذلك من الاستعراض السريع لكل مبادئ الديمقراطية كالآتى :

١- الديمقراطية تجعل الشعب هو صاحب السيادة ، أى أنه صاحب السلطة المطلقة ، هذا ما لا يقره مسلم أبداً ، وذلك لأن المسلمين جميعهم طائفيهم وعاصيهم لا يسلمون أن تكون السيادة لأحد من دون الله .

٢- إن الديمقراطية تجعل الشعب مصدرا للسلطات التشريعية والتفنيذية والقضائية ، أما وجود سلطة تشريعية بشرية تشرع ما لم يأذن به الله وفق هواها وما تراه عن طريق برلمان أو غيره ، فهذه جاهلية ، إذ أن حق التشريع غير ممنوح لأحد من الخلق لأنه خالص حق الله تعالى . والديمقراطية تخالف الإسلام عندما تمنح الشعب حقاً مطلقاً فى توليه من يشاء وعزله وفق الهوى والمزاج ودونما التقات للقواعد التى أرساها الإسلام للتولية والعزل ، ودون الالتزام بالشروط التى وضعتها الشريعة الغراء لكل من يولى على ولاية من الولايات .

٣- أما الحريات فالديمقراطية تطلقها دون قيد أو شرط ، ولكل المواطنين ، ليستوى فى ذلك الحق والباطل والطيب والخبيث والصواب والخطأ والإيمان والكفر ، إذ أنها لا تعرف حقاً من باطل ولا تفر دينا أيا كان هذا الدين ، ومن ثم فالحرية ممنوحة لكل الناس من شاء أن يعتقد أى عقيدة فله ما يريد ، ومن شاء أن يرتد عن الإسلام فليفعل دون عقاب أو حتى عتاب ضاربين عرض الحائط بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم " ومن بدل دينه فقد كفر " .

٤- والديمقراطية ترسى قاعدة تعدد الأحزاب ، وتلك القاعدة هى الأخرى تختلف مع الإسلام اختلافاً جذرياً ، ذلك أن تعدد الأحزاب لا ينشأ إلا عن تعدد الأيديولوجيات فى المجتمع ؛ فحتاج كل منها إلى التعبير عن نفسها، والدعوة لفكرها ، وجمع الأنصار للاعتماد عليهم فى السعى نحو كرسى الحكم ، بينما الحكم فى دولة إسلامية لا تنتزع "أيديولوجيات" مختلفة

لسبب بسيط هو : أن الحكم وسلطته لا تكون إلا في أيدي المسلمين الذين ليست لهم إلا عقيدة واحدة ودين واحد ، ومن ثم فلا خلافت "أيديولوجية" بينهم كذلك القائمة في المجتمعات الديمقراطية ، وبناء عليه فليس هناك في المجتمع المسلم إلا حزبان "حزب الله المأمور بإقامته ، وحزب الشيطان" ، وفيما ممتنع .

٥- وتتحدى الديمقراطية بالمساواة بين جميع المواطنين ، فتجعل المواطنة هي أساس التسوية بينهم بغض النظر عن الدين والنقي ، ويأبى الإسلام ذلك : يأبى التسوية بين المسلم والكافر (أفجعل المسلمين كالمجرمين * ما لكم كيف تحكمون) (١٢٢) .

يأبى تسوية العالم بالجاهل (قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) (١٢١) ، يأبى تسوية المطيع بالعاصي .. (أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يسترون) (١٢٥) .

ثانيا : موقف الاتجاه الجهادي من تطبيق الشريعة الإسلامية :-

تذهب الجماعة الإسلامية إلى أن الله حذر رسوله من فتنته وصرفه عن بعض ما أنزل الله إليه . وهذا يدل على وجوب الاستمسك بكل ما أنزل الله وتعميم ترك أي جزء منه ولو كان حكماً واحداً ، وبذلك يفلق القرآن الباب في وجه فتنة من أخطر الفتن التي تعترض مسيرة هذا الدين ، تعنى : فتنة التبعض والتجريب ، والعمل ببعض الحق وترك بعضه .

ثم نقول للمنادين بالتدرج : هل ما ستقدمونه على شرع الله خير من حكم الله ؟! إن قالوا : نعم خير من حكم الله ، كفروا بإجماع المسلمين ، وإن قالوا : بل حكم الله خير منهم ، قلنا : فلم تستبدلون الذي هو خير بالذي هو أدنى ؟! فإن قالوا : ريثما تتم تهينة المجتمع .. قلنا : أنتم أعلم أم الله ؟! أنتم أحكم أم الله ؟! .. إن قالوا : نحن أعلم أو أحكم كفروا ، وإن قالوا الله أعلم وأحكم .. قلنا : ألم تسمعوا قوله تعالى (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) فلماذا تقدمون شرع من لا يعلم ولا يفقه ولا يعدل على شرع العليم الحكيم الخبير ، ونحن نقول بما قاله ابن كثير : "من ترك شرع الله المحكم المنزل على خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من شرائع كفر بإجماع المسلمين.." ، ولا يفلق عن هذا الكافر قوله بأنه قد استجدت أحوال وظروف

تقتضى الخروج عن شرع الله وتحكم غيره ولو فى أقل القليل ، بل إنه يجمع إلى كفره بترك التحاكم لشرع الله كفرا آخر بطعنه فى دين الله وشركه أن يصلح لهذا الزمان ، وظنه أن الله تعالى لم يكن يعلم ما سوف يستجد من أحوال فى أيامنا هذه ، ولذا جاء شرعه غير قادر على مواكبته ، وهذا من أعظم الكفر والزندقة تعالى الله عما يصفون . والإسلام لم يكتف بتهديد وتوعد الذين لا يلتزمون بكل شرائعه بعذاب الآخرة فقط ، بل أمر المؤمنين بمقاتلة كل طائفة لا تلتزم بشرائع الإسلام فتمتنع عن بعضها ، قال تعالى (وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) . ثم يسرد للتكليل على ذلك آراء الطبرى وابن تيمية والإمام مالك ، ثم يقول بعد ذلك : فهنا إجماع العلماء على قتال كل طائفة متمتعة عن شريعة واحدة من شرائع الإسلام طالما أن المسلمين لم يتمكنوا من إلزامها بجميع شرائع الإسلام بغير قتال . وأليس القائلون بالتدرج - الخضوع تحت هذا الحكم ؟! (٢١) .

ثالثا : موقف الجماعات الإسلامية العنيفة من الأقباط :

(أ) إن هناك فارقا واضحا بين معاملة من يحمل العداء للمسلمين ويظاهر عليهم وبين من لا يعاديهم فى الدين ولا يظاهر عليهم ، فالذى يحمل العداء يجيز لنا الشارع الحكيم أن نبره ونحسن إليه فى غير الموالاة والنصرة ، أما ذلك المعادى فى الدين ينبغى أن يعامل عداء بعداء وحربا بحرب .

(ب) إن الشارع الحكيم قد ميز فى المعاملة حتى بين أولئك الذين لم يحاربونا فى الدين ولم يظاهروا علينا ، فميز أهل الذمة عن غيرهم ممن لا ذمة لهم . وجعل لأهل الذمة فى المجتمع المسلم حماية وبراً وحقوقاً مترتبة على ذمتهم هذه لم يجعلها لغيرهم ممن لا ذمة لهم من المظاهر والمعاملات ما يشعرهم ببشاعة ما هم عليه من كفر وبقرهم من الإسلام وبغريهم بالانضواء تحت لوائه ، وهم ينالون تلك الحماية والبر نظير ما يدفعونه من جزية عن يد وهم صاغرون وبعد التزامهم بالضمانات والمظاهر السابق الإشارة إليها .

هؤلاء الذميون يختلفون بالطبع عن شنوده وأمثاله ممن ظهرت مناواتهم للمسلمين ، فإن ذمتهم ومن شاكله تكون منقصة بمظاهرتهم هذه

وحريهم - إن كانت ثمة أزمة أصلاً مسابقة لهم - إذ أن المظاهرة على المسلمين والاستعانة بالكفار في غير بلاد المسلمين على مسلمي بلادهم وإعداد العدة لحرب المسلمين بجميع السلاح وتكريب الشباب تنقص الزمة بلا منازع ، ومعاملة من لا زمة له ومن انتقصت زمته لا ود فيها ولا مناصرة ولا تأييد .

(ج) إن المولى عز وجل قد حظر موالة الكافرين ونصرتهم ، فقال : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء ، بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم) .. وخص الذين يعادون الإسلام والمسلمين للدين بنهي وزجر آخر فقال : (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوى وعدوكم أولياء تلقون إليهم بالمودة) .

(د) إن علماء المسلمين قد أنكروا أنواعاً من المودة مع أهل الكتاب المسلمين من أهل الزمة أشد انكاراً ، وذكروا كيف أن الشارع الحكيم قد نهى عنها واعتبرها من الموالة المرفوضة الطاعة في عقيدة فاعلها ، ومن هذه الصور : تهنة أهل الكتاب بأعيادهم التي هي من صميم عقائدهم المخالفة للإسلام كعيد القيامة والميلاد وغيرها .. ، حيث إن الأئمة من أهل العلم اتفقوا على تحريمها لما في ذلك من إعلاء لشعائر الكفر وإظهار لدعوتهم ، فضلاً عما تحمله من إقرار للمعاني الكفرية التي يحملها العيد موضوع التهنة مثل إثبات الموت والقيامة للمسيح عليه السلام .

(هـ) سبق أن أشرنا إلى أن الشارع الحكيم قد أوجب لأهل الزمة معاملة ومظاهر في المجتمع المسلم من شأنها أن تشعرهم بحقارة ما هم عليه من كفر ويرغبهم في الدخول في الإسلام .

أما هذه المعاملة القائمة على إزالة الحواجز بين ما هو من الدين وغيره ، فمن شأنها أن تصحح لهم عقيدتهم وتشعرهم بعدم وجود فوارق بين دينهم وغيره ، بل من شأنها أن تعزيمهم بالانتقاص من الإسلام والمسلمين .

(و) إن لهذا الأسلوب خطورته في تربية الشباب المسلم بما يطرحه من تميع للقضايا العقيدية والاستهانة بقضية الموالة ، هذه الطريقة من شأنها أن تحدث اختلالاً غير شعوري في باطن الشباب في مسائل الموالة والحب في الله الذين جعلهما الشارع معياراً للإيمان .

**موقف التنظيمات الرئيسية في مصر من بعض القضايا
ومدى الاختلاف بينهم***

اسم القضية اسم التنظيم	تنظيم التحكم في مصر	المجتمع	تعمل تسييس في الأحزاب والنقابات وغيرها	الجهاد
١- الإخوان المسلمون	مسلم	مسلم	مشروع	غير وارد
٢- التكفير والهجرة	كافر	كافر	مرفوض	غير وارد الآن
٣- الجهاد	كافر	جاهلي	مرفوض	فرض عين
٤- الجماعة الإسلامية	مسلم وغير موقفه الآن	مسلم وغير موقفه وأصبح المجتمع جاهلي	وارد وغير موقفه وأصبح مرفوضا	وارد لديهم وأصبح فرض عين
٥- الفطحيون	كافر	جاهلي	غير مشروع	وارد نظريا
٦- السلفيون	مسلم	مسلم	مشروع	وارد نظريا

* المصدر : رفعت سيد أحمد مرجع سابق ، ص ١٢٦ . وهناك بعد التعديلات خاصة لدى الجماعة الإسلامية من إعداد الباحث

(٣) الرد على الخطاب الجهادي العنيف : الأزهر ودار الافتاء

في هذا الجزء ندرس مضمون الرد على الخطاب الجهادي في مصر على يد مفتي جمهورية مصر العربية آنذاك وشيخ الأزهر الآن - جاد الحق على جاد الحق (وعلى وجه التحديد على كتاب : الفريضة الغائبة لمحمد عبدالسلام فرج ، ومنه نفهم بقية الردود على معظم الأفكار الأخرى للجهاد والجماعة الإسلامية عموما) * ، وهذا ملخص التقرير :

تمهيد : تعريفات ومفاهيم :

(أ) لابد من العودة إلى اللغة العربية وأصولها لمعرفة معاني القرآن واستعمالاته في الحقيقة والمجاز وغيرهما وفقا لأساليب العرب ، فالقرآن نزل بلسان عربي مبين على رسول عربي لا يعرف غير لغة العرب .

(ب) الإيمان وحقيقته : فالإيمان هو في لغة العرب يعنى التصديق مطلقا ، وقول النبي (ص) في تعريف الإيمان (أن تؤمن بالله وملأكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والقدر خيره وشره) ومعناه التصديق القلبي بكل ذلك وبغيره مما وجب الإيمان به . وهو عقيدة تملأ النفس بمعرفة الله وطاعته في دينه .

(ج) الإسلام وحقيقته : الإسلام يعنى الدخول في دين الإسلام . وهو يعنى العمل بالقيام بفرائض الله من النطق بالشهادتين وأداء الفروض والانتها عما حرم الله سبحانه ورسوله الكريم ، فالإيمان إذن تصديق قلبي ، فمن أنكر وجحد شيئا مما أوجب الإيمان به فهو كافر . أما الإسلام فهو القول والفعل ، عمل الجوارح ونطق اللسان ، وهما متلازمان لأن الإسلام مظهر الإيمان .

(د) متى يكون الإنسان مسلما ؟ : النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه وإن كانت الأعمال مصداقة للإيمان ومظهرا عمليا له ، لكن المسلم إذا ارتكب ذنبا من الذنوب بأن خالف نصا في كتاب الله أو في سنة رسول الله (ص) لا يخرج بذلك عن الإسلام ما دام يعتقد صدق النص ويؤمن بلزوم الامتثال له ، وفقط يكون عاصيا وأثما لمخالفته في العمل أو الترك .

(هـ) ما هو الكفر ؟ : في اللغة ، كفر الثني أى ستره وغطاه . الكفر شرعا أن يجحد الإيمان شيئا مما أوجب لله الإيمان به ، بعد إيلاغه إليه وقيام الحجة عليه وهو على أربعة أنحاء : كفر ، إنكار ، بآن لا يعرف الله ولا يعترف به ، وكفر جحود ، وكفر معاندة ، وكفر نفاق ، ومن لقي ربه بأى شئ من هذا الكفر لم يغفر له (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) . وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان والإسلام والكفر مستفادا من نصوص القرآن والسنة كان المسلم الذى ارتكب ذنبا وهو يطمأن أنه منسوب عاصيا لله سبحانه وتعالى معرضا لعقابه وغضبه ، ولكنه لم يخرج بما ارتكب من رتبة الإيمان

وحقيقته ولم يزد عند وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه . وأيا كانت هذه الذنوب التي يقرها المسلم خطأ وخطيئة ، كبائر أو صغائر لا يخرج بها عن الإسلام ولا من عدد المؤمنين ... من هذه النصوص ترى أنه لا يحل تكفير مسلم بذنوب اقترقه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض أو فعل محرم منهى عنه ، وأن من يكفر مسلماً أو يصفه بالفسوق يرتد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف .

من له الحكم بالكفر أو الفسق ؟

إن من يتولى الفصل (فى هذا الأمر) وبيان الحكم هم العلماء بالكتاب والسنة ، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو الفسق على مسلم ، وهو لا يعلم ما هو الكفر ولا ما يعتبر به المسلم مرتداً كافراً بالإسلام أو غاصباً مفارقاً لأوامر الإسلام . إن الإسلام عقيدة وشرعة له علماء الذين تخصصوا فى علومه بتنفيذ لأمر الله ورسوله ، فالتكين للمسلمين جميعاً .. ولكن الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به وهم العلماء ، قضاء من الله ورسوله .

أولاً : الجهاد :-

فى اللغة : أصله المشقة . ويقال : جاهدت جهادا ، أى : بلغت المشقة ، وفى الشرع : جهاد فى الحرب ، وجهاد فى الملم ، فالأول هو : مجاهدة المشركين بشروطه ، والآخر هو جهاد النفس والشيطان . وفى الحديث (رجعنا من الجهاد الأصفر إلى الجهاد الأكبر ، ألا وهو : جهاد النفس) وللحديث رواية أخرى ، وليس من الأحاديث الموضوعة .

هل الجهاد فرض عين على كل مسلم ؟

قال أهل العلم بالدين وأحكامه أن الجهاد بالقتال كان فرضاً فى عهد النبى (ص) على من دعاه الرسول من المسلمين للخروج للقتال ، وأما بعده فهو فرض كفاية إذا دعت الحاجة ، (وبالتالى) يكون فرض على كل مسلم ومسلمة فى كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين ، ويكون بالقتال وبالمال واللسان ، وجهاد النفس هو فرض عين على كل مسلم ومسلمة دائماً وفى أى وقت .

ثانيا : الحكم بما أنزل الله بهذا البيان يكون مجرد ترك بعض أوامر الله ، أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها، يكون هذا إنما وفسقا ولا يكون كفرا ما دام مجرد ترك أو فعل دون جحود أو استباحة .

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا يستند إلى نص في القرآن والسنة ، وإنما نصوصها تسبغ عليه إثم هذه المخالفة ولا تخرجه بها عن الإسلام ، ولعل فيما قاله رسول الله وأوردناه فيما سبق من قول (ثلاث من أصل الإيمان : الكف عن قال لا إله إلا الله .. لا نكفركه بنصب ولا نخرجه من الإسلام بعمل ..) لعل في هذا الرد القاطع على دعوى تكفير المسلم الذى لم يجحد شيئا من أصول الإسلام وشريعته .

ثالثا : بلاءنا دار إسلام :-

جاء فى ص ٧ (من كتاب الفريضة الغاتبة) أن أحكام الكفر تعلق ببلادنا ، وإن كان أكثر أهلها مسلمين ، وهذا قول مناقض للواقع : فهذه الصلاة تؤدى ، وهذه المساجد مفتوحة ، وتبنى ، وهذه الزكاة يؤديها المسلمون ويحجون بيت الله ، وحكم الإسلام ماض فى الدولة ، إلا فى بعض الأمور كالحدود والتعامل فى الربا وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية ، وهذا لا يخرج الأمة والدولة عن أنها دولة مسلمة وشعب مسلم ، لأننا حكاما ومحكومين نؤمن بتحريم الربا والزنا والمرفقة وغير هذا ، ونعتقد صادقين أن حكم الله خير وهو الأحق بالاتباع ، فلم نعتقد حل الربا وإن تعاملنا به ولم نعتقد حل الزنا والمرفقة وغير هذا من الكبائر وإن وقع كل ذلك بيننا ، بل كنا - محكومين وحاكمين - نبتغى حكم الله وشرعه ، ونعمل به فى حدود استطاعتنا .

رابعا : ما السبيل إلى تطبيق أحكام الله غير المنفذة ؟ وهل يبيح ذلك قتل الحاكم والخروج عليه ؟ :-

.. إن الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله ما دام مقيما على الإسلام ويعمل به حتى ولو بإقامة الصلاة فقط ، وإن على المسلمين إذا

خالف الحاكم الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة ، فإذا لم يَعم الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تاما ، فليست له طاعة فيما أمر من معصية أو منكر ، ومعنى هذا أن الحكم بما أنزل الله لا يقتصر على الحاكم فى دولته ، بل يشمل كل أفراد المسلمين رجالا ونساء ، عليهم الالتزام بأمر الله فيما افترض من طاعات والانتهاء عما نهى من منكرات .

خامسا : آية السيف :-

وقد عنى الكتيب (الفريضة الغائبة) بآية السيف ، فى قول الله تعالى فى سورة التوبة " فإذا انسלخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم واقعدوا لهم كل مرصد ، فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فخلوا سبيلهم ، إن الله غفور رحيم" .. ونقل الكتاب أن هذه الآية نسخت مائة وأربع عشرة آية فى ثمان وأربعين سورة ، فهى ناسخة لكل آية فى القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء ، هذه الآية الكريمة كما هو منطوقها واردة فى مشركى العرب الذين لا عهد لهم حيث نبذت عهودهم وضرب الله لهم موعد الأربعة أشهر الحرم . وقد فرق القرآن فى المعاملة بين مشركى العرب فى هذه الآية والمشركين وأهل الكتاب من الأمم الأخرى . والأمر بقتال مشركى العرب فى هذه الآية وما قبلها مبنى على كونهم اللادينين بقتال المسلمين والناكثين لعهودهم .. والصواب أن لا نسخ وأن كل آية فى موضعها ، كما أن الأصل أن الأعمال مقدم على الإهمال . فالآية موجهة إلى المشركين الكافرين بأصول الدين ، وغير موجهة فى الأمر بقتال المسلمين ، فالاستدلال بها على أنها أمر بقتال المشركين وغيرهم فى غير موضعه ، بل يناقض لفظها .

سادسا : السلاجقة والتتار :-

هم أولئك الوثنيون الزاحفون من الشرق ، أخضعوا بلاد ما وراء النهر ، وتقدموا إلى العراق ، وظلوا يزحفون حتى وقعت فى أيديهم أكثر الأراضى الإسلامية ، ثم من بعدهم المغول التتار المتوحشون الوثنيون الذين سفكوا دماء المسلمين بالقدر الذى لم يفعله أحد من قبلهم .. هؤلاء هم الذين حاربهم ابن تيمية وأفتى فى شأنهم فتاويه التى ولغ فيها هذا الكتيب (الفريضة

الغانية) اختصارا وإبتسارا واستدلالا به في غير موضعها .. هذا الكتيب إنما يروج ما قال به المستشرقون من أن انتشار الإسلام جاء بالسيف .

سلاما : فتاوى ابن تيمية التي نقل منها الكتيب :-

نقدم القول بأن لا وجه للمقارنة بين حكام المسلمين وبين التتار ، لكن هذا الكتيب قد أشار إلى فتوى لابن تيمية في المسألة (٥١٦) من فتاويه في باب الجهاد . وبمطالعة هذه الفتوى نرى أنها قد أوضحت حال التتار وأنهم وإن نطق بعضهم بكلمة الإسلام ، لكنهم لم يقيموا فروضه ، حيث يقول "وقد شاهدنا عسكر القوم فرأينا جمهورهم لا يصلون ، ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا إماما ، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخرّبوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله . ولم يكن معهم في دولتهم إلا من كان شر الخلق : إما زنديق منافق ، لا يعتقد دين الإسلام في الباطن ، وإما من هو من شر أهل البدع كالرافضة والجهمية والاتحادية ونحوهم ، إلى أن قال وهم يقتلون على ملك جنكيز خان ، .. إلى أن قال وهو ملك كافر ومشرّك من أعظم المشركين كفرا وفسادا وعدوانا من جنس بختنصر وأمثاله .

إن اعتقاد التتار في جنكيز خان كان عظيما ، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله إلخ . هذه العبارات وأمثالها مما جاء في تسييب الفتوى تفصح عن أن ابن تيمية قد وقف على واقع التتار ، وأنهم كفار غير مسلمين وإن نطقوا بكلمة الإسلام تضليلا للمسلمين . أين هؤلاء التتار من جيش مصر الذي عبر وانتصر بهتاف الإسلام ، الله أكبر .. في شهر رمضان ورجاله صانمون مصلون يؤمهم العلماء . وفي كل معسكر مسجد وإمام يذكرهم بالقرآن وبأحكام الدين .

ثامنا : هذا الكتاب لا ينتمى إلى الإسلام وكل ما فيه أفكار سياسية : نرى

هذا واضحا في الكثير من عناوينه :-

(أ) الخلافة والبيعة على القتال :

إن الشورى هي أسس الحكم في الإسلام ، والحاكم في الإسلام وكيل عن الأمة ، لذلك كان من شأنها أن تختار الحكام وتعزلهم وترقيهم في كل

تصرفاتهم ، ويجب أن يكون الحاكم المسلم عادلا قويا في دينه ومقاومته لأهل البغي والعدوان .

ويتفق أهل العلم بالإسلام وأحكامه على أن خليفة المسلمين هو مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها في جميع الأمور . وهو مثل أى فرد فيها ، فهو فرد عادى لا امتياز له ولا منزلة إلا بقدر عمله وعمله . فالإسلام أول من سن بتلك الآيات مبدأ : الأمة مصدر السلطات ، والإجماع منعقد منذ عصر الصحابة على وجوب تعيين حاكم للمسلمين استنادا إلى أحاديث رسول الله (ص) فى هذا الموضوع . ولم تحدد نصوص الإسلام طريقا لاختيار الحاكم ولئى الأمر لأن هذا مما يختلف باختلاف الزمان والأماكن ، ومن ثم كان الاختيار بطريق الانتخاب المباشر أو بغيره من الطرق داخلا فى نطاق الشورى فى الإسلام .

وتسمية خليفة للمسلمين أمر تحكمه عوامل السياسة فى الأمة الإسلامية على امتداد أطرافها أو أقطارها ، وليس من الأمور التى تتعطل من أجلها مصالح الناس . وإقامة الدين بعد أن تفرق المسلمون إلى دول ودويلات ، لكن المهم أن يكون هناك الحاكم المسلم فى كل دولة إسلامية ليقيم أمور الناس وأمور الدين حتى إذا اجتمعت كلمة المسلمين كأمة وصاروا فى دولة ذات كيان سياسى واحد يعرف العصر وأساليبه كما هو فى واقع الدين أمة واحدة مع اختلاف لغاتهم وأوانهم إذا اجتمع الكلمة : حق عليهم أن يكون لهم حكم واحد .

وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة فى كل عصر قائم مقام البيعة التى تردت فى كتب فقهاء الشريعة فى البيعة ، الإدلاء بالرأى والالتزام بالعهد . والقتال فى حد ذاته ليس هدفا - كما تقدم - وكما يقضى القرآن والسنة ، وإنما هو وسيلة لحماية الدين والبلاد ، ولم يكن آنذاك تجنيد إجبارى وجيش نظامى متفرغ لهذه المهنة ، حتى إذا ما جيش عمر بن الخطاب ومن بعده الجيوش ودون الدواوين ، لم يعد هناك مجال للبيعة على القتال خارج صفوف جيش الدولة . ولا كان هؤلاء الذى يتابعون على مثل هذا خارجين على جماعة المسلمين وحل قتالهم والأخذ على أيديهم .

ماذا يعنى لفظ الخليفة وتاريخه فى الإسلام ؟

الخليفة اسم مصدر من استخلف ، والمصدر الاستخلاف . وهذا المعنى دخل فى الاصطلاح الشرعى فى اسم الخليفة ومهمته . فقد اصطلح علماء الشريعة على أن الخليفة نائب فى القيام فى سياسة الأمة وتنفيذ الأحكام ، وقد نوقش هذا اللقب بعد وفاة أبى بكر الصديق رضى الله عنه . ولم يلقب بخليفة رسول الله (ص) أحد بعده من الخلفاء . وإنما أطلق عليهم "أمير المؤمنين" . وهذه الإمارة اصطلاح ليس من رسم الدين ولا من حكمه ، فلنعم الحاكم واليا أو رئيس جمهورية أو غير هذا من الأسماء التى يصطلح عليها ، إذ لا مشاحة فى الاصطلاح .

(ب) الإسلام والعلم :-

وعن ترك العلم بحجة الجهاد : كيف نترك فرض عين من أجل فرض كفاية ؟ كما جاء فى كتيب (الفريضة الغانية) ، والعلم فى الإسلام يتناول كل ما وجد فى الكون ، فضلا عن العلم بالدين عقيدة وشريعة وأدابا وسلوكا . والعلم جهاد ، ففى الحديث الشريف قول الرسول (ص) : "من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع" ، رواه الترمذى عن أنس رضى الله عنه . ولقد ذكر أمام الرسول (ص) رجلا من عالم وعابد ، فقال : (فضل العالم على العابد كفضل على أنلكم) رواه الترمذى عن أبى قتامة . وكما بدأ القرآن فى النزول بكلمة العلم وتفضيله : اقرأ باسم ربك .. كان افتداء الأسارى فى بدر تطعيم أولاد المسلمين القراءة والكتابة ، وهكذا كانت السنة الشريفة مع القرآن نبينا وهداية إلى العلم .. وهكذا كان شأن العلم فى الإسلام .

إن هذه الدعوة الأثيمة إلى التقليل من فضل العلم هى دعوة إلى الأمية والبدائية باسم الإسلام ، وفيها تحريض للشباب بالانصراف وهجر دراستهم فى المدارس والجامعات والامتناع عن استيعاب العلوم : علوم الدين ، وعلوم الدنيا ، وهى الدعوة التى أوى إليها بعض الشباب الذين غرر بهم هؤلاء المفسدون .

نابليون .. والأزهر وعلماءه :-

إن الكتيب يعيب على الأزهر وعلمائه بادعائه أنهم لم يعلموا شيئا حين دخل نابليون وجنوده الأزهر بخيلهم ونعالهم متجاهلا للتاريخ المسطور الأمين في وصف جهاد العلماء وقيادتهم لشعب مصر ومطاردتهم للاستعمار ، منذ عهد نابليون ومن قبله ومن بعده . وهل خرج نابليون وأتباعه منحورين إلا بجهاد الشعب بقيادة الأزهر ؟ وكان هذا هو الجهاد المشروع الذي أفتى به علماء الأزهر وقادوه من الأزهر ومن غير الأزهر ، وليس ذلك الجهاد الذي يستعمل فيه السلاح في غير موضعه أو يجاهد في غير عدو فيقتل المواطنين عدوانا وظلما ويدعى لنفسه حق تكفير المسلمين واستباحة دمايتهم .

(ج) التعامل مع غير المسلمين والاستعانة بهم :-

نقل الكتاب بعض الأحاديث في التني عن الاستعانة بالمشرك والتعامل معه ... ولابد حين نستقي حكما ونستنبطه من القرآن والسنة أن نستوفي في كل النصوص المؤدية إلى الحكم صحيحا بمعرفة أهل الاختصاص والعلم بالأحكام . وإذا رجعنا إلى سنة رسول الله (ص) نجده استعان في هجرته بعبد الله بن أريقط وهو مشرك واتخذة دليلا لرحلة الهجرة .. وقد رافقه حتى وصل إلى المدينة .. ولما دخلت بلاد الفرس والروم في الإسلام ودون عمر بن الخطاب الدواوين ونقل عنهم بعض نظمهم الإدارية استعان على ذلك ببعض خبرائهم وهم على دينهم .

فالأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعا ، المسلم وغير المسلم ، فيما لا يخالف نصا صريحا من كتاب الله وسنة نبيه (ص) ، أو حكما أجمع عليه المسلمون ، والثابت أن الرسول (ص) قبل دعوة يهودي لتناول الطعام في بيته ومعه السيدة عائشة قبل نزول آية الحجاب ، وقد قبل هدية امرأة يهودية وكانت الهدية شاة مسمومة ، ومات رسول الله (ص) ودرعه مرهونة عند يهودي ، وعقد معاهدة مع اليهود بعد هجرته مباشرة وظل على عهده ومعاهدته لهم حتى نقضوها هم ، وجرى تعامل المسلمين في هذا العهد مع غيرهم من المخالفين في الدين في التجارة والزراعة وغيرهما ولم ينزعوا عن جيرانهم ، وهل هناك إباحة للتعامل أكثر من تبادل الطعام بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب وجعل نعمائهم زوجات للرجال من المسلمين .

كل ذلك ما لم يرد نص صريح في القرآن أو السنة يمنع التعامل في شأن ما مع غير المسلمين .

(د) الخدمة في الجيش :-

إن الجيش هو عدة البلاد ، وهو المنوط به حماية أمنها الخارجى والداخلى ، وهو فى الجملة معهود إليه من الشعب بحماية الأرض والعرض . وهو البديل المشروع للبيعة التى كانت تعقد بين أفراد المسلمين وبين رسول الله (ص) للقتال . فقد كان عهده معهم أن يمنعوه (أى يدافعون عنه) مما يمنعون منه أولادهم ونساءهم ، وحتى إذا ما استقرت دولة المسلمين كان لها الجيش المنظم المنقرغ لهذه المهمة . وهذا نوع من الجهاد ، فإن المراقبة فى سبيل الله من الجهاد وحراسة الحدود والثغور من الجهاد فى سبيل الله ، وفى الحديث الشريف (عينان لا تمسهما النار : عين بكت من خشية الله ، وعين باتت تحرس فى سبيل الله) .. رواه الترمذى .

هل هناك وجه للمقارنة بين جيش مصر وجيش التتار ؟

إن المفارقة ظاهرة حتى من تلك النيد التى ساقها كتيب (الفريضة الغائبة) نقلا عن فتاوى ابن تيمية . إذا كيف نقارن بين جيش مصر الذى له فى كل معسكر مسجد وأمام بقيم بهم شعار الإسلام ويصومون رمضان ويطلقون القرآن ويقدمون أنفسهم فداء لاسترداد الأرض وتطهير العرض هاتين فى كل موطن وموقع : الله أكبر وبين التتار الذين وصفهم ابن تيمية (مما سبق وصفه من عدم اتباع شعار الإسلام وتاريخهم المظلم ...) .

تاسعا : أفكار سياسية منحرفة عن الإسلام وخارجة عنه :-

إن مستقى هذا الكتيب ومورده فى جملته أفكار طائفة الخوارج ، وهم جماعة من أتباع على بن أبى طالب رضى الله عنه خرجوا عليه بعد قبوله التحكيم فى الحرب مع معاوية بن أبى سفيان فى شأن الخلافة ، ثم انقسموا إلى نحو عشرين فرقة كل واحدة منها تكفر بالأخريات . وقد سموا بهذا الاسم إما - على حسب زعمهم وأوهامهم - لخروجهم فى سبيل الله ، وإما للخروج على الأمة والجماعة ، وهذا هو واقع التسمية لأنهم فى جملة مذهبهم قد حكموا بالكفر على سيدنا على بن أبى طالب رضى الله عنه وعلى ابنه

الحسن والحسين ، سبطى الرسول (ص) وكذا ابن عباس وأبى أيوب الأنصارى ، كما كفروا عائشة وعثمان وطلحة والزبير ، وكفروا كل من لم يفارق عليا ومعاوية بعد التحكيم ، وكفروا كل مسلم ارتكب ذنبا .

وهى فى ذات الوقت أفكار استشرافية روجها المستشرقون وأتباعهم فى مصر وغيرها من بلاد المسلمين محرفين الكلم عن مواضعه ، مطلعين على بعض آيات القرآن عناوين لا تحملها ، ولا تصلح لها ، متاولين هذه الآيات بما يطلّب أغراضهم وأهواءهم لبتغاء الفتنة فى الدين يثيرونها بين الناس حتى تلتبس عليهم الأمور ، فهم كمثل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر ، فلما كفر قال إني برئ منك ، إني أخاف الله رب العالمين .

فهم الآن يذيعون هذه الأفكار التى انطمست ولم تبق إلا فى بطون الكتب يقرأها الدارسون لتاريخ الفرق ، ولا ينبغى أن يطلق على هؤلاء الذين اتخذوا هذا الكتيب منهجا وصف الجماعة الإسلامية أو المتطرفين فى الدين أو المتعصبة له لأن الدين لا ينحرف وإنما ينحرف عنه ، ومن تطرف فى الدين فقد انحرف عنه .

عاشرا : هل الجهاد فريضة غيبية :-

إن الجهاد ماض إلى يوم الدين . والجهاد قد يكون قتالا ، وقد يكون مجاهدة النفس والشيطان ، وإذا أمعنا النظر البصير فى آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) فى شأن الجهاد بالقتال ، نجد أوامرها فى هذا موجهة إلى قتال الكفار الذين تربصوا بالإسلام ونبى الإسلام وأرادوا إطفاء نور دعوته والقضاء عليه ، ولم يكن قتالا لنشر هذه الدعوة وإكراه الناس على الدخول فيها قسرا وجبرا ، كما سلف ، ولذلك لا نجد فى القرآن ولا فى السنة الأمر بالقتال موجهها ضد المسلمين أو ضد المواطنين من غير المسلمين ، إذ قد سمى الإسلام هؤلاء أهل الذمة ، لهم ما لنا وعليهم ما علينا من حقوق وواجبات ، وأمر المسلمين بترك أهل الكتاب وما يدينون فيما يخص العقيدة والعبادة ، فإذا حدث ما يستدعى القتال دفاعا عن الدين والبلاد فذلك ما يحرص عليه الإسلام ويدعو له ، ويقوم به الجيش الذى استعد وأعد ، وأنيطت به هذه المهام . وهذا هو الجهاد قتالا . ويكون الجهاد بمجاهدة النفس والشيطان ، وهذا نوع الجهاد المستمر الذى ينبغى على كل إنسان وعلى

المسلم بوجه الخصوص أن يجاهد نفسه حتى يصلح من أمرها وتتطبع على الخير والبر والأمانة والوفاء بالعهد ومغالبة الشيطان والشر سعيا إلى طاعة الله ومرضاته وأداء فرائضه والانتهاز عما نهى الله ورسوله عنه ، ولا يكون الجهاد بإكفار المسلمين أو بالخروج على الجماعة والنظام الذي أَرْضَنَهُ في نطاق أحكام الإسلام ، ولا بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث الرسول (ص) إلى ما لا تحتمله ألفاظها وتحميل معان لا تحويها معانيها وإلا كان تحريفا للكلم عن مواضعه وهو ما نهى الله عنه . ولا يكون الجهاد بقتل النفس التي حرم الله قتلها لأن له نطاقا حدده الله . وأما الجهاد في مواضعه فهو ماض إلى يوم القيامة : جهاد بالقتال إذا لزم الأمر دفاعا عن دين الله وعن بلاد المسلمين ، وعن النفس وعن المال وعن العرض ، وجهاد النفس حتى تكون في طاعة الله ومجاهدة للشيطان ، فليس الجهاد فريضة غائبة ولكنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة في حدود أوامر الله * .

٤- مضمون الخطاب الجهادي .. رؤية نقدية :-

إن المطلع على ما عرضنا له من مضمون للخطاب الإسلامي من قبل الجماعة الإسلامية والجهاد قبل قليل ، يستطيع أن يقف على نتيجة مؤداها أن الإسلام يعد منهاجا للحياة ، وهو الحل الشامل لكل أزمة مجتمعية، ناهيك عن أنه يبعث الأمة الإسلامية من جديد ، وماعدا ذلك من أفكار وأيديولوجيات وتنظيمات حاكمة تعد دائما ومن وجهة نظر الميثاق كافرة أو جاهلية . ونلاحظ أن هذا الخطاب جاء في مرحلة اتضحت فيها معالم التبعية والتخلف الإسلامي ، ويعد هذا الخطاب محاولة لتجبيش وتعبئة القوى الإسلامية ضد الأنظمة الحاكمة المحلية "الكافرة" من جانب ، وضد القوى العالمية "العلمانية" من جانب آخر . وتعد الجماعة الإسلامية مشروعا إسلاميا بديلا أو مقابلا لمشروع الدولة ، يسعى إلى إزالته ، والإحلال محله ، بالوسائل العنيفة متخذا الجهاد وسيلته لذلك ، إن أعضاء الجماعة الإسلامية وفق أفكارهم نجاههم يديرون حوارا عنيفا مع النظام الحاكم لتحقيق مهمة ضرورية ألا وهي الجهاد من أجل إزالة الفساد ورفض الجاهلية ^(١٧) . إن إعادة إنتاج التفاعلات الاجتماعية داخل التكوين الاجتماعي الاقتصادي المصري طرحته الجماعة الإسلامية كنتاج تنظيمي وعقلي له رؤيته وموقعه

الخاص من الواقع القائم ، الأمر الذى يجعلنا نذهب إلى أنه يدخل فيما يسمى بالإصلاحات الثقافية والأخلاقية ، أو هى بالأحرى رؤية جزئية للعالم من خلال جمود عقائدى وأخلاقى^(٢٨) كما نلاحظ فى هذا الخطاب بعض النقاط الخاصة بمنطقة أسبوط منها :

١- تطابق الخطاب الإسلامى للجماعة الإسلامية مع الخطاب الدينى السائد فى منطقة أسبوط ولدى العامة ، وهو الخطاب السائد فى المساجد والجدل الدينى بين العامة ، مما سهل للجماعة الإسلامية سرعة الانتشار فى هذه المنطقة ، فهى تتكلم لغة مشتركة فى مكان عام لجميع المسلمين .

٢- السهولة فى عرض الأفكار وعدم التعقيد فى المصطلحات التى لا يعرفها العامة ، التى ينفرون منها بطبيعة الحال مثل العثمانية والاشتراكية ، وغير ذلك من المصطلحات السياسية التقليدية ، ويعود ذلك إلى نسبة الأمية المرتفعة فى أسبوط .. والجهل السياسى فى المنطقة .. ولقد وضع الخطاب السياسى للجماعة الإسلامية مفاهيمهم الإسلامية ، التى يعرفها الناس فى مقابل المصطلحات السياسية الغربية مما جعل خطابهم مفهوما أكثر للعامة .

٣- إن هذا الخطاب يلقى وسط بيئة اجتماعية مهيئة للتقبل ، فهى متخلفة تنمويا ، ومحبة تقليديا وطاردة سكانيا . أضف إلى ذلك أنها معقل منذ عقود خلت للجماعة الدينية المسيحية والإسلامية على السواء ، ابتداء من الإخوان المسلمين وحملات التبشير المسيحية التى ضربت أطنابها بكل مللها ونحلها فى أسبوط فى مواجهة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية .

وقد جعل ذلك تلك المحافظة فى قلب الصعيد مركزا للصراع (الطائفى) الاجتماعى الممتد الذى اتخذ أشكالا ووسائل متعددة ، إما فى مواجهة القوى الاجتماعية لبعضها البعض أو فى مواجهتها للنظام الحاكم من خلال المنظومة التقليدية الثقافية للراسخة التى تغذيها وتحقق قيم العنسل التقليدى فيها عادة الثأر والمناخ والموقع الجيوبوليتيكى المتميز بين المحافظات .

٤- الشعور العام لدى الأغلبية الإسلامية فى أسبوط خاصة ومصر عامة بضرورة تحدى الاستضعاف الهيكلى تجاه الغرب وأمريكا فى ظل النظام الدولى الجديد . وفى ظل علاقة الحكومة المصرية الخاصة بالولايات المتحدة (الجدل الدولى والمحلى) وفى ظل وجود أقلية مسيحية غنية فى

أسيوط (ولها تركيز معين يصل في أسيوط وحدها إلى حوالي ٤٠٪ على الأقل مع صعود اجتماعي فتوى متميز) ، ومع سعى النظام السياسي إلى الحفاظ على السلام الاجتماعي بين عنصرى الأمة وبروز حالات شاذة من قبل بعض العناصر المسيحية المتطرفة وغير المسنولة (٢٩) . أحيانا في بيئة تقليدية محافظة منذ قرون ، كان البعض في أسيوط مستعدا لتقبل الخطاب الدينى للجماعة الإسلامية : جماهير ونخبة ، وذلك لإنقاذ المواجهة فى السبعينات لأغراض سياسية انتهائية قصيرة الأجل ، وفى الثمانينات تحول القبول إلى صمت ، ثم انفجر فى التسعينات فى شكل صراع اجتماعي ممتد وعنيف قابل للتسوية الآتية ، ولكنه غير قابل للحل النهائى ما لم يعاد النظر فى المشكلة من جميع جوانبها . ولست فى حاجة إلى القول بأن الخطاب الدينى للجماعة الإسلامية إن هو إلا صياغة جديدة لحركة رفض اجتماعية من منظور عقيدى ، كان من الممكن أن تأخذ أشكالا أخرى ، ولكنها التزمت بالإطار الاجتماعى - الثقافى لمجتمع الصعيد ومصر عامة وأسيوط خاصة فى شكله العنيف والغريب عن المجتمع .

المطلب الثاني

تحليل المضمون الكمي لخطاب الجماعات الإسلامية

(تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية)

يستهدف هذا الجزء تحليل وثنائق الجماعات الإسلامية تحليلًا علميًا كميًا بقصد معرفة أبعاد الظاهرة ، وذلك بهدف الوصول إلى الجذور الفكرية (Deep - rooted Causes) للعنف في الفكر السياسي الديني الكفاحي للجماعات الجهادية مع التركيز على تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية في فترة الثمانينات والتسعينات في الصعيد ومصر عامة وفي أسبوط خاصة .

ويهتم تحليل المضمون الكمي بدرجة تردد أو تكرار الموضوعات والكلمات والرموز من خلال تكميم (Quantification) أبعاد وعناصر النص محل الدراسة بهدف فصل العناصر الجوهرية عن النص ، تنظيم العلاقات بين الموضوعات المطروحة في النص بمنهجية معينة ، تفسير بناء النص ، أى تفسير العلاقة بين عناصر البناء وعناصر الشكل ، ومن ثم يمكن معرفة أولويات المنظمة وأهمية كل عنصر من العناصر من خلال قياس أوزانها ، وعلى ذلك يمكن ترتيب أولويات المرسل من خلال تحليل التركيز في كل وثيقة على حدة . والفارق الجوهري بين تحليل المضمون الكيفي والكمي : أن التحليل الكيفي يدرس ظهور أو اختفاء ظاهرة معينة منطقية أو من خلال تبعيد الظاهرة "Dimensionalization" أما التحليل الكمي فهو يهتم ويركز على درجة تردد أو تكرار الموضوعات والكلمات والرموز . هدف التحليل الكمي لمضمون الوثائق هو دراسة الروابط بين عناصر المضمون ، وقياس درجة تطور فكر وأسلوب المرسل ، ومن ثم بناء الأحكام أو استخلاص نتائج مميزة تشبه القوانين انطلاقًا من المفاهيم السياسية التي تم التوصل إليها^(٣٠) .

تحليل المضمون يبدأ بتوفير الوثائق / النصوص المطلوب تحليلها^(٣١) ، ثم إجراء عملية تحليل العناصر Factor Analysis أو التباعد أى إيجاد الأبعاد الملانمة للموضوع محل الدراسة ، ثم من خلال تكتيك أو وسائل معينة يتم تكميم هذه الأبعاد والعناصر والمكونات للوصول إلى تحقيق أهداف البحث ونتائجه . وذلك التكميم يستهدف وجود علاقات الارتباط بين

تكرار كلمات وجمل معينة والأبعاد الفكرية التي ينقسم إليها أى نص عند تحليله "عناصرياً". لتحديد الأهمية المتعلقة من المرسل لهذا البعد أو ذاك ، من خلال كثرة التردد أو قياس قوة كلمات الجملة الواحدة .

ومن الواضح - مما سبق ذكره هنا - أنه رغم التحليل الكيفي السابق للتطور المنطقي للأفكار التي تقوم عليها أيديولوجية جماعة الجهاد المستمدة من العقيدة الإسلامية - أن التحليل الكمي لمضون هذه الأفكار يستهدف الابتعاد كلية عن الأسلوب الانتقائي لسطور معينة في أى نص ، وبالتالي يستبعد الحدس والتخمين والشرح على العتون ، أى يبتعد - ولو جزئياً - عن الانحياز الشخصي للباحث السياسى ، ويزيد من درجة موضوعية وحيدة العلم ، هذا من ناحية . ومن ناحية ثانية ، يمد للتحليل الكمي البحث والباحث بثروة غزيرة من المعلومات والحقائق المنسقة فى مجموعات وأبعاد وعناصر ومكونات لم تكن لتتوافر لولا أسلوب تحليل العناصر والتبعية ، ومن ناحية ثالثة ، تحليل المضمون الكمي يكون أكثر ملائمة وإفادة عندما يكون المستهدف من التحليل ينتمى إلى نفس الحضارة والثقافة واللغة ، على عكس محاولة التعرف على أقوام أخرى حول نفس الموضوعات . ومن جهة رابعة ، تحليل المضمون الكمي يبتعد بالباحث عن ردود الأفعال الوقتية والعشوائية وعن الأفكار الشائعة العمومية عن ظاهرة معينة ، ويبتعد عن التصورات الشخصية المنحازة والمقبولة سلفاً عن أشياء وأشخاص وظواهر معينة ، ويجعل الباحث مواجهها بالحقيقة التي غالباً ما تكون كفيفة بالكشف عن نفسها من خلاله .

١- تجميع الوثائق (Documentation)

ورغم ندرة الوثائق حول ظاهرة العنف السياسى فى مصر فى السنوات العشرين الأخيرة ، وبالذات لأن الظاهرة تنتامى ويتعايش معها الناس يوماً بيوم ، ليس فى مصر وحدها بل فى أرجاء العالم الإسلامى على امتداده ، رغم ذلك وبوسائل غير تقليدية ، أمكن الحصول على ست عشرة وثيقة خضعت كلها لأسلوب تحليل العناصر وتبعية الظاهرة ، أى إيجاد الأبعاد الممكنة لها لدراسة المتغيرات الثابتة والمتحركة والعناصر والمكونات لكل منها . هذه الوثائق تعتمد بين كتب ، وكتيبات ، ألة عمل ، بحوث

أكاديمية ، بيانات صحفية ، أحاديث منشورة ، تحقيقات محاكم .. إلخ ، وتختلف أيضا من ناحية مصدر الرسالة أو المرسل ونوعية الجمهور المتلقى أو المستقبل ، وهذه الوثائق هي كما يلي :

١- منهج جماعة الجهاد الإسلامى (مخطوط وثائقى غير منشور) إعداد عبود الزمر ، (أمير جماعة الجهاد) القاهرة ، سجن ليمان طره ، ١٩٨٦ ، ٢٧ صفحة من القطع العادى .

٢- الفريضة الغائبة ، إعداد محمد عبد السلام فرج (الأمين العام لتنظيم الجهاد ١٩٧٩ - ١٩٨٢) فى ٢٣ صفحة من القطع العادى .

٣- موقف الحركة الإسلامية من العمل الحزبى فى مصر - صدرت فى أوائل الثمانينات ، إعداد الجماعة الإسلامية "الجهادية" فى مصر (فرع الجهاد بصعيد مصر) - ١٥ صفحة قطع عادى .

٤- ميثاق العمل الإسلامى - ١٩٨٤ ، الجماعة الإسلامية "الجهادية" (فرع الجهاد فى صعيد مصر) ، ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير بخط اليد (أعده وألقاه : ناجح إبراهيم وعاصم عبد الماجد وعصام الدين درباله وآخرون) .

٥- أمريكا ومصر والحركة الإسلامية ، إعداد تنظيم الجهاد - فرع الهرم : سالم الرحال - أوائل الثمانينات ، ١٤ صفحة قطع عادى (٣٢) .

٦- ء إله مع الله ؟ : إعلان الحرب على مجلس الشعب ، إعداد الجماعة الإسلامية ، ١٩٨٧ ، ١٢ صفحة قطع عادى (وصلت للمؤلف بطريق البريد) .

٧- الإحياء الإسلامى من منظور جماعة الجهاد الإسلامى ، بقلم كمال السعيد حبيب (أبى عبد الرحمن) ، ١٩٨٦ ، (أمير تنظيم الجهاد - فرع الهرم - ثم انضم للتنظيم الأم "الجهاد" عام ١٩٨٠) ، ٤٥ صفحة قطع عادى .

٨- حتمية المواجهة "إعداد الجماعة الإسلامية (فرع وجه قبلى لتنظيم الجهاد) ، ١٩٨٧ ، ٢٩ صفحة قطع عادى .

٩- محاكمة النظام السياسى المصرى - إعداد الجماعة الإسلامية ، ١٩٨٦ ، ١١ صفحة بالقطع العادى .

١٠- حول الناصرية والإسلام من منظور جماعة الجهاد الإسلامى ، بقلم أسامة حميد ، ١٩٨٧ ، عدد ٦ صفحات قطع عادى .

- ١١- د. عمر عبد الرحمن مفتى الجهاد ، كتاب : أصناف الحكام وأحكامهم (ملخص) ، ١٩٨٢ ، ليمان طره - القاهرة ، ٣ صفحات قطع عادى .
- ١٢- فلسفة المواجهة ، جماعة الجهاد ، بقلم أبى الفداء ، ١٩٨٧ ، ٢٣ صفحة من القطع الصغير ^(٣٣) .
- ١٣- بيان الجماعة الإسلامية ، جريدة النور ، القاهرة ، فى ٢٢ مايو ١٩٩٤ .
- ١٤- حديث أحمد فرغلى ، أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا ، إلى جريدة مصر الفتاة فى ١١ مايو ١٩٩٢ .
- ١٥- حديث المهندس علاء رجب ، مسئول الجماعة الإسلامية فى أسبوط ، إلى جريدة الشعب فى ١٩ مايو ١٩٩٢ .
- ١٦- حديث مسئول الجماعة بمسجد الرحمن بأسبوط ، جريدة المصور ، فى ٢٠ نوفمبر ١٩٩٢ .

٢- تحليل العناصر (Factor Analysis) :

وبناء على ما سبق من وثائق / نصوص ، جرى تحليل العناصر أولا ، ثم اختيار أربعة منها ظهرت فى أزمات متقاربة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ شكلت أدلة عمل لجماعات الجهاد الإسلامية فى مصر عامة وفى أسبوط خاصة ، وهى : الفريضة الغائبة لمحمد عبد السلام فرج ، ميثاق العمل الإسلامى لقادة الجماعة الإسلامية بالصعيد ، منهج جماعة الجهاد الإسلامى لعبود الزمر ، أمير جماعة الجهاد ، وحتمية المواجهة للجماعة الإسلامية ، والوثيقتان الأخيرتان خضعتا لتركيز وفرز هائل لعدة أسباب : أنهما تعبران عن فكر الجهاد والجماعة الإسلامية بشكل شمولى ، أنهما صدرتا فى ميعاد واحد تقريبا ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، وتتماشيان فى عدد الصفحات ، أنهما تعبير عن أيديولوجية واحدة - مستمدة من عقيدة واحدة - تتفق فى الأهداف وتختلف فى نوعية الخطاب ومستوى المتلقى ، والمرسل ، ومستوى الحركة والقيادة ، أن العدو هنا مشترك : النظام السياسى ، النصارى ، الفئة المتمتعة عن تنفيذ تعاليم الإسلام ، إسرائيل والولايات المتحدة والغرب ، والخصوم الفكريون جميع الجماعات الجهادية المختلفة فى رأى مع تنظيم الجهاد وهم : جماعة المسلمين (للتكفير والهجرة) ، جماعة صالح سرية (حزب التحرير

الإسلامي)، الإخوان، الصلفيون، الصوفيون، التوقف والتبين... إلخ، وتبرر مواقفهم بالعذر بالجهل، ويمكن تحليل الخطاب الجهادي في مصر إلى مجموعة أبعاد، كل مجموعة تحتوى على عناصر ومكونات على النحو التالى (جنور للفكر الجهادي) :

المجموعة الأولى :-

- الإسلام دين ثابت وغلاب عبر الزمن : وهو كل متكامل لا يتجزأ كالأوانى المستطرفة :

(أ) غلبة الدين الإسلامى شكلا ومضمونا (الجبر الموضوعى).
(ب) صراع الإسلام مع جميع العقائد الدخيلة كاليهودية والنصرانية والهندوسية والماسونية... إلخ
- ماله إلى النصر .

(ج) الإسلام فى حالة حرب ضد الغربنة 'عموما' والأمركة 'خصوصا' .

المجموعة الثانية :

- الإحياء الإسلامى يعنى الضمير الثورى يعنى تغيير السلوك :
(أ) تطبيق الشريعة الإسلامية على المجتمع .
(ب) التمسك بالمظهر الإسلامى ارتباطا بالجهل : اللحن، القمصان، الأحوال الشخصية، العلاقات الشخصية، التعامل مع وسائل الاعلام فى الجاهلية الثانية والفن فى مختلف أشكاله .

المجموعة الثالثة :

- إقامة الحكم الإسلامى (الخلافة) :
(أ) تغيير النظم القائمة بالقوة وبالذات فى مصر .
(ب) إقامة الحكم على نهج الخلافة .
(ج) الانتقالية الحركية (الجهادية) هى الوسيلة المتلى .
(د) ضد الفصائل غير الجهادية الأخرى .

المجموعة الرابعة :

- الطبيعية الخيرية على باقى الأمم (خير أمة أخرجت للناس) :

- (أ) الوحدة العضوية بين أعضاء الجماعة الإسلامية (المجتمع) .
(ب) الاستجابة للمنهج الإسلامى على أساس ربانى (دينى) .
(ج) التمييز عن الآخرين يعنى الخيرية بالنشاط والحركة .
(د) الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر صمام الأمان ونموذج حضارى متقدم بغض النظر عن حقوق المواطنة والحريات الشخصية للآخرين فى المجتمع .

المجموعة الخامسة :

- تكريم الإنسان (المسلم) أساس التصور الإسلامى ، حقوق الإنسان :

- (أ) التكليف بعمل الخير ومنع الشر من خلال أعمال العقل .
(ب) المسؤولية تعنى للتفاعل مع المجتمع (منع المنكر) .
(ج) احترام حقوق الإنسان المكرمة .

هذه المجموعات الخمس ستكون هى محور تحليل المضمون الكمى للخطاب السياسى الدينى لجماعات الجهاد الإسلامى فى مصر ، وذلك بهدف معرفة أولويات هذه الجماعات ورؤى مواجهتها للمجتمع المدنى فى مصر على أساس من التغلغل فى المفاهيم العقيدية (Realities) لهذه الجماعات .

٣- إجراء البحث ومحاثيره :-

يتم إجراء تحليل العناصر على أربع وثائق / نصوص لاكتشاف أبعاد جذور الظاهرة الجهادية خلال الفترة موضع الدراسة ومدى تركيز وتوزيع اهتمام جماعات الجهاد على تصورات ورؤى معينة قادت إلى العنف فى مواجهة النظام السياسى المصرى .

(أ) وحدة التحليل الأساسية هى الكلمة والجملة :-

الانتقال من موضوع لأخر يحدث عندما يتغير المعنى / المضمون ، الجملة المفيدة هى الوحدة الأساسية للقياس كمعنى متكامل وشدة الكلمة بالقياس إلى الجملة المنطوقة توزن من خلال أداة عمل يحتفظ بها الباحث .

(ب) الموائمة :-

ويقصد بها مدى تناسب كل جملة مكونة من كلمات مع موضوع العنصر المذكور داخل مجموعته . وقد أمكن تحديد مدى ملائمة كل جملة للعنصر أو المكون المذكور داخل كل مجموعة خمس مستويات للشدة تبدأ من حيث لا أهمية للجملة للموضوع المذكور (غير مناسبة Irrelevant) إلى الحد الأقصى من الأهمية والشدة معا .

(ج) التحليل الإحصائي :-

بعد إجراء هذه العملية المعقدة نسبيا يمكن تحويل المجاميع إلى شكل مفيد ومقروء للمطلع العادى . ولذلك يجب إجراء دراسة إحصائية لإبراز أولويات المجموعات الخمس المذكورة بعد فرز مكوناتها المتعددة فى الخطاب الجهادى وتحديد المدلول القيمى النسبى للتكميم اللفظى المذكور من خلال هذه الوثائق / النصوص .

وهناك ثلاثة عيوب تقبل من أهمية التحليل الكمي للمضمون والحال هكذا ، لابد من مراعاتها لضرورة تلافها أثناء إجراء الدراسة ، وقد أمكن التغلب على كل منها من خلال المهارات التكتيكية المعينة والأساليب الإحصائية فى تقليل نسبة الخطأ فى الدراسات العلمية :

(أ) الازدواجية ، حيث يمكن وضع مقولات معينة حسب التحليل فى أكثر من مجموعة متعلقة بنفس الظاهرة ، ولذلك لابد من تجنب هذا الفخ بقدر الإمكان لإيجاد نوع من المصدقية والاعتمادية على نتائج البحث .

(ب) أوزان الجمل تختلف من مفهوم قيمى لآخر عند التصنيف الرقعى ، ولكن هذه الصعوبة تزداد وتكون لها دلالة وأثر على نتائج البحث بين أصحاب لغتين وحضارتين أو أكثر ، ولكن فى إطار ثقافى واحد ، نجد أنه من الصعوبة بمكان وجود هذا الخطأ المتكرر فى عدد من الدراسات العربية والغربية على السواء . رغم ذلك يظل هناك هامش من الخطأ فى مستوى فهم المجتمع المدنى فى تقدير أوزان المنطوقات اللفظية (Verbal Statements) لجماعات الجهاد . ويأتى هذا الاختلاف بسبب لجوء الأخيرة إلى مرجعية قهية كما ورد فى التحليل الكيفى ، ربما تكون غير ملوثة ، وإن كانت معروفة كجزء من الإطار الثقافى الحضارى العام - للمحللين السياسيين .

(ج) التجمل وليس الأتعة : بمعنى تغيير العبارات لأغراض الدعاية
بذكر غير المقصود أو ما يسمى بالسياسة الزائفة (Make - Up Policy) .
ويمكن التغلب على ذلك بتوسيع مساحة البحث وتعدد النصوص واتباع نهج
الأسلوب المقارن في إيجاد الحالة الدرامية المتميزة - Deviant Case
Study وجعلها أساس المقارنة ، يضاف إلى ذلك استخدام أساليب إحصائية
معينة ومقارنة لكشف هذا التصنع والخداع في إطار لعبة توزيع الأدوار على
المسرح السياسي ، وذلك ببناء معايير عبر الزمن (متغيرات بارومترية)
تجعل هذا الأمر مكشوفاً وشاذاً في إطار البحث .

الخطاب الجهادي يتميز بعاملين أساسيين : الدعوة ، والإعلام .
الأول ينقل حقائق إلى المؤمنين بالعقيدة الإسلامية لترسيخها في الأذهان ،
والثاني يعني الإخبار بالوقائع الجارية . أما الدعاية وهي فن تصميم الحقائق
وتكثيل العواطف حول قضايا بعينها بقصد كسب المستقبل في صف الداعية
فهو أمر يتصل عندها بمقتضيات الحركة السياسية ومبررات اللجوء إلى
التقية . وهذه الأخيرة كانت أقل النصوص المرتكز عليها ، فيما جرى
الاعتماد على النصوص / الوثائق المتعلقة بالدعوة قبل كل شئ ، لإيضاح
حقائق ورؤى الخطاب الجهادي الحقيقي (realities) كتعبيرات متميزة عن
أيديولوجية تختلف عن جماعة المسلمين (التكفير والهجرة) أو صالح سرية
(حزب التحرير الإسلامي) أو السلفيين أو الشوقيين ... إلخ ، وكلها مستمدة
من عقيدة واحدة هي العقيدة الإسلامية .

٤- نتائج البحث (results) :-

في هذا الجزء جرى تطبيق تحليل المضمون الكمي على وثيقتين
أساسيتين : واحدة للجهاد هي "منهج جماعة الجهاد الإسلامي" من إعداد عيود
الزمر (أمير الجماعة - سجن طره - ١٩٨٦) ، والأخرى للجماعة
الإسلامية بوجه قبلي (صعيد مصر في العام ١٩٨٧ وارتكازا على أسلوب
تحليل العناصر سالفة الذكر على الوثائق الأربعة ، فإنه يمكن القول بوجود
عموميات خاصة متميزة (نتائج) يمكن استخلاصها من تحليل المضمون
الكمي للخطاب الجهادي الإسلامي على النحو التالي :

(١) تمثلت أولويات "الجهاد" في خطابها بالترتيب كما يلي : إبراز علو الأمة الإسلامية على باقي الأمم (الخيرية على الأمم الأخرى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) ، إقامة الحكم الإسلامي على نهج للخلافة ، الإسلام دين غلاب على مر العصور (الجبرية الموضوعية) ، كرامة المسلم من خلال إعمال العقل ومسئولية التفاعل مع المجتمع ، تطبيق الشريعة الإسلامية .

هذا بينما جاءت أولويات الجماعة الإسلامية على النحو التالي : إقامة الحكم الإسلامي ، تطبيق الشريعة الإسلامية ، الإسلام دين غلاب على مر العصور (الجبرية الموضوعية) - الخيرية على باقي الأمم - تكريم الإنسان المسلم .

(٢) إنه في كل مجموعة اختلفت نسب التركيز والاهتمام بين كل من الجهاد والجماعة الإسلامية :

المجموعة الأولى : الإسلام دين غلاب (الجبرية الموضوعية) :-

لدى الجهاد حصلت هذه المجموعة على الأولوية الثالثة تماماً كما الجماعة الإسلامية ، ولكن اختلفت نسبة أهمية كل عنصر داخلي بها : ففيما أعطت الجهاد نسبة متساوية لغلبة الدين الإسلامي شكلاً ومضموناً وتقواه على العقائد الدخيلة ومواجهة للأمركة والتفريب وتقواه شكلاً ومضموناً بالترتيب المذكور ، نجد أن الجماعة الإسلامية ركزت على غلبة الإسلام على العقائد الدخيلة ومواجهة الأمركة والتفريب وتقواه شكلاً ومضموناً بالترتيب المذكور .

المجموعة الثانية : تطبيق الشريعة الإسلامية :-

احتلت الأولوية رقم (٥) للجهاد ورقم (٢) للجماعة الإسلامية في توزيع الأهمية ، ففيما علقت الجهاد بقدر قليل على تغيير سلوك المجتمع من خلال الشريعة ، نجد أن الجماعة الإسلامية تركز بشكل عال جداً على هذا المفهوم . العنصر الثاني وهو : التمسك بالمظهر الإسلامي ، نجد أن كلتا الجماعتين لا تجعلانه أمراً محورياً ولا ثانوياً فهو أمر مسلم به غير قابل للنقاش ! وقد كان ذلك مفاجئة للباحث .

المجموعة الثالثة : الخيرية على باقى الأمم (خير أمة أخرجت للناس) :-

تحتل الأولوية رقم (١) للجهاد ورقم (٤) للجماعة الإسلامية ،
فبالنسبة للجهاد جاء الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كقيمة تُحدد إيجابية
المسلم عن غيره على رأس قائمة الاهتمام ، ثم النهج فى الحياة على أساس
دينى ، ثم وحدة أعضاء الجماعة من المسلمين ، ثم التميز الخيرى على
الأخرين .

أما الجماعة الإسلامية فقد جاء الاهتمام بالوحدة العضوية للمجتمع
المسلم أولاً ، يعقبه النهج على أساس دينى فى الحياة الدنيا ، ثم التميز
الخيرى على الآخرين ، ثم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .

المجموعة الرابعة : إقامة الحكم الإسلامى :-

تحتل الأولوية رقم (٢) للجهاد ورقم (١) للجماعة الإسلامية .
بالنسبة للجهاد احتل الاهتمام بتنظيم الحركة الجهادية الانقلابية رأس
القائمة ، يتلوها إزالة النظم القائمة ، ثم إقامة الخلافة ، ثم فى أدنى القائمة
الاهتمام بالفضائل الإسلامية الأخرى .

أما الجماعة الإسلامية فقد ركزت أولاً على إزالة النظم القائمة
وبالذات النظام المصرى ، يعقبه إقامة الخلافة الإسلامية ، ثم الاهتمام بتنظيم
الحركة الجهادية الانقلابية ، ثم فى أدنى القائمة الاهتمام بمواجهة الفصائل
الأخرى الإسلامية وغير الإسلامية .

المجموعة الخامسة : تكريم الإنسان : حقوقه وحاجاته ومصالحه :-

احتلت الاهتمام رقم (٤) للجهاد ولا اهتمام من الجماعة الإسلامية ،
بسبب حركيتها ومواجهتها للنظام السياسى ، وقد يعود ذلك فقط إلى هذه
الوثيقة الموضوعية فى منتصف الثمانينات قبل المواجهة التى جرت مع
النظام السياسى ابتداء من عام ١٩٨٧ . وفى معظم بيانات الحركة إلى
المصحف فيما تلا هذا العام احتل تخليص الأسرى وسوء معاملة المعتقلين
وأسرهم كل اهتمام الجماعة الإسلامية فى منشوراتها ومظاهراتها .

بالنسبة للجهاد ، احتل تكليف المسلم بعمل الخير ومنع الشر من خلال إعمال العقل رأس قائمة الاهتمام ، يليه التفاعل المسئول مع المجتمع (منع المنكر) ، ثم احترام حقوق المسلم كما وردت في الشريعة آخر السلم . وفي الجدول المرفق وللشكل المرسوم يمكن الاطلاع على بيان تحليل المضمون الكمي للوارد في هذا الجزء من البحث .

وهناك عدة ملاحظات على ما ورد من نتائج في التحليل الكمي لمضمون وثائق الخطاب الجهادي يمكن إدراجها فيما يلي :

أولاً : أن إقامة الشريعة الإسلامية وإقامة الحكم الإسلامي على نهج الخلافة احتل المرتبة العليا في أولويات الخطاب الجهادي ، ولكن كل جماعة تتولته في خصوصية معينة ، فالجهاد تبدأ بالفكر وتنتهي بالحركة الانتقالية بينما الجماعة الإسلامية تنتقل من الحركة إلى الإعلام والدعاية لفكر الجهاد في تنسيق وارتباط فكري وحركي معاً ، هذا على مستوى الحركة . وعلى مستوى الفكر تحرص الجماعة الإسلامية على الاستدلال القرآني والسني فحوالي نصف الوثيقة تقريباً آيات وأحاديث نبوية ، بينما نجد ذلك قليل وعابر في وثيقة الجهاد مما يدل على عفوية حركة الجهاد ، وحركية الجماعة الإسلامية . فالأولى تخاطب مجموع الأمة ونخبها المثقفة ، بينما تخاطب الجماعة الإسلامية قواعد الحركة المنظمة بالفعل على الساحة وحتى العناصر الجديدة المميزة بما لا يتعارض مع مخاطبة مجموع الأمة .

ثانياً : فيما تقوم دعوة الجهاد على الاستقطاب والتجنيد المبذون تقوم دعوة الجماعة الإسلامية على الانضمام الحركي للمواجهة وتحديد الأصدقاء والأعداء . الأولى تقوم على الدعوة ، بينما الثانية تقوم على الأخبار أو الإعلام مباشرة .

ثالثاً : يتضح من لغة الخطاب لدى الجهاد أنها دعوة عالمية لا تخص مصر وحدها ، بينما تدل لغة خطاب الجماعة الإسلامية على التركيز على مصر فقط وقضاياها المحلية .

رابعاً : وضح كما أسلفنا أن الجماعة الإسلامية لم تذكر حقوق الإنسان المسلم في هذه الوثيقة ، ولكن في وثائق أخرى ، وربما يعود ذلك إلى إنها تأخذ وثائق الجهاد كمسلمات تنطلق منها وتبنى عليها حركتها باعتبارها المنظمة الأم الموكل لها القيادة العفوية والتنظيمية .

خامسا : استخدام الأسلوب الانقلابي المسلح ، أى المواجهة العنيفة المباشرة ، هو المبدأ الثابت لدى كلا التنظيمين (الأم والفرع) ، مع فارق بسيط نذكره عيود الزمر عام ١٩٨٠ وهو أن جماعة الجهاد تحتاج إلى السرية والانتظار لبعض الوقت ريثما يتمكن التنظيم من إعداد وتعبئة قوته لهدف الاستيلاء على الحكم^(١٤) ، وهو ما عارضه محمد عبدالسلام فرج عند اغتيال السادات ، ولم يكن لدى الزمر إلا أن يسحب اعتراضه . كذلك فهناك قضية محورية يدور حولها الخلاف ، هى إمارة الضرير والأسير . والمقصود بالأول د. عبد الرحمن المحتجز الآن فى نيويورك على ذمة قضايا التفجير والمحكوم عليه الآن فى قضية التجمهر فى الفيوم مع نهاية الثمانينات بسبع سنوات سجن ، أما الثانى فهو عيود الزمر القائد الحركى والأمير الفعلى لجماعة الجهاد . قفى حين ترى جماعة الجهاد عدم جواز قبول أمير ضرير لحركة الجهاد ترى الجماعة الإسلامية جواز ذلك ، وتتخذ من الدكتور عمر عبد الرحمن أميرا لها^(١٥) . وقد حسم الصراع بإعطاء د. عمر عبد الرحمن حق الفتوى الشرعية ، بينما أعطى لعيود الزمر إمارة الجهاد على المستوى الحركى والتنظيمى فى مصر ولا يزال الصراع مستمرا . كلا التنظيمين يعتبر اللجوء إلى السلاح هو الأساس للوصول إلى الحكم فى مصر وغيرها . وفيما وقع تنظيم الجهاد تحت الضربات المتلاحقة للأمن وتم تفتيته استمرت الجماعة الإسلامية بعنف وقوة بالذات فى أسبوط وفى الصعيد عموما . ويعكس ذلك صدام الجهاد مع رافد الاعتدال الضخم فى الحركة الإسلامية : الإخوان المسلمين ، فهم من ناحية يشاركون بفعالية فى الحركة السياسية ، ومن ناحية ثانية هم المفخرة الحقيقة ومظلة الجماعات العنيفة ، ومن ناحية ثالثة هم ينتظرون نتائج العنف والمشاركة لتصب فى رافدهم الكبير فتتول إليهم السلطة فى النهاية ، كثمرة وقعت من عل .

سادسا : يعتقد الباحث أن الاختلاف فى توزيع الأهمية (النسب المنوية) ربما يعود إلى التنسيق المتعمد بين الجماعتين وإلى توزيع الأنوار أكثر من الاختلاف حول الوظيفة والمهام والتكليفات المحددة . وتدل الأمور الصحيحة وغير الصحيحة على أن تنظيم الجهاد قد ضعف خلال الثمانينات والتسعينات واندمج فى الجماعة الإسلامية الجهادية ، خصوصا والجماعتان

لهما قيادة واحدة وأهداف مشتركة وغايات واحدة وتركيب تنظيمي واحد والاختلافات بينهما طفيفة في الشكل والمضمون .

م	العنصر	التكرار		النسبة المئوية		ترتيب الأولويات	
		الجماعة	الجهاد	الجماعة	الجهاد	الجماعة	الجهاد
١	الإسلام دين ثابت/ الجمود الموضعي : (أ) غلبة الدين الإسلامي (ب) ضد العقائد الدخيلة (ج) ضد الأمركة والتفريب	٦٥	٩٢	١٠,٨	١٢,٩	٣	٣
		٢٣	١٠	--	--	--	--
		٢١	٦٧	--	--	--	--
		٢٢	٢٠	--	--	--	--
٢	تطبيق الشريعة الإسلامية : (أ) تغيير سلوك المجتمع بالشريعة (ب) التمسك بالمظهر الإسلامي	١٢	١٦٤	١٩,٢	٢,٣	٥	٢
		١٢	١٦٤	--	--	--	--
		--	--	--	--	--	--
٣	خير أمة للناس (الخيرية) على الأمم) : (أ) الوحدة المعنوية للجماعة (ب) المنهج على أسس ديني (ج) التمييز الخيري على الأخريين (د) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	١٩٥	١٦٥	٧,٦	٣٨,٩	١	٤
		٤٩	٣٢	--	--	--	--
		٥١	٢٣	--	--	--	--
		٢٢	٨	--	--	--	--
		٧٣	٢	--	--	--	--
٤	إقامة الحكم الإسلامي : (أ) الخلافة (ب) ضد نظم الحكم القائمة (ج) الحركة الجهادية الانتقالية (د) ضد الفصائل الأخرى الإسلامية	١٨١	٥٣٢	٦٢,٤	٣٦,٩	٢	٥
		٢١	١٥٩	--	--	--	--
		٥٥	١٨٧	--	--	--	--
		٩٤	١٢١	--	--	--	--
		١١	٦٥	--	--	--	--
٥	تكريس الإسلام: حقوقه وحاجاته : (أ) تكليف بالخير ومنع الشر (أعمال العقل) (ب) التفاعل المسؤول مع المجتمع (منع المنكر) (ج) احترام حقوق المسلم	٤٨	--	--	٩,٧	٢	٥
		٢٢	--	--	--	--	--
		١٥	--	--	--	--	--
		١١	--	--	--	--	--
جملة		٥٠١	٨٥٣	١٠٠	١٠٠	٥	٥

هوامش الفصل الرابع

- (١) تنتمي مدرسة تحليل المضمون في الأصل لابن خلدون في مقدمته ، وقد استقاهما من فكر افلاطون القسفي ، ويعترف علماء السياسة الغربيون في تحليل المضمون بفضل العلامة العربي - المسلم عبد الرحمن بن خلدون الذي ظهر في القرن الرابع عشر وقت سقوط الحضارة العربية الإسلامية في البدء بمدرسة تحليل المضمون . راجع لمزيد من التفاصيل د. حسن بكر ، مناهج وطرق البحث في العلوم السياسية ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ، ١٩٩٢ .
- (٢) نعمة الله جنيئة ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ ، ص ١٦٥ .
- (٣) ينظر "الجهاد إلى المسيحيين في مصر كعقبة في طريق الإسلام ، وهو ما أدى إلى الهجوم على محلات المسيحيين في أسيوط ونجع حمادى والقاهرة لدعم تمويل التنظيم ، ويعتبر الأنبا شنودة عدوا للإسلام ويطلقون عليه "الكافر شنودة النصراني" . انظر : نعمة الله جنيئة ، مرجع سابق من ص ٩٢ ، ٩٧ وفي بيان الجماعة الإسلامية بالقاهرة هناك تحديد واضح للعدو بأنهم الأمن والنصارى "باعتبارهم البادى والباغى وان الجماعة الإسلامية ترد دفاعا عن النفس أو قصاصا للأعراض والحرمانت . راجع : بيان من الجماعة الإسلامية بالقاهرة في : النور ، ٢٢ مايو ١٩٩٢ .
- (٤) كمال السعيد حبيب ، خريج كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ١٩٧٩ ، أصبح قائدا للمجموعة الثلاثة من تنظيم الجهاد بعد طرد سالم الرجال الأرنؤى الجنسية من مصر ، وانضم لتنظيم الجهاد (عبد السلام فرج) عام ١٩٨٠ ويقضى الآن عقوبة تشكيل تنظيم الجهاد عشر سنوات في سجن طره بالقاهرة . راجع في ذلك د. رفعت سيد أحمد ، النبى المصلح "الثانرون" ج ٢ ، ص ١٩٩ ، هالة مصطفى ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .
- (٥) ناجح ابراهيم واخرون ، ميثاق العمل الإسلامى ، أسيوط ، ١٩٨٤ ، ص ١ ، ٨ . الذين لقوا هذا الميثاق (مطبوع بالحجم الكبير على جدران إحدى العمارات بميدان محطة أسيوط) هم : ناجح ابراهيم ، عاصم عبد الماجد ، عصام الدين دربلبة .. وآخرون ، وهم قادة الجماعة الإسلامية التابعة لتنظيم الجهاد بلوجه القبلى ، وبعضهم يقضى عقوبات بالسجن في قضية مقتل السادات وتنظيم الجهاد وأمن أسيوط ، يقع الميثاق في حوالى ٢٥٠ صفحة بالقطع الكبير وهو مكتوب بخط اليد للتوزيع سرا على أعضاء الجهاد. راجع صفحات منه في : د. رفعت سيد أحمد ، النبى المصلح ، ج ١ ، ص ١٦٥ .
- (٦) سورة الزخرف ، الآية ٦٨ - ٧٠ .
- (٧) ميثاق العمل الإسلامى ص ١٨ .
- (٨) ميثاق العمل الإسلامى ص ١٩ .
- (٩) ميثاق العمل الإسلامى ص ١٩ .

- (١٠) سورة يونس ، الآية ٣٢ .
- (١١) سورة الأنعام ، الآية ص ١٥٣ .
- (١٢) الميثاق ص ٢٥ - ٢٦ .
- (١٣) سورة الكهف الآية ١١٠ .
- (١٤) سورة النساء ، الآية ٥٩ .
- (١٥) ميثاق العمل الإسلامى : ص م ٦١ - ٦٤ .
- (١٦) ميثاق العمل الإسلامى : ص ٦٦ - ٧١ .
- (١٧) سورة الثورى ، الآية : ١٣ .
- (١٨) الميثاق ، ص ٧٩ ، ٧٥ .
- (١٩) الميثاق ، ص ١٠٠ .
- (٢٠) الميثاق ، ص ١٠٨ .
- (٢١) الميثاق ، ص ١٤١ - ١٥٩ .
- (٢٢) ميثاق العمل الإسلامى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ - ٢٥٤ .
- (٢٣) استقى هذا الجزء من خلال قراءة ميثاق العمل الإسلامى ، بالإضافة الى كتاب محمد إبراهيم مبروك، "مواجهة المواجهة" ، دار ثابت ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- (٢٤) سورة القلم ، الآية ٣٥ - ٣٦ .
- (٢٥) سورة الزمر ، الآية ٩ .
- (٢٦) سورة المجدة ، الآية ١٨ .
- (٢٧) مرجع سابق ، ص ١٠٥ - ١٠٦ .
- (٢٨) عندما نشر تقرير المفتى فى الصحف المصرية الرد على كتاب الفريضة الغانية فى بداية الثمانينات ، لم ينشر الكتاب معه . فكان الرد من جانب واحد فى غياب الوثيقة الأصلية للكتاب . راجع نص الكتاب تقرير المفتى فى : نعمة الله جينية ، مرجع سابق ، ص ٢٢٣ - ٣١١ .
- (٢٩) صدر تقرير المفتى ونشر فى بداية الثمانينات فرد على كتاب الفريضة الغانية لمحمد عبد السلام فرج أمير تنظيم الجهاد (١٩٧٩ - ١٩٨٢) .
- (٣٠) شحاته صيام ، العنف والخطاب الدينى فى مصر ، سين للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٨٩ .
- (٣١) شحاته صيام ، المرجع السابق ، ص ٩٠ .
- (٣٢) المصور ، فى ٢٠/١١/١٩٩٢ .
- (٣٣) د. حسن بكر ، مرجع سابق ، ص ٢٥١ - ٢٥٣ .
- (٣٤) كان من أصعب الأمور فى هذا البحث الحصول على وثائق ، أولاً لأن تداولها أو نشرها فى كتاب محظور أمنياً ، ثانياً ، عدم وجود اتصال مباشر أو شخصى بضمن الحصول على هذه الوثائق من أصحابها ، ثالثاً ، حتى ولو ضمن الحصول على الوثائق فلا يمكن الاعتماد على دقتها أو دقة مصادر الحصول عليها أو على درجة

اعتمادية هذه الوثائق للبحث بشكل مناسب وملاتم وموثوق فيه . وقد أمكن الحصول على هذه الوثائق الأولية بطرق غير تقليدية أو من خلال المسح الشامل للصحف والمجلات المصرية .

(٣٢) معظم هذه الوثائق منشورة وممنوعة من دخول مصر في : د. رفعت سيد أحمد ، النبي المسلح (١) الرافضون ، رياض الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ . (الوثائق من ١ - ٥) .

(٣٣) د. رفعت سيد أحمد ، النبي المسلح (٢) الثائرون ، المرجع السابق ، (الوثائق ٧ - ١٢) .

(٣٤) محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق ، ص ٥١٠ - ٥١١ .

(٣٥) هالة مصطفى ، مرجع سابق ص ١٦٨ .

الفصل الخامس
أسباب ودوافع العنف داخل
المجتمع فى أسيوط من خلال
الدراسة الميدانية
(الجمهور والنخبة : المرجعية الشعبية
والنخبوية Peoples'index)

تمتد هذه الدراسة الآن لدراسة المرجعية الميدانية : الجماعات الإسلامية ، القيادات التنفيذية والشعبية ، وللتخبة المتقنة داخل جامعة أسيوط. والهدف كما هو واضح متعدد الأبعاد : معرفة جذور وأسباب العنف في أسيوط خاصة ومصر عامة من أفواه الناس بالتغلغل داخل الجماعات السياسية المختلفة لمعرفة ما يدور على أرض الواقع . أبعاد هذا الهدف هي تصحيح نتائج البحث محل الدراسة .

وقد تم الوصول إلى نتائج البحث من خلال وسيلتين أساسيتين من وسائل البحث العلمي وهما : المقابلات الشخصية للصفوة ، والاستبيان ، وذلك بقصد استطلاع الرأي بخصوص الموضوع محل الدراسة وهو : دوافع وأسباب العنف في مصر عامة وفي أسيوط خاصة .

وبناء على ما تقدم يمكن تقسيم هذا الفصل إلى مطلبين أساسيين :

(١) مقابلات الصفوة : أي المقابلات الشخصية (Interviews) وتقديم خلاصة هذه الحوارات الثنائية أو الجماعية (مع الاحتفاظ بسرية الأسماء ومصادر المعلومات).

(٢) استطلاع الرأي لدى الجمهور والصفوة المتقنة في جامعة أسيوط من خلال الاستبيان ، وذلك لمعرفة الرأي العام والمتخصص في ظاهرة العنف السياسي بين الجماعات الإسلامية والمجتمع المدني .

المطلب الأول : مقابلات الصفوة : الجماعة الإسلامية والقيادات الشعبية

(أولا) : وجهة نظر القيادات الشعبية في أسباب العنف

سنحاول هنا عرض وجهة نظر القيادات الشعبية من خلال عرض محصلة الآراء والتصورات التي طرحها بعض نواب البرلمان ، وأعضاء المجالس الشعبية المحلية خلال مقابلاتنا معهم (محصلة اللقاءات والحوارات Interviews) ^(١).

نقطة التقاء مبنية :

(١) اتفقت الشخصيات الشعبية التي التقينا بها على أن الشعب المصري شعب غير عنيف أساسا ، ولكنه يتصف بالتسامح ، واستخدمت عبارة (معروف عنه أنه شعب طيب) عند أكثر من شخصية بما يعنى أن ذلك أمر مسلم به بغير حاجة لنقاش ، ولا يحتمل الاختلاف ، واستشهد البعض بما يقال عن المجتمع المصري من أنه مجتمع نهري ، يتصف بالالتصاق ، بالأرض ، والالتفاف حول الأسرة ، وأداء الفرائض الدينية ، والحفاظ على التقاليد الموروثة .

(٢) استقر الرأي على أن العنف ليس وحيد السبب ولكن له مجموعة من الأسباب المتعددة والمتداخلة في ان واحد ، وذلك رغم الاختلاف في هذه الأسباب ومدى أهمية كل منها من شخص لآخر .

(٣) هناك اتفاق على أن هذا الشباب "تقم" وغير راض عن المجتمع ولا عن الدولة ، فالشباب الفقير الذي يبقى سنوات طويلة بلا عمل وفي ظل فقره وظروفه المعيشية الصعبة هذه - يجعل الشاب يفقد الثقة في مجتمعه وفي حكومته ، أيضا الفوارق الطبقيّة تولد عدم الثقة وعدم الرضا .

أولا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :-

١- البطالة :-

اتفقت الآراء على أن البطالة هي السبب الرئيسي للعنف ، فالشباب الذي يتخرج ويبقى ١٠ سنوات بلا عمل ويظل والده متكفلا به ، هذا الشاب

كان سهلا اصطياذه لبوابة التطرف ، حيث يجد العمل والكسب والزوجة والاستقرار المفقود . وقد حكى أحد النواب عن حالة يعرفها بنفسه لشاب كان يطلق لحينه ومنطويا تحت لواء الجماعات الدينية ، هذا الشاب كان قد تخرج وظل بلا عمل ، وحدث أن توسط له أحد أقاربه لدى مدير إحدى الشركات ، وتم تعيينه بها ، فحلق لحينه وترك الجماعات واعتزلها .

وإذا اتخذنا ديروط التي انبعثت منها الشرارة الأولى كمثال ، فهي من أقدم المراكز التي بها مدارس التعليم المتوسط - صناعي ، زراعي ، تجاري - تخرج سنويا ثلاثة آلاف طالب ، توقفت التعينات عند ١٩٨٣ وبقي خريجي ١١ دفعة ، أي ٣٣ ألف شاب بلا عمل ، أغلبهم من الأسر الفقيرة ، والسفر للخارج يتطلب مبالغ كبيرة ليست في متناول أيدي هذه الأسر ، وقد لعبت أموال قدمت من دول أجنبية دورها في تجنيد هؤلاء الشباب .

٢- الأحوال المعيشية - الفوارق الطبقية :

لم ينكر أحد ضيق الأحوال المعيشية لغالبية شعب أسبوط ، وقد ربط البعض بين ضيق الأحوال المعيشية والفوارق الطبقية في الفترة الماضية ، هناك من أثروا ثراء فاحشا . وهنا يتخطى الحديث أسبوط وينسحب على المجتمع المصري كله ، فأسرة دخلها ١٠٠ جنيه وأخرى دخلها ١٠٠,٠٠٠ جنيه ، الصنف الأول لم يعد يشتري اللحوم والفواكه إلا في الأعياد ، والآخر يدفع اشتراك النادى الاجتماعى بالآلاف ، الصنف الأول منه الموظف الصغير والعامل الأجير ، والثاني هم المرتشون ، وتجار المخدرات ، وأصحاب الملكيات الكبيرة التي مازالت تحتفظ بميراثها ، ورجال المال والأعمال والتجارة ، وطبيعى أن يثور الحقد الطبقي .

٣- الأسرة :

حسب رأى البعض أن الأسرة دورها ضئيل فى المجتمعات الفقيرة ، رغم أنه دور مهم يجب العناية به ودور الأسرة تراجع بسبب العوامل الاقتصادية ، فالألم العامل والأب المنهك فى تحقيق الكسب سواء وهو باقى مع الأسرة أو مسافر للخارج ، تلك الظروف تمنع الأسرة من أداء دورها فى

رقابة ومتابعة أبنائها الذين هم مسئوليتها ، ولكن ظروف المعيشة وما تفرضه
بحول دون ذلك .

ثانيا : العوامل السياسية :

١- محدودية المشاركة السياسية :

اهتم البعض بالتأكيد على أن الحزب الوطني غير مقصر ، وأن
أحزاب المعارضة تسعى لمصالحها الخاصة فقط ، فهي تهول من المشاركة
دون أن تقدم حولا ، ويتركز اهتمامها في التشويش من أجل تشويه الحزب
الوطني وحكومته ، بينما أقر آخرون بأن المسئولية ولقعة على جميع
الأحزاب بما فيها الحزب الوطني ، مدللين على أنه لا يوجد شاب يستطيع
التفرقة بين برنامج حزب الوفد مثلا والحزب الوطني أو أى حزب آخر ،
ولو توجه ذلك الشاب إلى أحد قيادات أى حزب لما وجد إجابة ، من هنا
يكون انعدام الثقة فى الأحزاب ، وانفصالها عن القاعدة الجماهيرية ، وتبقى
الأحزاب مجرد صحف .

وشدد البعض على ضرورة إلزام الأفراد بالمشاركة فى الانتخابات
عن طريق الغرامة ، وإن كنا نرى أن ذلك يكون بخلق الثقة فى العملية
الانتخابية وضمان نزاهتها .

ما يهمنا فى كل ذلك أن هذه الرؤى والتصورات تحمل اعترافا
ضعفيا بضعف الوجود الحزبى ، ومحدودية المشاركة السياسية ، ونقر بدور
ذلك فى الدفع للعنف .

٢- الفساد :

عند البعض إلى إلقاء اللوم على الصحافة المعارضة التى تستغل
الفساد للشوشرة والتشويه دون تقديم الحلول ، واستخدموا عبارات الرئيس من
أن الفساد ليس وليد اليوم ، وليس خاصا بمصر دون غيرها من الدول ،
وأن الإنسان خطاء بطبعه ، ورغم ذلك ضواء كان ما يقال وينشر عن الفساد
واقعا أو مبالغا فيه فهو يؤثر فى الدفع للعنف .

٣- عدم الاستجابة للمطالب الجماهيرية وعدم الثقة

بإمكانية التغيير المسمى :-

أرجع البعض عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير إلى أنها مسألة إمكانات وليست مسألة جمود ، ولا يمكن لأى حكومة أن تتخطى إمكاناتها مثلها مثل أى رب أسرة ، وواضح أن وجهة النظر هذه تنطلق من منظور اقتصادى ، أى أنها تتسحب فقط على الأمور الاقتصادية ، ولكن لا يمكن أن تتسحب على الأمور السياسية والإعلامية والثقافية .

فالاستجابة لمطالب الجماهير فيما يتعلق بحل مشكلة البطالة ، زيادة المرتبات وعلاج التضخم كلها أمور بحاجة لإمكانات ، وأيضاً تحتاج إلى التخطيط الرشيد ، ولكن أموراً مثل إصلاح السياسة الإعلامية ، ومقارنة الفساد ، وإصلاح النظام الديمقراطى ، والعملية الانتخابية ، هذه الأمور لا علاقة لها بالإمكانات المادية ، فهى أمور تتعلق بالتخطيط والتدبير وإرادة الإصلاح ، ولذلك هناك وجهة أخرى ترى أن عدم استجابة الحكومة لمطالب الجماهير ، ثم فقدان الثقة فى إمكانية التغيير عبر القنوات المبلية الديمقراطية - يمثل أحد دوافع العنف .

٤- الأساليب الأمنية والشرطية :-

رغم أن الشرطة كانت معذورة ومضطرة ، إلا أن ذلك أثراً سلبياً حسب رأى آخرين ، فالخلط بين الإنسان السوى وغير السوى يؤثر بالطبع فى نفسية الإنسان السوى . فمثلاً فى وقت أن كانت المواجهة على أشدها بين مرتكبى أحداث العنف وجهاز الشرطة - تضامنت الجماهير وجدانياً مع جهاز الشرطة ، وفقدت الجماعات الدينية أرضيتها بين الناس ، ولكن حين يكون شخص هكذا ثم يقع بين يدى رجال الشرطة ، ويعامل على أنه أحد أفراد هذه الجماعات بلا نذب اقترفه فطبيعى أن يخرج هذا الشخص وقد فقد تأييده وتضامنه مع الشرطة ، وقد تبيلت وجهة نظره قاتلاً : (تستاهل الشرطة) .

٥- السياسة الخارجية :-

رغم ذكر أحدهم أن السياسة الخارجية مبهمة لمعظم الناس ومطلوب التوعية بها ، إلا أن الباقين اتفقت أراؤهم على أن السياسة الخارجية موفقة

جدا ، وأنها من المميزات الرئيسية للعهد الحالي ، وبالتالي استبعدوا أن يكون لها أى تأثير فى الدفع للعنف . ويتفق هذا الرأى مع وجهة نظر الرأى العام كما سنرى .

ولكن بالنسبة للقوى الأجنبية فقد أكد عليه البعض باعتبارها سببا رئيسيا ، خاصة أنها وجدت أرضية مهيأة من العوامل الأخرى (بطالة - أحوال معيشية .. وغيرها) جعلت هذه القوى الأجنبية حين حاولت التأثير للاضرار بمصر ، وجدت تربة مهيأة واستجابة سريعة وذكرت هنا الدول التى تتحدث باسم الإسلام ، وأشير إلى الأموال الأجنبية التى تحركت للتمويل والتجنيد للفراد واغرائهم ، وقد لوحظ على أحد المتحدثين التركيز على القوى الأجنبية ، فقد ذكرها (بعيدا عن السؤال الخاص بها) ، وحين الحديث عن عوامل أخرى حوالى خمس مرات .

ثالثا : العوامل الفكرية والثقافية :-

١ - الفراغ الفكرى والثقافى :-

هو أمر واقع وتتحمل المدرسة (التعليم) المسئولية الأولى برأى البعض ، ومن ثم لابد من المدرس المتخصص لمادة التربية الدينية - بالذات المنقف - ليكون مسئولاً عن التوجيه الفكرى الدينى للتلميذ ، كما أن الشباب يجب أن تتوافر له الرعاية الثقافية خارج المدرسة ، وهذا إقرار لأهمية دور التعليم من جانب ، ومن جانب آخر هو إقرار بدور الفراغ الفكرى والثقافى كأحد الدوافع الهامة للعنف .

٢ - المؤسسات الدينية :-

اتفقت جميع الآراء على عجز المؤسسات الدينية وضعفها فى أداء دورها ، فلا بد أن تكون هناك ندوات بأنس على درامية بالعلم ، ولديهم القدرة على الإقناع وكسب الثقة ، وأقر الجميع بأن مستوى أئمة المساجد هزيل غير مواكبين لتطورات العصر ، ومازالوا يلقون الخطب المحفوظة لدى عامة الناس ، ولا يربطون الدين بمستجدات العصر .

ومطلوب عقد دورات توعية نصف سنوية لرفع مستوى الأئمة
وتبصيرهم بالجديد في العصر وارتباطه بالدين ، فحين يكون المستوى العلمي
والفكرى ضعيف ، فلا افتتاع ولا ثقة ولا فائدة .

٣- عقيدة الثأر :-

محمل الرأي أنه لا ارتباط مطلقا بين فكرة الثأر المساندة في الصعيد
وبين العنف السياسي الذي نتحدث عنه ، فلا توجد علاقة من أى نوع .

ترتيب العوامل من حيث قوة تأثيرها :-

اتفقت وجهة نظر الشعبين مع وجهة نظر الرأي العام ، بخصوص
ترتيب مجموعات العوامل حسب قوة تأثيرها ، فاحتلت العوامل الاقتصادية
والاجتماعية المرتبة الأولى ، تليها العوامل الفكرية والثقافية ثم العوامل
السياسية .

(ثانياً) : أسباب العنف السياسي من وجهة نظر الجماعة الإسلامية :-

تختلف آراء بعض أفراد هذه الجماعات عن أسباب استخدام هذه
الجماعة للعنف المسلح مع النظام الحاكم ، لكن يمكن القول إن هناك أسبابا
وردت وتكررت عندما يتم طرح هذا السؤال على مجموعات مختلفة من
أفراد هذه الجماعة ، ومن هذه الأسباب التي يتفقون فيها في الرأي ، والتي
من وجهة نظرهم من أسباب تصاعد أعمال العنف المسلح بينهم وبين النظام
الحاكم هي * :

(١) ملاحظة النظام في تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر ، والتعدي
على العلماء المطالبين بذلك ، إما بوقفهم أو بمحاصرتهم وإبعادهم عن
الأضواء ، وأن النظام ينفذ تعليمات الأمريكان والدول الغربية الأخرى .
(٢) الجهاد من أجل إسقاط هؤلاء الحكام حتى يمكن تطبيق شرع
الله؛ لتحقيق الغاية الكبرى وهي إرضاء الله عز وجل والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر كما أراد الله لهذه الأمة : كنتم خير أمة أخرجت للناس
تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر" ... صدق الله العظيم .

(٣) اتجاه النظام إلى العنف في تعامله مع أفراد الجماعة حتى أنه يتم طردهم من المساجد التابعة لهم ، ومنعهم من الدعوة فيها ، والاستيلاء عليها وتحويلها إلى وزارة الأوقاف .

(٤) التعذيب والتشريد ومحاربة أرزاقهم أصبحت من الممارسات العادية للنظام ضد أفراد هذه الجماعات مما جعلهم يتجهون إلى العنف لمواجهة هذا العنف من قبل النظام حيث أصبح لا فائدة من السكوت على هذه الممارسات ؛ لأن النظام الحاكم ليس لديه استعداد لتغيير هذه السياسة في تعامله معهم .

(٥) القتل العمد (اتباع أسلوب الاغتيال) للأفراد النشطين في هذه الجماعة ، وتصفييتهم جسدياً خارج المحكمة ودون اتباع الأسلوب المشروع في ضبط وإحضار المتهم ومحاكمته على أخطائه التي ارتكبها حتى لو كان قاتلاً .

(٦) محاولة تجاهل الحكومة للجماعة الإسلامية ، وعدم الاعتراف بها ، أو فتح حوار معها ، أو إعطائها شرعية العمل .

(٧) الاتجاه إلى المحاكم العسكرية ، وكثرة أحكام الإعدام التي صدرت ضد أفراد الجماعة ، والتي لم تشهد لها مصر في أى عصر مثل هذا الكم من الإعدامات لأفراد الحركة الإسلامية ، وعدم تنفيذ أحكام القضاء بالأفراج عن الأبرياء المعتقلين .

(٨) ممارسات التعذيب البشع والموجع والمنظم والدائم ضد المعتقلين من أفراد هذه الجماعات والتي لا تخفى عن أحد ، حتى أن منظمات حقوق الإنسان الأهلية والدولية أدانتها .

(٩) فتح باب الحوار والحرية العامة أمام أعداء الإسلام من الفصائل والجماعات الأخرى من عناصر وقوى الفساد واستغلال النفوذ .

كل هذه الأسباب سالفة الذكر وردت في إجابات بعض الأفراد المنتمين أو المتعاطفين مع هذه الجماعات ، أو من داخل كتبيات صدرت لهم ، وهذا لا يمنع أن هناك أسباباً أخرى لم يتم ذكرها ، على أى حال يمكن القول - على لسانهم - إنه ليس من السهل على المرء أن يضحى بحياته ومستقبله من أجل مبلغ من المال أو طمعا في السلطة ، إلا إذا كان واثقا من الوصول إليها قبل أن يلقى حتفه ، وإلا سوف يتراجع ، لذلك يمكن القول إن كسب

المال له طرق عديدة للوصول إليه ، أما الحياة فثمنها أغلى من كل شيء ،
فليس بعد الحياة إلا الموت أو الشهادة في سبيل الله ، وهنا تكمن قوة العقيدة
التي تم استنباطها من سياق الترتيب - في المقابلات والحوارات - لأسباب
غضب وعنف الجماعة مع النظام الحاكم ، فقد يكون هناك هدف أكبر يسعى
أفراد الجماعة للوصول إليه ، وتوضح من خلال المقابلة أو الاستفسار ان هذه
الجماعة ترفع شعار الجهاد في سبيل الله لتحكيم الشريعة ، والأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر مما يدعو للحاجة إلى ضرورة فهم أكبر لهذه الجماعة
الإسلامية على أسس عقيدية جنباً إلى جنب مع المسببات الآتية داخل المجتمع
كما ذكرنا .

المطلب الثاني : **استطلاع رأى الجمهور والتخبة المثقفة** **من خلال الاستبيان**

أولا : وجهة نظر للرأى العلم^(١)

العنف متعدد الأسباب :

كان السؤال الأول فى صحيفة الاستبيان عما إذا كان العنف متعدد الأسباب ، ولم يكن هذا السؤال بحاجة إلى عناء للإجابة عليه بتعم وهو ما أظهرته نتيجة الاستبيان ؛ حيث أجاب ٤٨ من عينة البحث البالغة (٥٠) بنعم أى بنسبة ٩٦٪ .

ومنطقيا لا يمكن أن يكون الدافع لشخص ما لانتهاج أسلوب العنف وحيدا ، ولكن لابد أن تتداخل مجموعة من الدوافع تختلف فى ترتيبها زمنيا من حيث توجيه الشخص ، فربما بدأ التأثير بقصص الفساد مثلا ، ثم تأثر ببطالته وأحواله المعيشية السيئة ، ثم أثرت فيه مجموعة من الأفكار والمعلومات ، وربما يتأثر بانحسار الوجود الحزبى ليمارس تأثيره ويتأثر بانحسار دور المؤسسات الدينية التى يمكن أن تصحح أفكاره لو مارست دورها ، وهكذا ، وطبيعى أن يختلف سيناريو التأثير المتعدد لمجموعة العوامل من حيث الأسبقية ، وربما عوامل تؤثر فى حالة ولا تؤثر فى أخرى، أيضا تختلف مجموعة الدوافع حسب قوة تأثيرها من شخص لآخر ، فربما يكون العامل (أ) أقوى تأثيرا فى حالة ما يكون العامل (ب) هو الأقوى فى حالة أخرى ، وهكذا ، ولكن تتفق جميع الحالات فى أن الدافع ليس وحيدا، ولكنها مجموعة دوافع متعددة ومتشابكة .

العنف ليس خاصا بأسبوط :

أجاب ٣٩ من عينة البحث - أى بنسبة ٧٨٪ - بأن العنف ليس خاصا بأسبوط ، ولكنه ظاهرة عامة ، ومنهم من علق بأنه ظاهرة عالمية فى مختلف الدول ، وإن أقر البعض بوجود بعض الأسباب الخاصة بأسبوط مثل: حالة الفقر التى تعاني منها المحافظة ، كذلك إهمال الحكومة المركزية

للمعيد بشكل عام وبأسوأ شكل خاص ، وهو ما علق عليه بصورة أكثر تفصيلا القيادات الشعبية كما ظهر في المبحث الخاص بوجهة نظر الشعبين .

هذا الشباب ناظم على المجتمع والدولة :

من بين الأسئلة التي تضمنها الاستبيان : هل هؤلاء الشباب ينقسمون على المجتمع والدولة ؟ بمعنى أنهم غير راضين أو راضين للمجتمع والدولة .

أظهر الاستبيان أن ٦٠٪ يوافقون على هذا ، بينما رفضه ٣٢٪ والبقية أجابت بلا أعرف . وهذا يعني أن الشباب غير راض عن الدولة وعن المجتمع ككل ، وربما يصبح تفسير نسبة ٣٢٪ التي أجابت بـ "لا" أن عدم رضا الشباب عن مجتمعه ودولته ليس راجعا إليه في ذاته ، ولكنه مسئولية هذا المجتمع ، وهذه الدولة التي تتسبب في خلق حالة عدم الرضا هذه .

أولا : العوامل الاقتصادية والاجتماعية :

أظهر الاستبيان أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية لها التأثير الأقوى في الدفع للعنف ، فمن حيث الترتيب حصلت العوامل الاقتصادية والاجتماعية على ١٢٠ نقطة بفارق ٢٦ نقطة عن العوامل الفكرية التي تلتها برصيد ٩٤ نقطة .

جدول ترتيب الدوافع من حيث قوة التأثير

العوامل	النقاط	الترتيب
الاقتصادية والاجتماعية	١٢٠	الأول
الفكرية والثقافية	٩٤	الثاني
السياسية	٧٩	الثالث

ومن ناحية أخرى أيد المبحوثون العوامل الاقتصادية والاجتماعية المتضمنة في الاستبيان مجتمعة بمتوسط ٧٧٪ "نعم" ، ١٤٪ "لا" ، ٩٪ "لا أعرف" . وذلك على النحو المذكور بالجدول التالية :

العوامل الاقتصادية والاجتماعية

م	الدوافع	نعم	لا	لا أعرف
١	البطالة	٤٣	٧	---
٢	الأحوال المعيشية	٤٢	٤	٤
٣	الفوارق الطبقية	٣٣	١٠	٧
٤	فقدان الاعتراف والقبول	٣٥	٨	٧

١- البطالة :-

البطالة سبب رئيسي للعنف وتأتي في مقدمة الاسباب ، فالبطالة تعنى الفراغ وانكسار الأحلام ، وتبذر البذرة الأولى للاحساس بالضيق والمهانة ، وفقدان الذات والكيان ، باختصار : البطالة تعنى توقف الحياة ، ولذا أجاب ٨٦% من عينة البحث بنعم ، بينما أجاب ١٤% بلا .

ومع إيماننا بأن الأهمية البالغة لعامل ما لا تعنى عمومية مطلقة لتأثيره فى كل شخص من الممارسين للعنف ، ولكن ذلك يعنى تأثيره فى الغالبية العظمى منهم ، ومن هنا يكون تفسير وجهة نظر الـ ١٤% التى أجابت بـ "لا" أمرا يسيرا ، وإقرارا واقعيته ممكنة .

فمن بين الممارسين للعنف هناك حرفيون ومدرسون وأطباء وغيرهم ، هؤلاء ليس لديهم مشكلة بطالة ، إذن البطالة ليست دافعا هنا ، ولكن هناك دوافع أخرى متنوعة ، وإن كنا نرى الدافع الرئيسى هنا دافع فكرى ، فيما تقصر دوافع الطبيب الذى يترك مهنة الطب ليبيع العطور أمام أحد المساجد ؟ وبما تقصر دوافع ذلك الشاب الذى ينفذ عملية انتحارية يعلم أنه هو أول ضحاياها ؟ ماذا يستفيد هذا الشخص وما الذى يعود عليه ؟ الدافع هنا ليس اقتصاديا بالمرّة ، ولكنه بالتأكيد دافع فكرى .

٢- الأحوال المعيشية (محدودية الدخل - ارتفاع تكاليف المعيشة) :-

أقر ٨٤% بتأثير الأحوال المعيشية ، فالمواطن المصرى يعيش معاناة ممتدة ، فمشكلات المعيشة متعددة ومتراكمة ومزمنة لا تنتهى : مشكلة إسكان ، مشكلة دخول محدودة ، أسعار متزايدة يوما بعد يوم ، مشكلة مواصلات ، مشكلة زواج الشباب ، مشكلات متعددة ينتج عنها شخص غير

راض ينظر لنفسه نظرة مظلوم ولدولته نظرة "ظالم" يزكّيها قصص الفساد وفوارق طبقية حادة وإعلام لا يعرف شيئا عن مواطنيه وكأنه يتحدث عن شعب آخر وبلد أخرى ، ينظر هذا الشخص نظرة نقدية منظرية لكل تصرفات الحكومة مع إحساس بالعجز واليأس ، يبحث عن ملاذ فيلجأ إلى الدين والقيم العليا ، وهو بذلك جاهر للنجنيذ ، وحين يكون المستوى الثقافي والفكرى ضعيف ، وطريقة التفكير غير سوية يقع فريسة سهلة للاصطياد ، وخلال كل ذلك لا يجد من يحل مشاكله أو يخفف معاناته ، ولا من يقوم أو يصحح ما اعتق من أفكار ، وبذلك هو في طريقه لممارسة العنف .

٣- الفوارق الطبقية :-

شباب عاطل ، رجل يعمل ودخله لا يكفي ، سائق الاكواخ والمدافن ومساكن الإيواء ، هؤلاء في جانب ، وعلى الجانب الآخر لاعب كرة ، فنان أو ممارس للفن ، رجال المال والأعمال ، ساكني الفيلات والشقق الفاخرة .
الهوة شاسعة ، والتأثير والنفوذ ومقاييد الأمور بيد الفئة الثانية ، وطبيعي أن يجيب ٦٦٪ من مجتمع البحث بنعم لتأثير الفوارق الطبقية ، و ٢٠٪ لا ، و ١٤٪ لا أعرف .

وتأكيدا لذلك ، لماذا لا يمارس العنف أبناء الطبقات الغنية ؟ ولماذا لا نسمع عن بؤر للعنف في مصر الجديدة ، وجاردن سيتي أو الدقي ، ولماذا يتركز في إهابة والمنيرة والأحياء الشبيهة ؟ لماذا يتركز في أسيوط والصعيد ولم نسمع عنه في مدن القناة أو الإسكندرية .. العنف يتواجد حيث الفقر وضيق العيش والبطالة ، وحيث توجد فرص العمل والكسب المعقول ، وحيث تحيا الطبقات الغنية لا يوجد عنف أو تطرف .

٤- فقدان الاعتراف والقبول :-

أجاب ٧٠٪ بأن فقدان الاعتراف والقبول لهؤلاء الشباب دفعهم لممارسة العنف ؛ على أساس أن هؤلاء الشباب بعد أن حركتهم عوامل مختلفة للتعبير عن أنفسهم للاقوا من يستمع لهم أو يستجيب من قبل الدولة خصوصا ، فجلّوا للعنف لإسماع صوتهم ، حتى وإن كانوا قد لاقوا قبولا بين أفراد المجتمع على أساس أنهم جماعات دينية وليست سياسية .

والأقرب للإقناع أن بداية حركة هذه الجماعات كان بغرض التعبير عن أنفسهم وإظهار اعتراضهم ، فهم أصحاب توجه سياسي وإن كانت البداية أو المخل عن طريق الدين ، وحين لم تعرهم الدولة اهتماما ، ولم تسمع لهم في الوقت الذي يبحثون فيه لهم عن دور كبشر أساسا ، وكجماعة سياسية نريد توسيع رقعتها وشعبيتها ، فلجأوا للعنف كوسيلة للتعبير عن النفس وإثبات الوجود ، وملئ الأسماع .

ومسألة إثبات الوجود واتخاذ دور ما يمثل واحدا من الحاجات الأساسية لأي جماعة ، وبها يكون الصراع ليس مجرد صراع مصالح ، ولكنه أيضا صراع قيم (الاعتراف - المشاركة - القبول) ، وهذا ما يجب أخذه بالاعتبار عند توصيف العلاج للصراع الاجتماعي الممتد من حيث إن المصالح قابلة للتفاوض حولها ، أما القيم والحاجات الأساسية فلا تقبل التفاوض .

وربما لو كانت هناك حياة حزبية نشيطة وديمقراطية موشوق بها لاستطاع هؤلاء أن يجدوا من خلال الأحزاب ذلك الاعتراف والقبول المفقود ، وذلك الدور الذي عمدوا لاتخاذ العنف وسيلة لإثباته وكسبه .

ثانيا : العوامل الفكرية والثقافية :-

احتلت مجموعة العوامل الفكرية والثقافية المرتبة الثانية من حيث قوة تأثيرها ، حيث حصلت على ٩٤ نقطة ، متقدمة على العوامل السياسية بفارق ١٥ نقطة ، وهذه نتيجة منطقية حيث يكون ، في أحيان كثيرة ، الدفاع فكري بالأساس وبصرف النظر عن صحة الفكرة أو خطئها .

(العوامل الفكرية والثقافية)

م	العامل	نعم	لا	لا أعرف
١	الفراغ الفكرى ثم الأفكار الخاطئة	٤٤	٤	٢
٢	انحسار دور المؤسسات الدينية	٤٠	٨	٢
٣	الصحافة والإعلام فى عمومهم	٤٤	٤	٢
٤	التعليم	٣٨	١١	١
٥	قيم الثأر التقليدية	١٨	٣١	١

١- الفراغ الفكرى والثقفى ، ثم القيم الدينية المطلوبة والأفكار الخاطئة :-

حسب نتيجة الاستبيان يأتى هذا العمل فى مقدمة العوامل الهامة والمؤثرة ، فهو أكثر العوامل التى نالت الموافقة ، حيث وافق عليه ٨٨٪ من المبحوثين ورفضه ٨٪ فقط و٤٪ لم يحددوا رأيهم .

فحين يكون الشاب متبنى الوعى خالوى الثقافة ، يكون مثل ثوب أبيض يسهل التأثير فيه ، ولهذا يكون الشاب سهل الانقياد لأى أفكار تقدم له لتسوقه فى أى اتجاه ، خاصة إذا أخذت من الدين عنوانا لها ، فليس لديه الأرضية الثقافية أو الإمكانيات الفكرية ولا المنهج الذى من خلاله يحسن استقبال ما يرسل إليه من أفكار ، فيمارس عملية النقد والتصحيح واكتشاف نواحى الخلل ونواحى العقلانية والرشد ، يضاف لذلك العوامل الأخرى ، حيث يكون الشخص فى حالة إحياط ومعاناة مادية واجتماعية أفرزت حالة عدم رضا عامة لديه ، ثم تأتية هذه الأفكار التى تغذى هذا الإحياط والتوتر وتحوله إلى ثورة ، يحدث له هذا ولا تمتد إليه يد تنتشله أو تصحح مفاهيمه أو تحلل مشاكله أو حتى تمنحه طريقا صحيحا للاعتراض أو قنوات سليمة للتعبير عن رايه ، ثم إعلام يثير إحياطه وفساد يغذى الثورة بداخله ، فيكون العنف نتيجة منطقية باعتباره هنا الوسيلة الوحيدة للتعبير عن النفس وتحقيق التغيير المنشود .

٢- ائصمار دور المؤسسات الدينية وثقافتها :-

لو أن هذا الشاب الذى اعتنق فكرا ما وجد من قومه من يصحح له بعلم واثق عميق ولغة محبة متفاهمة وثقة تفتح الاذان والقلوب لتغير حاله ورجع إلى طريق اخر سوى .

ولكن رغم الندوات واللقاءات وجولات التوعية التى رايناها وقرأنا عنها لم تتجج المؤسسات الدينية فى أداء دورها فى ضبط التطرف ومنع التوجه للعنف ، وهذا ما أقر به ٨٠٪ من الذين استطلعت آراؤهم ، و١٦٪ أجابوا بعكس ذلك ، وأجاب ٤٪ بلا أعرف .

والحقيقة أن فشل المؤسسات الدينية راجع لمجموعة أسباب منها :

(أ) فقدان الكفاءة والقدرة على مواجهة أفكار الشباب بشكل عام ، وهو ما ظهر خلال المناظرات واللقاءات .

(ب) فقدان المصداقية لدى الكثيرين من رجال المؤسسات الدينية ، ولهذا أيضا أسبابه وبيدت كلماتهم إنشائية وكان المعمول الرئيسي هو التخصص وعلمه .

(ج) انحدار مستوى أئمة المساجد في القرى والمدن الصغيرة بشكل مفرع ومخجل .

وللإتصاف فإن المؤسسات الدينية ليست خالقا للعنف ، ولكن ما نعينه هو أنها كان يمكنها أن تكون ضابطا للعنف وماتعا له ، لو أنها أحسنت القيام بدورها وساعدتها وسائل أخرى ، ولكون هذا لم يحدث ، حدث العكس وسيطر أفراد الجماعات الدينية على ساحة التوجيه الدينى لفترة طويلة وقوى تأثير أفكارهم واتسعت مساحته .

٣- الصحافة والإعلام :-

أحد أهم العوامل المؤثرة وشهد بها ٨٨٪ من المبحوثين . وللإعلام دور مزدوج : فمن جانب يعتبر الإعلام دافعا للعنف ، حيث هو إعلام مستفز منافق وسطحي ، لا يباشر قضايا الجماهير كما يجب وخصوصا الشباب، يهتم بما هو سطحي وثافه ، وحين يتناول أى أمر جاد يتناوله على أن الحال كما يجب أن يكون ، هذا مع استثناءات قليلة ، ومن ثم فهو يغذى الاستياء والإحباط وعدم الرضا ، فيدفع للعنف . ومن جانب آخر كان يمكن للإعلام أن يكون وسيلة علاج تضبط العنف وتحد من اللجوء إليه وذلك مع وسائل أخرى ، كان يمكن ذلك لو أن الإعلام ناقش المشكلة بموضوعية وصراحة وإعلم وتكثيف وحجج رصينة مقنعة ، ولما حدثت المواجهة ، ولو عالج القضية منذ البداية بجرأة وعلم وموضوعية لاختلف الأمر ، ولكن ما حدث هو لجوء الإعلام لأسلوب الاستهزاء والسخرية والاستعلاء أحيانا دون إرهاب النفس فى تقديم الفكرة الرصينة والحجة السديدة ، وهذا أضر أكثر ، ولم يقد بشئ حيث لا منطق ولا عقلانية ولا حتى جدية .

٤- التعليم :

قديما قال الحكيم الصيني "إذا أردت أن تجنى بعد قرن فلم شعبا" .
فالتعليم من الاستثمارات بعيدة المدى ، ونظامنا التعليمي ظل منذ فترة طويلة
عقيا ومتخلفا لم تمتد له بد التطوير ، وقد كان للتعليم دور ما بشكل أو آخر
فى الدفع للعنف ، فالتعليم الذى خضع له هذا الجيل الممارس للعنف أثر فى
خلق التطرف لديه ، فالتعليم مفروض فيه أنه ليس حشوا أو نقلا للمعلومات
والأرقام ، ولكن التعليم هو "تعليم التفكير" ، أن يتعلم الفرد كيف يفكر ، كيف
يستخدم عقله بطريقة منهجية صحيحة وغرس مجموعة من القيم التى تجعل
هذا التفكير سلميا مثل قيمة الاهتمام بالعلم ، قيمة سيادة وأهمية العقل ، أهمية
الثقافة ، الرأى والرأى الآخر ، نسبية الحقيقة ، حيث يعنى التعليم بهذا فهو
ينتج الفرد المتقف القارئ الواعى والمفكر القادر على التمييز بين ما يقدم له
من أفكار القادر على التعامل مع مشكلاته بصورة صحيحة لا تؤنيه ولا تؤذى
مجتمعه ولا تحول المشكلة إلى دمار عام .

نظامنا التعليمي لم يفعل هذا ، ولكى يفعل هذا سلاحه أمران :
المدرس الواعى القاهم القادر على التأثير فى تلاميذه وقيادتهم وصياغة
عقولهم بصورة رشيدة ، ثم المناهج الدراسية المعدة بفهم وعناية لتحقيق
أهدافها . المدرس لم يتحقق له هذه الكفاءة ، كما أن البعض يرى أن المناهج
الدراسية تغذى التطرف الذى يزدى بدوره إلى العنف ، وتلعب الأنشطة
الطلابية دورا ما فى تحقيق هذه الأهداف .

ومن هنا كانت إجابة ٧٦٪ من مجتمع الدراسة بدور التعليم فى خلق
العنف ، فى حين رفضه ٢٢٪ ، و ٢٪ بلا أعرف .

علاج التطرف والعنف على المدى البعيد يتطلب إصلاح نظام التعليم
الذى هو مطلوب من أجل النهضة الشاملة أيضا ، وعلى أساس أن ثمر
الإصلاح هنا نجنيها على المدى البعيد حسب مقولة الحكيم الصيني .

٥- قيم الثأر التقليدية :

لا يمكن اعتبار عقيدة الثأر (المساندة فى الصعيد) أحد أسباب العنف ،
وهذا ما أفره الاستبيان ، حيث أجاب ٦٢٪ برفض هذا الدافع وأقر به ٣٦٪ .

فكرة الثأر بعيدة عن التأثير في قضية العنف السياسي الذي نتحدث عنه ، فالثأر يخص العلاقات البينية للأفراد أو العائلات، لإتجاز مهمة العدل التقليدي الذي لا تتجزه وسائل المجتمع المدني ، وإذا حدث فبعد طول وقت ، أما ما نتحدث عنه فيخص العلاقة بالسلطة الحاكمة ، وإذا كان البعض علق بأن الخصومة التأريية تنفع أحيانا للانطواء تحت لواء الجماعات الدينية للنيل من الخصوم ، فإن صدق هذا فهي حالات قليلة جدا . وعليه لا يمكن النظر إلى الثأر باعتباره أحد أسباب العنف .

ثالثا : العوامل السياسية :

العوامل التي نتحدث عنها ليست عوامل خالقة للعنف من العدم ، ولكنها عوامل كان يمكن أن تمنع اللجوء للعنف ، فجنور العنف اقتصادية اجتماعية ، ثم فكرية ثقافية . العوامل السياسية كان بإمكانها أن تمنع الانحراف إلى هاوية العنف ، أى أنها كان يمكن أن تلعب دور المهدئ أو المبطل الذي يبقى المعارضة سلمية لا تلجأ للعنف أسلوبا ، ولكن ذلك لم يحدث .

العوامل السياسية

م	العامل	نعم	لا	لا أعرف
١	ضعف الوجود الحزبي ومحدودية المشاركة السياسية	٤٦	٧	٢
٢	الفساد	٤٢	٥	٣
٣	السياسة الخارجية	٢٥	٢٣	٢
٤	الأساليب الأمنية والشرطية	٤٣	٢	٥
٥	جمود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير السلمي	٣٨	٦	٦

١- ضعف الوجود الحزبي ومحدودية المشاركة السياسية :

تلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية الدور الأول في خلق الشخص المعارض غير الراضى ، فيبدأ في التفكير والانتقاد والمعارضة ، تتولد لديه أفكار ورؤى ويبنى توجهات ، يفكر في الحاجة للتغيير ، والتغيير لا يعنى فقط تغيير النظام القائم ، ولكن قد يكون مجرد تغيير فى السياسات والأوضاع .

في ظل حياة حزبية نشيطة يعمل الأفراد من خلال أحزاب ، كل باختياريه للحزب الذي يراه معبرا عن مصالحه أو مقتعرا برويته أو أى سبب آخر . لو انخرط الشباب في أحزاب عبرت عنهم ودافعوا من خلالها عن مصالحهم ورواهم لاختلف الوضع ، ولكن الشباب لم يجد هذه الأحزاب فسلك طريقا آخر ، الجماعات النينية وجدها الأقرب إليه في الجامعة وفي المدرسة وفي المسجد ، بدعم من الحكومة في البداية .

ضعف الوجود الحزبي له أسباب متعددة منها ما هو خاص بالأحزاب نفسها ومنها ما هو خاص بالتجربة الديمقراطية ومناخها والقواعد التي تحكمها وهو ما لا يمكن تفصيله هنا .

وضعف الحياة الحزبية هو في ذاته محدودة وضيق للمشاركة السياسية ، يضاف إليها مقاطعة وإهمال الانتخابات والاستفتاءات وغيرها من وسائل التجربة الديمقراطية ، وذلك يرجع لفقدان الثقة والمصادقية الراجع لعوامل تاريخية يوكدها الإعلام في أسلوبه ومضمونه وسياسته بشأن العملية الانتخابية . وهكذا حاز هذا العامل على أكبر نسبة اتفاق ٩٢٪ ولم يرفضه سوى ٤٪ فقط .

٢- الفساد :

الفساد قضية سياسية لها دور لا يمكن إنكاره ، فهي تزكي نار الثورة على الأوضاع داخل ذلك الشخص المحيط مجهض الأحلام ، والواقع تحت معاناة معيشية يوما بعد يوم . هذا الشخص الذي هو مدفوع لرفع راية العصيان والثورة بدلا من أن يجد من يخفف معاناته ويقوم أفكاره ويمنحه المسلك السلمي للمعارضة وإسماع صوته ، يجد قصص فساد مختلفة ومتنوعة ومتجددة ، وتصل النقمة إلى مداها في ظل من يناديه لقتال الكفر فيحمل سلاحه ويخرج لقتل الطاغوت الذي يسرق قوته ويسرق منه أحلامه . أقر بهذا الدور لقصص الفساد ٨٤٪ من عينة البحث ورفضه ١٠٪ وأنجاب ٦٪ بلا أعرف .

٣- السياسة الخارجية :

تساوى الرأيان تقريبا بشأن دور السياسة الخارجية ، حيث أجاب ٥٠٪ بنعم ، ٤٦٪ ب لا ، وعلق البعض بأن السياسة الخارجية موقفة لحد بعيد ومرضية إذا ما قورنت بالسياسة الداخلية . ونتيجة الاستبيان منطقية لحد بعيد ؛ فرغم أن تأثير السياسة الخارجية حين يوجد يأتي فى مرحلة متأخرة جدا بعد أن يتخلق الإحباط وعدم الرضا ، ثم التطرف والتشعب بفكرة ما تكون بعد السياسة الخارجية لتأكيد وجهة النظر غير الراضية المطالبة بالتغيير . رغم ذلك لا يمكن إهمال دور السياسة الخارجية ؛ فهي تؤثر بعمق أكبر إذا ما تم ربطها بما هو دينى (إيران - أفغانستان - البوسنة والهرسك) خاصة عندما تكون العوامل الفكرية لديهم تحتل مرتبة أولى ، ولكن لا يصح الاعتقاد بأن ذلك يدفع للعنف إذا ما عطلت العوامل الأخرى .

٤- الأساليب الأمنية والشرطية :

من الإنصاف القول بأن جهاز الأمن والشرطة ظلم كثيرا فى قضية العنف والإرهاب حين وضع فى مقدمة الصفوف عند المواجهة واختبأ الجميع خلفه طلبا للسلامة ، فى حين أن الموضوعية كانت تقتضى أن يكون جهاز الشرطة فى الصف الأخير ، أو يقف الجميع على الأقل فى صف واحد . ولكن هذا لا يعنى جهاز الشرطة نفسه - والذى وقع عليه العبء الأكبر فى المواجهة - من مسؤوليته غير الهينة فى الدفع للعنف واتساع نطاقه ، ٩٦٪ أقروا بهذه المسؤولية ، ورفضها ٤٪ فقط ، فمئذ البداية وقع جهاز الشرطة فى سلسلة من الأخطاء المتتالية :

- (١) كبعد تاريخى ينتهج جهاز الشرطة فى معاملته للشعب الأسلوب السلطوى ، ومع توالى الفترات التاريخية أصبحت علاقة المواطن ورجل الشرطة علاقة عداة مستقرة باطنية لا تتبدل ، ويتعطش المواطن دوما للذيل من رجل الشرطة ، ولو أنه مجرد حلم يوقن أنه لا يستطيع تحقيقه ، وإن وجده البعض أخيرا فى الاتطواء تحت لواء جماعات العنف الدينية .
- (٢) ترك جهاز الشرطة لأفراد هذه الجماعات الحبل على الغراب فى البداية حتى استفحل أمرهم ، بل أفقدوا الحكومة هيبتها حين كان يقف رجال

الشرطة خارج المساجد يسمعون ما يقال مهما كان دون حسم أو ردع أو دعوة لانتهاج أسلوب سليم في المعارضة وإبعاد المسجد عن الدائرة السياسية. وكان الأجدر أن ينصرفوا بعيدا عن المسجد حتى لا يقال إن الحكومة تسمع بنفسها ولا تحرر على الاعتراض ، مما أفقد الحكومة هيبتها وجعلوا أفراد هذه الجماعات حين تفكر في البطش برجال الشرطة أمرا هينا أمامها .

(٣) بعد ذلك غدا رجال الشرطة يهابون أفراد الجماعات ، وأصبح من يريد قضاء مصلحة معطلة أو مشكلة في مراكز وأقسام الشرطة (حيث دائما مصالح المواطن مشكلة) على من يريد قضاء مصلحته اللجوء لأحد أفراد الجماعات . ومن ثم أحس أفراد الجماعات أنهم مركز قوة يحسب لها حساب وأنها ند للحكومة في المواجهة ، وأصبحت أيضا ممارسة العنف ضد رجال الشرطة أمرا سهلا جدا .

وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لجهاز الشرطة مركز القوة والبطش الذى يهابه المواطن المصرى على مر تاريخه ويرتعد رعبا إذا دعت له الظروف للمرور قرب مراكزه وأقسامه ، فالأمر أكثر سهولة مع صحفى أو كاتب أعزل .

(٤) وبأسلوب غير مسنول حيث يتمكن جهاز الشرطة من مجموعة أفراد فى قسم أو سجن نسمع عن التعذيب بألوانه ، أو للتعذيب دور خطير ، فهناك شباب كثيرون يقبض عليهم ظلما وهم غير تابعين لهذه التنظيمات ، وشباب آخر يكون على هامش التنظيم أو بداخله ، ولكن ليس من أرباب العنف ، جميع هؤلاء باختلاف كل منهم عن الآخر وبعدهما يتعرض له من تعذيب - النسبة الأقل تخرج خائفة مرتعدة تطلب لقمة العيش فقط ، والنسبة الأكبر تخرج مقتعدة مائة بالمائة بأن العنف هو الأسلوب الأمثل لمواجهة هذه الدولة الظالمة .

وبذلك يحدث أن إنسانا ما خارج هذه الجماعات تنفعه أيدى الأمن للانضمام إليها لينتقم لما تعرض له ظلما ، وآخر تابع لهذه الجماعات ولكنه لم يكن على استعداد لممارسة العنف ثم تهينته لممارسة العنف بأيدى الشرطة ، وثالث كان معدا لممارسة العنف غدا أكثر تهيؤا وأكثر استعدادا .

٥- جمود الحكم والشعور بهم كإكديفة التغيير :-

حسب نظرية البناء والوظيفة ، حيث يفضل النظام فى الاستجابة للمطالب المنبئة إليه من بينته ، يفقد النظام استقراره وترتد التغذية السترجاعية Feed - back لمطالبة بالتغيير ، وهو ما حدث ، حيث لعبت العوامل سالفة الذكر أدوارا مختلفة فشل النظام فى معالجتها والتعامل معها بما يعود عليه بالتأيد ، فظهرت الرغبة للتغيير من قبل هذه الجماعات ، وحيث إن هذه الجماعات لا تؤمن بالأسلوب الديمقراطي ولا تنق به فلم تسعى للتغيير السلمى ، ولكنها أخذت العنف وسيلتها سواء كانت تهدف للتغيير أو حتى مجرد إجبار النظام القائم على الاستجابة لمطالبها . يجسد هذا العامل محصلة نهائية أو تجسيدا نهائيا لأثار ونتائج المؤثرات السابقة ، وقد أيد رأينا هذا ٦٧٪ ورفضه ١٢٪ وأجاب ١٢٪ بـ لا أعرف .

ثانيا : استطلاع آراء النخبة المثقفة بجامعة أسيوط :-

تم إجراء هذه الاستطلاعات عموما فى شكل استطلاع رأى من خلال استبيان قام على تصميمه وتحليل نتائجه على الأقل خمسة أساتذة فى كل لجنة من اللجان المذكورة : الدينية ، والاجتماعية ، والمرأة ، وكلها لجان متفرعة عن وحدة الحوار القومى بجامعة أسيوط . وقد أجريت هذه الاستطلاعات بين عينات وصلت فى إحداها إلى أكثر من ٥٢٪ من عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم بالجامعة (راجع ملاحق هذه الاستطلاعات فى نهاية الكتاب) . وقد أجريت هذه الاستطلاعات فيما بين شهرى يناير - مارس ١٩٩٤ داخل جامعة أسيوط وفروعها فى سوهاج وقنا وأسوان (قبل أن تتفصل هذه الفروع وتصبح جامعة جنوب الوادى (٣) ، وللإطلاع على مزيد من التفاصيل حول الإشراف على اللجان وتصميم استمارة البحث وتحليل البيانات حول أسباب ودوافع العنف فى مصر عامة وفى أسيوط خاصة ، يجب مراجعة الملاحق المرفقة فى آخر الكتاب .

(أ) نتقى استطلاع الرأى حول القضايا الدينية ذات الأبعاد السياسية :-

أجرى هذا الاستطلاع للرأى فى جامعة أسيوط فى شهر مارس ١٩٩٤ بمعرفة اللجنة الدينية المتفرعة عن وحدة الحوار القومى بجامعة

أسيوط بين ١٦٠٦ عضو هيئة تدريسي ومعاونيهم ، وهم يشكلون حوالى ٥٢٪ من المجموع الكلى للمجتمع الأصلي (٤) . (راجع ملاحق الكتاب) .

جاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالى :

العنصر الأول : "لفتنة الطائفية" :-

يرى أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم أن الفتنة الطائفية مبالغ فى تقديرها ، فقد بلغت نسبة الإجابة ٥١٪ على مستوى الجامعة ، وذلك بالمقارنة بين الاختيارات الثلاثة (موجودة - غير موجودة - مبالغ فى تقديرها) وقد تلاحظ أن هذه النسبة وصلت إلى ١٠٠٪ فى كلية التربية وإلى نسبة ٨٥,٧٪ فى كلية التجارة ، وإلى نسبة ٥٨,١٪ فى كلية العلوم ، مما يشير إلى أن الغالبية من هذا المجتمع تميل إلى نفيها ، أو أن هناك مبالغة فى تقديرها .

وهذه النتيجة تتسم مع المستوى العلمى والفكرى لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الذين لا يميلون إلى التشنج الانفعالى والحكم بالظواهر السطحية .

العنصر الثانى : "أسباب الفتنة الطائفية" :-

بلغت اختياراته أربعة (أيد خارجية - فهم غير صحيح للدين - شعور بالاضطهاد - عدم تطبيق الشريعة) .

تميل معظم الإجابات فى تفسير هذه الفتنة المحدودة إلى الفهم غير الصحيح للدين حيث بلغت النسبة ٣٥٪ على مستوى المجتمع الكلى ، إلى ذلك فى أهمية الأسباب الأيدى الخارجية بنسبة ٣١,٩٪ والذى تقترب نسبته من النسبة السابقة ، ثم إلى ذلك عدم تطبيق الشريعة بنسبة ٢٤,٧٪ وتعتبر الشعور بالاضطهاد آخر هذه الأسباب حيث كانت نسبته ٨,٤٪ .

وهذه النتيجة تفسر وعى أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالأسباب المختلفة لهذه الفتنة التى تهدد وحدة الوطن وتؤكد على دورهم فى التصدى لأسبابها وأثارها . وتلقى بالمسئولية والواجب على المؤسسات المختلفة للتصدى لهذه الظاهرة المحدودة .

العصر الثالث : تطبيق الشريعة الإسلامية :

تميل الإجابة على مستوى الجامعة إلى التدرج في التطبيق ، حيث بلغت نسبتها ٥٣,١% بينما كانت نسبة من وافقوا على التطبيق الفوري ٣٥% وقد بلغت أعلى نسبة إجابة للتدرج في التطبيق في كلية الحقوق بنسبة ٧٢,٧% والعلوم بنسبة ٦٢,٨% والزراعة ٥٥% والطب البيطري ٥٢,٦% . والملفت للنظر أن أعلى نسبة كانت بكلية الحقوق ، ولعل هذا يفسر بمعرفة أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق بأساليبها القانونية وإجراءاتها التنفيذية .

العصر الرابع : أسباب العنف المسلح :

(١) تميل الإجابة إلى أن الأسباب المطروحة كلها مجتمعة هي التي تفسر ظاهرة العنف المسلح ، وقد بلغت نسبة الإجابة على مستوى الجامعة ٦٢,٢% فأسباب هذه الظاهرة هي أسباب اقتصادية اجتماعية ، وفساد عام وأيد خارجية ، وممارسات أمنية ، وعدم الاهتمام بالتعليم الديني ، بينما تفرقت إجابات نسبة ٣٧,٨% على الأسباب السابقة .
(٢) آراء أخرى : أشارت بعض الإجابات إلى أسباب أخرى للعنف المسلح ، ويمكن حصرها فيما يلي :
- عدم توازن الإنفاق بين شمال وجنوب الوادي .
- البطالة ومصادرة أحلام الشباب .
- عدم تداول الثروة وتركيزها في فئة قليلة .

العصر الخامس : هل ترى أن دولاً مثل إيران والسودان وراء العنف

المسلح :

وكانت الإجابة تميل إلى النفي ، حيث بلغت نسبة من قالوا لا على مستوى الجامعة ٥٧,٧% كما بلغت هذه النسبة ٧٠% للتجارة و٧٥% للزراعة و٦٧,٢% للهندسة .

وهذا يفسر حرص أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم على الوحدة الإسلامية ، وعدم الانسياق وراء بعض التصريحات والدعوى المفرضة التي تستهدف بث الفرقة والانشقاق بين العالم الإسلامي .

العنصر السادس : 'هل ترى في تطبيق الشريعة علاجاً للعنف المسلح ؟':

فكانت نسبة الإجابة بنعم عالية على مستوى الجامعة ، وقد بلغت ٧٣,٤٪ وتراوحت في الكليات المختلفة ما بين ٦٧ - ١٠٠٪ مما يعكس اتجاه بعض أعضاء هيئة التدريس ومعاونهم نحو الأخذ بالشريعة الإسلامية، أو أن الدراسة أجريت وسط عينة محدودة .

العنصر السابع : 'أجهزة الثقافة والإعلام':

(١) فقد كانت نسبة الإجابة لكونها سطحية أو هدامة ، وذلك بنسبة ٤٤,٦٪ على الترتيب ، بينما كانت نسبة الإجابة بأنها بناءة متدنية حيث بلغت ٨,٥٪ ، مما يؤكد ضرورة مراجعة البرامج التليفزيونية وتحليل وفحص ما تقدمه من مواد متعددة .

(٢) آراء أخرى : وقد تضمنت الإجابات الملاحظات التالية :
- الاهتمام بالبرامج العلمية والتثقيفية والدينية والتركيز على شمولية الإسلام .

- الحد من امتداد الإرسال التليفزيوني إلى ساعات متأخرة من الليل .
- البعد عن الإسفاف والخلاعة والتبرج .
- عدم التستر على قضايا الفساد والرشوة والمحسوبية .

العنصر الثامن : 'المجالس النيابية الققمة':

(١) بلغت نسبة الإجابة بأنها لا تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً درجة عالية جداً ، حيث كانت النسبة ٨٨٪ بينما كانت النسبة التي توافق على أنها تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً لا تزيد عن ٥,٧٪ مما يقطع بضرورة المراجعة لمعايير وأساليب وآليات ومفهوم الديمقراطية وتقويم أدائها .

(٢) وقد أشارت الإجابات إلى ملاحظات لإصلاح الحياة النيابية ، والتي يمكن حصرها فيما يلي :-

- تنقية جداول الانتخابات .
- تعديل قانون الانتخابات .
- نزاهة الانتخابات .
- إلغاء النسبة الخاصة بالعمال والفلاحين .

- الفصل بين النعمة المالية للدولة والنعمة المالية للحزب الحاكم .
- توعية الجماهير بأهمية الانتخابات .
- الحد من امتيازات أعضاء المجلس النيابي باعتبار هذا العمل خدمة عامة .
- محو الأمية .
- إبعاد الدولة عن الارتباط بأحزاب معينة .
- إعطاء فرص متكافئة للتيارات السياسية والدعوية ووسائل الإعلام.

العنصر التاسع : "أسباب فساد الحياة النيابية" :-

وقد تضمن أربعة بدائل وهي : تزوير الانتخابات ، وسلبية الشعب ، وعدم تطبيق الشريعة ، وكل ما سبق ، وأسباب أخرى ، وقد كانت أعلى نسبة للإجابة كل ما سبق ، حيث كانت ٤٥,٢ % وهذا يعكس اتجاه أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم واقتناعهم بخطورة هذه الأسباب وأثرها السلبي في جوانب الحياة .

العنصر العاشر : "علاقة مصر بالعالم الإسلامي" :-

(١) فقد كشفت الإجابات عن أن هذه العلاقات تميل إلى الضعف ، حيث بلغت نسبتها ٤٥,٥ % بينما كانت نسبة الإجابات على أنها قوية لا تزيد على ٣٤,٩ % ، مما يعنى اقتناع غالبية أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بضعف هذه العلاقات والعمل على ضرورة تقويتها من منطلق موقع مصر ودورها الإسلامي البارز .

(٢) ومن حصر الآراء التي تدعو إلى تقوية هذه العلاقات تبين أنها تحتوي على :

- إيجاد الثقة المتبادلة .
- التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .
- تطبيق الشريعة الإسلامية .
- مساعدة الدول الإسلامية الناشئة .
- التخلص من التبعية لليهود والأمريكان .
- توظيف الأموال الإسلامية لخدمة المسلمين .

- نبذ القومية واستبدالها بجامعة إسلامية أو خلافة .
- مواجهة المخطط العالمي ضد المسلمين .

(ب) نتلج استطلاعات للرى حول القضايا الاجتماعية - السياسية داخل مجتمع النخبة :-

تم إجراء هذا البحث بمعرفة اللجنة الاجتماعية المتفرعة عن وحدة الحوار القومى بجامعة أسبوط بين أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بنفس الطرق والإجراءات البحثية السابقة على غرار اللجنة الدينية (إجراء استطلاع للرأى وتحكيم ورش العمل البحثية) للتأكد من صحة وملاءمة واعتمادية النتائج الواردة فى البحث . وقد قام قسم الاجتماع بجامعة أسبوط (فرع سواهج فى ذلك الوقت) بمد الجامعة بمجموعة البحث الاجتماعية القادرة على تنفيذه ، وأشرف على ذلك د. بدرية عبد الوهاب رنيس قسم الاجتماع بكلية الآداب .

وقد تم تحليل البيانات وإجراء الاستطلاع عموما فى الفترة بين شهرى يناير ومارس ١٩٩٤ ، وفيما يلى عرض لأهم القضايا الاجتماعية تبعا لأهميتها وأسلوب مواجهتها طبقا لنتيجة الاستبيان الذى تم داخل جامعة أسبوط (ملحق رقم ٥ - استمارة البحث) .

المشكلة الأولى : البطالة :-

مشكلة البطالة ليست بالظاهرة الجديدة على المجتمع المصرى ، فقد عايشها لمنوات طويلة سواء فى صورة بطالة حضرية أو ريفية ، أو فى صورة بطالة سافرة أو مقنعة حتى نهاية الستينات ، وقد ازداد الشعور بوطأة البطالة فى العشرين سنة المنضية كمحصلة لعديد من العوامل سواء تضاول فرص العمل داخليا أمام الأعداد المتزايدة من شباب خريجي المدارس الثانوية بأنواعها المختلفة والجامعات أو خارجها ، نظرا للقيود التى وضعتها البلاد العربية للحد من العمالة الوافدة إليها . وتؤكد الإحصاءات الرسمية ما سبق ذكره ، حيث لم يتعد حجم البطالة السافرة فى بداية الستينات ١٧٥ ألف شخص ارتفع إلى ٨٥٠ ألف فى عام ١٩٧٦ . ثم ازداد إلى نحو مليون شخص عام ١٩٨٢ ، وقد تقلص هذا العدد فى السنوات الأخيرة . ومما يزيد

من خطورة هذه المشكلة أن معظم هؤلاء العاطلين من الشباب نوى المؤهلات المتوسطة والعالية .

وبالنظر إلى محافظة أسيوط ، نجد أن جملة العاملين من الشباب خريجى ٨٣ - ١٩٩٢ (٨١,٦٣٨) طبقاً لإحصائيات المحافظة فى يونيو ١٩٩٤ (٠,٦٦ ذكور ، ٠,٣٤ إناث) بين هؤلاء ٨٢٪ من حملة المؤهلات المتوسطة ، ٨٪ فوق المتوسطة ، ١٠,١٪ مؤهلات عليا ، وقد تمثلت حلول مشكلة البطالة على النحو التالى :

دعم وتيسير القروض للشباب ، التوسع فى إتاحة فرص العمل ، تشجيع السفر للعمل بالخارج ، التوسع فى مشروعات استصلاح الأراضى ، وإقامة مشروعات إنتاجية وحرفية .

المشكلة الثانية : الإرهاب :-

إن ظاهرة الإرهاب تعتبر ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى ، فهى لا تنتمى مع طبيعة أهله وسماحتهم وقيمهم الاجتماعية ، وانتشار هذه الظاهرة يهدد المجتمع بأكمله . وكان لتفشى ظاهرة الإرهاب بين محافظات الصعيد العديد من الأسباب ، أهمها :

(١) انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب من خريجى المدارس الثانوية المختلفة والجامعات .

(٢) انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى ، والذي يقدر بربع دخل الفرد على المستوى القومى (٤٧٦ جنيه مصرى سنوياً مقارنة بحوالى ٢٠٠٠ جنيه على المستوى القومى) .

(٣) انخفاض نصيب الفرد من الاستثمارات الزراعية والصناعية .

(٤) تدنى نصيب الفرد فى قطاع خدمات المرافق العامة .

ويمكن إيجاز الحلول المقترحة لمشكلة الإرهاب على النحو التالى :

الحوار الجاد ، التوعية بخطورة الإرهاب ، حل مشكلة البطالة ، التوعية بمبادئ الدين الصحيحة ، إزالة الكراهية بين الشعب والشرطة ، القضاء على اليد الخفية المحركة .

المشكلة الثالثة : الإسكان :-

أجمع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة أسبوط على أن مشكلة الإسكان تحتل المرتبة الثالثة في المشكلات الاجتماعية التي تواجه المجتمع . ويقترحون لحلها للتوسع في إنشاء مدن جديدة في المناطق الصحراوية ، وسرعة تجهيز المدن للمقامة حاليا ، وإمدادها بالمرافق الضرورية واللازمة للمعيشة ، وتيسير قروض طويلة الأجل لتشجيع الراغبين في المساهمة في حل مشكلة الإسكان .

المشكلة الرابعة : الأمية :-

على الرغم من انخفاض نسبة الأمية على مستوى الجمهورية في التعداد الأخير إلى ٤٩,٤ ٪ إلا أن أعدادهم المطلقة في تزايد مستمر (حوالي ١٧ مليون أمي) وعلى الرغم من استحواذ قضية الأمية في مصر على قدر كبير من الاهتمام من قبل الدولة ، إلا أن هذا الاهتمام لم يكن على نفس المستوى في مجال المواجهة .

ويلاحظ - بصفة عامة - انتشار الأمية في المناطق الريفية ، وبين الإناث ، وفي الفئات العمرية الإنتاجية بنسب أعلى ، وخاصة في محافظات الصعيد .

وللتغلب على تلك المشكلة - بناء على نتيجة الاستبيان - ضرورة الاهتمام بتعليم الطفل ، والقضاء على التسرب في مرحلة التعليم الأساسي ، واستغلال الخريجين في محو الأمية ، إلى جانب تنظيم دورات تدريبية للمعلمين مع التوسع في إنشاء فصول خاصة لمحو الأمية .

المشكلة الخامسة : التزايد السكاني :-

من أخطر التحديات التي تواجه التنمية في الوقت الحالي قضية الانفجار السكاني في المجتمع المصري ، وتأتي هذه القضية في ترتيبها المتقدم لكونها لا تعني فقط الزيادة الطبيعية المرتفعة في عدد السكان ، ولكن أيضا لنتيجة عدم التوازن بين معدلات التغير في السكان ومعدلات التغير في زيادة الموارد الطبيعية ومشروعات التنمية ، وكذلك للتخلف في الخصائص

السكانية من جانب ، وسوء توزيع السكان وتركزهم في شريط ضيق مواز لودى النيل من جانب آخر .

وللحد من الآثار السلبية للتراث السكاني كما أسفرت عنها الحلول المقترحة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة أسيوط : ضرورة الاهتمام بتوعية المرأة بجوهر المشكلة وأثارها على الأسرة والمجتمع ، وإعادة التوزيع السكاني عن طريق مزيد من استصلاح واستزراع المناطق الصحراوية ، وتشجيع الهجرة الداخلية إلى المناطق الجديدة وأهمية التركيز على تنظيم الأسرة .

المشكلة السادسة : التعليم :-

التعليم هو المصباح المضيئ لمستقبل أمة دولة ، ومفتاح التغير نحوه ، وقنطرة العبور من التخلف إلى التقدم ، والتعليم كأحد المتغيرات الأساسية في صنع المستقبل يتطلب الحوار الجاد والواعي لوضع استراتيجية له ، تقوم على الملامح العامة للمستوى التعليمي للراهن ، وتسعى لإكساب الفرد أقصى درجات المرونة وسرعة التفكير كنتيجة لانفجار المعرفة وسرعة تغيير المفاهيم ، فلم تعد وظيفة التعليم مقصورة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية والمطالب الفردية ، بل تجاوزتها إلى النواحي الوجدانية والأخلاقية ، وإكساب الإنسان القدرة على تحقيق ذاته ، وأن يحيا حياة أكثر ثراء وعمقا . وتتمثل الحلول المقترحة في : التركيز على التعليم الفني والتقني ، وتطوير العملية التعليمية ، والتوجه للتخصصات المطلوبة لاحتياجات التنمية .

المشكلة السابعة : ارتفاع الأسعار :-

كان لوطأة ارتفاع الأسعار في الآونة الأخيرة انعكاس على الشعور بها كمثلة اجتماعية كما عبر عن ذلك نتيجة الاستبيان بجامعة أسيوط ، على الرغم من الجهود المبذولة خلال السنوات الماضية للحد من ارتفاع الأسعار . ومن الحلول المقترحة لهذه المشكلة : زيادة المرتبات للعاملين بالدولة، والعمل على التوازن بين الدخول الفردية والزيادة في الأسعار ، وتشجيع إقامة المشروعات الإنتاجية لزيادة المعروض من السلع والخدمات .

المشكلة الثامنة : الفصل :-

كان لتعدد مظاهر الفساد فى الآونة الأخيرة - كما أبرزته وسائل الإعلام - رد فعله على استجابة العاملين بالجامعة لهذه المشكلة ، فقد أبرزت على أنها إحدى المشكلات التى يواجهها المجتمع فى الوقت الراهن .
وللقضاء على هذه المشكلة يجب التصدى لها بقوة ، وذلك بالتطبيق الحاسم السريع للقوانين ، وضرورة الاهتمام بغرس المبادئ الصحيحة والتعاليم الدينية والقيم الاجتماعية السليمة فى النشء .

المشكلة التاسعة : التلوث البيئى :-

تعتبر البيئة مكونا أساسيا وهاما فى الحفاظ على صحة الإنسان ، وتتكون عناصر البيئة وتشمل الماء والهواء والغذاء والتربة والنبات والحيوان إلخ . ويعتبر تلوث ماء النيل من أخطر مشكلات التلوث على المستوى القومى وعلى مستوى محافظة أسيوط أيضا . ويرجع أسباب تلوث ماء النيل إلى عاملين رئيسيين :
الأول : عدم تواجده نظام صرف صحى متكامل على مستوى المراكز بالمحافظة .

الثانى : التخلص من نفايات المصانع فى مياه النيل .

كما أدى قيام بعض الصناعات بالمحافظة إلى حدوث تلوث للهواء فى المناطق السكنية المحيطة بهذه المصانع وأهمها مصنع السماد والأسمدة ، كما أدى الإفراط فى استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية إلى زيادة تلوث الطعام النباتى والحيوانى . ومن الحلول المقترحة للحد من التلوث البيئى : زيادة وعى المواطنين بالآثار الضارة للتلوث ، والتخلص من النفايات بعد معالجتها فى المناطق الصحراوية البعيدة غير الممتلئة ، وإنشاء مناطق صناعية بعيدة عن المناطق السكنية والاهتمام بنظافة البيئة بصورة عامة .

المشكلة العاشرة : المناطق العشوائية :-

تعتبر المناطق العشوائية مناطق سكنية وليدة الكثافة السكانية بالمدن الكبرى والنزوح غير المنظم من الريف إليها . ولأن مشكلة المناطق العشوائية تتركب من تفرق ضمير المجتمع لكونها صورة غير حضارية ، فهى تفتقر

إلى الخدمات الأساسية ويسود فيها الفقر وتخفض فيها معدلات التعليم ، وتنتشر بها الأمية ، كما تنخفض فيها الخدمات الصحية ، وترتفع فيها معدلات الجريمة والافتحاف بوجه عام .

وتتمثل الحلول المقترحة لمشكلة المناطق العشوائية في ضرورة إعادة تخطيط هذه المناطق وتقييمها وإجراء نهذيب عمراني لها ، وتطويرها ، مع مدها بالمؤسسات الرئيسية اللازمة لتنميتها .

(ج) نتائج استطلاع الرأي حول هموم المرأة المصرية (في أسبوط ومصر) .

قامت لجنة شئون المرأة المنفرعة من وحدة الحوار القومي بجامعة أسبوط في الفترة ما بين شهرى يناير - مارس ١٩٩٤ بإجراء استطلاع للرأى بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعة حول هموم المرأة المصرية والمشكلات التى تواجهها ، وتكونت اللجنة من خمس عضوات من أعضاء هيئة التدريس برئاسة أ . د . عفاف جاد الله (كلية العلوم - جامعة أسبوط)^(٢) ، وفيما يلى الإجراءات التى اتبعتها اللجنة ونتائج استطلاع الرأي :

قامت اللجنة بإعداد استبيان لاستطلاع الرأي ، وتم توزيع حوالى ٥٠٠ بطاقة على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيه من مختلف الكليات وبعض المهتمين بهذا الأمر فى الجامعة ، وجاء الرد من مائة عضو هيئة تدريس وآخرين ، وتم تحليل ٦١ بطاقة بمعرفة متخصص ، وجاءت النتائج كالاتى :

أولاً : الرأى فى مصلحة الديمقراطية الممارسة على الساحة :

وافق ٣٠,٣ ٪ على أن مصلحة الديمقراطية كافية ، ونسبة ١٩,٧ ٪ أنها أكثر من المطلوب ، بينما ذكر ٢٩,٥ ٪ أن الديمقراطية شكلية ، و ٢١,٣ ٪ يرون أنها غير موجودة ، ومن هنا يتبين أن حوالى ٥٠ ٪ من العينة ترى أن الديمقراطية شكلية أو غير موجودة .

ثانيا : حرمان الصعيد من الخدمات بشكل علم

يخدم الإرهاب في المنطقة :-

يرى ٥٢,٥% أن هناك علاقة مباشرة بين الإرهاب وحرمان الصعيد من الخدمات ، بينما رفض ٢,٣% هذا القول في حين أن ٦٢,٣% من العينة ترى أن الإرهاب مخطط دولي يستهدف مصر ، و ٩,٨% غير موافقين على هذا القول ، وبلغت نسبة الموافقين على أن الإرهاب إغراز تيارات دينية ٥٥,٨% ، و ١٣,١% رافض هذا الفكر .

ثالثا : الرأي في إغفال جامعة أسيوط للأنشطة بحجم الإرهاب :-

تبين أن ٧٤,٤% من العينة يرى أن هناك علاقة وطيدة بين إغفال الجامعة للأنشطة الثقافية والرياضية ، بينما رأى ٣٩,٤% أنه لا توجد علاقة أو أنها غير وطيدة ، وأيضا يرى ١٤,٧% أن جامعة أسيوط قامت بدورها على خير وجه ، بينما ٣٦,١% يرى أن جامعة أسيوط لم تقم بدورها في هذا المجال ، وتراجعت النسب والآراء الباقية بين لا أدرى وعدم الإجابة .

رابعا : العوامل التي لها علاقة مباشرة بالإرهاب في منطقتنا :-

بلغت نسبة الموافقين على العلاقة بين كل من العوامل الآتية والإرهاب كالاتي :
- الفقر ٧٢,١% - الجهل ٧٠,٥% - غياب القوة ٧٠,٥% - البطالة ٨٣,٦% - الهجرة للخارج ١٩,٧% - فقدان الثقة في الحكومة ٦٧,٢% - الفساد ٦٥,٦% - ضياع العدالة الاجتماعية ٦٠,٧% - فساد التقويم لدى أولى الأمر ٦٨,٩% - ضيق مساحة للديمقراطية ٦٢,٣% - زيادة مساحة الديمقراطية ٣٧,٧% - عدم الدراية بحنيف الدين وصحيحه ٤٢,٦% .
بلغت نسبة الموافقين على كل العوامل السابقة مجتمعة والإرهاب ٥٤,١% وتراجعت نسبة غير الموافقين على البنود السابقة من ٢,٣% إلى ٣١,١% .

خامسا : عمل المرأة :-

وافق ٤٧,٥% على أن عمل المرأة بشكل عام يناسبها ، في حين رفض هذا الأمر ٢١,٣% ، وطالب ٣٩,١% بعودة المرأة إلى المنزل ، ورأى ٧٣,٥% أن هناك وظائف معينة تناسب للمرأة من غيرها ، وافقت

الغالبية العظمى (٧٠,٥٪) على انقطاع المرأة بشكل مؤقت أثناء مرحلة تربية الأطفال تعود بعدها للعمل ، بينما رأى ١١,٤٪ من العينة أن عمل المرأة حرام) .

سالمنا : شغل المرأة للوظائف التالية

(وزير - محافظ - وكيل نيابة - قاضي) :-

وافق ٥٧,٤٪ على شغلها منصب وزيرة ، ورفض الأمر ٣٩,٣٪ ، ووافق ٤,٩٪ على عملها كمحافظ ورفض الأمر ٧٥,٤٪ ، ووافق ٦,٦٪ عملها كوكيل نيابة ورفض الأمر ٨٠,٣٪ ، ووافق ٤,٩٪ على عملها كقاضي ورفض هذا الرأي ٨١,٩٪ ، ومن هنا يتبين أن الأغلبية وافقت على عمل المرأة كوزيرة ورفضت عملها كمحافظ أو وكيلة نيابة أو قاض .

سالمنا : برامج التنمية :-

رأى ٢٤,٦٪ أنها تستطيع مواجهة مطالب الجماهير المتزايدة ، في حين رأى ٥٦,١٪ العكس ، كان رأى ١٣,١٪ فقط أنها تغطي كل الفئات التي تحتاجها ، في حين رأى ٢٧,٦٪ العكس ، نسبة ٤٩٪ يرون أنها غير واضحة ، و ٢٥٪ يرون أنها غير مدروسة .

ثامنا : برامج تنظيم الأسرة :-

رأى ٣٤,٤٪ أنها مؤثرة وفعالة ، و ٢٦٪ أنها منعدمة الأثر ، و ٢٣٪ أنها مضيعة للوقت والمال ، بينما يرى ٨٠٪ أن تنظيم الأسرة يأتي بلافتتاح الشخصي بين المتقنين ، ويرى ٦٥٪ منهم أنها تحتاج لتطوير .

تاسعا : الرأي في الأجهزة الإعلامية والثقافية :-

يرى ٤٣٪ أنها فعالة ، وتقوم بدورها ، و ٢٦,٦٪ أنها قليلة للفعالية ، و ٣٧,٨٪ أن نشاطها تلمسه فئة معينة ، و ١٨٪ أنها منعدمة الأثر ، و ٣٩,٣٪ يرون أن لها تأثيرا سلبيا .

عشرًا : الرأي في الرؤى المستقبلية :

ترى نسبة ١١% من العينة أنها واضحة وعظيمة ، و ٥٧,٣% يرون أنها يشوبها بعض الفموض والرمادية ، و ٥٢,٥% أنها واضحة مقلقة ، و ١٨% رأوا أنها مبشرة ، بينما و ٩,٨% يرون أنها مبشرة جدا .

هوامش الفصل الخامس

* ويلاحظ أن الباحث قد اعتمد على أربعة مصادر متنوعة ومختلفة للتعرف على أسباب ودوافع الظاهرة : الجمهور ، الجماعة الإسلامية ، القيادات الشعبية المنتخبة ، النخبة المثقفة من قادة الرأي داخل جامعة أسيوط أى أعضاء هيئة التدريس .

(١) راجع ملحق رقم (١) صورة الاستمارة .

* قلم أحد الباحثين المساعدين بإجراء مقابلات وعمل حوارات مطولة مع أعضاء الجماعة الإسلامية (الذين يتقون فى علمية البحث) كان محصلتها ترتيب هذه الأسباب المذكورة ، ويتحمل الباحث الرئيسي - حفاظا على سرية مصادرة المسئولية العلمية كاملة فى نقه واعتمادية وملاءمة هذه الحوارات للبحث .

(٢) راجع ملحق رقم (٢) ، صورة الاستمارة الموزعة .

(٣) كانت هذه الاستطلاعات ووحدة الحوار كلها تحت رئاسة أ.د. محمد رجاني الطحلاوى رئيس جامعة أسيوط ، وكان للمؤلف شرف تولي منصب المنسق العام للحوار القومى بجامعة أسيوط بالانتخاب ، وقد ضمت لجان الحوار ست لجان ، كل لجنة يقوم عليها خمسة أساتذة ، وهى : اللجنة السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والدينية ، والمرأة . وقد صدر بها تقرير خالص عن الحوار القومى بجامعة أسيوط ، وقد شارك المؤلف ومجموعة البحث فى معظم إجراءات هذه الاستطلاعات ، وبالأذات فى استخلاص النتائج . راجع : تقرير جامعة أسيوط ، المشاركة فى الحوار القومى ، غير منشور ، جامعة أسيوط ، إبريل ١٩٩٤ .

(٤) يبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط ومعاونيه طابقا لإحصائيات الجامعة فى العام الدراسى ١٩٩٤/٩٣ (حين أجريت الاستطلاعات) ٣٠٧٥ عضوا من أساتذ إلى معيد . راجع كتاب جامعة أسيوط ، المستوى والتعريف بها عن العام الدراسى المذكور فى : جامعة أسيوط ، إعداد مركز الوثائق والمعلومات ، ١٩٩٤ ، أيضا راجع تفاصيل إجراء البحث والقائمين عليه فى ملحق الكتاب رقم (٤) .

(٥) راجع الملحق الخاص بالامتيان فى ملحق الكتاب رقم (٣) .

الفصل السادس
أسباب العنف السياسى
فى مصر
(حالة أسيوط)

مقدمة :

على الباحث أن يميز هنا بين بيئة الصراع وأسباب الصراع وبواعثه . ومن هنا لا بد من توسيع دائرة الاهتمام أكبر من رقعة أسيوط إلى الوطن وإلى العالم العربي والإسلامي ، ثم ظاهرة العنف عبر العالم . وإذا كانت هذه البيئة الدولية والإقليمية ، بل وحتى الوطنية المصرية ، ليست موضع الدراسة هنا ، فإن إلقاء نظرة على الجذور التاريخية لظاهرة العنف السياسي في مصر بين الجماعات الدينية والمجتمع المدني كفيلة بإيجاد عملية تواصل وارتباط بين حلقات للمواجهة التي تمت عبر قرن مضى .

هناك أسباب عديدة يمكن إرجاع ظاهرة العنف في أسيوط إليها ، ليس أقلها تردى الأحوال الاقتصادية ، والذي يتضح من خلال معرفة النصيب المتدنى لأسيوط من خطة التنمية القومية ، والتي تأتي في ذيل الاهتمامات القومية بهذه المنطقة (وهو ما أمكن تلافيه اليوم) وما يستتبعه ذلك من آثار سلبية تزيد من حدة العنف في أسيوط ، وخاصة ارتفاع نسبة المسيحيين في هذه المحافظة ، مما يساعد على زيادة التوتر الاجتماعي ويزيد من انتشار ظاهرة التعصب الديني ، لإبراز التمايز بين المسلمين والمسيحيين ، مما يجعلهم هدفا من أهداف عنف الجماعات الإسلامية ، كما أن هناك أسبابا سياسية ليس أقلها ضعف المشاركة السياسية في أسيوط وطبيعة تركيبة الجماعات السياسية فيها والذي يعد انعكاسا - بشكل أو بآخر - للتركيبة الاجتماعية الشاذة في أسيوط ، يضاف إلى ذلك سيطرة نظام المجتمع المحافظ التقليدي على مقاليد الأمور (السلطة المركزية (البيروقراطية) + الدين التقليدي + نظام العائلات المسيطرة منذ قرون) .

التطرف الديني والعنف السياسي (الأسباب والجذور) :

إن التطرف هو نتيجة حتمية للتعصب الأثني الذي يمجذ الذات فوق الآخرين لأسباب جغرافية أو عرقية أو فكرية أو دينية أو لغوية أو ثقافية ... إلخ ، وهذا التطرف يحكمه سببان : أولهما : طبيعة النفس البشرية والتي لبعضها هذه الصفات ، وللبعض الآخر صفات السامحة واحترام الرأي الآخر والذات الأخرى ، وثانيهما هو : البيئة التي تنمو فيها فكرة التعصب ، وتلك

البيئة تشكلها عوامل سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية وجغرافية والتطرف في مصر شأنه شأن كل بلاد العالم تحكمه كل تلك العوامل .^(١) وفي منطقتنا من العالم يبدو واضحا في سلوك الأفراد والجماعات غياب المنهج العلمي كليا أو جزئيا ، ولعل هذا يبدو واضحا في سيادة أنظمة الحزب الواحد ، والاستغراق في تفسير كل شيء تبعا لتوجيهات عليا من الحاكم ، أو تبعا لعقيدة دينية دون مناقشة الظواهر وإرجاعها لأسبابها ومعالجتها بالعلم والمنطق والخبرة البشرية حتى لا تبدو الأمور كما لو كانت ضربا من المحر .

وادعاء التفوق والتميز بناء على عقيدة دينية موروثة لا دخل للإنسان في اختيارها هو نهاية المطاف بالنسبة للتطرف . ومن المعروف سلفا أننا نولد في هذا البلد إما مسلمين (وهم الأغلبية) وإما مسيحيين (وهم الأقلية) ولا يتغير هذا الأمر أبدا إلا في حالات نادرة وتحت ضغط المصالح المادية . وعلى هذا يأتي الصياح ، واستعراض القوة ، وادعاء التفوق تعبيرا واضحا عن ظلام التعصب وضيق الأفق ، وبالقطع غيبة المنهج العلمي تماما ، كما لو كان القول يتباهى أمام الفأر بكبر حجمه .

وإذا كان من الواجب احترام آراء الغير واختياراتهم السياسية والاجتماعية والفكرية والتعليمية ، فإنه من الواجب والأولى أن يحترم الناس بعضهم بعضا دون نظير لمعتقداتهم الدينية التي لا دخل لهم في اختيارها أصلا .

المطلب الأول : الظروف التاريخية والموضوعية :

هناك مشكلة طائفية في مصر تفاقمت أبعادها في الأيام الأخيرة كما ذكرنا من قبل . والطائفية كنظام اجتماعي - ديني عرفته بعض بلدان آسيا (شرق آسيا) وبعض بلدان أفريقيا ولم تعرفه مصر . ومن هنا كان إعلاء قيمة الطائفية في الوقت الراهن ، يعد ترسيخا لمفاهيم غريبة عن تاريخ شعب مصر وثقافته .

والبنية القومية في مصر منذ البداية قامت على أساس الوعى بالذات، والنزوع لتأكيداها في مواجهة ما هو خارج عنها . وكانت الذات القومية بمثابة الصنفه التي تتحصن داخلها الشخصية القومية المصرية صونا لنفسها في مواجهة القوى الخارجية على مدار الزمن ، وأوجدت ما يمكن تسميته بالمؤسسات القومية العامة تجاه محاولات التسلط والاحتصاب ، فلقد كانت ديانة أوزوريس مؤسسة قومية في مواجهة أمون حينما أصبح كهنته حكاما وملاكاً في ان واحد . وكانت الكنيسة المصرية مؤسسة قومية في مواجهة الرومان والموجة العالمية التي سادت شرق البحر المتوسط آنذاك ، ثم أصبح الأزهر وعلمائه مؤسسة قومية في مواجهة قوة السيطرة المملوكية والغزو العثماني ثم الأوروبي فيما بعد .

وفي تلك المراحل الكبيرة وعبر مختلف الأديان والعقائد وحرصا على الذات الواحدة ، كانت القيم المشتركة التي فرضتها تقاليد العمل بين المصريين كافة هي القانون الطبيعي الذي يحكم العلاقات بينهم ، ومنها يستمد المصريون مختلف الرؤى ووجهات النظر تجاه ما يواجهونه من أمور ومشكلات ، ولعل الأمثلة الشعبية المتوارثة عبر السنين خير مثال يجسد تلك القيم والتقاليد المشتركة .

ومع وجود الذات الوطنية الواحدة والتقاليد والقيم المشتركة ، إلا أن وجود عقيدتين سماويتين مختلفتين ومتجاورتين منذ القرن السابع ، كان من شأنه إيجاد بعض الحساسيات والتحفظات المتبادلة تحت السطح بين أصحاب العقيدتين ، يعلو مداه ويهبط حسب تغير مواقع القوة وانتقال السلطة . وقد أدى تراكم مشاعر الحساسية والتحفظات عبر السنين إلى تخريب التقاليد

والقيم المشتركة ، وتفتت الذات الوطنية الواحدة إلى ذاتين منفصلتين تعتبر كل واحدة منهما الدين الواحد وطنًا مستقلًا عن الآخر ، وما يتبع ذلك من شعور الإحباط والاضطهاد والاستضعاف.

ـــ وخلال العقدين الأخيرين شهد المجتمع المصري انفجارا للصراع الطائفي ، وتجاوز الأمر نطاق مشاعر الحساسية إلى العنف والعدوان الذي عانى من مظاهره - وبوضوح - أقباط مصر ، وأصبحت المشكلة الطائفية حقيقة واقعة في مصر .

غير أن الصراع الطائفي الذي انفجر وما زال يهدد الذات الوطنية الواحدة يرتبط ارتباطًا ملحوظًا بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية العامة والمناخ الفكرى الثقافى العام ، وغير معزول عن قضية الحريات العامة ، والتأثيرات الخارجية العربية والدولية . وهنا تتداخل الأسباب والنتائج فى دائرة واحدة .

وبإقادة للذات الوطنية الواحدة من التفتت يتعين الإمام بأسباب ونتائج الفتنة الطائفية الراهنة فى أطرافها المختلفة كما يلى :

١- انهيار التوازن الاجتماعى :

وتتلخص مظاهره فيما يلى :

- انتهاء المشروع القومى الذى كان ظاهرة الستينات ، والذى كان يعبر عن درجة من الاستقرار والتوازن الاجتماعى . وهذا المشروع كان فى جانبه السياسى يقوم على محور التحرر الوطنى من السيطرة الاستعمارية ، والتصدى للوجود الإسرائيلى ، والتطلع إلى الوحدة العربية والتحالف الإيجابى مع القوى الاشتراكية والوطنية فى العالم . وفى جانبه الاقتصادى الاجتماعى كان يقوم على العمل من أجل تنمية اقتصادية مستقلة مخططة ، والعمل على الحد من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ، وتوسيع مظلة الخدمات الاجتماعية المجانية فى الصحة والتعليم والثقافة.

منذ منتصف السبعينيات أصيبت محور ذلك المشروع القومى ببعض الخلل نتيجة التصالح مع إسرائيل ، ومن ثم التهاون مع القوى الاستعمارية التقليدية ، ومعالجة القضايا المشتركة للأمة العربية من منظور التهاون والتصالح سياسياً ، ووضع حد للتنمية الاقتصادية المخططة واستبدالها

بقوانين السوق الرأسمالية الكبيرة التى يحتاج تطبيقها إلى التخلص من نصف عدد سكان مصر ، وتضاول خطط الخدمات الاجتماعية المجانية فى الصحة والتعليم والثقافة مما عمق القوارق الطبقيّة ، بل وهدد الطبقة الوسطى بالانهيار ، وكانت ركيزة أساسية للنظام فى مصر منذ الخمسينات .

أنت التنمية الاقتصادية غير المخططة وارتباط بالسوق الرأسمالى وألياته دون حدوث التغير الكمي المناسب إلى العجز عن توفير فرص عمل للشباب ، وانخفاض مستمر فى المستوى المعيشى للغالبية العظمى ، وارتفاع مستوى التضخم إلى أكثر من ٢٠٪ ، وازدياد معدلات البطالة حتى بلغ ما يقرب من ثلاثة مليون - وخاصة بين الشباب - فضلا عن استئراء الفساد فى مجالات العمل ، وانتشار السوق السوداء وتجارة العملة والمضاربات والمخدرات .

ومما أسهم فى زيادة الأزمة الاقتصادية المحلية تفاقم الأزمة الاقتصادية عالميا وتحميلها على بلاد العالم الثالث ومنها مصر ، وزيادة قبضة الغرب لاعتصار البقية الباقية من عناصر الحياة ، مما أدى إلى فقدان الأمل بشكل عام فى تحسين الأحوال الاقتصادية ، وحدث استئسلام للياس ، وهو التربة الخصبة للتعصب للذميمة والعنوانية وترجمة الغضب إلى ضرب أعداء وهميين .

٢- اختلال منظومة القيم المجتمعية :

وتتلخص مظاهره فيما يلى :

- واكب انهيار المشروع القومى العام لصالح السوق الرأسمالى انهيار مبادئ فى القيم الفكرية والأخلاقية بشكل عام ، وإحلال قيم وأفكار وفلسفات العلاقات الرأسمالية الفردية التى تعنى فى نهاية المطاف تضخم الذات وغرائزها على حساب المجموع .

- ومن هنا استشرث روح المنافسة القاتلة والضرب تحت الحزام ، وإحلال القيم المادية والانتهازية والجري وراء المال لمواجهة مشكلات التضخم ، وما يتبع ذلك من الخضوع لدافع الأجر والولاء له أيا كانت توجهاته ، والخضوع لإغراءات السلطة والشهرة والإعلام ، وانتهى الأمر إلى سيادة ثقافة الابتزاز وتغييب الوعي بمعرفة القاتمين على وسائل الإعلام

والقائمين على مناهج التعليم ، فبدلاً من أن يكون للتعليم طريقاً أساسياً للتطوير وترسيخ العقلانية في التفكير والنظرة الإنسانية الشاملة ، أصبح أداة تكريس لضيق الأفق والمحورة حول الذات والتحيز لها على حساب المجموع . ووسائل الإعلام تتحول إلى أداة للترققة والنيل من عقائد الآخرين .

- وبسبب تكني الوعي السياسي والاجتماعي الذي صنعته وسائل الإعلام ومناهج التعليم ، برزت على السطح النزعة الطائفية والتعصب والتطرف الديني ، وساد التفكير غير العلمي وغير التاريخي ، وأصبح قانون الطاعة العمياء وخضوع الأضعف للأقوى هو السائد في المجتمع وفي المدرسة وفي الأسرة . وليس من قبيل المصادفات أن الذين يمارسون الترققة الدينية بين المسلمين والأقباط هم أنفسهم الذين يؤكدون على الترققة الجنسية بين الرجل والمرأة باسم الدين والأخلاق .

- في هذا المناخ كان من الطبيعي أن يزداد نفوذ التيار الديني السياسي المتعصب الذي يسعى سعياً حثيثاً لاحتلال موقع بعد موقع بما يتيح له من إمكانيات ضخمة وقدرة على التحرك الواسع من خلال أجهزة ومنابر الدولة وخارج الدولة ، وهو التيار الذي ركب موجة العمل السياسي منذ أن فسر هزيمة يونيو ١٩٦٧ وانتصار أكتوبر ١٩٧٢ تفسيراً دينياً فقط .

٣- الحريات العامة المفقودة :

وتتلخص مظاهره في سيطرة الحزب الواحد مرة أخرى ، وعدم وجود تداول حقيقي للسلطة بين كافة القوى الوطنية ، واختزال معنى الحرية في حرية القول والكتابة دون إتاحة الفرصة لتجريب الأفكار المطروحة.

٤- التأثيرات الخارجية :

إن استغلال القوى الخارجية للواقع الطائفي وتوظيفه لصالحها أمر وارد ، بل حدث ويحدث على مدار التاريخ . وتحريك المسألة الطائفية وتضخيمها يحدث لإشغال المجتمع عن قضايا البناء والتنمية الكبرى . ولا شك أن الاستجابة للتأثير الخارجي لا تنم إلا إذا شغرت الأقليات بمرارة الاضطهاد وفقدان الأمل ، فحينئذ تبحث عن قوة خارجية تخلع عليها حمايتها

.. حدث هذا في سوريا أيام الحكم العثماني في القرن التاسع عشر (ستينات القرن) حين خلعت فرنسا حمايتها على موازنة لبنان ، وأعلنت بريطانيا بدورها حمايتها للدروز ، وتدخلت روسيا القيصرية بحجة حماية الأرثوذكسية.

ومن الملاحظ أن التأثير الخارجي الذي يغذى الفتنة الطائفية ويعمل على انقسام الأمة يتجسد في ثلاث قوى تلتقى على هدف واحد وإن اختلفت في أسلوب الاقتراب والاستغلال ، وهذه القوى الثلاث كما يلي :

١ - إسرائيل كدولة عنصرية تقوم على أساس الدين الواحد تسعى إلى تحويل العالم العربي إلى دويلات عنصرية تقوم على أساس المذهب الديني حتى لا تكون غريبة وسط دائرة القومية العربية (راجع مشروع تحويل لبنان إلى كانتونات).

٢ - قوى عربية انتهزت فرصة عزلة مصر سياسيا عقب التصالح مع إسرائيل فأخذت تعمل باستمرار وبإصرار على استمرار عثرتها وعلى تحجيمها وعدم الإسهام في إقامتها من عثرتها الاقتصادية بعد حرب أكتوبر . ومن وسائلها في ذلك تغذية التيار الإسلامي ، والعمل على استقطاب عناصره ورموزه القيادية باستضافته وفتح مجالات العمل الإعلامي أمامه . . ومن ناحية أخرى بدأت العناصر المهاجرة إلى بلاد النفط العربية تنقل إلى المجتمع المصري خصائص مجتمعات النفط دون تقدير لخصوصية المجتمع المصري ، حتى لقد ظنت هذه العناصر أن الإسلام الحق لا يكون إلا بارتداء الجلباب وتغطية الرأس ، فخلطت بين ما هو ديني وما هو بيني ، وقد تغلغت هذه العناصر في البرامج الإعلامية المسموعة والمرئية والمقروءة ، والتقنيات المهنية وأندية هينات للتدريب الجامعية وغيرها من المنظمات . وقد تزعم هذا التيار مناصرة ثورة إيران (الإسلامية) وإن كان على استحياء ؛ بسبب حرب إيران مع العراق ، ومراعاة لمجتمعات الجزيرة العربية النفطية التي تتوجس من الأعداء الاجتماعية لتلك الثورة . كما تزعم هذا التيار دعم المجاهدين الأفغان بالعتاد والرجال ، بل ودعم مسلمي الفلبين وبلغاريا والاكتفاء بدعم الفلسطينيين إعلاميا . كما أن هذا التيار أشاع مناخ أن الرابطة الدينية

بين المسلم المصرى والمسلم الأفغانى مثلا أقوى من الرابطة الوطنية بين المسلم المصرى والقطي المصرى ، ولايزال هذا التيار يلعب هذا الدور مع مسلمى يوغوسلافيا المنقسمة على نفسها بأسلوب ليس القصد منه مناصرة حقيقة للمسلمين بقدر ما يقصد به إحراج القيادة السياسية وإفساد علاقاتها مع بعض دول العالم .

٣ - القوى الغربية التى تجد فى اللعبة الطائفية خير وسيلة لتدمير القوى الذاتية نيابة عنها ، وحرمان المجتمع من استكمال عناصر قوته . والمعروف أن مدرسة الاستشراق السياسى قامت فى الغرب على أساس توظيف الدين واستغلال الواقع الطائفى فى لعبة التوازن السياسية . وقد انتهت هذه المدرسة فى القرن العشرين إلى تغذية التيار الإسلامى أساسا وتضخيمه كجزء من حماية للمنطقة من تغلغل الشيوعية .

والملاحظ أن لهذه القوى الثلاث عناصر داخل المجتمع المصرى تعمل لصالحه دون أن تدرى كل فى مجاله : فى الإعلام بمفرداته ، ووسط هيئات التدريس ، وبين النقابات المهنية ، والتغلغل فيها واستقطابها يتم باستغلال العاطفة الدينية ، وتقديم المال اللازم ، وتسهيلات السفر للخارج .

المطلب الثاني : الأوضاع الاقتصادية في أسيوط

تعد أسيوط محافظة ريفية طاردة للسكان بسبب أوضاعها الديموجرافية الضاغطة ، سواء إذا ما قيسَت هذه الأوضاع بمعدل النمو السكاني المرتفع (٣٪) أو بالكثافة الزراعية العالية ، والعلاقة غير المتوازنة بين السكان والموارد الزراعية ، حيث كانت هناك دائما فجوة تتسع ولا تضيق بين جهود التنمية المحلية في محافظة أسيوط وجهود التنمية القومية ، ولقد أكدت الدراسات الاقتصادية وتقرير التنمية البشرية الأول في مصر على هذه الفجوة .

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد ، وخاصة المؤشرات الاقتصادية ، والتي نقيس لنا الفروق الكمية بين جهود التنمية في المحافظة وجهود التنمية القومية كما في الجدول رقم (١) ، ونلاحظ من الجدول ما يأتي :

- ١- انخفاض نصيب الفرد في أسيوط من الاستثمارات الإجمالية المخصصة للمحافظة عن المتوسط القومي العام للفرد في مصر (٣٣ جنيهًا في مقابل ٧٨) ، حيث لا تتناسب هذه النسبة مع الوزن النسبي لسكان أسيوط ، والذي تبلغ نسبته حوالي ٤٧٪ من إجمالي السكان في مصر ، حيث نجد أن الاستثمارات المخصصة لأسيوط تقل بنسبة ١٣٠٪ عن المتوسط القومي العام .
- ٢- وتعمق هذه الفروق إذا استعرضناها قطاعيا ، ففي الزراعة - وهي النشاط الرئيسي للسكان - يعادل نصيب الفرد فيها حوالي ١٧/١ من المتوسط القومي العام ، علما بأن للمناطق الريفية في المحافظة تضم أكثر من ٧٢٪ من السكان ، بالإضافة إلى أن ريف أسيوط يعد من أكثر المناطق تخلفا في مصر .
- ٣- وفي قطاع الصناعة لم تتجاوز نسبة الناتج الصناعي في المحافظة ٤٪ من الناتج الصناعي القومي ، أما نصيب الفرد من الاستثمارات الصناعية في المحافظة فقد بلغ ٨ جنيهات مقابل ٢٢ جنيهًا للفرد في مصر (٣) .

جدول رقم (٣)
بعض الفروق الاقتصادية بين مؤشرات التنمية
في محافظة أسيوط ، ومؤشرات التنمية القومية*

الدولة	أسيوط	المؤشرات الاقتصادية
٪٢٣	٪٢٩	معدل النمو السكاني
٪٥٣٫٧	٪٧٢٫١	سكان الريف
٪١٠٠	٪٤٫٧	الأهمية النسبية لإجمالي السكان
٪١٠٠	٪٢٠	الأهمية النسبية لإجمالي الاستثمارات
٧٨	٣٣	نصيب الفرد من جملة الاستثمارات (بالجنيه)
٣١٫٧٠	١٫٨٧	نصيب الفرد من جملة الاستثمار الزراعي (بالجنيه)
٢٢	٨	نصيب الفرد من الاستثمار الصناعي (بالجنيه)
٪١٠٠	٪ ٠٫٤	الأهمية النسبية للنتاج الصناعي
١٦	٢	نصيب الفرد من الاستثمار في قطاع المواصلات (بالجنيه)
١٠	٢	نصيب الفرد من الاستثمار في قطاع المرافق العامة
٩٩٠	٦٧٠	نصيب الأسرة من استثمارات الإسكان (بالجنيه)
٩٢٥	٥٧٠	متوسط نصيب الفرد من إنفاق الأسرة (بالجنيه)

* المصدر : د. / محمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٣

٤- وباعتدال المتوسط القومي العام لنصيب الفرد من الاستثمارات في مصر في قطاع المواصلات ثمانية أضعاف مثيله في أسيوط ، وفي قطاع المرافق العامة كان نصيب الفرد ٥٠ جنيه مقابل عشرة جنيهات للفرد في الدولة ، وفي قطاع الإسكان فقد كان المتوسط القومي العام يزيد بمقدار ثلاث مرات ونصف عن نصيب الأسرة في أسيوط ، وكانت نسبة السكان المقيمين في عشة أو خيمة في محافظة أسيوط أعلى من المتوسط القومي العام ، خاصة في المناطق الحضرية ، وقد أشارت نتائج تعداد ١٩٨٦ إلى أن حوالي ٪٣٠ من سكان محافظة أسيوط محرومون من الكهرباء ، أي حوالي ضعف المتوسط القومي العام ، وكان الحرمان في القرى يعادل ثلاثة أضعاف المدينة .

٥- وتتسع الفروق أيضا في الدخل والإنفاق ، فقد كان نصيب الفرد من دخل الأسرة في محافظة أسيوط يعادل فقط ثلثي المتوسط القومي العام (٧٦٠ مقابل ٩٩٠ جنيها) ، أما متوسط نصيب الفرد من الإنفاق فإنه لايزيد عن ٦٠٪ من المتوسط القومي العام (٥٧٠ مقابل ٩٢٥ جنيها) وبعد الريف في أسيوط أفقر من الحضر بنسبة تتراوح بين ٢٥٪ إلى ٣٠٪ .

٦- هناك محاولات لقياس مستوى الفقر في محافظة أسيوط باستخدام أسلوب متعدد المتغيرات ، وقد صيغ مقياس للفقر النسبي يتضمن ستة متغيرات تعبر عن الجوانب المختلفة لظاهرة الفقر كالأمية ، وتوفر مياه الشرب ونسبة ، الإنفاق على الغذاء ، واستخدام الطاقة الرخيصة إلخ ، ويقع هذا المقياس بين القيمة ١ ، والقيمة ١٠٠٠ (١ ، ١٠٠٠) ، حيث تمثل القيمة ١٠٠٠ الحد الأقصى للفقر ، وقد أظهر التحليل على المستوى القومي أن محافظة أسيوط هي واحدة من أفقر محافظات مصر خاصة مناطقها الريفية ، وكما هو واضح في الجدول التالي رقم (٤) فإن قيمة مقياس الفقر النسبية في ريف أسيوط كانت ٩٤٤ من ألف ، أي تقع قريبا من الحد الأقصى للفقر ، بينما كانت قيمة الفقر في الحضر حوالي ٤٣٥ من ألف .

وكما هو واضح في الجدول ، فإن المناطق الريفية في محافظة أسيوط تنتم بتجانس شديد في مستوى الفقر ، ومع ذلك فإن الريف المتأخم للعاصمة - مركز أسيوط - هو الريف الأقل فقرا ، بينما ريف الغنايم وأبنوب أكثر فقرا .

جنول رقم (٤)
قياس الفقر التمسى فى الوحدات المحلية لمحافظة أسوط *

الوحدات المحلية		مقياس الفقر التمسى
ريف	حضر	
٨٤٦	٣٣٧ (٥٥)	مركز ومدينة أسوط
٩٣١	٦١٣	ابنوب
٨٨٥	٤٣٣	ابو توبج
٨٧٧	٥٣٦	البيدارى
٨٧٩	٦١٠	ساحل سليم
٩١٣	٧٠٧	الغنايم
٨٧٨	٤٩١	الغوصة
٨٨٢	٣٤٥	ديروط
٨٩١	٤٢٣	سدقنا
٨٦١	٥٢٣	منطوط
٨٩٧	٤٨٧	الفتح
٩٤٤	٤٣٥	اجملى المحافظة

* المصدر : ٥.٢ / محمد ابراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٦
** متوسط ضمى اول وثقى أسوط .

المطلب الثالث : الأوضاع الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالعنف في أسبوط

سوف نستعرض في هذا المبحث أهم الأوضاع الاجتماعية والسياسية في محافظة أسبوط وخاصة : الأمية ، والصحة وتوقعات الحياة ، ووضع المرأة ، وحجم المشاركة السياسية ، ووضع الأقباط إلخ ، وهي كلها عوامل تعكس تكتي أحوال أسبوط الاجتماعية والسياسية ، وتساهم بشكل كبير في انتشار ظاهرة العنف وتعد بيئة طبيعية له ، حيث تجعل من أسبوط نموذجا متميزا لبيئة خصبة للعنف بأشكاله المختلفة.

أولا : الأمية :

كان قرابة نصف محافظة أسبوط من الذكور أميين ، وكانت نسبة الأمية بين الإناث أكثر من ثلاثة أرباع ، فإذا أخذ في الاعتبار أن غير الأمي هو كل شخص أكمل أربع سنوات من التعليم الابتدائي طبقا لتعريف تعداد ١٩٨٦ - فإن نسبة الأمية في أسبوط تزيد عن ذلك كثيرا ، وتعتبر معدلات الأمية في أسبوط أعلى من معدلها القومي في مصر ككل (٢) .

ومما يلفت النظر أن هذه المعدلات كانت أكبر قليلا في حالة الذكور عنها في حالة الإناث ، أما في محافظة أسبوط فقد كانت معدلات الأمية بالطبع أعلى في الريف عن الحضر بالنسبة للذكور والإناث على حد سواء ، ونلاحظ أيضا تفاوتاً ضخماً في معدلات الأمية بين أجزاء المحافظة من ١٠٪ للذكور في قسم ثان أسبوط إلى ٩٠٪ تقريبا للإناث في ريف أبنوب (٣) .

وتلعب ظاهرة التسرب من التعليم الابتدائي دورا هاما في زيادة معدلات الأمية ، ويرتفع معدل التسرب من التعليم الابتدائي إلى ٢٠٪ في محافظة أسبوط ، وقد كانت معدلات التسرب في المراكز ذات الطابع الريفى (٢٠٪ الغنايم ، ١٧٪ في أبنوب) بينما أظهرت مدينة أسبوط أقل نسبة تسرب (٨٪) .

ثانيا : الصحة وتوقعات الحياة :

يصل معدل وفيات الرضع - حسب بيانات مديرية الصحة لعام ١٩٩١ - إلى ٤٢ في الألف في المناطق الحضرية ، و ٨١ في الألف في الريف ، و ٥٢ في الألف في المحافظة ككل ، وتظهر بيانات الجهاز المركزى للإحصاء ارتفاع معدل وفيات الرضع في محافظة أسيوط عن المتوسط القومى العام فى مصر خلال الفترة ما بين ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، وإن كان الفرق يميل إلى التناقص مع الزمن .

أما عن أهم أسباب الوفاة فتتمثل فى أمراض الجهاز التنفسى والأمراض المعوية ، حيث كان كل منهما مسئولاً عن ٣٠٪ من وفيات الرضع ، علاوة على أسباب متعلقة بمشكلات الحمل والولادة وسوء التغذية ^(١) .

ثالثا : مركز المرأة :

تحتل المرأة مركزاً متواضعا فى محافظة أسيوط فى هيكل التعليم والعمل والحياة العامة لا يتناسب مع أهميتها فى التركيب النوعى للسكان (٤٩٪) من جملة السكان ، وفى التعليم نجد مؤشرات قوية على تأخر تعليم المرأة فى أسيوط مقارنة بمصر ، وفى داخل المحافظة تأخر تعليم المرأة عن تعليم الذكور بدرجة أكبر وبخاصة فى الريف ، وتؤكد نسب الاستيعاب حسب النوع تراجع تعليم البنات عن البنين (٧١ فى مقابل ٩٦٪) وكان أوسع فرق فى مركز الفتح (٥٨٪ مقابل ١٠٠٪) وقد أظهرت محافظة أسيوط معدلات نمو أقل فى تعليم البنات فى مرحلة الإعدادى كما هو موضح بالجدول رقم (٥) .

جول رقم (٥)
مقارنة بين نسب تعليم المرأة في كل من
محافظة أسيوط ومصر (١٩٩١)

المرحلة التعليمية	نسبة تعليم المرأة % في أسيوط	مصر
ابتدائي	٣٩	٤٥
إعدادي	٣٧	٤٤
ثانوي عام	٣٣	٤٤
صناعي	١٧	٣٣
زراعي	١٤	٢٢
تجاري	٦٣	٧١
نور مطمئن	٣٩	٦١

* المصدر : د. / محمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٩

وفي ميدان العمل^(٧) كان معدل نشاط المرأة في محافظة أسيوط أقل من نظيره في مصر ككل خاصة في الريف ، ويتراوح معدل نشاط المرأة بين ١٪ في ريف أبنوب والفتح إلى ٢١٪ في قسم ثان أسيوط ، وتشارك المرأة في النشاط الاقتصادي بدرجة أقل من المستوى القومي العام في مصر ، حيث تمثل المرأة ٧٪ فقط من قوة العمل في محافظة أسيوط مقابل ١٢٪ لمصر ككل ، ورغم أن النساء يشكلن نسبة قليلة من قوة العمل إلا أنهن يعانين من البطالة - ضعف المستوى القومي للعام وثلاثة أضعاف معدل البطالة من النوعين سوياً في محافظة أسيوط فقد تراوحت معدلات البطالة للنساء بين ١٧٪ في ريف ديروط إلى حوالي ٤٠٪ في ريف صدفا والبداري ، فضلاً عن ذلك فإن التقاليد المدعومة بالثقافة الذنوية للمرأة ، تحول دون انخراط كبير ومشاركة فعالة للمرأة في الحياة العامة .

رابعاً : الإقبال في أسيوط :

آخر إحصاء رسمي جرى عام ١٩٧٧ حدد الإقبال في أسيوط بنسبة ٢٨٪ وهي أعلى نسبة في الجمهورية ، ويقرب سكان أسيوط الآن من

ثلاثة ملايين نسمة ، أى أن عدد الأقباط يصل إلى حوالى ٧٤٠ ألف نسمة ، والأقباط فى أسيوط ٩٥٪ منهم أرثوذكس يتبعون البابا شنودة ، و ٤٪ إنجيليون يتبعون الدكتور صموئيل حبيب ، و ١٪ كاثوليك يتبعون البابا فى روما ، ويوجد فى أسيوط حوالى ٢٥٩ كنيسة ، وثلاثة أديرة وعشر جمعيات دينية مسيحية ، ويتركز النشاط الاقتصادى للأقباط فى أسيوط فى الأعمال التجارية بصفة خاصة بالإضافة إلى الزراعة - للأقباط الموجودين فى ريف أسيوط - حيث يتركز النشاط التجارى فى تجارة الذهب وأعمال الصيدلة والأعمال التى يقل فيها الاحتكاك بين من يزاولونها ، وتتسم العلاقة بين المسلمين والمسيحيين فى أسيوط بالتوتر ، نظرا لارتفاع نسبة المسيحيين فيها ، وحرصهم الدائم على التمايز مما يجعلهم معرضين دائما للاضطهاد ، بالإضافة إلى حرصهم الدائم على التواجد مجتمعين ، ويظهر ذلك من خلال نمط الإسكان فى أسيوط حيث تتواجد مساكنهم متجاورة ، وفى شوارع بأكملها وخاصة فى القرى ، كما يعزف الأقباط غالبا عن المشاركة السياسية بشئ أنواعها ، وهم فى العادة مقسمون على العائلات الكبيرة فى القرى ، وهناك ظاهرة ملحوظة فى الفترة الأخيرة وهى هجرة الأقباط من أسيوط سواء إلى القاهرة أو إلى خارج مصر ؛ وذلك بعد موجة العنف التى عمت أسيوط ، وكان الأقباط أحد أهدافها .

خامسا : نقص المشاركة السياسية :

يبدو نقص المشاركة السياسية هو الآخر مظهرا صارخا من مظاهر تطرف التنمية المؤدى إلى تنمية التطرف - على حد تعبير الدكتور منصور - فالعمل السياسى ذو طبيعة موسمية ولأسيما مواسم الانتخابات ، والأحزاب غائبة ، والمناصب السياسية الرفيعة احتكارية ، فالحزب الوطنى والمجالس المحلية تكاد تكون حكرا على أبناء العائلات الكبيرة فى الريف ، وغالبا ما يقتسم أبناء العائلة الواحدة مراكز النفوذ ، فمنهم أمراء الحزب ، ومنهم أمراء الجماعات ، ولا مانع أحيانا أن يضع الأولون نفوذهم فى خدمة الآخرين وتأمين الحماية لهم (لاحظ أن إحدى العائلات فى أحد مراكز أسيوط تتوزع فى السلطة كما يلى : عضو مجلس شعب ، وابن عمه أمين الحزب الوطنى ، وابن عمه الثانى رئيس المجلس المحلى للمدينة ، وابن عمه

الثالث هو أمير الجماعة الإسلامية ومتهم فى اغتيال لواء شرطة) ولا يجد المحبطون فى التهنئة ملاذا غير جماعات الإرهاب والتطرف يبحثون فيها عن حلمهم المفقود ^(٨) . كما أن هناك بعض الأسباب ^(٩) التى خلقت جوا مناسباً لنمو جماعات العنف فى مصر بصفة عامة ، وفى أسبوط بصفة خاصة منها :

١- انتشار اللامبالاة السياسية ، وانخفاض مستوى المشاركة الفعالة وإبداء الرأى فى مواقف الانتخابات العامة من قبل كثير من الأفراد وبخاصة الشباب ، وفى حالة المشاركة يسود نوع من المجازاة المفرطة لاختيارات أهل الحل والعقد فى محيط البيئة الاجتماعية والتى يعيشها الفرد .

٢- ادعاء كثير من المسؤولين - أو رموز السلطة فى المواقع المهنية والتنظيمية الحكومية - الالتزام باللوائح والقوانين - من الناحية الشكلية - بينما يتورط بعض منهم فى مخالفات جسيمة لتلك القوانين على المستوى الضمنى وغير العلن ، مما يخلق جوا من عدم الثقة فى جهاز الدولة من قبل الشباب بصفة خاصة .

٣- تضيق الخناق على الأحزاب السياسية فى ممارسة نشاطها بين أوساط الشباب بالشكل الشرعى مما يدفع الشباب إلى ممارسة النشاط السياسى بشكل سرى وغير شرعى ، وغالبا عن طريق الانضمام إلى الجماعات الإسلامية .

المطلب الرابع : الأوضاع الثقافية وعلاقتها بالغف

١- العوامل الفكرية والثقافية :

تحتل هذه العوامل المرتبة الثانية بعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية من حيث أهمية تأثيرها ، وذلك على نحو ما أوضحت الدراسة الميدانية ، وقد سبق الحديث عنها تفصيلا عند عرض وجهة نظر الرأى العام والقيادات الشعبية ؛ ولذلك سوف نتناولها هنا بإيجاز على النحو التالى :

١ - الفراغ الفكرى والثقافى جعل عقبة هذا الشباب مهواة للاحتلال بأى قيم أو أفكار تقدم له سواء كانت صحيحة أم خاطئة ، وهو غير قادر على التمييز ولا المقاومة خصوصا إذا تواءمت مع آثار عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية .

٢ - قيم وأفكار الإسلام السياسى المتواجدة تحت السطح ومنذ بروز الإسلام السياسى - كما سبق الحديث عنه - ثم نشاط وجهد قيادات التيار فى الدعوة له ونشر أفكاره بين الشباب وجذب التأييد له .

٣ - الإعلام من صحافة وتليفزيون أدى دورا مزدوجا وخطيرا كعامل أصلى وعامل لاحق ، ومن حيث كونه عاملا أصليا فقد كان مغنيا للإجباط والسخط على الدولة وعلى المجتمع ؛ بسبب سطحيته ونفاقه وتجاهله لقيم ومبادئ المجتمع الدينية ، بالإضافة إلى استخفافه بقول ومشاعر المواطنين، وتجاهل مشاكلهم وآراءهم ومشاعرهم . ويمكن تفسير ما سبق على النحو التالى :

١- عزز المؤسسات الدينية وثقافتها :

سبق أن تحدثنا عن دور المؤسسات الدينية فى عرضها لوجهة نظر الرأى العام ، وحددنا بعض الأسباب التى يعود إليها هذا العجز ، ومن المؤكد لو أن المؤسسات الدينية متمثلة فى الأزهر والأوقاف ومن خلال رسالتهم فى الاتصال - المسجد والندوات واللقاءات ، وكذلك من خلال أجهزة الإعلام - لو أدوا الدور المنوط بهم فى تقديم الرأى الصحيحة وتقويم المعوج من أفكار

الشباب ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر مواجهة مواطن الخلل في المجتمع والدعوة لإصلاحها بالحكمة والموعظة الحسنة، لو عمل هؤلاء كرجال دين فقط بعيدا عن المؤثرات السياسية - لاكتسبوا المصداقية ، ولتمكنوا من التأثير على توجهات الشباب ، ولكنهم عجزوا وقشلوا أحيانا ؛ لأسباب ذاتية تعود إليهم ، وأحيانا فليلة لأسباب خارجية عن إرادتهم .

٢- الإعلام (صحافة وتلفزيون) :

يتشابه الدور الذي كان مطلوب من الإعلام مع الدور الذي كان مطلوب من المؤسسات الدينية في التصحيح والتوجيه وتقديم الأسلوب الأفضل للاعتراض والتفسير عن النفوس ، ولكنه لم يفعل ، أحيانا يعلم وأحيانا عن جهل ، وبدلا من أن يؤدي هذا الدور عمل الإعلام في اتجاه مضاد ، فكان مغذى للتطرف ودافع للعنف بتماديهِ في الاستهتار والسطحية والاستخفاف بالعقول ومداهنة السلطة ، وأكثر من ذلك فقد حاول الإعلام فرض حصار ثقافي على الناس يهدف إلى تلقينهم ما تريده السلطة فقط بصرف النظر عن الحقيقة وعن حاجات المتلقين .

٣- الدور التثقيفي للأحزاب (التمثيلية السياسية) :

من الواجب أن تلعب دورا فكريا وتثقيفيا حين تقوم بعمليات التشنئة السياسية كأحد وظائف الأحزاب ، ولو فعلت الأحزاب ذلك لما تطورت الأمور كما حدث ، ولكن الأحزاب عجزت عن أداء هذه الوظيفة مثل عجزها عن أداء أي وظيفة أخرى من وظائفها ، وأسباب ذلك عديدة ومتشعبة منها ما هو راجع إلى الأحزاب ، ومنها ما هو راجع إلى القيود المفروضة على التجربة ذاتها ، ومنها ما هو راجع إلى البيئة الاجتماعية ككل . ولا مجال لتوضيح ذلك هنا .

ب- التعليم :

وهو ذو دور هام على المدى البعيد ، وقد كان النظام التعليمي السائد طيلة الفترة السابقة أحد العوامل التي إغفرت التطرف والعنف ، فكما يرى البعض أن مؤسسات التربية والتعليم تهدف إلى نقل خبرات جاهدة دون

المخاطرة بالمحاولة والخطأ ، ولا يتوقع أن تقدم مؤسسات التعليم (هنا بمعناها الواسع ، المدرسة والأسرة والمسجد ووسائل الإعلام) شيئا مغايرا لما استقرت عليه الأوضاع خلال الفترة السابقة ، فحقائق الحياة تصدر عن مرصد للكبار . (١٠)

أما مستوى التعليم وأسلوبه فهو قائم على التلقين ورفض الحوار ؛ لأن السياق الاجتماعي والسياسي خارج مؤسسات التعليم قائم أصلا على الإخضاع بديلا عن الإقناع ؛ لأنه أقل تكلفة وأكثر أمنا ، وهذا الأسلوب لا يخرج سوى فئتين في أغلب الأحيان : فئة - وهي الأكثر - متخاذلة ، وسلبية - وفئة وهي الأقل - متمردة ورافضة . والفئتان رغم اختلافهما مفتقدتان للشعور بالانتماء للوطن :

فالأولى : ينتمى أى عضو فيها إلى نفسه ومصالحته مباشرة ومن بعده الطوفان .

والثانية : يتجاوز انتماؤها حدود الوطن إلى ما هو أبعد منه على نحو ما نعرفه عن الجماعات الإسلامية .

وأغلب الظن أن فئات الامتثال وفئات الرفض يشتركان معا في ممارسة سلوك واحد هو الهجرة داخل الوطن ، حتى وهم مقيمون فيه لا يرحلون .

فالأولى تتعامل مع سكان مستعمرات ينبغي استزافهم لأخر ورقة نقد في جيوبهم ، أو تجعل منهم ضحايا للخطف والسطو ، أما الفئة الأخرى ، فإنها تتعامل مع مجتمع جاهلي كافر ينبغي أن يهجره إلى يثرب أخرى يشيدونها داخل حدود الوطن ريثما يفتحونه طوعا أو غصبا ، ويدفع أهله الجزية وهم صاغرون .

وعندما نتناول هذه الدراسة الأسباب التعليمية لمشكلة التطرف ، فإنها تؤكد أنها من أهم الأسباب جميعا من الناحية الأقيية والرأسية ؛ لأنه إذا لم تتوفر للفرق مقومات التربية السليمة ، والتفتنة الاجتماعية السوية ، فإنه ينعذر عليه تحقيق التكامل في شخصيته ، فتتفاقم الاتجاهات المتضاربة ، ويستعصى عليه الاختيار السليم .

ونظرا لأهمية الأسباب التعليمية ، فسوف يتم تناولها بشيء من التفصيل من منظور أن العملية التعليمية تتطلق من معلم ومعلم ومنهج

دراسى فى مؤسسة تربوية ، لذلك سوف تتناول هذه الدراسة الأسباب التعليمية من خلال المحاور التالية :

أ- المعلم : (١١)

إن المعلم هو حجر الزاوية فى العملية التعليمية ، فعليه تقع مسئولية تنفيذ وتكوين مخططات التربية ، وتحقيق أهدافها ، وإحداث التوازن بين الفرد والمجتمع ، وبين الحياة الدنيا والآخرة ، ولكن يمكن القول بأن هذه المسئوليات - وغيرها - ليست سهلة ؛ لأن المجتمع الذى نعيشه الآن مناخه غير مستقر ، وأرضه ليست كلها خصبة ، لذلك فإن هناك الكثير من الصعوبات التى تواجه المعلم بصفة عامة ، ومعلم التربية الدينية بصفة خاصة فى أداء رسالته التربوية فى بناء شخصية الإنسان المسلم ، وهذه الصعوبات هى :

- صعوبات تتعلق بمعلم التربية الدينية :

قد تكون هذه الصعوبات نتيجة عدم استكمال بعض الجوانب الأساسية فى إعداد معلم التربية الدينية من حيث الإعداد الأكاديمى ، خاصة بكلية التربية والآداب قسم اللغة العربية ، حيث نقل أو تهمل الجرعة الدينية عند الطلاب ، أو الإعداد المهنى خاصة بكليات دار العلوم والدراسات الإسلامية واللغة العربية بالأزهر ، حيث الاهتمام بالجرعة الدينية (قرآن - سنة - فقه إلخ) مع عدم تدريس مواد تربوية تؤهلهم لوظيفة التدريس مثل مقرر (المناهج - طرق التدريس - علم النفس - الوسائل التعليمية إلخ) ، فإن كل هذه المقررات أمور مهنية لازمة لمهنة التعليم ، وعوامل هامة ومساعدة للمعلم تعينه على فهم طبيعة التلميذ ، وتوصيل المعلومات وترسيخها له بسهولة ، ومراعاة الفروق الفردية بينهم .

لذلك فإن الإعداد المهنى لمعلم التربية الدينية أمر ضرورى لا يقل أهمية عن إعداده الأكاديمى ؛ لأن عدم اقتناع المعلم بوظيفته كمعلم يمثل صعوبة كبيرة تتعكس على تفهم دوره الحقيقى فى العملية التربوية كمعلم ومربي وداعية .

ومما يؤسف له ، إسناد مادة التربية الدينية وخاصة للصفوف الأولى لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسى - إما لمعلمين غير متخصصين

تعوذهم الخيرة والدراية في هذا المجال ، استكمالا لنصائبهم في الجدول المدرسي - ومن هنا ينحصر دورهم في القراءة والتحفظ والتسميع ، وليس الإعداد والتدريب والتنشئة والتربية - وإما أنها تسند لمعلمين يحملون معهم قرارات القومسيون الطبي للعمل الخفيف ، أو الذين أوشكوا لمن المعاش بعد أن أنهكت صحتهم ، وقل جهدهم ، ونفذ صبرهم ، وكثرت إجازاتهم ، ظنا خاطئا من إدارة المدرسة أن تدريس مادة التربية الدينية لا تمثل صعوبة - باعتبار أننا جميعا متدينون بالطبيعة والفطرة - ونسوا أو تناسوا أنها مرحلة البناء العقائدي والتنشئة الدينية ، والإعداد الروحي والخلقي ، وبذلك يحدث الفراغ الديني الذي يعاني منه المجتمع - الآن - نتيجة الهامشية العلمية في الخبرات التدريسية لمعلم التربية الدينية ، مما جعل الفكر الديني عند الطلاب تربة خصبة لإنبات التطرف الديني ، ومناخا ملائما تتقافسه الأهواء والأمواج.

- صعوبات تتعلق بمعلمي المواد الأخرى :

وتتمثل هذه الصعوبات في قيام بعض المعلمين بهدم ما بينه معلم التربية الدينية من خلال تصرفاتهم الشخصية داخل الفصل وخارجه ، أو مواقفهم التدريسية ، أو أنشطتهم التربوية ، لذلك تؤكد هذه الدراسة على أهمية القدوة الحسنة للمعلم باعتبارها المثل والقدوة للتلاميذ .

وتشير هذه الدراسة أيضا ، إلى أهمال جانب الربط بين المواد الدراسية ، فمثلا ، عدم توظيف بعض مدرسي (اللغة العربية) للآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية أثناء تدريسهم لموضوعات القراءة والنصوص الأدبية في دعم القيم الروحية والأخلاقية ، وترجمتها إلى سلوك ، والاكتفاء فقط بالجانب اللغوي ، والوقوف عند معاني الكلمات ، وشرح الآيات دون استنباط مضامين تربوية إسلامية من هذه النصوص ، وكذلك اقتصر بعض دروس (المواد الاجتماعية) في شرح دروسهم على جوانب الأحداث والمواقع الجغرافية والتاريخية والقومية دون ربطها بالتربية الإسلامية ، مثل الغزوات والفتوحات والأحداث الإسلامية ، والهجرة النبوية ، وبناء الدولة الإسلامية أو سقوطها في الأندلس ، ودراسة أقطار الوطن العربي الإسلامي، والشخصيات والرموز الإسلامية إلخ ، وكذلك عدم استغلال بعض

مدرسى (الطبيعة والكيمياء والأحياء) فى ربط ما يدرسونه من ظواهر طبيعية ، وتجارب عملية بالجانب الدينى ، باعتبار أن القرآن الكريم والأحاديث النبوية يحثان على التفكير والتكامل والبحث وطلب العلم ، يقول تعالى : "ومخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعا" ... قل سيروا فى الأرض ثم انظروا كيف كنس عاقبة الممكثين " ..

هذا بالإضافة الى أن بعض مؤسسات إعداد المعلم تموج فيها تيارات الفكر الدينى ، مما ينعكس - بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - على فكر خريجها ، حيث يحملون هذا الفكر إلى أبنائهم الطلاب سلبيًا أو إيجابيًا ، وبذلك تتوحد فى بعض المدارس التيارات الفكرية للأبناء والأبناء ، فيزداد الفكر عمقًا وانتشارًا ، وبذلك يكون المعلم ذاته عاملاً أساسياً ، وسبباً رئيسياً لمشكلة التطرف فى المدارس على مختلف مستوياتها ، نتيجة إيمانه بهذا الفكر ، أو ضعف انتماه للنظام انعكاساً لمتغيرات اقتصادية واجتماعية أثقلت كاهله ، وفرضت عليه سلبية فاختار طريق المشاهدين السلبيين كرد فعل سلبي لهذه المتغيرات المتلاحقة ، وبهذا انتفى دور المعلم فى كونه معلماً ومربياً وداعياً.

ومما يؤكد تضال دور المعلم فى العملية التربوية ، أن ريادة المعلمين للطلاب أصبحت ريادة شكلية ، سواء راند الفصل الذى يفترض أن يقوم بدوره فى حل مشكلات الطلاب ومعايشتهم والامتزاج معهم ، أو الريادة التعليمية فى الأنشطة التربوية المختلفة ، التى يفترض - أيضاً - أن تكون بوقعة للأنشطة الطلابية استثمرنا لوقت فراغهم ، وتنمية لمواهبهم وقدراتهم، وبعداً عن الانجذاب أو الإخراط فى تيارات فكرية .

ب- الطلاب :

بداية يمكن القول بأن الشخصية الإسلامية التى تتولى تنشئتها مؤسسات التربية الآن ، تختلف اختلافاً كبيراً عن الشخصية الإسلامية التى عاشت فى العصور الأولى للإسلام ، والمدقق والمقارن بين الشخصية يرى مظاهر هذا الفرق ، وملامح تشوه شخصية التلميذ المسلم ، وذلك نتيجة أمور كثيرة مترابطة ومتشعبة فى نسيج تلك المؤسسات التى تهتم بتنشئة هذه الشخصية تنشئة دينية سليمة.

لذلك فإن التشوه الذى أصاب بناء شخصية التلميذ المعلم يعتبر إحدى الأسباب التطبيعية لمشكلة التطرف فى مصر ، والتي تتمثل فى النقاط التالية:

١- ضعف الولوج الدينى :

يلاحظ فى هذه الأونة ضعف الجانب الروحى عند بعض التلاميذ ، فى حين كانت الشخصية الإسلامية الأولى شديدة المراقبة لله تعالى ، متمسكة بالجانب العقائدى دون تطرف فى الفكر والسلوك ، شديدة الورع من محارمه ، ويروى عن عبد الله بن دينار " أنه قال : " خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، فقابل راع فقال له يا راعى بطنى شاة من هذا الغنم ، فقال : إبنى مملوك ، فقال : قل لسيدك أكلها الذنب ، قال : فأين الله ؟ فبكى عمر ، ثم غدا إلى المملوك فاشتراه من مولاه وأعتقه ، وقال : أعتقتك فى الدنيا هذه الكلمة ، فأرجو أن تعتقك فى الآخرة . ، وهناك الكثير من الأمثلة فى التاريخ الإسلامى ، تؤكد قوة الورع والإيمان ، وقوة الجانب العقائدى والروحى عند الشباب .

٢ - الفراغ الدينى :

يعيش بعض الطلاب مرحلة من الفراغ الدينى ، نتيجة غيبة دور الأسرة فى التنشئة الدينية ، وتضالول دور المدرسة فى غرس التربية الإسلامية ، وعدم وجود المعلم الكفاء الذى يقوم بتدريس مادة التربية الدينية ، وهامشية جانب التقويم فيها ، كل ذلك جعل هذه المادة شبه مهملة من الطالب ؛ لأنها ليست مادة نجاح ورسوب ، ولا تصاف درجاتها فى امتحانات الشهادات العامة ، وبذلك أصبحت الساحة خاوية ، وأمام المد الدينى السائد فى العالم الإسلامى والعربى والذى انعكس على المجتمع المصرى - وجد الطلاب أنفسهم أمام فراغ دينى ، استطاعت تيارات دينية أن تملأ هذا الفراغ عند الطلاب .

٣ - الفراغ السياسى :

بالإضافة للفراغ الدينى عند الطلاب ، وجد فراغ آخر فى الساحة الطلابية وهو الفراغ السياسى ، نتيجة عدم إتاحة الفرصة للممارسات

السياسية المتمثلة في اتحاد الطلاب بشكل إيجابي ، مما جعل الطلاب يتجهون إلى تنظيمات سياسية تحتية ، يفرغون فيها اتجاهاتهم ، ويترجمون فيها أما لهم وألامهم ومشكلاتهم .

٤ - انفصام شخصية الطلاب ولزواجيتها :

وقد حدث هذا الانفصام نتيجة التناقضات السائدة في المجتمع تجاه بعض القضايا الاقتصادية والاجتماعية ، وبين ما يتعلمه في المدرسة أو الجامعة ، وبين الواقع المرير الذي يعيشه ، مما أدى إلى هذا الانفصام وتلك الازدواجية.

٥ - عدم ربط التعليم الديني بقضايا المجتمع ومشكلاته :

من الملاحظ أن هناك قضايا ومشكلات كثيرة ومتعددة في المجتمع المصري والعالمي ، تنعكس آثارها السلبية على شخصية التلاميذ ، مثل: أحداث السرقة والاعتصاب والرشوة والإيمان والاحتراف الفكرى والسلوكى وغيرها . إن هذه القضايا تتطلب أن يعالجها التعليم الدينى من خلال مقررات دراسية وأنشطة تربوية ، لا يترك الأمر لما ينشر فى الصحف والمجلات ، ووسائل الإعلام الأخرى دون تعليق أو تصحيح .

٦ - ضعف الولاء والانتماء :

لقد أظهرت كثير من أحداث العنف والشغب التى وقعت فى المجتمع المصرى خلال الفترة السابقة - وكان وقودها الشباب - حقيقة هامة ، يجب أن ترصد وتدرس وتحلل من الباحثين وعلماء التربية وعلم النفس ، وهى ضعف الولاء والانتماء ، سواء للأسرة أو المدرسة أو المجتمع ، انعكست آثاره على شخصية الطالب ، وترجم ذلك فى مظاهر وصور غريبة على الإسلام ومبادئه ، ولم تكن فى يوم من الأيام فى تاريخ مصر الإسلامية العربية فى سلوك أبنائها الأوفياء المخلصين لإسلامهم وعروبتهم ومصريتهم.

٧ - افتقاد الأمل في المستقبل :

من الواضح أن المجتمع المصري يعوج بمتغيرات اجتماعية واقتصادية نتيجة أسباب عديدة - ليس المجال هنا لسردها - هذه الأسباب أدت إلى مشكلات تتعلق بمستقبل الطلاب وأمالهم ، كمشكلة البطالة التي حطمت حلم الشباب في الوظيفة والزوجة والسكن مما جعلهم يفتقدون الأمل في المستقبل ، قبل تخرجهم من دراستهم ، فكان السخط الظاهري ، والرفض السلبي ، والحدق الطبقي ، والاتزواء وراء التيارات التي تعبر عن افتقاد الأمل في الغد.

٨ - سيطرة الخوف والحذر على بعض الآباء والمربين :

لقد سيطر الخوف والحذر - نتيجة الأحداث الفكرية والسلوكية والإجراءات الأمنية - على بعض الآباء في الأمر والمربين في المدرسة ، مما انعكس ذلك على الطلاب ، فالطالب في جعبته الكثير من التساؤلات والاستفسارات ، يتعلق بعضها بقضايا الدين أو أحداث التطرف ، ولا يجد الأبناء إلا المد أو النصيحة غير المقنعة أو الإجابة غير السليمة ، فلا يجد في الأسرة ما يروى ظمأه ، إنما يجد علامات استقهم غير واضحة ، ورموز الخوف مرفوعة ، ولافتات الحذر موضوعة .

ولأسف الكبير عندما يذهب إلى مؤسسته التربوية يلاحظ في إجابات أساتذته الحذر في تناول هذه القضايا ، والخوف في الخوض فيه ، وعدم البعد عن الإطار التقليدي لمقرر التربية الدينية ، ويسود مناخ أمنى يخشى الطلاب فيه من بعض زملائهم ، ويخشى المعلمون من بعض زملائهم ، خوفاً ممن يحسبهم البعض أذنان وعيون السلطة والأمن .

إن هذا الخوف والحذر يجعل بعض الطلاب ، وخاصة ممن لم يجدوا الإجابات الشافية من آبائهم ومعلميهم ، ولاحظوا علامات الخوف والحذر من مربيهم - أن يتجهون إلى مصادر أخرى ، يجدون معهم الإجابات ، ويعرفون فيهم عدم الخوف والحذر في فكرهم وسلوكهم نتيجة أحداث تشاهدها العيون وتسمعها الأذان ، وفوق ذلك تساهم وسائل الإعلام في نشرها بأسلوب يفتقد للحقيقة ، ويبتعد عن الواقع مما يعطى صورة مختلفة

لسلوك وفكر الآخرين - يتمثل فيها الجرأة والشجاعة التي افتقدها الوالد والمربي سواء في الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو وسائل الإعلام .

ج- المناهج وطرق التدريس :

إن إعداد الفرد المسلم يتطلب منهاجاً متكاملًا ، يشمل جميع جوانب التربية الإسلامية (الروحية - الخلقية - الاجتماعية ... إلخ) ، وبمنظرة متأنية للمناهج وطرق التدريس الحالية يستطيع المدقق لها أن يرصد بعض الصعوبات التي انعكست آثارها على التلاميذ ، تذكر الدراسة منها الآتي :

- ١ - حشو المقررات الدراسية ، والاهتمام بالكلم على حساب الكيف ، مع عدم الاهتمام بالجانب السلوكي ، مع التركيز على الحفظ دون الفهم والوعي .
- ٢ - عدم ربط المقررات الدراسية بواقع المجتمع ومشكلاته وقضاياه.
- ٣ - اعتماد المقررات الدراسية على الجانب النظري دون العملي ، وخاصة في مقررات التربية الدينية .
- ٤ - عدم استخدام الوسائل المعينة في التدريس لمادة التربية الدينية .
- ٥ - عدم قدرة المعلم على توصيل المعلومات والمعارف نتيجة افتقاده للمادة العلمية والإساليب ووسائل وطرق التدريس الحديثة .
- ٦ - إهمال جانب الأنشطة المدرسية لخدمة المادة العلمية مثل (الجماعة الدينية ، جمعية المسجد ، التمثيليات الدينية ، مسابقات القرآن الكريم ، المسابقات والبحوث الدينية ، الإذاعة المدرسية) .
- ٧ - عدم مشاركة المعلم في تخطيط مناهج التربية الدينية ، والاكتفاء فقط بتنفيذ هذه المخططات دون أخذ رأيه في تقديم هذه المقررات .
- ٨ - افتقار بعض المدارس لمصلى ملائم يؤدي فيه التلاميذ الصلاة ، ويقيمون فيه المحاضرات واللقاءات الدينية .
- ٩ - سيطرة الخوف على بعض المعلمين في شرح أو مناقشة بعض القضايا الدينية في الفصل الدراسي ، باعتبار أن ذلك خارج المقرر الدراسي ، مما يترك التلاميذ في جوعهم وطمعهم الديني ، فيلتجئون إلى مصادر أخرى ، قد تضللهم أو تبعدهم عن الطريق السوي .

وهكذا ومن خلال استعراض الأوضاع الاقتصادية وغير الاقتصادية في أسبوط ، وما ظهر منه من اختلال للتنمية ، وضعف المشاركة - يمكن القول بأن ذلك قد انعكس بشكل أو بآخر على تزايد درجات العنف في أسبوط وبصفة خاصة العنف الديني ، ويمكن من خلال استعراض التغيرات الاقتصادية في المجتمع المصري بصفة عامة - بيان أثر سوء الأحوال الاقتصادية على تزايد درجات العنف بأشكاله المختلفة - والذي أخذ شكل العنف الديني في أسبوط .

وبصفة عامة فقد أدى الوضع الاقتصادي المتأزم للاقتصاد المصري على الإضرار بمصالح الطبقة الوسطى بشرائنها المختلفة ، خصوصا الطبقة الوسطى الدنيا ، وهي التي تمثل شريحة عريضة من أبناء المجتمع المصري^(١٢) ، حيث وجد أبناء هذه الطبقة أنفسهم أمام طريق مسدود ، فعلى الرغم من حصول نسبة كبيرة منهم على قدر مناسب من التعليم إلا أن فرص العمل أمامهم بدت مقفلة نتيجة لعجز الاقتصاد الوطني عن توفير فرص العمل اللازمة لاستيعابهم الأمر الذي أوجد حالة من الإحباط واليأس والتشاؤم ، خصوصا لدى الشباب الذين يمثلون ٥٠% من إجمالي السكان في مصر .

وقد أثبتت الدراسات الميدانية التي أجريت على الشباب هذه الحالة من الإحباط واليأس وخاصة في مصر ، وقد أوضحت إحدى الدراسات على شباب الجامعات أن حوالي ٦٩% من إجمالي عينة الدراسة لا يتوقعون الحصول على عمل مناسب بعد التخرج ، وأن ٣٣% لا يتوقعون إمكانية الحصول على ممكن مناسب ، وأن ٨٨% يعتقدون أنه ليس أمامهم فرص للزواج بعد فترة وجيزة من التخرج ، كما أوضحت الدراسة أن حوالي ٩٦% من إجمالي العينة يقعون في دائرة التشاؤم بالنسبة للمستقبل^(١٣) .

وما نصل إليه هو أن الظروف الاقتصادية المتأزمة وما نتج عنها من تداعيات اجتماعية سلبية، قد أوجدت البيئة المناسبة لردود الأفعال العنيفة من قبل أبناء المجتمع ، فالعنف كما يقول الهرملي : " هو نتاج المجتمع الذي نعيش فيه ، ويرجع اليأس والخوف من المستقبل نتيجة الإحساس بإحباط الطموحات ، وهو أيضا نتيجة لعجز الدولة عن التقدم وتعرض محاولات التنمية

وتخلصها من التزاماتها تجاه القوى الاجتماعية المنتجة ، وبخاصة في مجال العدالة التوزيعية^(١٤) .

هذا ، وتقدم مجموعة أخرى من الدراسات تفسيراً آخر يتفق مع ما أشرنا إليه ويرتكز على مقولات أربع :

١- الفجوة بين الأمل والواقع ، بمعنى أن اتساع هذه الفجوة يؤدي حتماً إلى الإحباط وزيادة للشحنات العدوانية لدى الأفراد ، وخصوصاً إذا ما أحسوا أن هذه الفجوة ترجع إلى النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم فيصبحون بالتالي مهينين للبحث عن بديل .

٢- المقولة الثانية تدور حول اختلال العدالة التوزيعية ، في هذه الحالة يتحول الإحباط إلى سلوك عدواني إذا ما تراءى للأفراد أن الآخرين من أقرانهم سواء كانوا من المتساوين معهم أو ممن هم أقل منهم إنجازاً يحصلون على نصيب أكبر من الثروة والمكانة .

٣- الحرمان النسبي ، بمعنى أن الأفراد يتوقعون ألا تسوء حالتهم بينما تتحسن حالة الآخرين في المجتمع نفسه دونما سبب مشروع ، فإذا حدث العكس - وهو ما حدث بالفعل في المجتمع - فلان هذا الإحساس بالحرمان ومعه الإحساس بالظلم ، يولدان غضباً وسخطاً وواستعداداً لرفض النظام ، وتحديد أو محاولة اقتلاعه ولو بالعنف .

٤- وجود إطار ثقافي خاص بأسبوط ؛ فهي أولاً منطقة طاردة بحكم الوضع الجغرافي بين جبلين ، واستمراء عادة الثأر كإتجاز للعدل التقليدي في مواجهة عدل الحكومة ، وانتشار العائلات الكبيرة نسبياً وسيطرتها على إطار المصالح الموجودة ، ثم تزامل الدين التقليدي مع العادات والموروث الصعيدي الذي ينتمى للهجرات العربية الأولى في القرن السابع الميلادي ، مع الإهمال الكامل للتنمية باعتبارها في نظر الحكومة منطقة قلب للبيروقراطية المصرية عبر قرون ، مع وجود معادلة قريبة قائمة بين شعبها والحكومة بدأت في التغير مؤخراً .

ختم روية مستقبلية

* مستقبل وبدائل سياسات المواجهة :

في هذا الجزء من البحث ، نود أن نتعامل مع ظاهرة التطرف في اسبوط كنموذج للتعامل مع هذه الظاهرة على مستوى الوطن ، وذلك من خلال تحديد المشكلة ، والجماعات المستهدفة ، والأهداف المطلوب الوصول إليها من خلال ثلاث سياسات بديلة مع تقويم عملي لهذه السياسات .

١ - تحديد المشكلة :

كيفية مواجهة الفتنة الطائفية في مقرر الأصولية الإسلامية في مصر والعالم ، أسبوط ، كنموذج يحتذى به ، وتقديم البدائل المقترحة لمواجهة التطرف الديني مستقبلا .

٢ - الجماعات المستهدفة :

- (أ) جماعات الإسلام السياسي : الإخوان المسلمون ، الجهاد ، الجماعة الإسلامية ، حزب التحرير الإسلامي ، الجماعات الأخرى المنشقة أو المنقرعة عنهم .
- (ب) الجماعات المسيحية المتطرفة .
- (ج) السلطة السياسية ، الأمن ، السلطة التنفيذية الرسمية والشعبية إلخ .

٣ - الأهداف المطلوب الوصول إليها :

خلق نقطة من الاستقرار النسبي تقود إلى حل الصراع القائم حالياً (السلام الاجتماعى) على المدى القريب ، وإنجاز الوحدة الوطنية على المدى البعيد ، فى جملة واحدة : حد الصراع واستشراف شكل تنموى متطور . ويقوم ذلك على عدة مستويات متتجعة من إدارة الصراع .

(أ) تسوية الصراع القائم بكل الطرق والوسائل الممكنة مع إمكان وجود خسائر مصلحية لجميع الأطراف فى المدى القصير سواء للجماعات أو للسلطة التنفيذية ، والاعتراف بوجود آثار جانبية ضارة (كاستخدام الوسائل غير الديمقراطية أحيانا ، ووجود خسائر على المدى القصير) هى أمور وارادة فى التسوية المطلوبة فى مواجهة عناصر تعتبر الديمقراطية رجسا من عمل الشيطان .

(ب) فى محاولة للوصول إلى استتباب السلام الاجتماعى بين المتصارعين لابد من توفير أو محاولة توفير الحاجات الأساسية للفرد ، يضاف إلى ذلك المشاركة الفعالة داخل النظام السياسى على مختلف أنواعها ، ولمختلف الفصائل من خلال احترام الإطار القيمى للأفراد وتمثيلها داخل النظام القائم .

(ج) تطوير سياسة قومية شاملة تقوم على الاعتماد على الذات فى عالم متغير ، أى تنمية الموارد المحلية وقبول الدعم الخارجى وفق إطار الخطة الموضوعية دون شروط مسبقة ، مع إعطاء القوة والمثل الأعلى فى القيادة الحزبية والشخصية للمسؤولين عنها .

- هدف الحد الأدنى : منع نشوب الصراع الطائفى المملح .
- هدف الحد الأقصى : تحقيق السلام الاجتماعى من خلال مفردة المجتمع Democratization ، والمشاركة المباشرة والاجتماعية والاقتصادية من خلال خطة التنمية الشاملة .

٤ - ثلاث سياسات بديلة لمواجهة ظاهرة التطرف الديني :

* السياسة الأولى : هي سياسة المسالمة أو المهادنة (appeasement) مع جماعات التطرف الديني مع استتباب الأمن ما أدى إلى ذلك سبيلا . وهذه هي السياسة المطبقة حاليا والمركزة على مواجهة التطرف الديني (المختلط أحيانا بالثأر) بالتعف المتصاعد في كل حالة على حدة (مما يخلق استقطابا شديدا داخل المجتمع ، ويجعل قياداتهم أبطالا في الشارع من خلال السجل الطويل لمقاومة السلطة ، أما السجن فيكون مدرسة جديدة لتجديد كوادر وتقريخ قيادات) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تركز الحكومة فكريا على المزايدة على التيارات المتطرفة ، ولبس عما مة الدين في الاعلام الرسمي ، مع ما يرسخه ذلك من انهيار قيم احترام العقل ، وبغري المتطرفين بهذه الانتصارات الصغيرة مقابل المزيد من التنازلات القادمة) . وتستهدف هذه السياسة الحالية إثبات أن كل شيء تمام من خلال الأمن القادر على الردع أو من خلال قواضل التوعية للشباب "المفرج به" في تبسيط مغل لقواعد إدارة الصراع مع هذه الجماعات ، وبالتالي مناقشتها في ملعبها ووسط جمهورها بقيادات دينية رسمية محل اتهام من الأصل وقدراتها الجهادية معطلة . إن ذلك يثبت بشكل غير مباشر قدرة جماعات التطرف على إثارة الحياة الراكدة ، وجعل الحكومة تقوم برد فعل لأفعال تقوم بها هذه الجماعات في الشارع السياسي .

* السياسة الثانية : وهي سياسة بديلة تقوم على تطوير السياسة القائمة بشكل أفضل ، ولكن لا تلغيها بل تتجنب سلبياتها ، وهي سياسة المواجهة الخلاقة كتعديل للسياسة الحالية ، تركز سياسة المواجهة الخلاقة على مبادئ أساسيين :

١- طرح الفكر السياسي البديل ، القائم على الحوار وإعلاء قيم العقل ، وإعطاء جميع التيارات السياسية فرصتها للظهور على حساب المساحة المفتوحة لجماعات التطرف الديني ، ومركزات تلك كثيرة : الأول : اتباع منهج "دع مائة زهرة تتفتح" داخل الجامعة وغيرها من التنظيمات الجماهيرية ، مع فرصة موازية في أجهزة الإعلام الرسمية .

الثانى : ليراز ثقافة المواطن القائمة على التزام متبادل من الحقوق والواجبات لجميع المواطنين (فالدين لله والوطن للجميع) مع إعلاء مكانة الفرد فى المجتمع ، وإزالة كل أشكال التمييز الطائفى .

الثالث : عدم المساس بجوهر الإسلام مع اعتبار جماعات الإسلام السياسى فصيلا من فصائل الحركة السياسية ، شرط ألا تكون فصيلا مسيطرا أو متحدئا باسم الدين ، وتكون الفصائل الأخرى قوية وقادرة على المواجهة .

٢- طرح التنظيم السياسى البديل ، وذلك من خلال تفريغ المنظمات السياسية التى يسيطرون عليها ، فى منظمات سياسية أو نقابية مناظرة ، ولكن معتدلة ، ثم العودة مرة أخرى للسيطرة على المنظمات الأصلية ويكون ذلك بعدة وسائل :

الأولى : إيجاد صيغة ائتلاف وطنى مكون من العناصر المستبيرة .
الثانية : السيطرة على المنظمات النقابية والمهنية والشبابية التى تشكل الهيكل " الكوروبوراتى " فى المجتمع فى ارتباط وثيق مع التحالف السابق .
الثالثة : اتباع منهج العصل والجزرة مع البناء التحدى لهذه المنظمات المتطرفة بالذات تلزم الكوادر الجديدة التى لم تدخل ساحة العمل السياسى أو الأكاديمى بعد ذلك من خلال ضمها للتنظيمات البديلة ومسد الطريق على الأولى . وذلك لا يمكن تحقيقه ما يفعلون دون الرجوع إلى تشكيل خلايا شبابية فى الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية ، وبالذات فى المناطق الخاضعة لسيطرتهم تحت سيطرة التحالف المعتدل .

• نموذج جمعة أسبوط :

بؤرة الاصولية كما أطلقت عليها صحافة العالم ، تقوم جماعة الإخوان المسلمين بالسيطرة على نادى أعضاء هيئة التدريس فى ارتباط وتسيق مع بقية الجماعات الإسلامية الأخرى من خلال تنظيم حدى اعتمادا على عدم وجود بديل فكرى تنظيمى اخر - فى المواجهة - وعلى وجود أغلبية صامتة ذات حس دينى عال فى مجتمع تقليدى . عندما تحدث المواجهة بين إدارة النادى وأجهزة الأمن والعناصر المضادة لهم تحدث مباشرة عملية استقطاب

حادة لصالح تلك المجموعة المنظمة المادية للسلطة ، وذات الفكر السياسى الدينى ، فتكسب تعاطف الأغلبية الصامتة ، وتحقق مكاسب دون مجهود لتنظيم الإخوان المحلى والدولى ، ولجماعات الإسلام السياسى عموما وبالتدرج .

• البديل :

وجود نادى جامعة أسيوط ليحل محل النادى الأصلى بقوة التنظيم والفكر الليبرالى المستتير ، وعلى إطار منفعى متبادل بين أعضاء هيئة التدريس والجامعة ؟ وتتم المواجهة الخلاقة على عدة مستويات داخل النادى الذى تم إنشاؤه :

(أ) الاهتمام بمصالح أعضاء هيئة التدريس : السكن - المرتب - المطعم - صندوق الزمالة - الإعانات الاجتماعية - وكل المكاسب المادية التى تحتّم بقاءهم مهنيا داخل النادى .
(ب) خلال ذلك يتم فرز العناصر الوطنية والقيادية والمعتلة عن العناصر الأخرى .

(جـ) فى كل الأحوال ، فإن جماعات الإسلام السياسى ، إذا أرادت هى فصيل من فصائل الحركة السياسية ، شرط أن تقبل بالحوار والتغيير السلمى والوحدة الوطنية ، وتكون المواجهة معهم من نغمات جفم العمل وبنفس الأشخاص ، وعلى ألا تكون لهم السيطرة تحت أى ظرف من الظروف .

- السياسة الثالثة : هى سياسة بديلة لكلتا السياستين السابقتين أو موازية لهما ، وهى السياسة الإيجابية الخلاقة ، وهى تقوم على دعائم الاستقرار الحقيقى ، وهى سياسة الاعتماد على الذات فى بناء تنمية قومية شاملة ومخططة يكون الدعم الخارجى فيها ورموزه جزءا من هذه الخطة . إن التطرف هو - فى التحليل الأخير - وليد سياسات خاطئة ، وفى عبارة أخرى : وليد ظروف مجتمعية غير سوية تحيط به فيسعى إلى الخروج عليها وتغييرها بالقول والفعل ، وفى الصعيد - حيث يأخذ ذلك بعدا أخلاقيا مظهريا وبالتالى دينيا - تختلط الآثار الجانبية للخطط التنموية المتضاربة بالعادات والتقاليد ومنها الثأر المترسخ فى الأذهان ، يسرع فى ذلك النظام

الإعلامي المشوه والمرتبط أحياناً - دون تخطيط - بنظام الاتصالات الدولية ، ومحاولة لمركبة - (Americanization) " الشعب المصري ، وسياسة القفزات غير المخططة ، وكلها أمور أدت إلى الخروج عن المألوف في مواجهة السلطة التي كانت محل تقديم واحترام منذ أن عرف الإنسان الأول حضارته الأولى على ضفاف النيل .

إن ذوبان جماعات الإسلام السياسى فى جسد النظام لا يتم إلا من خلال :

• تثبيت إطار قيمي للمجتمع تكون فيه القيم العربية - الإسلامية المطهرة هى المحور .

• الاستجابة لحاجات المواطن الأساسية .

• التعامل مع المصالح التجارية والاقتصادية عموماً لقيادات هذه الجماعات ، ومحاولة إيجاد حلول جذرية لمعوقات التنمية فى الصعيد وغيره من المناطق الريفية فى مصر .

• محاولة تقنين علاقات مصر الدولية على أساس من التعاون الذى تفرضه المصالح المشتركة لبلاد العالم ، والابتعاد بقدر الإمكان عن العلاقات التى تقدم فيها المعونات التى قد تضع قيوداً مستقبلية على حرية حركة القيادة السياسية فى الداخل والخارج .

وبصفة عامة فإن السياسات والبدائل السابقة يمكن أن تؤخذ فى الاعتبار إما على التوازى أو على التوالى ، ولكن لابد من وضع مؤشرات النجاح والفضل لكل بديل من هذه البدائل حينما يطبق منفصلاً أو متكاملًا مع البدائل الأخرى المطروحة ، وهذه المؤشرات يجب أن تكون خاضعة لمعايير كمية حتى تكون موضوعية ، وعلى أى حال فإن مؤشرات النجاح والفضل التى تقوم عليها عملية تقييم وتقويم هذه السياسات ، والمعايير الكمية والتوقعات المحتملة لنجاح أى سياسة من البدائل الثلاث التى طرحت عليه (إما بمعزل أو فى تكامل) - لابد من أن تعالج بعناية ، وذلك حتى نصل بهذه السياسات إلى أعماق المشكلة ويكون العلاج قفلى ، وله صفة الاستمرارية . إن أية سياسة من شأنها التعامل مع الأعراض فقط سوف يكون من شأنها تمكين هذه الأعراض رغم استئثار المرض إلى الحد الذى يصعب معه نجاح أية سياسة من السياسات السابقة (١٥) .

هوامش الفصل السادس

- (١) تقرير التطرف في أسبوط ومصر ، مرجع سابق ، ص ٦ (شارك الباحث في الإشراف على طباعة هذا التقرير) .
- (٢) تقرير التنمية البشرية أولاً عام ١٩٩٤ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- (٣) متوسط قسبي أول وثاني أسبوط .
- (٤) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .
- (٥) د. محمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- (٦) تقرير التنمية البشرية ، مرجع سابق ، الفصل الثالث .
- (٧) د. محمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ١٠ .
- (٨) محمد إبراهيم منصور ، مرجع سابق ، ص ٨ .
- (٩) حسن على حسن ، المجازاة والمخالفة لمعايير المجتمع المصري : تطويل دينامي للأبعاد والنتائج في ضوء تراث البحوث النفسية ، الكويت ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثاني ، ١٩٩٠ .
- (١٠) د. صلاح قصوة ، أزمة الشباب والهجرة داخل الوطن ، القاهرة ، عن الهيئة العامة للكتاب ، العدد ١٢١ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٤٢ : ص ٤٦ .
- (١١) أحمد جمعة حسنين : بعض الصعوبات التي تواجه معلم التربية الدينية ، بحث مقدم لندوة التربية الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ، ١٩٨٩ ، ص ٦ - ٢٠ .
- (١٢) تؤكد معظم الدراسات على أن الجماعات الإسلامية ينتمي معظم أعضائها إلى الطبقة المتوسطة في المجتمع المصري كما سبق ذكره من قبل .
- (١٣) أمينه الجندي ، " التطرف بين الشباب : كيف يفكر قادة طلاب الجامعات المصرية . دراسة ميدانية " ، المنار ، القاهرة ، العدد ١٠٥١ ، مارس ١٩٨٩ .
- (١٤) محمد عبد القادر الهرمسي " الشباب وتسييس الدين : دراسة حالة تونس . أوراق عمل قدمت إلى ندوة الباب العربي وهموم المجتمع المعاصر " ، الرباط ، ٢٠-٢٢ أكتوبر ، ١٩٨٧ .
- (١٥) وهنا يقف نموذج سميح السيد محظف أسبوط في مواجهة نموذج عزت درويش أمير الجماعة الإسلامية في ديروط سابقاً ، أو ما سمي بجمهورية ديروط الإسلامية قبل اغتياله عام ١٩٩٢ ، حيث حاولت جماعته الإجابة على الحاجات الأساسية للانسان من منظور مشوه للتنمية، ولكنه نال في جذب الأنصار . بعد تولي سمير السيد محافظ أسبوط وحسن الألفي وزير الداخلية بدأ النجاح القطي للسياسة المتكاملة البديلة الخلاقة : يد تبني ويد تحمل السلاح . فاعتمد الأول على استراتيجية جديدة للقضاء على أربع مشكلات هي : الأولى : اقتصادية ، بمعنى انخفاض مستوى معيشة الناس ، الثانية : البطالة (أن ألف خريج عاطل) ، ثم الثالثة : وهي العنصر

الاجتماعى ويمثله طبيعة العادات والتقاليد فى المجتمع الأسيوطى ، ثم الرابع : وهو الأمنى المتمثل فى سوء التفاهم الذى كان قائما بين قيادات الشرطة وشعب أسيوط ، تحرك المعيد فى مواجهة الجماعات بخطط تنموية شاملة لم تؤثر فيها كارثة السيولة أو السيول معتمدا على الحزب الوطنى والجامعة وقوة الدولة (٧٥٠ مليون جنيه اعتمادات + ٣ مناطق صناعية عملاقة على مساحة مليون فدان لضرب جذور الإرهاب من خلال التنمية) إن هذه التجربة لا تزال وليدة ومن المبكر تكويمها ، وتفهمها أولى خطوات العمل الصحيح ، نلك أن مواجهة ما يجرى لا تتم فقط من خلال استخدام عنف الدولة بل تلبية الحاجات الأساسية للإنسان والحفاظ على وإعاش القيم الموجودة فى المجتمع ، وإنهاء صراع المصالح فى صف الغالبية العظمى من الناس ... راجع فى نلك :

•• أخيار اليوم ١٩٩٥/٤/٢٢ .

خاتمة

يرتبط التطرف والإرهاب الفكري بوحدة الفكر وانغلاقه في مواجهة الآخرين في ظل انعدام حركة الدخول والخروج في الساحة السياسية ، وبالتالي احتكارها لفكر واحد مسيطر دون السماح للآخرين .

في ظل التنظيم السياسي الواحد والفكر السياسي الواحد الذي ارتبط بثورة الجيش منذ عام ١٩٥٢ التي كانت تسعى لقيام مجتمع ديمقراطي سليم كأحد أهداف الثورة السنة - برزت مجموعة أفكار محكومة بحركة التنظيم والحد في ظل مشروع قومي شامل لم يعط فرصة لظهور أية أفكار تراجعية أو منغلقة ، وإن كانت محكومة ببرنامج وحركة تنظيم قوى الشعب العامل . لقد أدى ذلك إلى كبت وقهر الأفكار الأخرى : الشيوعية ، اليسارية ، واليمينية الدينية (الإخوان المسلمون) والحركة البعثية وغيرها . لقد أدى ذلك إلى نشاط حركات وفكر اليسار في إطار محكوم بتحالف قوى الشعب ، وبفكر الميثاق الوطني ، وبيان العمل الوطني من الخمسينات إلى الستينات إلى السبعينات .

مع بروز حركات اليسار وتظاهراته مع نهاية الستينات وبداية السبعينات سعى الرئيس السادات ومعه بعض قيادات يمين الاتحاد الاشتراكي إلى لوى عنق الحركة السياسية نحو الانفتاح الاقتصادي من ناحية ، وإلى معاملة اليسار الماركسي باليمين الديني على الساحة لاسياسية بهدف لجم حركة اليسار وضرب أعوان الاتحاد الموفييتي في مقتل ، وفتح الباب للدخول الفعلي للأفكار الغربية ومجتمع الاستهلاك ، ونشوء القطاع الخاص على أيدي من هاجروا إلى الخليج ثم عانوا مؤبدين بدعم الأنظمة الخليجية .

سارت حركة دعم التنظيمات الإسلامية يدا بيد مع حكومة الرئيس السادات وكأنه قد تم احتوائها حتى ١٩٧٧ عندما سافر الرئيس السادات إلى إسرائيل ، ثم استضاف الشاه وقيام ثورة إيران عام ١٩٧٩ عندئذ بدأت جماعات الإسلام السياسي : الجهاد وما سمي بالجماعة الإسلامية ، وحزب التحرير الإسلامي ، وغيرهم في الظهور في الشارع السياسي المصري

وجامعات الإسلام السياسى ، وانتهت بحملة سبتمبر ١٩٨١ ، ثم رد الجماعات باغتيال الرئيس السادات وأحداث أميوط وغيرها فى أكتوبر ١٩٨١ م .

فى إطار المواجهة تمت مصادرة أفكار جماعات الإسلام السياسى وتخفيض القبضة على التيارات الأخرى فى محاولة لوقف امتداد الإرهاب الفكرى باسم الدين ، وضرب السلام الاجتماعى والوحدة الوطنية .

بعد انتهاء مرحلة المواجهة بدأت منذ عهد الرئيس مبارك مرحلة تسمى بالمهادنة أو المسالمة ، وهى سياسة ذات شقين : المواجهة بالأمن البوليسى من ناحية ، وتقديم تنازلات سياسية واضحة إعلاميا وفكريا ؛ لإثبات مدى شرعية النظام السياسى من خلال رموز النظام السياسى المقبولة لتحطيم صورة جماعات الإسلام السياسى ما أمكن من ناحية أخرى . ولا تزال هذه السياسة قائمة حتى اليوم مع بروز التخطيط الشامل لجانب المواجهة الخفيفة المباشرة.

إن الخطر العائل الآن أن الحكومة حولت المواجهة المؤقتة بالأمن لجماعات الإسلام السياسى (إدارة الأزمة) إلى مواجهة دائمة (إدارة الصراع) دون مراعاة للأثار الجانبية العكسية لهذه السياسة على الشعب العادى ، وعدم تصعيد المواجهة السياسية لفكر وتنظيم جماعات الإسلام السياسى بفكر وتنظيم بديل (المواجهة الخلاقة) : أى خلق فكر عام لدى الجيل الجديد يركز على الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، والتنمية والديمقراطية ، ومبادئ المنطق ، والبحث الموضوعى ، والتاريخ العريض للشعب المصرى وتياراته من ناحية ، ومن ناحية أخرى خلق الكوادر الكفيلة من الشعب وقادته (أعضاء هيئة التدريس ، القوى المستتيرة الدينية ، القوى الديمقراطية.... إلخ) كتنظيم فعال يحل محل التنظيم السرى تحت الأرض لجماعات الإسلام السياسى وعباءاتها العلنية فى جماعة الإخوان المسلمين ، وأحزاب المعارضة المتحالفة معها .

لعل من أخطر الأمور في بلد من البلاد هو تحول أزمة عارضة في تاريخه إلى حالة مستمرة ، أي إلى وضع الأزمة الدائم ، أو ما يسمى بالصراع الاجتماعي الممتد . ومن هنا يتحول فكر واستراتيجية أدوات مواجهة الأزمة الطارئة إلى أيديولوجية " مزمنة " لمواجهة الصراع كله ، وهو ما يحدث الآن على وجه التقريب . بداية فإن الأزمة تعنى قطعاً في جسد الصراع ، وموقفاً تزداد قيمة كثافة وسرعة الوقائع العنيفة في فترة قصيرة جداً من الزمن ، أما الصراع الممتد فهو يعنى التفاعل العدائى الذى يستمر لفترة طويلة من الزمان تقطعه أزمات عديدة عنيفة تختلف في قوتها وكثافتها وسرعتها .

إن إسهامات المتقنين في مواجهة الإرهاب والتطرف ركز معظمها بإخلاص بين على جذور الأزمة وطرق العلاج دون تمييز واضح بين مواقف الأزمة العارضة ووضع الأزمة المستمر ، أى الصراع الممتد على خطوط المواجهة الدائمة ولوعلى فترات متقطعة بين الجماعات المتطرفة - على اختلاف أنواعها - والسلطة المركزية في شكل مواجهة عنيفة مباشرة استمرت منذ نهاية السبعينات وحتى اليوم . وهنا كان لابد من التمييز بين إدارة الأزمة الطارئة وإدارة للصراع الممتد مع التطرف والإرهاب ، وهكذا تترايط الأسباب بالنتائج ، وتختلف طرق العلاج الموقفة عن الدائمة .

•• ختاماً ، هناك مجموعتان من الأسباب تعودان إلى خروج المواطن في العالم الثالث - ومنها مصر وحالة أسويط بالذات - على النظام القائم ، المجموعة الأولى : وتتصرف إلى أوضاع التخلف الشاملة بمعنى وجود حالة متدنية في أوضاع الإنتاج تفرز بدورها علاقات بشرية معقدة ومركبة تقوم إلى الاستغلال والسيطرة من جانب بعض الناس على البعض الآخر رغم تبعية الجميع لدول المركز في الشمال ، ثم تأتي العوامل الخارجية لتلعب دور المعجل أو المبرر في أشكال جذوات الفتنة للكامنة والتي هي على استعداد للانفجار في أى وقت من الأوقات ، وبأشكال ووسائل متعددة . وعندئذ تكون القوى الداخلية ذات الهوية المماثلة على استعداد للتعاون والتجاوب بسبب الفروق الاجتماعية غير القابلة للحل بين من يملكون ومن لا يملكون ، أو

محاولة "تغريب" أو أمركة المجتمع بإدخال السلع والثقافة الاستهلاكية الاستغرازية في محاولة شكلية لبهرجة المجتمع ، وإعلان المقدم من جانب واحد هو جانب الفئات المسيطرة اجتماعيا والمرتبطة بالخارج ، وتأتي الحلقات المفرغة للفقر لتزيد من حدة التخلف : زيادة السكان ، تندى مستوى الدخل ، تخلف الصناعة ، ازدياد البطالة ، سيطرة الاحتكارات الاجنبية على موارد الدخل القومي ، أزمة الغذاء ، الأمية ... إلخ ، المجموعة الثانية التي تؤدي للعصيان المدني ترتبط تيداليا مع الأولى وتتصرف إلى إهمال جذور الصراع الأصلية ، وذلك على ثلاثة مستويات ، أولها : إهمال الحاجات الأساسية للإيمان ، أو وضع قيود على إشباعها ولو على مستوى الحد الأدنى اللازم لاستمرار الحياة كالمأكل والمشرب والملبس والزواج والصحة والسفر وحرية الكلام ... إلى آخر قائمة الحريات الأساسية المدرجة في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ، وثانيها : إهمال القيم الأساسية التي يقوم عليها بنيان المجتمع كالقيم الدينية القومية والوطنية بسبب ضغوط داخلية أو خارجية ، وفي كل الأحوال يلجأ الفرد المقهور في مبادنه إلى جماعة هوية معينة لاتعدام إحساسه بالأمن واحترام الذات والقيم ، وزوال هويته الفكرية ، وعدم قدرته على المشاركة بكافة أنواعها ، وهنا يضطر ، إما للانسحاب والمقاومة السلبية (الأغلبية الصامتة) ، أو الانضمام لجماعة هوية متطرفة تعبر عن أمانى أقلية معينة ، وثالثها : وجود صراع بين جماعات المصالح القوية داخل المجتمع ، وتسود هنا قاعدة البقاء للأقوى ، وفي الأغلب الأعم تنتمي جماعات التطرف في العالم الثالث الى الأغلبية مقهورة المصالح فتحاول بأشكال ووسائل غير سلمية القفز إلى النتائج ، والدوران حول حركة المجتمع للسيطرة على مقاليد السلطة التي تساند الجماعات المصلحية المنتصرة . وفي الحقيقة إذا كان هذا المستوى الثالث قابلا للتفاوض السلمى بين جماعات المصالح لأنه يدور حول أدوات مادية ، فإن المستويين الأول والثاني غير قابلين للتفاوض ، ولا يمكن حلها إلا بوسيلتين ، إما إشباعهما ، أو بتحوار للوصول إلى اتفاق يقنع أطرافه باستمرار التعايش السلمى داخل المجتمع المدني .

ملحق

- ملحق (١) : صحيفة الاستبيان التي جرى من خلالها دراسة وجهة نظر الرأي العام .
- ملحق (٢) : أسئلة المقابلات التي طرحتها في لقائنا بالشعبيين .
- ملحق (٣) : مشروع الحوار القومي - لجنة شئون المرأة .
- ملحق (٤) : مشروع الحوار القومي - اللجنة الدينية .
- ملحق (٥) : مشروع الحوار القومي - اللجنة الاجتماعية .

ملاحظات عامة قبل إجراء البحث الميداني المتعلق بالرأى العام ، ومقالات القيادات الشعبية في محافظة أسيوط :

هناك مجموعة من الملاحظات لابد من النظر إليها عند قراءة تحليل
نتائج الدراسات الميدانية المذكورة في الفصل الرابع (وجهة نظر الرأى العام
ووجهة نظر القيادة الشعبية) هي كما يلي :

* اختلاف الدوافع من حالة لأخرى :

العنف ليس وحيد السبب ، تلك كانت قناعتا الميدانية التي أكتنتها الدراسة
كما سنرى ، فالعنف متعدد الأسباب ، كما أن الأسباب متنوعة بين حالة
وأخرى ؛ فالشخص الواحد هناك أكثر من دافع أثر فيه لممارس العنف ، أى
أنه مارس العنف تحت تأثير مجموعة من الدوافع ، ولا يمكن أن يوجد
شخص مارس العنف بتأثير دافع مفرد وحيد .

وهذه الدوافع تختلف من شخص لآخر في توليفتها ، فحالة دوافعها
(أ ، ب ، ج) وأخرى دوافعها (أ ، ج ، د) ، وقد تتشابه توليفة الدوافع بين
أكثر من حالة ، بل إنه من الممكن أن يمارس دافع ما تأثيره في أكثر من
حالة ، ومن الممكن أن يؤثر دافع في حالة ولا يؤثر في أخرى ، وفي كلا
الأمريّن تختلف قوة وأهمية تأثير الدافع من حالة إلى حالة .

فربما يكون الدافع (أ) هو الأكثر تأثيرا في حالة ما ، بينما يكون الدافع
(ب) هو الأقوى في حالة أخرى ويكون (ج) هو الأقوى في حالة ثالثة .

٢ - كيف أجريت الدراسة :

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى الكشف عن وجهة نظر الرأى العام ،
والقيادات الشعبية في أسباب ودوافع العنف في أسيوط ، وعليه يقع هذا
الجزء في ثلاثة مباحث .

- بالنسبة للرأى العام قمنا بوضع صحيفة استبيان ضمت تصورنا المبني
لدوافع العنف كما نراها ، أو حتى مجرد الشك ، وكما يجرى الحديث عنها
على الساحة المصرية وضعنا في صحيفة الاستبيان هذه جميع الأسباب التي
أشير إليها من أى جهة حكومية أو شعبية أو إعلامية أو غير ذلك ، وكانت

الأسئلة جميعها بالأداة "هل" ، ووضعنا أمام المبحوث ثلاثة اختيارات "نعم ، لا ، لا أعرف" ، ثم حصرنا الإجابات واستخرجنا النتائج بالأرقام .
وقد راعينا أن يكون الشخص المبحوث لديه قدر من الوعي والثقافة ، والمتفهم المقصود هنا ليس الذي يحترف الثقافة بحسب ولكنه " الشخص الذي لديه قدر ما من الوعي وأنراكمات المعرفية بناج منابعه وأطلاع و بأمله نما يجرى حوله " ، وقد شملت العينة ٥٠ شخصا راعينا انطباق هذا التعريف عليهم .

وقد فسرت العوامل التي طرحنا حولها الأسئلة إلى ثلاثة مجموعات ، عوامل اقتصادية واجتماعية ، وعوامل فكرية وثقافية ، وعوامل سياسية ، وفي السؤال الأخير طلب ترتيب المجموعات الثلاثة حسب قوة وأهمية تأثيرها بإعطائه أرقام متسلسلة ، ثم منحنا درجات لكل مجموعة حسب ترتيبها ، فالمجموعة التي تحتل رقم (١) منحت ٣ نقاط ، والمجموعة رقم (٢) نقطتان ، والمجموعة رقم (٣) نقطة واحدة ، وتم حصر مجموع النقاط لكل مجموعة لمعرفة النتيجة النهائية للترتيب .

٣ - بالنسبة للمتعين :

أجرينا مقابلات (Interviews) عرضنا فيها مجموعة من الأسئلة هي تقريبا نفس الأسئلة التي ضمتها صحيفة الاستبيان ، ولكن مع إعطاء المتحدث فرصة للشرح والتعليق قدر ما يريد بما يمكن من الاستفادة بصورة أكبر في التعليق والشرح ، ولمعرفة قدر أكبر من التفاصيل في شرح وجهات النظر المختلفة .

وقدنا بحصر الآراء بالنسبة لكل سبب للوصول إلى الأسباب التي نالت القدر الأكبر من الاتفاق ولماذا ، أو الأسباب التي اتفق الرأي الغالب على رفضها . ولقد حرصنا من خلال المقابلات وفي نهايتها أن نسأل عن عوامل أخرى يرى المتحدث إضافتها ولم نسأل نحن عنها ، أيضا عما إذا كنا قد أحطنا بالموضوع ونقشناه منقشة كاملة .

ملحق رقم (١)
أسباب وديافع العنف في أسبوط
"بغرض الدراسة"

الاسم : _____
المستوى التعليمي : _____

السن : _____
المهنة : _____

علم :

- ١ - هل أسباب العنف متعددة ومتشابهة ؟ نعم لا لا أعرف
٢ - هل العنف خاص بأسبوط ، بمعنى هل له أسباب خاصة بأسبوط دون غيرها ؟
نعم لا لا أعرف
٣ - هل هؤلاء الشبب ناقمين على المجتمع والدولة ؟
نعم لا لا أعرف

أسباب اقتصادية واجتماعية :

- ٤ - هل البطالة تعد من أسباب العنف ؟ نعم لا لا أعرف
٥ - الأحوال المعيشية (محدودية الدخل ، ضغوط الحياة - وارتفاع تكاليف المعيشة) ؟
نعم لا لا أعرف
٦ - الفوارق الطبقية وسيطرة الأغنياء ممن يمتلكون ؟
نعم لا لا أعرف

أسباب فكرية وثقافية :

- ٧ - الفراغ الفكرى والثقافى ، ثم القيم الدينية المظلومة والأفكار الخاطئة ؟
نعم لا لا أعرف

- ٨ - احتسار دور المؤسسات الدينية وتقاعسها ؟
 لا أعرف لا نعم
- ٩ - الصحافة وعموم الإعلام هل لها من دور ؟
 لا أعرف لا نعم
- ١٠ - التطعيم (والمناهج الدراسية - ضالة نور المعلم)؟
 لا أعرف لا نعم
- ١١ - فقدان الاعتراف والقبول والبحث عن دور ؟
 لا أعرف لا نعم
- ١٢ - قيم الثأر التقليدية ، هل لها من دور ؟
 لا أعرف لا نعم

• أسباب سياسية :

- ١٣ - ضعف الوجود الحزبي ، وضعف محدودية المشاركة السياسية؟
 لا أعرف لا نعم
- ١٤ - الفساد في أجهزة الدولة وعموم المجتمع ؟
 لا أعرف لا نعم
- ١٥ - سياسة النظام الخارجية ؟
 لا أعرف لا نعم
- ١٦ - الأساليب الأمنية والشرطية ؟
 لا أعرف لا نعم
- ١٧ - وجود الحكم والشعور بعدم إمكانية التغيير ؟
 لا أعرف لا نعم

١٨ - ما هو ترتيب هذه الأسباب من وجهة نظرك من حيث تأثيرها؟

نعم لا لا أعرف

ملحق (٢) مقابلة "Interview"

• عام

- ١ - هل نحن شعب عنيف أو متطرف بطبيعته ؟
- ٢ - هل العنف له سبب وحيد محدد أم أنه متعدد الأسباب ، أى له مجموعة من الأسباب المتعددة المتداخلة فى آن واحد ؟
- ٣ - لماذا أسويط ، هل العنف خاص بأسويط أم أنه ظاهرة عامة ذات أسباب عامة ؟
- ألا توجد أسباب تخص أسويط مثل قصور الخدمات المقدمة لشعب أسويط - حالة فقر خاصة بأسويط - إهمال الحكومة المركزية للصعيد وفى المقدمة أسويط ؟
- ٤ - هل تعتقد أن هؤلاء الشباب ناقلين (غير راضين) عن المجتمع والدولة ، وما السبب ؟
- العوامل الاقتصادية والاجتماعية :
- ٥ - ما هو دور البطالة أم أنه ليس لها دور ؟
- ٦ - سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية (ضعف الدخل - الأسعار - الضرائب - المواصلات - الإسكان) كيف يؤثر كل ذلك ؟
- ٧ - كيف ترون تأثير الفوارق الطبقيّة وسيطرة الأغنياء وطبقة الملاك الطفيليين الذين أفرزهم انفتاح السبعينات على مقاليد المجتمع ؟
- وفى مقابل ذلك نجد محاصرة الفقراء وحرمانهم وتآكل مكانتهم يوماً بعد يوم ؟
- ٨ - كيف ترى دور الأسرة ؟
- ٩ - ما هو دور الأقلية المسيحية بشكل عام وفى أسويط خاصة ؟
- ١٠ - هل هناك عوامل اقتصادية أو اجتماعية أخرى ترونها ؟

* العوامل الفكرية والثقافية :

١١- يرى البعض أن الشباب يعانون من فراغ فكري وثقافي ، ثم زحفت عليه قيم وأفكار مغلوطة ملأت هذا الفراغ ، ما رأيكم ؟ وما دور الدولة هنا ؟

١٢- إلى أى مدى منست المؤسسات الدينية دورها في التصحيح والتقويم ، وإذا كانت قد قصرت - كما يرى كثيرون - فما السبب وراء هذا التقصير ؟

١٣- الإعلام هل عجز عن التأثير بسبب العجز أم الخطأ ، أى بسبب ضعف الكفاءة والإمكانيات ، أم بسبب اتباع سياسات إعلامية غير ملائمة ، وهل تتفق مع من يرون أن الإعلام يغذى التطرف وينفع إليه ؟

١٤- أين موقف التربية والتعليم كما تراه :

المناهج ، المدرس ونوره ، الإمكانيات ، الأنشطة ؟

١٥- الإحساس بالإهمال والضياع ، ثم فقدان الاعتراف والقبول والبحث عن دور ومكان ووجود ، هل كان ذلك دفاعاً للتطرف ثم اتخاذ العنف وسيلة للتأثير والتعبير ؟

١٦- هل تؤثر عقيدة التأثير التقليدية في الدفع للعنف ، وكيف ؟

* العوامل السياسية :

١٧- محدودية المشاركة السياسية مقاطعة الانتخابات ، ضعف الوجود الحزبي ، انعدام النشاط السياسي في الجامعات كيف يؤثر كل هذا أم أنه ليس له تأثير ؟

١٨- هل توافق على أن ضعف مستوى الخدمات وتاكلها يوماً بعد يوم ، وترك الفقراء فريسة لفرهم ولتسلط الأغنياء - تمثل سبب رئيسي للعنف ؟

١٩- إلى أى مدى أثرت قصص الفساد التي نقرأ ونسمع عنها سواء في أجهزة الدولة أو عموم المجتمع ، وما تخلفه من انعدام للنقة والمصادقية بما يؤدي في النهاية لفقدان القوة والمثل ؟

- ٢٠ - جمود الحكم وعدم استجابته لمطالب الجماهير ، ثم الإحساس بعدم إمكانية التغيير السلمى لعدم الثقة فى الأساليب الديمقراطية ، هل لذلك أثر أم أنه مجرد قصور خاطيء فى فهم البعض ؟
- ٢١ - ما رأيكم فى الأساليب الأمنية والشرطية تجاه الجماهير (الإهانة ومنطق الاستعلاء ، ومنسمع عنه عن تعرض أصحاب الاتجاهات المتطرفة للتعذيب وغيره من التجاوزات) ؟
- ألا يجعل ذلك النظرة إلى جهاز الأمن على إنه عدو ، ثم تجعل لدى هؤلاء الشباب حين يطلق سراخهم استعدادا أكبر لممارسة العنف ؟
- ٢٢ - ألا تعتبر الدولة مسنولة حين لم تسرع فى مواجهة التطرف ، ومنحت هؤلاء الفرصة للنمو والانتشار ، ثم الإحساس بالقوة والجرأة وأن الدولة تخشاهم وتحسب لهم حساب ؟
- ٢٣ - ما هو تأثير السياسة الخارجية ؟ وما هو دور القوى الأجنبية ؟
- ٢٤ - هل هناك عوامل أخرى فى نظركم لم نتطرق إليها ؟ هل تعتقد أننا ناقشنا الأمر بما يكفى ؟
- ٢٥ - ما هو ترتيبكم لمجموعات العوامل حسب قوة تأثيرها :
- عوامل اقتصادية واجتماعية .
 - عوامل فكرية وثقافية .
 - عوامل سياسية .

ملحق رقم (٣)
استمارة استبيان لجنة المرأة
جامعة أسيوط
'بسم الله الرحمن الرحيم'
مشروع الحوار القومي
لجنة شؤون المرأة

سيادة الأستاذ الدكتور :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

يهنأ تعاونكم في ملء هذه البطاقة حيث سنترى فكرنا ونشكل قرارنا في تحديد المواضيع التي تتصدر قائمة اهتماماتنا في موضوع الحوار القومي المعروض للدراسة والمناقشة ، علما بأنه غير مطلوب كتابة الاسم الا لمن يرغب وإذا كان لسيادتكم أى رؤية خاصة خارج ما هو مطروح من أسئلة يسعدنا تلقى هذه الأراء.

أولا : ماهو رأيكم في مباحة الديمقراطية الممارسة على الساحة :

موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١ - كافية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٢ - أكبر من المطلوب في وجود نسبة عالية من الأمية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٣ - غير كافية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٤ - شكلية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٥ - غير موجودة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

ثانيا : حرمان الصعيد من الخدمات بشكل عام (تعليمية ، ثقافية ، تنويرية، صحية) لا تخطئة عين - هل لهذا علاقة مباشرة بحجم الإرهاب في المنطقة :

موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1- هناك علاقة مباشرة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
2- الإرهاب مخطط دولي يستهدف مصر	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
3- الإرهاب إغزاز تيارات دينية استغلت ظروف المكان والزمان	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

ثالثا : إغفال جامعة أسيوط للجرعة اللازمة ثقافية ودينية وسياسيا لطلابها - هل لهذا علاقة بحجم الإرهاب في المنطقة :

موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
1- ليس له علاقة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
2- له علاقة وطيدة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
3- شارك في وضع بنور الإرهاب	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
4- جامعة أسيوط قامت بدورها على خير وجه	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

رابعا : أي العوامل الآتية في تقديركم له علاقة مباشرة بالإرهاب في منطقتنا :

نعم	لا
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

- ١ - الفقر
- ٢ - الجهل
- ٣ - غياب القدوة
- ٤ - البطالة بين الشباب
- ٥ - الهجرة للخارج

[]	[]	٦ - فقدان الثقة بالحكومة
[]	[]	٧ - الفساد
[]	[]	٨ - ضياع العدالة الاجتماعية
[]	[]	٩ - فساد التقويم لدى نوى الأمر
[]	[]	١٠ - ضيق مساحة الديمقراطية
[]	[]	١١ - زيادة مساحة الديمقراطية
[]	[]	١٢ - مخططات تنفذ لحساب أصحابها
[]	[]	١٣ - عدم الدراية بحنيف الدين وصحيحة
[]	[]	١٤ - كل العوامل السابقة مجتمعة
-٢	-١	١٥ - عوامل أخرى : انكر
-٤	-٣	

خامسا : عمل المرأة : أيهما ترى :

موافق	موافق	لا	غير موافق	غير موافق	موافق إطلاقا
جدا	أخرى	موافق	غير موافق	موافق إطلاقا	
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]
[]	[]	[]	[]	[]	[]

١ - وزيرة	نعم	لا
٢ - محافظ	[]	[]
٣ - وكيل نيابة	[]	[]
٤ - قاضي	[]	[]

سابعاً : برنامج للتنمية الموجودة :

موافق	لا	غير	غير
جدا	أدري	موافق	موافق إطلاقاً

١ _ نستطيع مواجهة مطالب الجماهير المتزايدة

<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

٢- تغطي كل الفئات التي تحتاجها

٣- غير واضحة

٤- غير مدروسة

ثامناً : برامج تنظيم الأسرة:

موافق	لا	غير	غير
جدا	أدري	موافق	موافق إطلاقاً
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

١- مؤثرة وفعالة

٢ - منعومة الأثر والفعالية

٣ - مضبوطة للوقت والمال

٤- تنظيم الأسرة يأتي بالاعتناع الشخصي بين المنفقين

٥- تحتاج لتطوير مع الاقتراح

ثامناً : الأجهزة الإعلامية والثقافية :

موافق	لا	غير	غير
جدا	أدري	موافق	موافق إطلاقاً
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

١ - فعالة وتقوم بدورها

٢ - قليلة الفعالية

٣ - نشاطها تلمسه فئة معينة

٤ - منعومة الأثر

٥ - لها تأثير سلبي

عاشرا : رأيك للمستقبل القريب :

موافق	موافق جدا	لا أندري	غير موافق	غير موافق إطلاقا
١- واضحة وعظيمة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٢- يتوبها غموض ورمادية	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٣- واضحة ومقلقة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٤- مبشرة	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>
٥- مبشرة جدا	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>	<input type="checkbox"/>

الحادي عشر : إذا كان لسيادتكم أى اقتراحات بمواضيع للمناقشة برجاء ذكرها :

- ١

- ٢

- ٣

رجاء ملء هذا الاستبيان وإرساله إلى أقرب عضو من أعضاء لجنة الحوار الوطنى لشئون المرأة.

أ.د. عفاف جاد الله	(كلية العلوم)
مقررة	
أ.د. نادية محمد سليم	(كلية الطب)
عضو	
أ.د. سوزان شوقي	(كلية الصيدلة)
امينة	
د . فاطمة كاظم	(كلية الزراعة)
عضو	
د. نبيلة توفيق	(كلية التجارة)
عضو	

ملحق (٤)
استمارة استبيان اللجنة الدينية

جامعة أسوط
اللجنة الدينية للحوار القومي

بسم الله الرحمن الرحيم

متمثل

--	--	--	--

استمارة
استطلاع للرأى فى قضية الحوار القومي
لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم

كلية : []
القسم : []
الوظيفة :
النوع : ذكر [] أنثى []
الديانة :
اسم مندوب الكلية : الوظيفة :
اسم مندوب القسم : الوظيفة :

تاريخ ملء الاستطلاع / / ١٩٩٤
هذه البيانات سرية ولا تستخدم إلا فى غرض الاستطلاع الذى تقوم به
اللجنة

(تابع) استمارة استطلاع الراى فى قضية الحوار القومى

١ - الفتنة الطائفية :

موجودة [] غير موجودة [] مبالغ فى تقديرها [] []
راى آخر :

إذا كانت موجودة أو مبالغ فى تقديرها أجب عن (٢)

٢ - أسباب الفتنة الطائفية :

أيدى خارجية [] الفهم الغير صحيح للدين [] []
شعور بالاضطهاد [] عدم تطبيق الشريعة []

٣ - الشريعة الإسلامية :

واجبة التطبيق الفورى [] التدرج فى التطبيق [] []

راى آخر :

.....

٤ - أسباب العنف المسلح :

[] اقتصادية اجتماعية [] الفساد العام [] أيدى خارجية []
[] مناسبات الأمن [] عدم الاهتمام الكاف بالتعليم الدينى [] كل من سبق

راى آخر :

.....

٥ - هل ترى أن دولاً مثل إيران والسودان وراء العنف المسلح ؟

نعم [] لا [] []

إذا كانت الإجابة بـ "لا" فما هى مصادرك ؟

.....

.....

٦ - هل ترى فى تطبيق الشريعة علاج للعنف المسلح ؟

نعم [] لا [] []

إذا كانت الإجابة بـ "لا" فما هى مصادرك ؟

٧ - أجهزة الثقافة والإعلام :

بناءة [] سطحية [] هدامة []

إذا كانت الإجابة "هدامة" فماهى أهم ثلاثة مظاهر للفساد ؟

.....

٨ - المجالس النيابية القائمة :

تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً [] لا تمثل للشعب تمثيلاً صحيحاً []
إذا كانت الإجابة بـ "لا تمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً" أجب عن (٩) ، (١٠)
٩- أسباب فساد الحياة النيابية :

تروير الانتخابات [] سلبية الشعب [] عدم تطبيق الشريعة
[] [] كل ما سبق []

أسباب أخرى

.....

١٠- اذكر أهم ثلاث وسائل لإصلاح الحياة النيابية :

.....

.....

١١- علاقة مصر بالعالم الإسلامى :

قوية [] ضعيفة []
إذا كانت الإجابة "ضعيفة" فما هى أهم ثلاث وسائل لتقويتها ؟

.....

.....

١٢ - مساندة الدولة لمسلمى البوسنة والهرسك :

قوية [] متخائلة []
إذا كانت الإجابة بـ "متخائلة" فاذكر أهم ثلاث وسائل لتقويتها

.....

.....

١٣ - هل ترى أن العلاقة مع دولة الكيان الصهيونى يجب الإبقاء عليها ؟

نعم [] لا []

١٤- هل ترى فى تطبيع العلاقة مع دولة الكيان الصهيونى كان له أثر فى
نخول:

المخدرات [] الإيدز [] الأسلحة [] العملات المزيفة []
المسئولية عن بعض التفجيرات الإرهابية [] كل ما سبق []

أشياء أخرى :

.....

- ١٥ - هل ترى أن سلوك اليهود تجاه المسلمين من منطلق ؟
عقائدي [] سياسي [] []

- ١٦ - حقوق الإنسان المصري :
مصونة [] مهكرة []
إذا كانت الإجابة بـ "مهكرة" فاذكر أهم ثلاث أسباب لإهدارها:
.....
.....

- ١٧ - وسائل حفظ حقوق الإنسان :
تطبيق الشريعة [] الديمقراطية الكاملة []
إصلاح جهاز الشرطة [] [] كل ماسبق []
١٨ - هل ترى أن الجامعة تقوم بدورها الرائد في المجتمع ؟
نعم [] لا []
إذا كانت الإجابة بـ "لا" أجب عن (١٩)
١٩ - اذكر أهم الوسائل اللازمة لقيام الجامعة بدورها الرائد في إصلاح المجتمع
.....
.....
.....

بيانات شخصية واجتماعية

- اسم الحزب المنتمى إليه : []
اسم النقابة المنتمى إليها : []
اسم الجمعية المنتمى إليها : []
اسم النادي المنتمى إليه : []
هل أنت عضو في مجلس الشعب ، أو الشورى ، أو مجلس محلي :
[]
(اذكر اسم المجلس)

جامعة أسيوط
مشروع الحوار القومي
اللجنة الاجتماعية

ملحق (٥)

{ بسم الله الرحمن الرحيم }
(استبيان اللجنة الاجتماعية)

الوظيفة :

الكلية :

المشكلات التي تواجه المجتمع المصري

تقوم جامعة أسيوط بدراسة لأهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري في الوقت الحالي . ونظرا لأهمية رأى أعضاء هيئة التدريس بجامعة أسيوط بهذا الشأن لذلك نتمنى من سيادتكم المساهمة في هذه الدراسة، وذلك بإبداء الرأى فى تحديد هذه المشكلات وكيفية حلها . ولكم منا خالص الشكر .

أهم المشكلات التي تواجه المجتمع المصري فى الوقت الحالي وكيفية مواجهتها :

(الترتيب حسب الأهمية) :

١- المشكلة الأولى هى :

طريقة حلها :

٢ - المشكلة الثانية هى :

طريقة حلها :

٣ - المشكلة الثالثة هى :

طريقة حلها :

٤ - المشكلة الرابعة هى :

طريقة حلها :

٥- المشكلة الخامسة هي :
طريقة حلها :

٦ - المشكلة السادسة هي :
طريقة حلها :

٧ - المشكلة السابعة هي :
طريقة حلها :

٨ - المشكلة الثامنة هي :
طريقة حلها :

٩ - المشكلة التاسعة هي :
طريقة حلها :

١٠- المشكلة العاشرة هي :
طريقة حلها :

١١- مشكلات اخرى :

مراجع مختارة

أولا : باللغة العربية

أ (الكتب :

- أوليفيه كارييه ، الإسلام والدولة في عالم اليوم ، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ١٩٩١.
- د. إسماعيل صبرى عبد الله وآخرون ، الحركات الإسلامية المعاصرة فى الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .
- الحمزة دعبس ، منهج الإسلام فى تقويم الحكام ، مطبعة الحضارة العربية، القاهرة ١٩٨٩ .
- أمينة الجندى ، التطرف بين الشباب - دراسة حالة ، القاهرة ، المنار (٥١)، مارس ١٩٨٩.
- توماس ليبمان ، جماعات الإسلام السياسى فى مصر : رؤية أمريكية وثائقية ، ترجمة د. رفعت سيد أحمد ، وطلعت غنيم حسن ، القاهرة ، دار باقا للنشر ، ١٩٨٩ .
- حسن على حسن ، المجازاة والمخالفة لمعيير المجتمع المصرى ، الكويت، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد (٢) ، ١٩٩٠ .
- د. حسنين توفيق إبراهيم ، بناء مقياس لشدة العنف السياسى فى النظم العربية ، مركز الدراسات والبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٢ .
- د . خالد نعيم ، الجذور التاريخية لإرساليات التنصير الأجنبية فى مصر (١٧٥٦ - ١٩٨٦) ، دار المختار ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- د . رفعت سيد أحمد ، الدين والدولة و الثورة ، الدار الشرقية ، القاهرة ، ١٩٨٩ .
- ريتشارد ميتشل ، الإخوان المسلمون ، ترجمة عبد السلام رضوان ، مكتبة مديولى ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- د. زغول راجب النجار ، قضية التخلف العلمى والتقنى فى العالم الإسلامى المعاصر ، سلسلة الأمة ، قطر ، ١٩٨٨ .
- سالم البهنساوى ، الحكم وقضية تكفير المسلم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٩٨٥ .
- د. سعد الدين إبراهيم ، أزمة الديمقراطية على العالم العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .
- سعيد حوى ، جند الله نخطيطا ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- سيد قطب ، معركة الاسلام والرأسمالية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- صالح الوردانى ، الحركة الإسلامية فى مصر : رؤية واقعية لمرحلة السبعينات ، البداية للنشر والتوزيع والإعلام ، ١٩٨٦ .

- د. سيف عبد الفتاح ، التجديد الميئسي والخبرة الإسلامية ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٧ .
- طارق البشري وآخرون ، الحوار القومي الديني ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ .
- شحاته صيام ، العنف والخطاب الديني في مصر ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٩٤ .
- طارق البشري ، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- د. رفعت سيد أحمد ، الحركات الإسلامية في مصر وإيران ، القاهرة ، سينا للنشر ، ١٩٨٦ .
- د. عبد الخبير محمود عطيا ، الدور المصري في المشروع الكوني : المشروع العربي ، الإسلامي في مواجهة المشروع الصهيوني / الصليبي ، مكتبة دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- د. عبد الناصر مجبولى الخضرى ، الحرب العالمية الثالثة بين الإسلام و الغرب ، (نون دار للنشر) ، القاهرة ، ١٩٩٠ .
- د. علا عبد العزيز أبو زيد ، واجب إطاعة الحاكم ، وعلاقته بمفاهيم المشاركة الميئسية في الإسلام ، مركز البحوث والدراسات الميئسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢ .
- د. عمر التلمستاني ، أيام مع السادات ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
- فرانسوا بورجا ، الإسلام الميئسي : صوت الجنوب ، ترجمة د. لورى نكرى ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- د. محمد إبراهيم منصور ، تنمية التطرف وتطرف التنمية ، أسبوط ، ١٩٩٠ .
- محمد حامد أبو النصر ، حقيقة الخلاف بين عبد الناصر الأخوان المسلمين ، مذكرات ، دار التوزيع والنشر الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- د. محمد البهى ، الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- محمد أحمد خلف الله ، الصحوة الإسلامية في مصر ، في : الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، (ص ٣٥ - ٩٩) .
- محمد حسنين هيكل ، خريف الغضب ، القاهرة ، ١٩٨٣ .
- محمد رفعت عثمان ، القضايا الثلاث : تغيير الفكر بالقوة ، الخروج على الحاكم ، تكفير الدولة (دار الفضيلة) ، دى ، ١٩٨٩ .
- محمود فوزى ، عمر عبد الرحمن ، الشيخ الأمريكى للقائد ، الوكنى للنشر القاهرة ، ١٩٩٣ .

- هاتيه ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- الأنبا شنودة وأقباط المهجر ، دار النشر هاتيه ، القاهرة ١٩٩٣
- محمود شاكر ، العالم الإسلامى ومحاولة السيطرة عليه ، بيروت ، المكتب الإسلامى ، ١٩٨٤ .
- منير شفيق ، الإسلام وتحديات الانحطاط المعاصر ، القاهرة ، الزهراء للإعلام والنشر ، ١٩٨٧ .
- نبيل عبد الفتاح ، المصحف والسيف : صراع الدين والدولة فى مصر ، القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٧٧ .
- منتصر الزيات ، من قتل المحبوب ؟ ، دون دار النشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .
- د. نفيين مسعد ، الأقليات والاستقرار فى الوطن العربى ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- نعمة الله جنيحة ، تنظيم الجهاد : البديل الإسلامى فى مصر ، كتاب الحرية رقم ١٧ ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- هالة مصطفى ، الإسلام السياسى فى مصر : من حركة الإصلاح إلى جماعات العنف ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- د. يوسف القرضاوى ، الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف ، كتاب الأمة ، قطر ، ١٩٨٤ .
- حتمية الحل الإسلامى ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٧٧ .
- الصحوة الإسلامية وهموم الوطن العربى والإسلامى ، دار الصحوة للنشر ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- ب - الدوريات :
- د - إدوارد عازار ، الصراع الاجتماعى الممتد ، ترجمة د. حمدى عبد الرحمن ، المجلة العربية للدراسات الدولية ، واشنطن ، السنة الأولى ، العدد الثانى ، صيف ١٩٨٨ ، ص ٢١-٥٠ .
- إسماعيل سيف الدين (عرص) المسلمون والأقباط فى إطار الجماعة الوطنية لطارق البشرى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٩) ، يوليو ١٩٨٢ ، ص ٢١١٦ - ٢١٧ .
- د. عبد المنعم المشاط ، أصول ظاهرة التخلف الإسلامى ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٩٩) ، يناير ، ١٩٩٠ ، ص ٦٢ - ٧٧ .
- ملف الأخياء الإسلامى وأبعادها الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦١) ، يوليو ١٩٩٠ (١٥ مقالا) ، ص ٥٩ - ١٦٨ .

- نبيل عبد الفتاح ، الجماعات الإسلامية والنظام السياسي في مصر ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٨) ، إبريل ١٩٨٢ ، ص ص ١٩٩ - ١٢٤ .
- ج- ندوات ونشرات :
- الحركات الدينية المتطرفة ، ندوة المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في ١٤/١٠/١٩٧٩ .
- التقرير الاستراتيجي العربي ن علم ١٩٨٦ - ١٩٩٢ .
- تقري التنمية البشرية الأول ، القاهرة معهد التخطيط القومي ، ١٩٩٤ .
- ، محافظة أسيوط حاضرها ومستقبلها ، أسيوط ، العلاقات العامة بالمحافظة ، ١٩٩٣ .
- محمد عبد القادر الهرامسي ، الشباب وتسييس الدين ، أوراق عمل قدمت إلى ندوة الشباب العربي وهموم المجتمع المعاصر ، الرباط ، ٢٠-٢٢ أكتوبر ١٩٨٧ .
- لجنة الدراسات المستقبلية بجامعة أسيوط ، تقرير التطرف في أسيوط ومصر ، جامعة أسيوط ، مركز دراسات المستقبل ، ١٩٩٤ .
- د - كتب ممنوعة من التداول وغير منشورة :
- محمد عبد السلام فرج ، الفريضة الغائبة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .
- شكري مصطفى ، الخلافة ، كراسة يخط اليد ، أسيوط ، ١٩٧٨ .
- تقارير المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الاعوام ١٩٩٠ ، ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، ١٩٩٣ عن أحداث العنف في مصر .
- د. رفعت سيد أحمد ، النبي المصلح (جزءان) ، رينصر الريس للكتب والنشر ، لندن ، ١٩٩١ .

ثانيا : باللغة الإنجليزية :

- Al -sayyid, Mostafa K. "Acivil society in Egypt?", Middle East Journal. Vol. 8, Summer 1993, pp. 112-124.
- Azar. Fdwer F.et al. protracted social conflict in the Middle East", Journal of pale stine studies, 5. 1.,1978 .
- and chung - in Moon. "Islamic revivalist Movements: patterns, causes, and prdspectives" jourol of East and west studies 13, 1, spring summer 1983, pp. 79-109 .
- Beattle, Kirk J. "prospects for democratizaflon in Egypt", American Arab Affairs, no. 38, spring 1991, pp. 31-47
- baneriji, A. K., Egypt undor Mubarak', Roun tabje, no 317, january. 1991. pp. 7-10

- cohen, Raymond Negotiating Across cultures, u.s. Insitute of peace press, Wahsington, u.c. 1993 .
- chougrl, N. end R.C. Nortil. "Natlons in conflict : population, Expansionism and war". freeman prancisco, 1975.
Dekmejian, R. Hair, "The Anatomy of Islamic Revival, "The Middic East Journal. 35. 1, (1880) , 1-12.
- Dessoukl, All E. H-, Islamic Resurgence in the Arab world, peaege, New York. 1982.
- Griffith, w.E. "the Revival of Islamic Fundamentalism, the Case of jran of Iran "International security, 4. 1 (summer 1981) : 132 -138.
- ----- Minorities at risk :
AGlobal vlew of Ethnopotitcal conillicts, u.s. insritute of peace press; wahsing, d.c. 1883.
- Hassan, Hasmn Bakr "lalamic rev valism and Its Impacts on the Middic East ard the super-?owers" in : John chay, ed., culiure and international Rclafions, Praeger, New york, 1990, pp. 207-220.
- Hejkal, Mohamed. the putumu of Fury : the Assasslation of sadat, Andre peutsch, london. 1983.
- Hinnebusch, Raymoncl A. " Egytlan polltjcs under sadat", Lynne Rienner pub., Boulder, colorado, 1986.
- Ibrahim, saad E. " Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups. "International Journal of Middle east studies, 12. 4. (Dec. 1980): 423-453.
- Keepel,- Gilles "Muslim Extermism is Egypt", u. of callornia press, los Angeles, 1985.
Merriam, John G. "Egypt under Murbarak", current History, vol.83, January 1983. 24-27, 26-37.
- McGuinn. Bradford R. "The Islamic Challenge in Egtpt", Middle East inslght, vol. DEc., 1992: 61-68.
- pelleflere, S.C. "islamlao and the west", carlisle Barracks, pA, u.s Army war college, straigic studies institute, 1993.
- MehdI Mohamed T. "terrorism: Nhy America is the Target? ". New world press, New york, 1988.

- Pipes, D. "this world is political the seventies" in: At Issue: politics in the world Arena., ed ., Steven L. Spiegel, St. Martin's press, New York, 181, pp. 80-111.
- Quandt, William B. The United States & Egypt: An Essay on Policy for the 1990's the Brookings Institution, Washington, D.C 1990.
- Reed, S.F. " Datchline Cairo : Shaken pullar" Foreign policy, NO. 45, Winter 1981-82, 175- 185.
- Rummel , R.J. " The Dimensions of Nations" . Beverly Hills, Sage, 1972 .
- Springborg, Robert, "U.S. Foreign policy toward Egypt". Orbis, vol. 24 winter 1981, 805-818.
- -----
- Mubarak, s Egypt: Fragmentation of the political order, west view, Beuder, co., 1989.
- Tibl, Bassam, "The Renewed Role of Islam in the political and social Development of the Middle East. "The Middle East Journal, 37, 1. (winter 1983), pp. 3-13.
- Vatikiotis, P.J. " The Islamic Threat in Egypt". Global Affairs. Vol. 8, Summer 1993, 111-124.
- Weaver, Marry A. " The Trall of the Shelkh", The Newyorker, vol. 69, April 12, 1993. 71-89.
- Wilcknfeld, J., ed., " Conflict Behavior and ilnkage politics" New york, D. Mckay, 1973.
- Wright, Robin. " Sacred Rage: The wrath of Militant Islam " Simon and Schuster, New York, 1985.

الكتاب في سطور

يقيم هذا الكتاب أول دراسة منطقية وكتبية لظاهرة العنف في مصر بين قديم المجتمع المدني (أي فيها الحكومة) والمجاهدات الإسلامية المسلحة. أبتداءً من جماعة الإخوان المسلمين وإنشائها. بالاشتقاقات المختلفة والمجاهدات الجديدة المسلحة في التسعينات بعد حرب الخليج الثانية. تقدم الدراسة بتحليل الظاهرة سياسياً وأجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وإرجاع أسبابها إلى الأصول التي خرجت منها في الماضي والحاضر. ثم يركز الجزء الثاني من الدراسة في التنبؤات من خلال مستلزمات الواقع ينتائج الظاهرة العنيفة في مصر متبينا ثلاث سياسات بديلة لمواجهة المستقبل. وتركز الدراسة على أسس باعتبارها قوة الأصولية العنيفة في مصر والعالم الإسلامي وذلك في إطار ظاهرة العنف في مصر ابتداءً من السبعينات.

وتعتمد الدراسة على مناهج وأدوات بحث غير تقليدية في الكتابات السياسية العربية خارج الشرح على الثمن والحقن الهاميين والاتجاه الفهمي، فهي تعتمد المنهج النفسي الاجتماعي - السياسي المقارن، وذلك بهدف الوصول إلى حقيقة واقع الظاهرة من خلال نضاج - تشبه القرائن.

المؤلف في سطور

* من مواليد منفوط / أسوط عام ١٩٥٠
* حصل على البكالوريوس من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة عام ١٩٧٤.
ثم الماجستير عام ١٩٨٠ من نفس الجامعة. ثم ماجستير آخر في العلوم السياسية، وكتوارة من جامعة مرييلاند بالولايات المتحدة ١٩٨٨.
* يعمل حالياً مدرسا بقسم العلوم السياسية جامعة أسوط، ويشغل وظيفة المدير التنفيذي لمركز دراسات المستقبل بالجامعة ١٩٩٤ - ١٩٩٥
* سفر له كتاب: البناء والحرب والنظام (باللغة الإنجليزية) عام ١٩٩٢، ثم الثقافة والعلاقات الدولية (بالإنجليزية) عام ١٩٩٣.
وله عدة كتب باللغة العربية منها العرب والنظام الدولي ومصر والنظام العالمي الجديد وله العديد من المقالات والدراسات الأكاديمية. وله مقالات منشورة بعظم الصحف العربية.



هذه السلسلة تهتم أولاً وأخيراً بمصر في مواجهة المناخ المظلم الذي يحاول أن يتجاهل مصر وبنفسها وجودها الحضاري المتميز و دورها الفريد في المنطقة . بل وفي العالم بأسره

تصدر هذه السلسلة من مركز المروية للنشر والدراسات المستقبلية والمعلوماتية ٩ في ٩ ب المساحة ٣٣ : ٣٧٥٧
مدير المركز والمحرر على السلسلة : فؤاد زهران